2024

الحرب على قطاع غزة ...

"السياقات , التداعيات , والمآلات"

فينيق
PHOENIX

مركز فينيق للأبحاث
والدراسات الحقلية

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

الحرب على قطاع غزة...

"السياقات، التداعيات والمآلات"

الطبعة الأولى

غزة - فلسطين

2024م

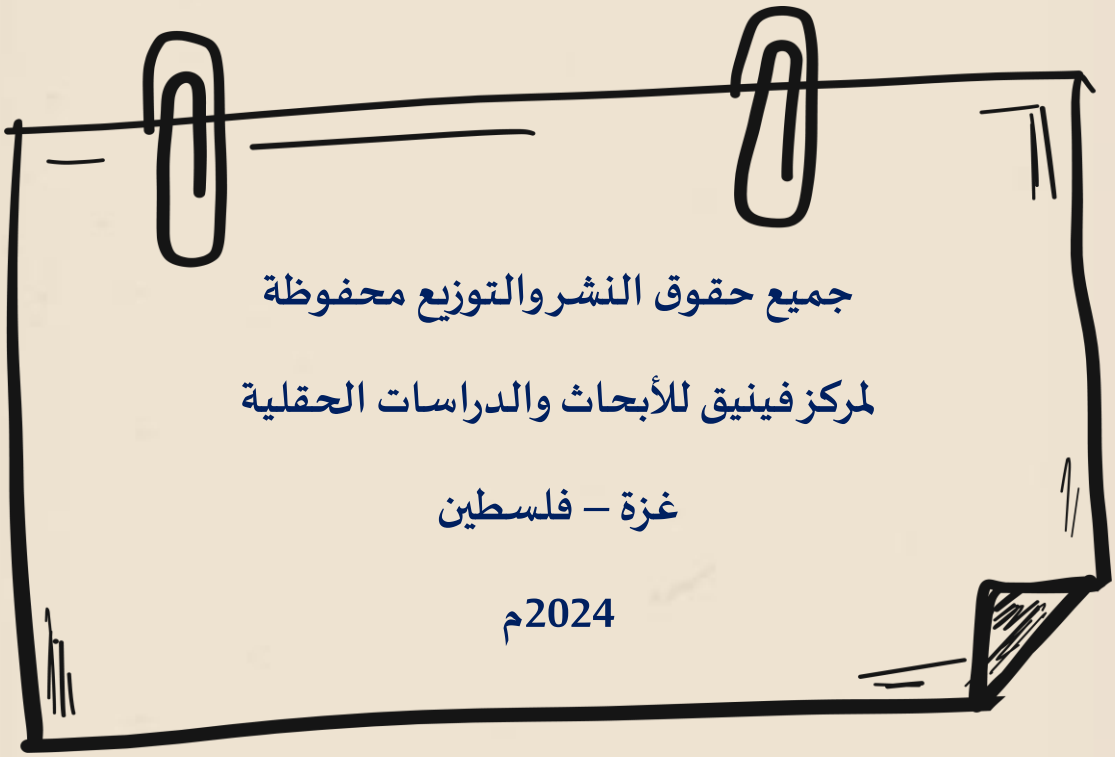

جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة

لمركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

غزة – فلسطين

2024م

مُؤَلَّف جماعي من إعداد :

- أ. د. أسعد غانم — أستاذ العلوم السياسية جامعة حيفا
- د. إلهام جبرشمالي — باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر
- د. إبراهيم أكرم حمد — باحث في القانون الدولي الإنساني
- د. منصورأحمد أبوكريم — باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية
- د. رائد محمد نجم — باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية
- د. عائد عوني فروانة — باحث في الشأن السياسي الإسرائيلي
- د. هاني رمضان طالب — باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية
- أ. باسل خلايلة — باحث في الشأن السياسي الإسرائيلي

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

المحتويات

- تقديم..... 1

- عملية طوفان الأقصى "الأهداف، التداعيات، المآلات"..... 3

- الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر 22

- التطورات الداخلية الإسرائيلية وأفق التسوية السياسية بعد السابع من أكتوبر 46

- إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر..... 63

- إسرائيل ومعضلة اليوم التالي للحرب..... 79

- طبيعةُ التَّحرُّكِ الأمريكيّ في مسَارِ التَّسويةِ السِّياسية بين إسرائيل والفلسطينيين خلال عام الانتخَابَاتِ .. 100

- التداعيات الإقليمية للسابع من أكتوبر بين: "مفهوم وحدة الساحات وتطبيع العلاقات"..... 123

- الهجمة الإسرائيليَّة على وكالة الغوث (الأونروا) بعد السَّابع من أكتوبر..... 140

- واقع الأسرى الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيليَّة بعد السَّابع من أكتوبر 154

- واقع المرأة الفلسطينيَّة بعد أحداث السابع من أكتوبر وفي ظل الحرب 2023-2024..... 176

تقديم

شهدت الأراضي الفلسطينيَّة تطورات دراماتيكيَّة كبيرة وخطيرة بعد طوفان الأقصى، حيث ألقت أحداث السَّابع من أكتوبر - وما وراءها من عدوان إسرائيلي مستمر على قطاع غزَّة- بظلالها على مجمل الأوضاع السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، ليس فقط في قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة والقدس؛ بل تعدَّت تداعياتها وآثارها لتغطى الجغرافيا العالميَّة، حيث أجبرت هذه الأحداث إسرائيل على تغيير سياساتها تجاه قطاع غزة بصورة إستراتيجية، بعد فترة انتهجت فيها سياسة الحصار والتحكم في القطاع من الخارج، معتقدة أنها سوف تحافظ على مصالحها الأمنية والسياسية.

فلقد فجَّرت عمليَّة السَّابع من أكتوبر وما بعدها الوضع الأمني الهشّ في الأراضي الفلسطينيَّة، وفتحت الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي على مصراعيه، ومثَّلَت محطة تحوُّل وتحدٍّ يمكن أن يتحوَّل إلى فرصة - إن أحُسن استخدامها- للتَّخلُّص من الاحتلال إلى الأبد.

إنَّ عمليَّة السَّابع من أكتوبر وما تبعها من سلوك إسرائيلي تميَّز بالقوَّة المفرطة والإجرام لم يكن مجرد حدث عابر في نطاق العلاقة بين الاحتلال والشَّعب الفلسطيني، فإنَّ قيام أفراد النُّخبة من حركة حماس باجتياز الحدود، والسيطرة على المواقع العسكريَّة، والتقدُّم نحو بلدات غلاف غزَّة يعدُّ فصلًا جديدًا من تاريخ هذه العلاقة، فقد فجَّرت كلَّ الترتيبات التي كان معمولًا بها خلال السَّنوات السابقة، وأسهمت في خلق وقائع جديدة في العلاقة بين المُستعمِر والمُستعمَر، وظهرت سياسات جديدة تجاه القطاع لا تقوم على أساس الانكفاء عنه بعد خطوة شارون التي قررت الانسحاب منه عام 2005، ومحاصرته من الخارج، والتَّحكُّم به عبر سياسة العصا والجزرة.

وانطلاقًا من أهميَّة الحدث وتداعياته السياسيَّة والأمنيَّة والمعيشيَّة في ظلِّ استمرار الحرب والعدوان الإسرائيلي على كامل الأراضي الفلسطينيَّة، كان لابد لنا - في مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقليَّة - أن نسبر أغوار الحدث من كافَّة جوانبه، وأن نعرف تداعياته المحليَّة على كامل الأراضي الفلسطينيَّة في غزَّة والضفَّة الغربيَّة، وفي الداخل المحتل حيث فلسطينيو الداخل (عرب 48)، كما كان من المهم معرفة تداعيات الحدث دوليًّا وإقليميًّا، خاصَّة في ظل بروز مؤشرات على إجماع العالم على أهمية إيجاد حلول لهذا الصراع من خلال إعادة إحياء مسار التسوية من جديد وفق مبدأ حل الدولتين.

ويُقدِّم هذا الكتاب - من خلال مجموعة أوراق متنوّعة لمجموعة متميّزة من صفوة الباحثين الفلسطينيّين- تصورات مبدئية وموضوعيَّة لعمليَّة السَّابع من أكتوبر، وتداعياتها المختلفة على السَّاحة الفلسطينيَّة والعربيَّة والدوليَّة، كما يقدم تصوُّرًا لأوضاع الأسرى الفلسطينيين داخل السُّجون الإسرائيليَّة بعد السَّابع من أكتوبر، والتحديات والصُّعوبات التي تعاني منها المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ استمرار الحرب.

ونأمل في مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقليَّة - وانطلاقًا من واجبنا الوطني والأخلاقي والمعرفي- أن يقدِّم هذا العمل قراءة مبدئيَّة وموضوعيَّة للسَّابع من أكتوبر وتداعياته المختلفة، حيث إنَّ العدوان والتَّصدي له مازال جاريًا، كما أنَّه حاول وضع تصوُّرات وسيناريوهات لمآلات الأوضاع الأمنيَّة والسياسيَّة في قطاع غزَّة، بهدف بحث إمكانيَّة توظيفه لخدمة المشروع الوطني عبر الاستفادة من حالة التَّعاطُف الشَّعبي والسياسي مع القضيَّة الفلسطينيَّة إقليميًّا ودوليًّا.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقليَّة

قراءة في عملية السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى)
"الأهداف، التداعيات، المآلات"

د. منصور أحمد أبو كريم
باحث في الشؤون السياسيّة والعلاقات الدوليّة

مقدمة

عززت عمليَّةُ طوفان الأقصى التحديَّاتِ الأمنيَّةَ السياسيَّةَ التي تواجه السياساتِ الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، فعلى الدوام حضر القطاع بصفته تحديًا أمنيًّا على طاولة صانع القرار الإسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل مباشرة، ومما عزز حضوره الأمني بوجه خاص اعتباره جيبًا عسكريًّا مصريًّا متقدمًا داخل دولة إسرائيل. ففي العام 49، أجرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بن غوريون نقاشًا حول التهديد الأمني للقطاع، وفي حينه طالب بن غوريون باحتلاله وضَمِّهِ، كما تعززت هذه التحديات نتيجة تحول القطاع خلال السنوات الماضية إلى صداع مستمر في عقل المؤسسة الأمنيَّةِ والسياسيَّةِ الإسرائيليَّةِ.

وما يعزز هذه التحديات أن عملية 7 أكتوبر قد جاءت في سياقٍ مختلفٍ تمامًا عن سياقات المواجهاتِ الممتدة والمفتوحة التي حكمت علاقة حركة حماس بإسرائيل، خلال سنوات الانقسام، حيث تخلَّلَتْها العديدُ من المواجهات العسكرية وجولات التصعيد، التي كانت تنتهي بتدخل الأطراف الدولية والإقليمية للوصول إلى وقف إطلاق النار، وهدنة جديدة.

الاختلاف الجوهري الذي صاحب عملية طوفان الأقصى لم يكن نابعًا من كون الحدث مثل نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة التي ربطت حركة حماس بإسرائيل خلال سنوات الانقسام، والتي أسهمت من جانب في غض الطرف الإسرائيلي عن استمرار حكم حماس، وجنوح الأخيرة إلى العمل السياسي، وتمكين حكمها في غزة من جانب آخر؛ بل كان نابعًا من حجم الحدث وتداعياته الداخلية والخارجية، حيث مثلت عملية **طوفان الأقصى** علامة فارقة في تاريخ العلاقة بين إسرائيل وقطاع غزة بشكل عام، وحركة حماس على وجه الخصوص.

فمنذ أن قامت حماسُ بعمليَّةِ طُوفانِ الأقصى لم تنقطع التحليلاتُ التي حاولت وضع تَصوُّرٍ شاملٍ للأهداف والأسباب التي دفعت الحركة للقيام بمثل هذه العملية الجريئة والنوعية، والتي غيرت وجه الشرق الأوسط بكامله. لقد طرحت عمليَّةُ السابعِ من أكتوبر العديدَ من التساؤلات حول أسباب ودوافع قيام حركة حماس بالهجوم على مناطق غلاف غزة، واحتلال وقتل العديد من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين؟ كما فتحت الباب أمام العديد من التساؤلات حول تداعيات العملية على المستويين السياسي والأمني، خاصة فيما يتعلق باستمرار حكم حركة حماس لقطاع غزة، وجهود المصالحة؟ ومستقبل جهود التسوية السياسيَّةِ بين إسرائيل والفلسطينيين؟

أولًا: السابع من أكتوبر وإعادة إنتاج التاريخ

تأتي أهمية هذه الحرب الاستثنائية من كونها المرة الأولى التي يبادر فيها الفلسطينيون إلى مباغتةِ إسرائيلَ من دون مُقدِّماتٍ بهذا الاكتساح الواسع، وهي الحرب التي وقع فيها أكبرُ عددٍ من القتلى والجرحى في تاريخ إسرائيل حتى اليوم. وهي كذلك الحرب الأولى التي قامت داخل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ إعلانها عام 1948، وهي الحرب الأولى الفعليَّة التي تعلنُها إسرائيلُ بشكلٍ رسميٍّ ضدّ فصائل مقاومةٍ وليست ضدّ دول، ولذلك فإنّ هذه الحرب تعدّ استثنائيَّةً بكل المعايير.

لم يكن اختيار7 من أكتوبر أمرًا عبثيًّا، حيث جاءت العملية بعد مرور 50 عامًا على حرب 6 أكتوبر 1973، فقد جاء اختيارُ حركة حماس (للزَّمان، والمكان، واليوم) كمحاولةٍ لإعادة إنتاج التاريخ مرَّة أخرى عبر القيام بعمليَّة عسكريَّةٍ خاطفة، كما حدث في حرب أكتوبر1973، لقد سعت الحركة من خلالها أيضًا إلى فرضِ واقعٍ سياسيٍّ جديدٍ على الحكومة الإسرائيليَّة بواسطتها.

يبدو أن الطريق لطوفان الأقصى بدأ بدراسة نموذج حرب 6 أكتوبر 1973، والذي مازال نموذجًا ملهمًا للخداع الإستراتيجيّ من كافة الأبعاد، سواء في التخطيط أو في الخداع الإستراتيجيّ، أو على مستوى التنفيذ السياسيّ والعسكريّ، والدرس المستفاد من هذه العملية هو هشاشة النظام الأمني الإسرائيلي[1].

حينما قامت حركةُ حماس وجهازها العسكريُّ بعملية طوفان الأقصى، ربما كان هدفها تحريك المياهِ الراكدةِ للضغط على حكومة الاحتلال للالتزام بالمرحلة الثالثة من التفاهمات التي تمَّ التَّوصُّلُ إليها برعاية دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ قبل عدَّةِ سنوات، والدُّخولِ في صفقة سياسيَّةٍ شاملةٍ، كما حدث بين مصر وإسرائيل عقب حرب أكتوبر 1973، حيث أفضت حرب أكتوبر 1973 إلى التوقيع على معاهدة كامب ديفيد عام 1979، والتي أنهت حالة الحرب بين البلدين، ومهدت إلى الدخول في فترة السلام البارد.

إنّ عمليَّةَ "طوفان الأقصى" تعدّ نقلةً مذهلةً في شكلها ونتائجها وآثارها ليس على الأراضي الفلسطينية فقط، وإنّما على الإقليم بكامله، فالفشل الاستخباريُّ الذريع الذي مُنيت به إسرائيل في توقع العملية نفسها- ناهيك عن توقيتها وشكلها وأبعادها- أسقط سُمعة إسرائيل بصفتها تمتلك أحد أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم كله[2].

---

(1) عبد العليم، محمد، الطريق إلى عملية طوفان الأقصى، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2023)، ص 9.

(2) معروف، عبد الله، تأثير عملية طوفان الأقصى على المنطقة، (موقع trt عربي)، 12 أكتوبر 2023، متاح https://m-r.pw/qTXy

لا تشبه هذه الحرب الصراعات السابقة التي واجهتها إسرائيل منذ قيامها. فهذه هي المرة الأولى التي تقع فيها إسرائيلُ ضحيةً لهجومٍ مسلَّحٍ يستهدفُ بشكلٍ واضحٍ سكانَها المدنيين. وفي الأسبوع الأول وصل عدد الضحايا إلى 1400 في يوم واحد فقط، بالإضافة إلى احتجاز 240 شخصًا كرهائن. وقد تباينت ردود فعل المجتمع الدولي فكان أهمها إدانة البيت الأبيض بشدة "الفظائع الإرهابيَّة التي ترتكبها حماس... والتي تطلق العنان للشر الخالص على العالم". كما أكد الأخيرُ دعمَه لحقِّ إسرائيلَ في الدفاع عن النفس [1]. في المقابل حققت الفصائل الفلسطينية مكاسب نوعية غير مسبوقة خلال الجولة الراهنة، حيث تمكن مقاتلو كتائب القسام ليس فقط من اختراق خطِّ الدِّفاع الأول لإسرائيل، ونقل المعركة إلى العمق الإسرائيلي؛ بل في التشكيك في مبدأ أن إسرائيل قوة لا تقهر، إلى درجة أن وصف الكتاب الإسرائيليُّون عمليَّةَ طوفان الأقصى بالصَّدمةِ والكابوس الكبير معًا الذي أرعب بلدًا بأكمله"، وبتكرار يوم الغفران عام 1973م-حرب تحرير سيناء المصرية في السابع من أكتوبر عام 1973م [2].

من المعروف أن الحروب أنواع، فهناك حرب تحرير، وحرب تحريك، وحروب توسع وسيطرة، وهناك أيضًا حروب ردع وتدمير مثل التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، لقد اعتقدت حماس أن بإمكانها بما تمتلك من أدوات قوة محدودة أنها قادرة على فرض معادلةٍ سياسيَّةٍ بالقوة العسكريَّةِ على إسرائيل، التي تمتلك فائضًا من القوة، لذلك لم يكن اختيار (الزمان والمكان واليوم) أمرًا عبثيًّا؛ بل كان محاولة لإعادة إنتاج التاريخ، والقيام بحرب تحريك جديدة، قد تكون شبيهة بما قام به السادات في 6 أكتوبر 1973، رغم اختلاف الظروف والمعطيات، من أجل فرض معادلة سياسيَّةٍ جديدة، تهدف إلى تعزيز وجودها في المعادلة الفلسطينيَّةِ والإقليميَّةِ.

(1) David Martin Jones, The Political Implications of 7 October 2023, Hungarian Conservative,21/2/2024. https://m-r.pw/egOr

(2) عملية «طوفان الأقصى».. الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المتوقعة، المرجع السابق.

ثانيًا: أسباب ودو افع عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر)

في هجوم غير مسبوق، شنت كتائبُ عز الدين القسام - الجناح العسكريُّ لحركة حماس- صبيحة يوم السبت 7 أكتوبر 2023، عملية **طوفان الأقصى** ضد إسرائيل، وتضمنتِ العمليَّةُ تسلل عدد كبير من مسلحي كتائب عز الدين القسام إلى داخل مستوطنات غلاف غزة، وقتل أعداد كبيرة من الجنود والمستوطنين، وأسر العشرات من الإسرائيليين. بدأت عمليَّةُ طوفان الأقصى بإطلاق آلاف الصواريخ تجاه المستوطنات والمدن الإسرائيليَّةِ، كما تسلل مسلحو حماس من البحر والجو الى داخل الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلة[1].

أعلنت حركةُ حماس أسبابَ وأهدافَ عمليَّتِها العسكريَّة في وثيقة مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، في محاولة من الحركة لشرح موقف الحركة من القيام بها، في ظل نجاح إسرائيل في "شيطنة" الحركة في الغرب. حيث أصدرت الحركة وثيقة رسميَّةً تحدثت فيها عن معركة طوفان الأقصى، وروايتها لأحداث الهجوم المباغت الذي شنته كتائب القسام وفصائل المقاومة يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي على مستوطنات غلاف قطاع غزة.

وأوضحت حماس في الوثيقة التي جاءت تحت عنوان "هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى" أن العملية كانت خطوةً ضروريَّةً واستجابَةً طبيعيَّةً، لمواجهة ما يُحاك من مخططات إسرائيليَّةٍ تستهدف تصفيَّةَ القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى والمقدسات، كما استهدفت العمليَّةُ أيضًا العمل على إنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة. وشددت على أنها خطوة طبيعيَّةٌ بهدف التخلُّصِ من الاحتلال، واستعادة الحقوق الوطنيَّةِ، وإنجاز الاستقلال والحريَّةِ كباقي شعوب العالم، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينيَّةِ المستقلة وعاصمتها القدس[2].

كما أكد (صالح العاروري) - نائب رئيس المكتب السياسيّ السابق لحركة المقاومة الإسلاميَّةِ (حماس)-: أن عمليَّةَ طوفان الأقصى جاءت استباقًا لهجوم كانت تنوي إسرائيلُ شنَّهُ على قطاع غزة فور انتهاء الأعياد اليهوديَّةِ، وقال: إنَّ الخطة الدفاعيَّةَ للعمليَّةِ أقوى من الخطة الهجومية التي أذهلت إسرائيل وفاجأت العالم[3]. أيضًا عدّد (باسم نعيم) - عضو المكتب السياسي لحركة حماس- أسباب قيام حركته لهذه العملية، حيث أشار إلى أنها جاءت كردّ فعْلٍ على السِّياسات الإسرائيليَّةِ،

---

(1) عملية طوفان الأقصى.. الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المتوقعة، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية) 13 أكتوبر 2023، متاح https://m-r.pw/jtCm.

(2) وثيقة حركة حماس، لماذا طوفان الأقصى، 2024.

(3) العاروري للجزيرة: لهذه الأسباب أطلقنا "طوفان الأقصى" وخطتنا الدفاعية أقوى من الهجومية، الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2023، متاح https://m-r.pw/OqqD.

حيث سعت هذه السِّياسات إلى فرض إسرائيل سيطرتها الكاملة على المسجد الأقصى، بهدف هدمه في نهاية المطاف، ومحاولاتها المستمرة منذ عقود لتهويد القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم، وضمها الفعلي للضفة الغربية الأوسع، إلى جانب التهديدات بضم مستوطناتها غير القانونية رسميًّا. كما شملت الحصار المستمر على غزة، والذي تم بموجبه عزل وسجن القطاع الساحلي وسكانه البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة[1].

جاءت العملية التي أطلقت عليها حماس اسم "طوفان الأقصى" على خلفيَّةِ الاعتداءات المستمرَّةِ التي تقومُ بها حكومةُ اليمين- الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل والتي تضم عتاة المستوطنين- ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مستبيحةً أراضيهم تمهيدًا لمصادرتها وتهويدها، إضافة إلى اعتداءات المستوطنين المتكررة على المسجد الأقصى بحماية الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيليَّةِ. أما في قطاع غزة فتستمر إسرائيل في حصارها منذ عام 2006، وتقلّص حقوق الأسرى الفلسطينيين، وتزيد من سوء معاملتهم، وترفض عقد اتفاق لتبادل الأسرى، مستغلةً ضعف الموقف العربي، واستعداد دول عربية عديدة لتطبيع العلاقات معها بمعزل عن الحقوق الفلسطينية، وبعيدًا عن صيغة الأرض مقابل السلام[2].

لكن على الرغم من أهمية الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي أعلنت عنها حركة حماس لعملية طوفان الأقصى، إلا أنَّ هناك العديدَ من الأسباب والدَّوافعِ والأهداف التي حاولت حركة حماس وجهازها العسكرية تحقيقها من خلف القيام بعملية 7 أكتوبر، حيث سعت الحركة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستوى المحلي الفلسطيني، وعلى مستوى العلاقة مع إسرائيل، كما أنها سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستويين الدولي والإقليمي.

الهدف الأبرز للقيام بهذه العمليَّةِ العسكريَّةِ كان يتمثل في محاولة الحركة تطوير واقع التفاهمات مع الجانب الإسرائيلي، بما يفضي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المتردي في غزة، عبر ممارسة نوع من الضغط العسكري على إسرائيل، للالتزام بما تمَّ التوصُّلِ إليه قبل سنوات لتوقف مسيرات العودة، حيث تم التوصُّلُ لاتفاق التفاهمات بين حركة حماس وإسرائيل برعاية دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ، حيث شمل الاتفاق ثلاث مراحل، **تمثلت المرحلة الأولى** في وقف مسيرات العودة التي انطلقت عام 2018، وإدخال الوقود إلى محطة توليد الطاقة، **والمرحلة الثانية** استيعاب عدد من العمال من قطاع غزة للعمل داخل إسرائيل، **أما المرحلة الثالثة** فتضمَّنَتْ

(1) Basem Naim, What did 7 October achieve?, The Electronic Intifada 5 February 2024. https://m-r.pw/Qwor

(2) تقدير موقف: عملية "طوفان الأقصى": انهيار الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2023) ص 2.

تطوير البنية التحتية، وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي من خلال إقامة مشاريع دولية في القطاع.

تضمنت هذه التفاهمات 6 بنود رئيسيَّة ستطبق تدريجيًّا وتشرف عليها أطراف متعددة، وتتضمن البنود الستة أولًا: وقفًا شاملًا لإطلاق النار، وثانيًا فتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد، وتتضمن البنود الأخرى إدخال موادّ طبيَّةٍ ومساعداتٍ إنسانيَّة، والعمل على إجراء ترتيبات خاصة لحل قضيَّةِ الأسرى والمفقودين الإسرائيليّين في غزة، وإعادة تأهيل البنية التحتيَّةِ لغزة بتمويلٍ أجنبي، ومن ثم إجراء محادثات حول قضيتي المطار والميناء.[1] في المقابل وضع الاتفاق إشكاليَّةِ التعامل بين إسرائيل وحماس على الطاولة، فهي أثبتت قدرة على الصمود رغم كل التحديات والصعوبات والمعاناة، وإسرائيليًّا تبدو المساحة بين التقييماتِ المتضاربةِ شاسعة جدًّا، أولها أن هناك مصالح حيوية حققتها إسرائيل من هذه التهدئة دون أن يكون هناك أدنى تغيُّرٍ في الموقف الإسرائيلي من حماس كمنظمة إرهابيَّةٍ.[2]

بعد عام 2007، أغلقت إسرائيل حدود غزة لتأديب حماس مع إبقائها في السلطة، والحفاظ على الانقسام السياسي مع نظام الضفة الغربية. وقد سمحت هذه الخطوة للتمويل الأجنبي بمساعدة حماس على التمسُّكِ بالسلطة، في حين أدَّت الضربات العسكريَّة الدورية إلى الحد من انتشارها، وأجبرتها على الالتزام بالأوامر الإسرائيليَّةِ. وقد فشل هذا المبدأ في دفع سكان قطاع غزة إلى الثورة ضد حماس؛ لكنه فشل أيضًا في ترويض النظام، كما استبدلت إسرائيل حلَّ الصراع بإدارة الصراع، وعمِلَتْ على الحفاظ على الانقسام السياسيّ بين قطاع غزة والضفة الغربيَّةِ، ليس بهدف دفع اتفاق السلام مع رام الله إلى الأمام، بل لمنعه.[3]

إسرائيل كانت لا تريد العودة إلى القطاع، والتعامل مع القضايَا الإداريّة الحياتيّة فيه؛ بل كانت تريد الإبقاء على حصارها للقطاع لتتحكّم فيه من خارجه، وعن بُعد، والحفاظ على الوضع الراهن مع حركة حماس كحكومةٍ للقطاع، وتتعامل معها بوساطةٍ مصريّةٍ. وتسديد ضرباتٍ محدَّدةٍ تمنع حماس وفصائل أخرى من خوض مواجهةٍ مباشرةٍ معها[4]، إلى جانب سياستها الثابتة في الحفاظ

(1) منصور، أبو كريم، ماذا لو انهارت الهدنة؟.. حماس والاختيار من المُر، (12 أغسطس 2018 مدونات الجزيرة)، في http://bit.ly/3GVJIEj.

(2) حسن، أبو طالب، التهدئة بين حماس وإسرائيل.. دلالات، (24 يونيو 2008)، موقع SWI swissinfo.ch، في http://bit.ly/3Vib7Vz

(3) Menachem Klein, ISRAEL PREFERS TO RECONSTRUCT ITS FAILED STRATEGY, , Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG

(4) جوني، منصور، قطاع غزّة بين المخطط الصهيوني والطموح المصري، (جريدة العربي الجديد، لندن، 25 يونيو 2023) في https://bit.ly/3qOK4XP

على الانقسام الفلسطينيّ أطول فترة ممكنة بلورت إسرائيل سياساتها تجاه سلطة حماس في قطاع غزة، وحدَّدَتْها كالتالي[1]:

1. الحصول على تهدئةٍ واستقرار أمنيٍّ أطول فترة ممكنة.
2. الحفاظ على سياسة الردع تجاه غزة، والبقاء على استعدادٍ دائمٍ للقيام بالاعتداءات للحفاظ على الردع.
3. إبقاء الحصار على قطاع غزة، والسماح بإدخال المواد المدنية والاستهلاكيَّةِ، بما يمنع تدهور الوضع الإنساني.
4. السعي رويدًا إلى وضع حد لمسؤولية إسرائيل عن قطاع غزة، وإنهاء صفة الدولة المحتلة.
5. إشراك مصر كوسيط بينها وبين حماس لوقف إطلاق النار، وكمراقب لمنعِ تهريبِ السِّلاحِ لغزة.
6. إدخال أطرافٍ دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ، وخاصة الأمم المتحدة وقطر للقيام بدور.

التفاهمات بين حماس وإسرائيل ارتكزت على تخلي دولة الاحتلال عن نزع سلاح "حماس"، واكتفت بالإفراج عن جنودها الأسرى، ووقف حفر الأنفاقِ الهجوميَّةِ، ومنع أيّ هجمات على إسرائيل من قطاع غزة، مقابل تسهيلات واسعة على المعابر، في ظل وجود توافقٍ دوليٍّ مُتعدِّدِ الأطراف بشأن قطاع غزة، يشمَلُ الإدارةَ الأميركيَّةَ والأمم المتحدةَ ودولًا عربيَّةً وغربيَّةً، يقوم على فصْلِ الإنسانيّ عن السِّياسيّ، ويسمح بتنفيذِ مشاريعَ إنسانيَّةٍ حيويَّةٍ في قطاع غزة خلال الأشهر القادمة[2].

ولتحقيق هذه التهدئة رأينا كيفيّة معالجة إسرائيل للقطاع، من خلال حصاره أولًا، وثانيًا من خلال السعي إلى إضعاف الفصائل لدرجةٍ لن تقوى بعدها على إعادة بناء قوتها، وشحذ طاقات رجالها[3]. لم تكتفِ إسرائيلُ بحصار غزة؛ بل شنت عليه ثلاثة حروب وعددًا من جولات التصعيد، وقد جاءت في سياق الإستراتيجية الإسرائيلية لاستعادة الردع ضد حماس في قطاع غزة، والسعي إلى تكبيدها أثمانًا باهظة في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية، والمرافق الاقتصادية، والعامة، وهذا جزءٌ أساسيٌّ ومهمٌّ من العقيدة العسكرية الإسرائيلية[4]. لم تكن إسرائيل تهدف قط من خلال

(1) أودي ديكل، سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة: (مركز الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب 2018) في إبراهيم، محارب، مرجع سابق، ص 114.

(2) عماد، أبو رحمة، آفاق الهدنة بين "حماس" و"إسرائيل" ومخاطرها، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2018)، ص 2.

(3) جوني، منصور، مرجع سابق.

(4) مخائيل، ميلشتاين، مقاومة: صعود المقاومة وتأثيره في مفهوم أمن إسرائيل (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة تل أبيب، 2010).

حروبها على غزة إلى إسقاط حكم حماس لقطاع غزة، وإنما للحفاظ على الوضع القائم الذي رسمته إسرائيل وفق مصالحها، **ويتمثل في ثلاث نقاط: أولًا:** تكريس الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة. **ثانيًا:** الحفاظ على الهدوء الأمني في ظل الانقسام، وخاصة من غزة. **ثالثًا:** الإبقاء على الحصار المفروض على قطاع غزة مع بقاء الانقسام والهدوء الأمني[1].

عشية الحرب اعتمدت النظرية الإسرائيلية على ثلاثة افتراضات أساسية: "حماس" تحولت إلى حزب حاكم، ولم تعد مهتمة بالمغامرات الأيديولوجية؛ وهي تركز على تنمية القطاع المدني؛ وعموماً، تتجنب التصعيد. على هذا الأساس، قدَّر كثيرون في إسرائيل أن في استطاعة الاقتصاد أن يطغى على الأيديولوجيا، ووُضعت خطة لتغيير الواقع في غزة وتحويلها إلى "سنغافورة الشرق الأوسط"[2].

في المقابل منذ أحكمت حماس سيطرتها على القطاع جعلت منه المكان الذي تبني عليه أحكامها السياسيَّةُ، وتشتقُّ منه تصوراتها الجديدة. بموجب هذه التصورات صارت غزة الميدان الملموس المكتفي بنفسه، منه تولّد نمط معارفها الجديدة إذا تم اختزالها في تعريف بيروقراطي يعبر عن نفسه بـ(لائحة مطالب)، وظيفتها تشغيل جهاز حكومي يسيطر على المكان، وأصبح التماهي مع غزة والاستئثار بحكمها انطلاقًا من وأولوية السلطة وأسبقيتها عند الحركة، حيث مارست الحركة السياسة والمقاومة لخدمة الوضع القائم بالاتكاء عليه[3].

لقد هدفت حماس إلى تحويل القطاع بحكم تراكُمِ الإجراءات وتداعيات الأمر الواقع وعامل الزمن، إلى ما يشبه كيانًا سياسيًّا واجتماعيًّا وديموغرافيًّا واقتصاديًّا قائمًا بذاته- إذ يكون أقرب إلى أن يصبح دولة دون أن يتحول إلى دولة حقًّا- بامتلاكِها وتطويرها بعضَ المؤسَّساتِ الإداريَّةِ والسِّياسيَّةِ والأمنيَّةِ والتشريعيَّةِ والماليَّةِ الخاصَّةِ بالدَّولة، دون الوصول إلى مستوى الدولة الرسمية ذات السيادة، ودون الحصول على الاعتراف الرسمي[4].

أحد الأصول الإستراتيجيَّة في تثبيت حكم حماس (دويلة غزة) يعود إلى الكيفيَّة التي أدارت بها الحركة العلاقة مع إسرائيل انطلاقًا من فكرة اللائحة، وفي قلب هذه الكيفية يجري التركيز على

---

(1) مهند، مصطفى، إسرائيل والنظام السياسي الفلسطيني: تكريس الواقع والمزيد من الضعف، (مجلة شؤون فلسطينيّة، العدد 273-274، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله فلسطين،2018-2019)، 86.

(2) ميخائيل ميلشتاين، نحن في مواجهة النسخة الثانية من حماس، جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 10-6-2024.

(3) تيسير، محيسن، تحولات سلطة حماس وإعادة إنتاج احتكار الحكم ومصادر القوة في القطاع، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2022)، ص 3.

(4) إسماعيل، مهرة، غزة "دولة الأمر الواقع" الممكنة، تقرير إستراتيجي (المركز الفلسطيني للأساسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2017) ص 11.

الصراع باعتباره عملية مساومة[1] المعادلات والسياقات التي فُرِضت على "حماس" وحصرتها في زوايا ضيقة، وجعلت الطرق المتاحة لها والمفتوحة أمامها محدودة جدًّا[2].

بالإضافة إلى تطوير التفاهمات، وفرض معادلة سياسية تحت النار على إسرائيل من خلال عملية **طوفان الأقصى** سعت حركة حماس إلى تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف، كان من ضمنها وقف مسيرة التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث كانت دول كبيرة على وشك التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل تحت ضغوط أمريكية، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الحركة في النظام السياسي الفلسطيني، وتصدر المشهد السياسي في حالة نجاح الحركة في فرض معادلةٍ سياسيَّةٍ جديدة على إسرائيل، فالارتفاع الملحوظ في شعبية الحركة بعد 7 أكتوبر يؤكد على أهمية الأخذ في عين الاعتبار هذا الهدف، كأحد أهداف الحركة من القيام بالهجوم على غلاف غزة.

كما سعت الحركة من خلف العملية إلى إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين من داخل السجون الإسرائيلية، على غرار ما حدث في صفقة شاليط، وهو ما حاولت الحركة فعله عندما استهدفت كتائب القسام سجن عسقلان الأمني، في محاولة للسيطرة عليه وإخراج الأسرى منه. على الدوام كانت قضية الأسرى حاضرة بقوة على أجندة حركة حماس وكتائب القسام، حيث حاولت مرارًا وتكرارًا استخدام ما لديها من أسرى من حرب عام 2014، للوصول إلى صفقة تبادل جديدة يتم فيها إخراج أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

(1) تيسير، محيسن، مرجع سابق، ص 4.

(2) أسامة، أبو راشد،، قطاع غزة والمشروع الوطني الفلسطيني، (جريدة العربي الجديد، 20 أكتوبر 2017) https://bit.ly/3VUE6yA.

ثالثًا: التداعيات والمآلات

مع دخول الحرب الإسرائيليَّةِ على قطاع غزة شهرها السادس، ربما من المفيد في هذه المرحلة إجراء تقييم أولي للتداعيات السياسيَّةِ والأمنيَّةِ التي أفضت عملية طوفان الأقصى إليها، خاصة في ضوء التدمير شبه الكامل للبنية التحية، والأعداد الكبيرة من الشهداء والجرحي، مع فرصة كبيرة لاستمرار الحرب لنهاية العام، حسب كل التصريحات الإسرائيليَّةِ.

جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، فالعملية التي كان يراد منها تعزيز حكم الحركة، وفرض معادلة سياسيَّةٍ على إسرائيل، وإطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيليَّةِ تحولت لحرب شاملة، بعد أن أعلنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة وحركة حماس، وشكلت حكومة حرب، ونجحت في تجنيد المجتمع الدولي في دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

في ضوء النتائج العسكريَّةِ والسِّياسيَّةِ التي تمخَّضت عنها عمليَّةُ السابع من أكتوبر، اعتبرت إسرائيل أن حركة حماس قد كسرت كل الخطوط الحمراء، وأصبحت لا تشكل فقط خطرًا على أمن مستوطنات غلاف غزة؛ بل أصبحت تشكل خطرًا على الأمن القوميّ الإسرائيليّ، فأعلنت الحرب على غزة وحركة حماس، ووضعت أهدافًا للعمليَّةِ العسكريَّةِ في القطاع، تمثلت في القضاء على قدرات حركة حماس العسكريَّةِ والسُّلطويَّةِ، وأكدت على أهمية القضاء على حكم الحركة وإعادة السيطرة على قطاع غزة من جديد.

لقد غيرت عملية السابع من أكتوبر النظر الاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع غزة، وحكم حركة حماس فيها، فحجم العملية وعدد القتلى والأسرى الإسرائيليين خاصة في اليوم الأول للمعركة، وضع إسرائيل ووجدها كدولة في بيئة مضطربة ومعادية في كثير من الأحيان أمام تحدي وجودي، وهذا ما يعجلها مصرة على تحقيق كامل أهداف الحرب، بالقضاء على القدرات العسكرية للفصائل الفلسطينية وتقويض حكم حماس في غزة، وعدم التسامح مع إمكانية جعل قطاع غزة مصدر تهديد في المستقبل.

تقوم فكرة حماس تجاه ذاتها وتجاه خصمها، انطلاقًا من وجود فجوة في ميزان القوة، وأن هذه الفجوة لم تحرم حماس، في السابق، من عناصر القوة تعينها على تحقيق أهدافها، بل يمكن إعادة الاستثمار فيها من أجل تحقيق أهدافها السلطوية في الحوكمة والإدارة السياسية لغزة. بعد السابع من أكتوبر، تنطلق فكرة حماس من أن الطرف الأعلى في العلاقة (إسرائيل) لا يمكنه التمكن من الطرف الأدنى (حماس)؛ ذلك لأنها قوة ذات قدرة عالية على التكيف، وإعادة التشكيل قادرة دومًا على الإفلات من قبضة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تفشل في تحقيق نصر حاسم، وبالتالي وضعها في مأزق استراتيجي بسبب حرمانها من تحقيق هذا النصر[1].

(1) البطنيجي، عياد،: حماس والحرب أي علاقة؟ المقاومة والتدهور الاستراتيجي، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، عمان، 4 يونيو 2024، متاح https://2u.pw/v3YVSK9T

من شبه المؤكد أن السِّنوار لم يكن يتوقع حجم النَّجاحات الأوليَّةِ التي حققتها "حماس"، ومن بينها اختراق السياج الحدودي، ومداهمة المستوطنات الإسرائيليَّةِ دون التعرُّضِ لردٍّ عسكريٍّ إسرائيليٍّ سريع. لكن النجاح لم يتحقَّق على كافة الجبهات. فقد اعتقد السِّنوار على ما يبدو أن التسلل الذي قادته "حماس" سيؤدي إلى شن هجوم متعدد الأبعاد (بحري، جوي، بري) ضد إسرائيل ينضم إليه فلسطينيو الضفة الغربيَّةِ والقدس الشرقيَّةِ والعرب الإسرائيليُّون، والجماعات الحليفة مثل "حزب الله" على طول الحدود الشماليَّةِ لإسرائيل مع لبنان. إلا أن ذلك لم يحدث[1]. حيث بقيت غزة وحيدة في المعركة، سوى بعض المناوشات على الجبهة الشماليَّةِ، وجبهة اليمن في محاولة لتخفيف الضغط على غزة.

ردَّت إسرائيل على عملية طوفان الأقصى بقوة، وأعلنت الحرب على قطاع غزة وحركة حماس، وقررت إسقاط حكمها وتقويض قدراتها العسكرية. إن الأهداف الرئيسيَّةَ لإسرائيل في غزة مدعومة بإجماع واسع النطاق: إزالة حماس من السلطة الحاكمة، وتدمير بنيتها التحتيَّةِ العسكريَّةِ إلى درجة تصبح فيها غير قادرة على العمل في أيِّ شيء آخر غير المجموعات الصغيرة، مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ المزيد من الاعتداءات على غرار 7 أكتوبر. إن تحول إسرائيل الحالي إلى أسلوب أقل حدة في الحرب يعتمد على الغارات المستهدفة والعمليات الخاصة لن يغير هذا الهدف. ومن المتوقع أن تستمر هذه المرحلة من الحرب من ستة إلى تسعة أشهر[2].

عشية يوم السابع من اكتوبر أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حالة الحرب، كما أطلق الجيش الإسرائيلي عملية السيوف الحديديَّةِ[3]. وفي وصفه لأهداف الحرب التي تشنها إسرائيل ضد حركة "حماس" أعلن نتنياهو ما يلي: "سوف نسحق "حماس" وندمرها". لكن ما يعنيه ذلك على وجه التحديد على الصعيد العمليِّ ليس واضحًا. وقد اقترحت أصوات إسرائيليَّة بارزة - وزراء ومسؤولون وجنرالات في الماضي والحاضر - مجموعة من الأهداف المحتملة، بدءًا من نزع سلاح "حماس"، وتجريدها من القدرة على شن مثل هذا الهجوم مجددًا، إلى استعادة قطاع غزة بعد

(1) Neomi Neumann, Sinwar, Mashal, and Israel's Dilemma for the "Day After", Washington Institute for Near Eastern Studies, Feb 9, 2024, at https://m-r.pw/GoiM.

(2) Jonathan Rynhold, ISRAEL'S DEFENSE STRATEGY AND DOMESTIC POLITICS IN SHAPING GAZA POLICY, Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG

(3) عملية «طوفان الأقصى».. الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المتوقعة، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 13 أكتوبر 2023). متاح https://m-r.pw/jtCm.

التنازل عنه منذ عقدين تقريبًا لصالح السيطرة الفلسطينية[1]. وأعلن وزير الأمن استدعاء أكثر من 300 ألف من قوات الاحتياط استعدادًا لشنّ حرب على قطاع غزة، وحشد قوات كبيرة في الجبهة الشمالية تحسبًا لإمكانية تفجّر الوضع العسكري على الحدود مع لبنان، وردع حزب الله عن الانخراط في الحرب. وفي اليوم نفسه، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية وكلفت "الكابينت" السياسي الأمني المكوّن من 11 وزيرًا باتخاذ القرار بشنّ الحرب أو عمليَّة عسكريَّة كبيرة[2].

كما حددت القيادات العسكريَّةُ والمَدنيَّةُ الإسرائيليَّةُ هدفها من الحرب على قطاع غزة بالقضاء على حركة حماس وحكمها فيه[3]. وفي سياق الحفاظ على الدعم الأمريكي والدولي لحربها على غزة شكلت إسرائيل حكومة حرب، عبر دخول حزب المعسكر الوطني بزعامة بني جانيس وأزكونت لمجلس الحرب، وبدأت في قصف جوي عنيف استهدف البنية التحية، حيث دمرت أحياء بكاملها، مثل (حي الرمال، والكرامة)، وقامت بإخلاء شمال القطاع من السكان للقيام بعمليَّة بريَّةٍ موسعةٍ استهدفت القضاء على البنية التحتيَّة العسكريَّةِ والمدنيَّةِ في إطار ما يعرف بحرب التدمير الشاملة، في محاولة لرفع كلفة العملية العسكرية، وترميم ميزان الردع الذي تضرَّر كثيرًا خلال عملية طوفان الأقصى.

مقارنة بما سبقها من جولات قتال، حصلت إسرائيل على تضامن وتعاطف من بعض الدول على الصعيد الدولي، ووظفت ذلك - مع العدد الكبير من القتلى والرهائن- في شن عملية أكثر عنفًا بحثًا عن استرداد ولو لجزء من هيبتها التي اهتزت في الداخل والخارج، لقد تمكنت القيادات العسكريَّةُ والسياسيَّةُ- عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية- من حشد المجتمع الإسرائيلي في تأييد الحرب على غزة على نحو واسع، مستغلةً روح الانتقام التي سادت في إثر عملية طوفان الأقصى[4].

يُعَد الهدف الأكثر منطقيَّة بالنسبة لإسرائيل هو إنهاء سيطرة "حماس" على غزة، لأنه النتيجة الوحيدة التي ستمنع نهوض قادة الحركة من تحت أنقاض الحرب لإعلان النصر بمجرد صمودهم في وجه قوة إسرائيل القاتلة. ومن غير المرجح أن تلبّي النتائج الأخرى احتياجات الحكومة الإسرائيليَّةِ

(1) Robert Satloff, Dennis Ross, David Makovsky, Israel's War Aims and the Principles of a Post-Hamas Administration in Gaza, Washington Institute for Near Eastern Studies. Oct 17, 2023. https://m-r.pw/TWkG.

(2) تقدير موقف: عملية "طوفان الأقصى": انهيار الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2023)، ص 2.

(3) تقدير موقف: عملية "طوفان الأقصى": انهيار الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2023)، ص 3.

(4) تقدير موقف: الحرب الإسرائيلية على مدينة غزة: أهدافها ونتائجها المتوقعة، ص 3.

الثلاث الأكثر أهمية، وهي[1]:

- ضمان عدم قدرة "حماس" على شن هجمات في المستقبل.
- استعادة ثقة الإسرائيليين بقدرة حكومتهم وجيشهم على توفير الأمن لهم.
- إعادة تأسيس قوة الردع الإسرائيليَّةِ بنظر الأصدقاء والخصوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

قامت إسرائيل بتدمير البنية التحتيَّةِ في القطاع بشكل كامل، حيث شنت حرب تدمير شاملة، لتدمير الجهاز الصحي والتعليمي والمرافق العامة، لتدفيع المجتمع الفلسطيني بكامله ثمن عمليَّةِ طوفان الأقصى، بهدف كي وعي المجتمع الفلسطيني بكامله، وهذا ما حدث من خلال أعداد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وحالة النزوح والتنقل الدائمة في ظل شح الموارد ونقص الغذاء، مما جعل المجتمع الفلسطيني بكامله يدفع الثمن.

بهدف استعادة قوة الردع انتهكت إسرائيل كل الأعراف والمواثيق القانونيَّةِ الدوليَّةِ في العدوان على قطاع غزة تحت ذريعة القضاء على حركة حماس، مخلِّفة الآلاف من الضحايا، في ظل دعم أمريكي وغربي كبيرين، واتهامات لدول إقليمية بمساندة حماس[2]. لقد كشفت الحرب المدمِّرة التي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزة أن القوة المعيارية والأخلاقية للغرب تواجه تهديد التدمير لمرتكزاتها الفكريَّة والسياسيَّة والحقوقيَّة بسبب الاتجاه نحو صَهْيَنَةِ المجتمع الغربي، والتضييق على حرية الأفراد والجماعات في التعبير عن الرأي وإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في التطهير العرقي والإبادة الجماعيَّة.[3]؛ لكن قد يتبين أن هذا يمثل نقطة تحوُّلٍ تاريخيَّةٍ في التاريخ خارج إسرائيل، لأنه يعد دعوة للاستيقاظ للغرب بشكل عام[4].

لقد غيرت إسرائيل خلال هذه المعركة منطق الحروب التكتيكية التي شنتها على غزة في السابق، إلى إطار الحرب الاستراتيجية بهدف خلق واقع أمني جديد في غزة. فبالعودة إلى إيقاعات تشكل الحروب

(1) Robert Satloff, Dennis Ross, David Makovsky, Israel's War Aims and the Principles of a Post-Hamas Administration in Gaza, Washington Institute for Near Eastern Studies. Oct 17, 2023. https://m-r.pw/TWkG

(2) عبد العليم، أميرة، طوفان الأقصى والحرب على غزة، المقدمات والتداعيات، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2023)، ص 2.

(3) شقير، شفيق، "طوفان الأقصى": سياقات وتداعيات، (مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة 18 أكتوبر 2023) متاح https://m-r.pw/eFFS.

(4) David Martin Jones, The Political Implications of 7 October 2023, Hungarian Conservative,21/2/2024. https://m-r.pw/egOr.

الإسرائيلية، كانت قراءة حماس لتلك الحروب مختزلة إياها في أبعاد موضعية محدودة العواقب لا تنفك عن التكرار داخل منطق اللعبة المتواضع عليها حيث لا تغيير في الواقع تنتهي دوماً بصورة نصر. هذه الوتيرة في حلقات الحروب من خلالها كرست إسرائيل ذهنية خاصة عند حماس: لا حرب طويلة، لا اسقاط للنظام، لا تغيير للواقع. الأمر الذي شكل سياقًا تاريخيًا موضوعيًا لاستدراج حماس إلى السابع من أكتوبر، عندما صدقت بأن الضفدع قادرٌ على ابتلاع الفيل[1].

بالنظر إلى ما أعلنته إسرائيل، فإن أهداف الحرب تتراوح بين الانتقام واستعادة قوة الردع، واستعادة الرهائن؛ إلا أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أضاف إليها أبعادًا أخرى بقوله: إنها "حرب مصيرية" و"طويلة وصعبة" وإنها "ستغيّر وجه الشرق الأوسط". ولهذه الحرب وجوه ومسارات عدة يمكن ملاحظة بعضها: أولًا: يطفو على وجه الحرب التي أعلنتها إسرائيل الطابع الانتقامي نتيجة الصدمة، وهو ما تجلَّى في تصريحات قادتها، كقول نتنياهو: "ما سنفعله بأعدائنا سيتردد صداه لأجيال"، وكذلك ما أعلنه وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت عن حصار كامل ضد غزة، "لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق"، واعتبر أن إسرائيل تحارب ضد "حيوانات بشريَّةٍ"[2].

مأزق حماس في القتال الجاري في غزة. إن كل جهوزية حماس السابقة وإعدادها لهذه المعركة من حيث وسائل القتال والرهانات قد ضُربت في مقتل، فقد واجهت هجومًا طويلاً وواسعًا وشاملًا، وهذا لم يكن واردًا في حسابها الذي كان قائمًا على عكس ذلك تامًا. والنتيجة المترتبة على هذا التدهور الاستراتيجي، أن حماس لا تستطيع إدارة معركة طويلة عبر الدخول في حرب استنزاف كما تراهن. فالجيش يدخل ويخرج على نحو متواتر، لأنه ملزم بمعالجة مصادر إطلاق النار، وتدمير الوسائل القتالية ومنصات الإطلاق والكشف عن الانفاق الاستراتيجية ومراكز التحكم وغرف العمليات ومقرات القادة وإحباط الخصم وتعطيل التواصل، وحرمان المقاومة من إعادة التنظيم، كل ذلك عبر تواتر الدخول والخروج وتكرار الهجوم من خلال معلومات استخباراتية في كل مره تمكنه أكثر ليعمق عملياته في القطاع[3].

وأمام هذه الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وما أسفرت عنه من نتائج كانت الكارثةُ الإنسانيَّةُ الملمحَ الأبرز لها؛ إلا أن هذه الجولة أعادت القضيَّة الفلسطينيَّةَ إلى واجهة الأحداث الدولية مرة أخرى، بعد أن أبعدت العديد من الأحداث الدولية- ومنها الحرب الروسية الأوكرانية- هذه القضية وممارسات الاحتلال الإسرائيلي عن دائرة الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة[4].

(1) البطنيجي، عياد،: حماس والحرب أي علاقة؟ المقاومة والتدهور الاستراتيجي، مرجع سابق.

(2) شقير، شفيق، حرب إسرائيل على غزة: الأهداف المستحيلة والتداعيات في المنطقة، مرجع سابق.

(3) البطنيجي، عياد،: حماس والحرب أي علاقة؟ المقاومة والتدهور الاستراتيجي، مرجع سابق.

(4) عبد العليم، أميرة، طوفان الأقصى والحرب على غزة، المقدمات والتداعيات، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2023)، ص 2.

لقد أعادت العملية قضية فلسطين إلى واجهة الأحداث، وذلك بعد سنوات من الجمود والإهمال، وحصرها في القضايا الأمنية، فردود الفعل الدولية والإقليمية تشير إلى أن هذه القضية ستكون في قلب الصراع الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة، وربما تأخذ القضية زخمًا أكبر في ظل التنافس الدولي القائم، ففي مجلس الأمن حاولت الولاياتُ المتحدة تشكيلَ رأيٍ عامٍّ يدين حركة حماس ويتضامن مع إسرائيل؛ لكن الصين وروسيا كان موقفهما متوازنًا ومساويًا بين الجانبين[1].

كما تعدّ معركة طوفان الأقصى دليلًا آخر على فشل محاولات احتواء حماس أو الحلول الاقتصادية، وسياسة شارون بالانسحاب من غزة، كما أكدت على أهميَّةِ إيجاد تسويةٍ سياسيَّةٍ للقضية الفلسطينية لاستمرار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، بعد سنوات من الانكفاء الأمريكي عن الانغماس بقوة في القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، والسماح لإسرائيل بتعزيز الاستيطان والتهويد.

لقد فتحت عمليَّةُ طوفان الأقصى فرصة جيدة لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني، تحت ضغوط الوضع الكارثي الناتج عن تداعيات الحرب، عبر تشكيل حكومة كفاءات فلسطينية ودخول حركة حماس والجهاد الإسلامي منظمة التحرير الفلسطينية، لقد تمخَّضت عملية طوفان الأقصى عن مجموعة من التداعيات على مجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، كان من بينها ما يلي:

- لقد فتحت عمليةُ طوفان الأقصى والحرب فرصةً سانحةً لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني، وإنهاء الانقسام عبر دخول حركة حماس والجهاد الإسلامي منظمة التحرير الفلسطينية، عبر إعادة بناء وإحياء مؤسسات المنظمة. فالخطوة الأهم في الوقت الحالي هي بناء المؤسسات السياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ والمشروع الوطني الفلسطيني ليعكس المتغيرات التي شهدتها العقود الماضية ليكون ممثلًا حقيقيًّا لتطلعات شعبنا وتضحياته وتجربته السياسية[2].

- أعادت العملية القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث الدولية، وأعادت الحديث عن حلِّ القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ وحلِّ الدولتين، وحماية المدنيِّين وتطبيق القانون الدولي والإنساني، والتحقيق في الجرائم المرتكبة، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم[3]. فبرغم نجاح إسرائيل في إطالة أمد الاحتلال و"إدارة الصراع"، لكنها عمليًّا لم تقضِ على القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، ولم تقضِ على فكرة وحلم تقرير المصير[4].

---

(1) عملية «طوفان الأقصى».. الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المتوقعة، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 13 أكتوبر 2023)، مرجع سابق.

(2) Basem Naim, What did 7 October achieve?, The Electronic Intifada 5 February 2024. https://m-r.pw/Qwor

(3) بحاك، حميد، عملية "طوفان الأقصى"، الدلالات والتداعيات، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 24-10-2023، متاح https://cerss.org/archives/4943

(4) جاكي خوري، صحفية هارتس، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات 24 شباط 2024.

- وفرت العملية - وما صاحبها من تداعيات محلية وإقليمية ودولية، تمثلت في حالة عدم استقرار شامل في منطقة الشرق الأوسط- مساحة من العمل السياسي أعادت التأكيد على أهمية الوصول إلى تسوية سياسيَّةٍ وفق مبدأ حلِّ الدولتين، ومهدت إلى استعداد إدارة بايدن لطرح مبادرة سياسية جديدة، بالتعاون مع دول الاعتدال العربي تقوم على أساس إعادة إحياء مسار التسوية السياسيَّة، وقيام دولة فلسطينية مقابل تسريع عجلة التطبيع العربي الإسرائيلي.

- أدَّت العمليَّةُ إلى تراجع شعبية نتنياهو وحزب الليكود في الشارع الإسرائيلي، وحصول تقدم ملحوظ لحزب المعسكر الرسمي بقيادة بني جانس وأزنكونت، بعد الإخفاق الأمنيِّ والسياسيِّ الذي منيت به إسرائيل في السابع من أكتوبر، والذي يتحمل نتنياهو المسؤولية الكبرى عنه، مما قد يشكل بداية انتهاء حكم نتنياهو وكتلة اليمينِ الدينيِّ المتطرف في إسرائيل، وصعود يمين الوسط بقيادة جنرالات الجيش مرة أخرى.

- أدَّت العمليَّةُ إلى حالة دمار شبه كامل لقطاع غزة، بعد أن شنَّت إسرائيل حربَ تدمير واسعة، استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة، لقد أدت الحرب والعدوان المستمر إلى تدمير البنية التحتية والجهاز التعليمي والصحي، والمرافق العامة، بعد أن دمر الاحتلالُ أحياءً كاملة، وأقام منطقةً عازلة على طول الحدود الشرقيَّةِ للقطاع مع إسرائيل، كما قتل حتى الآن أكثر من 30 ألف مواطن، وجرح أكثر من 100 ألف.

- أسهمت العمليَّةُ في القضاء على ما يعرف بفكرة دويلة غزة، وهي الرؤية التي كانت تهدف إلى إنشاء كيان ما في قطاع غزة، بعيدًا عن الضفة الغربية، في محاولة لاستمرار فصل الجغرافيا السياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ. فإن مشروع دولة غزة كان يرتبط أكثر من أيِّ شيء آخر بالانقسام الفلسطيني الذي بدأ منذ حزيران/يونيو 2007، ونتج عنه سيطرة "حماس" بالقوة المسلحة على مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية في القطاع، وتشكيل سلطة أمر واقع بعيدًا عن السلطة الوطنية، وتفرد "حماس" بإدارة مختلف جوانب السلطة والحياة في القطاع، بما في ذلك تشكيل أجهزة واستحداث هيئات وسن قوانين، والشروع في جباية الأموال، مما جعل القطاع يخضع كليًّا لسلطة منفصلة عن السلطة الفلسطينية[1].

- وضعت العمليَّةُ والحرْبُ الإسرائيلية حكمَ حركة حماس لقطاع غزة على المحك، في ظل الملاحقة الأمنيَّةِ الإسرائيليَّةِ للبنية السلطوية لحكم الحركة في غزة، خاصة في ظل إصرار إسرائيل ونتنياهو على تحقيق مطلق لأهداف الحرب، التي تتمثل في القضاء على قدرات فصائل المقاومة

(1) إسماعيل، مهرة، غزة "دولة الأمر الواقع" الممكنة، تقرير إستراتيجي (المركز الفلسطيني للأساسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2017)، ص 8..

العسكرية، وتقويض حكم حركة حماس في قطاع غزة، حيث وضعت العملية النظام الأمني والإداري الذي أنشأته الحركة في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام أمام تحديات جمّة، من خلال الاستهداف المباشر من قبل الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الأمنية والإدارية التابعة لحكومة غزة، بشكل يجعل استمرار هذا الحكم في ظل سيطرة الجيش الإسرائيلي على معظم مدن القطاع أمرًا شبه مستحيل.

- أسهمت العمليَّةُ في تأخير أو تأجيل مشاريع التطبيع مع إسرائيل أو إبطال مفاعيلها على مستوى المنطقة، خاصة في ظل تصاعد موجة الغضب الشعبي في البلدان العربيَّةِ والإسلاميَّةِ والعالميَّةِ، والمطالبة برفض التطبيع وطرد سفراء إسرائيل من الدول التي تربطها علاقة ديبلوماسية داخل العالم الإسلامي، فهذه الاتفاقيات الإبراهيمية التي اعتبرها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو نصرًا ديبلوماسيًّا لإسرائيل ولحكومته قد تآكلت[1]. فلقد بدا أنّ مشروع التطبيع في مأزق، حيث إن القفز على المكوّن الفلسطيني، وبلورة تسوياتٍ ثنائية بيْن دولة الاحتلال وبلدان في الإقليم لا يضمن الأمان لإسرائيل[2].

- أسهمت العملية في تآكل قوة الردع الإسرائيلية، وشكلت ضربة موجعة لأسطورة (الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر)، والذي يحقق ويحمي الأمن والاستقرار الإسرائيلي، حيث تقوم عليهما السياسة الإسرائيلية في جذب يهود العالم إلى إسرائيل، وخلقت أيضًا حالة من القلق الوجودي على كيان إسرائيل ومس بمعنويات الإسرائيليين، والذي تغذيه بعض المعتقدات اليهودية والتلمودية التي تتحدث عن زوال إسرائيل كما زالت "ممالك إسرائيل" في السابق، والتي لم تعمر أكثر من ثمانية عقود، أو بدأت في التفكك منذ العقد الثامن لها حسب بعض النبوءات الإسرائيلية.[3]

-

(1) بحاك، حميد، عملية "طوفان الأقصى"، الدلالات والتداعيات، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 24-10-2023، متاح https://cerss.org/archives/4943.

(2) الجمعاوي، أنور، عن تداعيات طوفان الأقصى، جريدة العربي الجديد، لندن، 21-10-2023، متاح https://m-r.pw/OLhI.

(3) بحاك، حميد، عملية "طوفان الأقصى"، الدلالات والتداعيات، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 24-10-2023، متاح https://cerss.org/archives/4943.

خاتمة

هدفت حركة حماس من خلف عملية طوفان الأقصى إلى تعزيز حكمها المنفرد في غزة، عبر القيام بعملية عسكرية خاطفة ضمن مفهوم (حرب التحريك)، لدفع إسرائيل إلى الالتزام بالتفاهمات، وتطويرها لاتفاق شامل كما حدث بعد حرب أكتوبر 1973، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، فاتساع نطاق الهجوم، وعدد القتلى في صفوف الجيش والمستوطنين في مناطق غلاف غزة أدى إلى إعلان إسرائيل الحرب على الحركة، وتغير قواعد اللعبة التي حكمت علاقة الحركة بإسرائيل خلال سنوات الانقسام، فالعملية ساهمت تغير الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع غزة بعد خطوة شارون بالانكفاء عن غزة وحصارها من الخارج، بالعودة إلى التواجد في قلب غزة من خلال السماح للجيش الإسرائيلي بالتواجد في قلب القطاع مرة أخرى، وتقسيمه، بشكل يسمح لإسرائيل الإمساك بالسيطرة الأمنية على هذا الجيب، لعدم تشكيله خطرًا مرة أخرى في المستقبل.

لقد ساهمت عملية السابع من أكتوبر في إحداث تحولات دراماتيكية على صعيد العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، ليس فقط على مستوى جبهة غزة التي تعرضت لتدمير شبه كامل للبنية التحتية المدنية، بل ساهمت في تغير النظرة الشمولية الإسرائيلية على المستوى الأمني والعسكري والسياسي بعد إعلانها أهداف الحرب التي تمثلت في وتدمير البنية العسكرية والسلطوية لحركة حماس في القطاع، وتغير شبه جذري للوضع الأمني والسياسي الذي ساد القطاع خلال سنوات الانقسام.

في المجمل رغم استمرار الحرب ودخولها الشهر الثامن؛ إلا أنها ألقت بتداعيات كثيرة على مجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وعلى الوضع الإقليمي، فالعملية التي كان يراد منها تعزيز سيطرة الحركة على القطاع بشكل أو بآخر أفضت إلى وضع حكم حماس للقطاع على المحك، وأسهمت في إعادة إحياء مسار المصالحة، كما أنها وضعت مستقبل نتنياهو السياسي في مأزق في ظل استمرار تراجع التأييد الشعبي له، كما أنها وفرت فرصة جيدة لإعادة إحياء جهود التسوية السياسية وفق مبدأ حل الدولتين، في ظل تصاعد حالة عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بكاملها.

الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر (الاقتحامات العسكريَّة والتَّوسُّع الاستيطاني)

د. رائد محمد نجم
باحث في الشُّؤون السِّياسيَّة والعلاقات الدَّوليَّة

مقدمة

منذ السَّابع من أكتوبر 2023 كثَّفَتْ إسرائيل عمليَّاتها العسكريَّة والأمنيَّة في مدن وبلدات ومخيمات اللَّاجئين في الضَّفَّة الغربيَّة، مع تركُّزها في جنين ونابلس وطولكرم، ويمكن وصف الهجوم الإسرائيلي على الضَّفَّة الغربيَّة بأنَّه هجومٌ شاملٌ ينطوي على عدوان عسكري واجتياحات واسعة النطاق. ورافق هذا التصعيد الأمني تدهور الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث يُحظَر على العُمَّال الفلسطينيين العمل في إسرائيل، وتمَّ تشديد الحصار على التجمُّعات الفلسطينية من خلال زيادة الحواجز العسكريَّة على الطُّرق، وتطويق المدن الفلسطينيَّة، وزيادة هجمات المستوطنين الإسرائيليين على القرى والبلدات الفلسطينيَّة، لا سيما بعد توزيع البنادق الهجوميَّة عليهم، وربطهم بوحدات عسكريَّة عاملة، وترافَقَ ذلك مع توسُّع استيطاني، وإقامة المزيد من البؤر الاستيطانيَّة، وتصريحات علنية معادية للسُّلطة الفلسطينية، مما أدَّى إلى تصعيد التوتر والعنف ضد الفلسطينيِّين، وإضعاف سيطرة السلطة الفلسطينيَّة هناك.

وتبحث هذه الورقة في الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر، في ظلِّ تصاعُدِ الاعتداءاتِ والانتهاكاتِ الإسرائيليَّة على المدن والمخيَّمات الفلسطينيَّة، وذلك من خلال رصد اقتحامات جيش الاحتلال الإسرائيلي لقلب المدن والمخيمات الفلسطينيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، والتَّوسُّع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين، والحصار الاقتصادي المتعمَّد، كمَا سوف تتناول هذه الورقة أيضًا رصد الأوضاع السِّياسيَّة عبر سياسة الضَّمِّ وخطة الحسم، ومحاولات إضعاف السلطة الفلسطينية، وفصلها إداريًّا وسياسيًّا عن قطاع غزة، وحصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة التي تم تشكيلها للربط بين الضَّفَّة وغزة في إطار عملية إصلاح سياسي استعدادًا للعودة إلى مسار حلِّ الدَّولتين برعاية أمريكية عربية. وأخيرًا مآلات الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة.

أولًا: الأوضاع الأمنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر.

كانت الضَّفَّة الغربيَّة على رأس الأحداث الأمنيَّة التي تكشَّفَتْ في السَّنوات الأخيرة، وزادت إسرائيل من توغُّلاتها العسكريَّة على مدن وبلدات ومخيمات اللَّاجئين في الضَّفَّة الغربيَّة، ورافق ذلك إجراءات اقتصادية لمنع تحوُّل الضغط الأمني إلى مواجهة شاملة؛ لكن هذه السياسة تغيَّرَتْ بعد 7 أكتوبر 2023، حيث كثَّف الجيش الإسرائيلي عملياته الأمنية والعسكرية بطريقة غير مسبوقة منذ الانتفاضة الثَّانية، ورافق ذلك حصار اقتصادي[1].

وقد اندلعت حرب أكتوبر في ظلِّ مشهد سياسي اجتماعي قاتم في الضَّفَّة الغربيَّة، فالمفاوضات السِّياسيَّة بين إسرائيل ومنظمة التحرير متوقفة منذ العام 2014، والاحتلال الإسرائيلي تقوده حكومة يمينيَّة دينيَّة محافظة تشكلت في نهاية عام 2022 تتبنى تنفيذ خطة الحسم، وإنهاء حلِّ الدَّولتين، وعدد المستوطنين في الضَّفَّة الغربية بدون القدس قد ناهز 500 ألف، وهو ما يشكِّلُ نحو 14٪ من سكان الضَّفَّة الغربيَّة بدون القدس، وتعتبر الحكومة الإسرائيليَّة أنَّ نحو 60٪ من مساحة الضَّفَّة (أي المناطق "ج") تقع خارج إطار التفاوض المستقبلي على مصير الدولة الفلسطينيَّة، بينما تسيطر المجالس الاستيطانيَّة على نحو 15.5% من مساحة الأراضي "ج"[2]. في ضوء هذا المشهد المتأزّم برزت ثلاثة تطورات:

1. زيادة الاعتداءات والانتهاكات:

تتعرَّضُ الضَّفَّة الغربيَّة - ومنذ اليوم الأول للحرب على غزة- لمجزرة صامتة متصاعدة لا تتوقف مع حصار شامل يُطبَّق على المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية؛ بل امتدَّ ذلك إلى زيادة حادة في الاجتياحات، وأعمال القتل والاعتقالات، وتسليح المستوطنين، وإطلاق العنان لهم في مصادرة الأراضي وإقامة البؤر الاستيطانيَّة من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتوسيع المستوطنات.

أ. زيادة الاجتياحات:

تتصاعد حدّة التوتُّرات في الضَّفَّة الغربيَّة بالموازاة مع حرب غزة، إذ كثَّفَ الجيش الإسرائيلي من عملياته العسكريَّة اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتية والممتلكات العامة[3]، ومنذ 7 أكتوبر قُتل 474 فلسطينيًّا في الضَّفَّة الغربيَّة، من بينهم 10 على الأقلِّ على يد المستوطنين

(1) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية، والتصعيد في الضفة الغربية، وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية، مركز الإمارات للسياسات، 4 مارس 2024. https://m-r.pw/rdvJ.

(2) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!، مدار، 01 فبراير 2024. https://m-r.pw/XTtn.

(3) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟، بي بي سي، 5 مارس/ آذار 2024. https://m-r.pw/Hjjb.

الإسرائيليّين، وفقًا للأمم المتحدة التي سجلت في عام 2023 أكبر عدد من الفلسطينيّين الذين قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية منذ أن بدأت في جمع هذه البيانات في عام 2005[1]، مما يجعلها الفترة الأكثر دمويَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، وتم تهجير ما يصل إلى 15 تجمعًا رعويًّا فلسطينيًّا في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 1200 نسمة. وتشير أرقام الوزارة إلى هدم 19 منزلًا عقابًا لأصحابها، وتدمير 82 مبنًى سكنيًّا، مما أدى إلى تشريد 630 فلسطينيًّا[2]، وقد وصل عدد الشهداء في الضَّفَّة الغربيَّة قُبيل اندلاع الحرب إلى نحو 243 شهيدًا (من ضمنهم 9 برصاص المستوطنين)[3].

وقد شهدت مدن وقرى ومخيمات الضَّفَّة الغربيَّة هجمات عسكرية غير مسبوقة بعد 7 أكتوبر تضمَّنَت تكتيكات عسكرية جديدة مثل استخدام الطائرات بدون طيار، والتدمير الشامل لأحياء ومرافق مدنيَّة[4]، وتسببت الهجمات في تدمير البنية التحتيَّة في المدن الفلسطينيَّة، مثل تجريف الشوارع والأرصفة، وتخريب شبكة المياه والكهرباء، خاصة في طولكرم وجنين، كما زاد الجيش الإسرائيلي من حواجز الطرق العسكريَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، وقَطَعَ الاتِّصال بين مدنها وبلداتها، مما أدَّى إلى زيادة وقت السفر[5]. وتقول هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية:" إن شهر إبريل شهد تصعيدًا خطيرًا في عدد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، حيث بلغت 1242 اعتداءً خلال شهر واحد"، وقد نفذ الجيش 895 اعتداءً، فيما نفذ المستوطنون 347 اعتداءً تركزت في نابلس والخليل ورام الله. وقالت الأونروا: إنَّ الجيش الإسرائيلي شارك في "هجمات المستوطنين العنيفة في الضَّفَّة الغربيَّة أو لم يحمِ الفلسطينيّين منها[6].

تهدف العمليات العسكريَّة الإسرائيليَّة وعنف المستوطنين في الضَّفَّة إلى إجبار الفلسطينيّين على الخروج من منازلهم وأراضيهم، وتستخدم إسرائيل أساليب مختلفة، بما في ذلك الفصل العنصري، وعنف المستوطنين، والمراقبة عالية التقنية، وغيرها من الوسائل للضَّغط على الفلسطينيّين لمغادرة منازلهم وأراضيهم، كما تنفذ إسرائيل عمليات هدم واسعة النطاق في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة،

---

(1) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg.

(2) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(3) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(4) المصدر السابق.

(5) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(6) ريم الشيخ، عنف المستوطنين يضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودول غربية تتصدى بالعقوبات، بي بي سي عربي، 5 مايو 2024. https://m-r.pw/tSCk.

حيث دمَّر الجيش الإسرائيلي حوالي 131 منزلًا، مما أدَّى إلى تشريد 830 فلسطينيًّا، من بينهم 337 طفلًا، فما يقرب من 95٪ من النازحين إنَّما هم لاجئون من مخيمات في جنين ونور شمس وطولكرم[1].

ب. زيادة حادة في الاعتقالات:

تواكبت التحرُّكات الاستيطانيَّة مع حملة اعتقالات واسعة يقوم بها الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة، ويتم خلالها اقتحام البلدات وتطويقها، ونصب الحواجز العسكريَّة، واحتلال أسطح البيوت ونشر القناصة عليها، ومهاجمة البيوت بالجنود والكلاب بشكل يروّع الأطفال والعجزة. كما يجري الجيش «حملات تفتيش تترافق مع عمليات تخريب في مؤونة البيوت والأثاث»، وأفاد شهود بتنفيذ الجنود «اعتداءات بالضَّرب، وممارسات إذلال وإهانات، ثم تنتهي بمصادرة سيارات وأموال، وتخريب وتدمير في البنى التحتية، مثل خطوط المياه والكهرباء والهواتف والشوارع»[2].

وأشارت الهيئة الفلسطينيَّة لشؤون الأسرى والمحررين إلى أن أكثر من 7000 أسير فلسطيني معتقلين في الضَّفَّة الغربيَّة منذ 7 أكتوبر 2023، فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين أكثر من 3484 حتى نهاية يناير 2023، وهو رقم غير مسبوق - حتى في الضَّفَّة الغربيَّة- منذ انتفاضة 1987[3]. ووثَّقَ نادي الأسير الفلسطيني أكثر من 7300 حالة اعتقال في الضَّفَّة الغربيَّة، ووفاة 12 سجينًا ومعتقلًا في السُّجون الإسرائيليَّة، لتصل أعداد الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيلية إلى أكثر من 9000 معتقل[4].

وبالتزامن مع ذلك فقد أخضَعَتْ إدارة مصلحة السُّجون- وبتوصيات من وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير- الأسرى الفلسطينيِّين لظروف اعتقال مأساوية غير مسبوقة، أدّت إلى استشهاد سبعة من الأسرى حتى الآن، وقد تمَّ فتح تحقيق في بعض الحالات، وتم تعيين مفوض جديد لمصلحة السُّجون (كوبي يعقوبي)، وهو صاحب أجندة مقبولة عن الوزير إيتمار بن غفير، ويدفع يعقوبي إلى "قوننة" الإجراءات غير الإنسانية التي سادت في السجون بعد الحرب، وإدراجها في تعليمات ولوائح جديدة[5].

---

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

(2) «حرب استيطان» إسرائيلية موازية تتصاعد في الضفة، الشرق الأوسط، 15يناير 2024. https://m-r.pw/OqVF.

(3) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(4) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟

(5) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

ت. تقييد الحركة ونشر الحواجز:

لم يبدأ تقييد الحركة وانتشار الحواجز في الضَّفَّة الغربيَّة مع السَّابع من أكتوبر، حيث إن إقامة الحواجز وإجراءات العزل وتقطيع أوصال الضفة تم التأسيس لها منذ عقود طويلة، بدءًا من مخطط يغآل ألون سنة 1967، وخطة أريئيل شارون سنة 1977 للاستيطان في الجبال وغيرها، وارتبطت لحظة التَّحوُّل بإقامة الحواجز بحرب الخليج وتوقيع اتفاقية أوسلو مطلع التسعينيَّات، ومثَّلَتْ مرحلة الانتفاضة الثانية وما بعدها مرحلة مفصليَّة في ترتيب البنية التحتية للحواجز وعمليات الفصل عبر الجدار والحواجز المتنوعة، كما مثَّلَتْ لحظة 2021 وهبّة فلسطين في أبريل ومايو فصلًا جديدًا في تقييد الحركة، بالتزامن مع نمو جيوب المقاومة المسلحة في شمال الضَّفَّة الغربيَّة، فقد أحكمت إسرائيل عمليَّة الهيمنة على التنقل بين المحافظات، وكانت جاهزة لسيناريو العزل والفصل والتحكم بالحركة والتنقل وضبطهما[1].

تحوَّلَتْ الضَّفَّة الغربيَّة إلى كانتونات مجزأة منذ الانتفاضة الثانية، مع سيناريو إسرائيلي دائم يتحدَّث عن الإمارات السبع، ويهدف إلى تفتيت الدَّولة الفلسطينيَّة وإضعاف سيادتها من خلال تحويل مدن الضَّفَّة الغربيَّة المركزيَّة وأريافها إلى إمارات تحت حكم أقل من الحكم الذاتي، وتصعِّد الحكومة الإسرائيليَّة تصريحاتها وخططها لضم المنطقة (ج) من الضَّفَّة الغربيَّة، وتهدف سياسة تقييد الحركة إلى تفتيت الاتصالات الجغرافيَّة باستخدام أدوات مثل المستوطنات، والجدران الفاصلة، ونقاط التفتيش، وأبراج المراقبة، والكتل الخرسانيَّة، والأسلاك الشائكة، والأنفاق، والجسور، وكاميرات المراقبة، وتقنيات "الذئب الأزرق"[2].

ومن خلال هذه السياسة تمَّ إغلاق منافذ أساسيَّة وحيويَّة تربط بين المدن الفلسطينيَّة، وفرض نظام سيطرة معقَّد على حركة الفلسطينيِّين يشمل نحو 645 حاجزًا وسدًّا وبوابة، تحيط بكل مداخل القرى والمدن والمخيمات، وبعد السَّابع من أكتوبر قامت إسرائيل بإغلاق العديد من هذه الحواجز، ممَّا أدّى إلى "شلل" الحياة الطبيعيَّة للفلسطينيِّين، وأثّر بشكلٍ مباشر على الوصول إلى الخدمات الطبيَّة، وعرقل الأعمال التجاريَّة[3]. وكانت هذه السِّياسات جزءًا من محاولة تنفيذ خطة الضَّمِّ، التي هي جزء من سياسة إسرائيل الرسميَّة وغير الرسميَّة التي تهدِفُ إلى حلِّ النِّزاع من خلال تشديد القبضة على الفلسطينيِّين في الضَّفَّة الغربيَّة وتهجيرهم قسرًا، أو تمهيد الطَّريق لإعادة التوطين الطوعي من خلال ضرب مقومات سبل عيشهم وحرية تنقلهم[4].

---

(1) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023. https://m-r.pw/QsKU.

أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(3) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(4) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

2. تصاعد عنف المستوطنين والتَّوسُّع الاستيطاني:

أ. تصاعد عنف المستوطنين:

في حرب موازية لِمَا يجري في قطاع غزة صعّد المُستوطنون الإسرائيليون المتطرفون من اعتداءاتهم في الضَّفَّة الغربيَّة عبر اقتحامات لبلدات، وإقامة بؤر استيطانيَّة جاء أحدثها شرقي رام الله والبيرة، ومنطقة غور الأردن، فضلًا عن اقتلاع مئات من أشجار وشتلات الزيتون. ويسعى التيار التابع لليمين المتطرِّف الذي ينفذ تلك الاعتداءات إلى إشاعة الفوضى، وتفجير الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة، تطبيقًا لـ(خطة الحسم) الَّتي يروج لها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وتستهدف نسف أيّ إمكانيَّة لإقامة دولة فلسطينيَّة[1]. ويعدُّ عنف المستوطنين جزءًا أساسيًّا من سياسة الدولة الإسرائيليَّة وخطتها للتهجير، والتطهير العرقي للأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل فرض السيادة الكاملة عليها، وتمكين التوسُّع الاستيطاني، وقد قام وزراء الحكومة بتحريض المستوطنين علنًا على ارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيِّين، وفي مقدمتهم وزير المالية سموتريتش الذي دعا إلى محو بلدة حوارة الفلسطينيَّة[2].

ولا يتمتَّع المستوطنون بالدَّعم السِّياسي فحسب؛ بل بالدَّعم العسكري أيضًا، ففي العقدين الماضيين توسَّع انتشار قوات الأمن الإسرائيليَّة في الضَّفَّة الغربيَّة للمساعدة في "تأمين" المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونيَّة، بالإضافة إلى ذلك تمَّ إنشاء ما يسمى بـ"وحدات الدفاع الإقليمي" المكونة من المستوطنين، وتدريبها وتسليحها من قبل الجيش الإسرائيلي، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول تمَّ نشر العديد من وحدات الجيش على جبهة غزة، مما أعطى وحدات الدفاع الإقليميَّة للمستوطنين دورًا أكثر بروزًا في فرض السَّيطرة على الأراضي المحتلة، وقد استغلَّ المستوطنون ذلك لإطلاق العنان للعنف ضد الفلسطينيِّين، وإجبارهم على مغادرة منازلهم، وأسهم في تصعيد التوتُّر والعنف ضد الفلسطينيِّين توزيع البنادق الهجومية على المستوطنين، وربطهم بوحدات عسكرية عاملة تحت قيادة وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن جفير[3]، وفي إطار خطَّة لتسليح المستوطنين منحت رخص حمل السلاح إلى أكثر من 400,000 مستوطن من أصل 726,000 في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة[4].

---

(1) «حرب استيطان» إسرائيلية موازية تتصاعد في الضفة، الشرق الأوسط، 15يناير 2024. https://m-r.pw/OqVF.

(2) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Settler violence: Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank, Aljazeera, 26 Feb 202426 Feb 2024. https://m-r.pw/Vjsr.

(3) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank.

(4) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

شنَّ المستوطنون المدعومون بقوات الجيش اعتداءات نوعيَّة غير مسبوقة على التجمُّعات الفلسطينيَّة في مناطق (C)، -وهي مناطق خاضعة بصورة كلية لسيطرة إسرائيل على المستوى الأمني والإداري - وجاء في تقرير للأونروا أنَّ هجمات المستوطنين أدَّت إلى تهجير أكثر من 1200 فلسطيني من 20 تجمعًا سكنيًّا، وإزالة سبعة تجمُّعات أخرى على الأقل بشكل كامل منذ السابع من أكتوبر، وشمِلَتْ هجمات المستوطنين - وبمساندة من وحدات الجيش الإسرائيلي في بعض الأحيان- اعتداءات على الفلسطينيِّين، وسرقة للممتلكات والمواشي، وحرقًا للمركبات والمنازل، علاوة على ذلك تهديد السُّكَّان بالقتل في حال عدم مغادرتهم لمنازلهم وأراضيهم بشكل دائم، وفق الأدلة التي تحققت منها هيومن رايتس ووتش[1].

ويطلق مسؤولون ومنظمات إسرائيليَّة تهديدات تطالب بقتل العرب وتهجيرهم، وذلك من خلال توزيع المستوطنين منشورات باللغة العربية تطالب الفلسطينيين بمغادرة قراهم وبلداتهم، والتوجه إلى الأردن قبل أن يتم طردهم بالقوة، ومنشورات أُخرى تهددهم بنكبة مماثلة لنكبة 1948، وكان هذا بمنزلة الضوء الأخضر لمجموعات إجراميَّة من المستوطنين لمواصلة الاعتداءات وتكثيفها مستغلين أجواء الحرب على غزة، والحصار المشدَّد على الضَّفَّة الغربيَّة، وغياب الإعلام عنها وتركيزه على ما يحدث في غزة[2].

وشهدت الضَّفَّة الغربيَّة وتيرة متسارعة من الهجمات حتى قبل هجوم السَّابع من أكتوبر، ووفقًا لما أوردته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد نفذ المستوطنون خلال العام 2023، 12161 هجومًا بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، وسُجل 5308 هجومًا بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر فقط[3]. وأسفر هذا العنف عن استشهاد فلسطينيين، وتدمير ممتلكات، ومصادرة أراضٍ، وتهجير تحت تهديد السلاح لأكثر من 2,000 شخص. وكثيرًا ما يُنفَّذ عنف المستوطنين هذا مع إفلات واضح من العقاب، وفي بعض الحالات يكون بدعم من الجنود الإسرائيليِّين، ويتضمن بحسب بعض الشهادات اعتداءات جنسية، وغير مألوفة في المشهد السابق على 7 أكتوبر[4]، وتفاقمَتْ هذه الظَّاهرة إلى حدِّ اضطرار الولايات المتحدة والدُّول الأوروبية إلى فرض عقوبات على بعض المستوطنين في الضَّفَّة الغربيَّة بسبب تعديهم على حياة الفلسطينيِّين ومنازلهم[5].

---

(1) ريم الشيخ، عنف المستوطنين يضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، و دول غربية تتصدى بالعقوبات.

(2) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(3) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟

(4) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(5) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

وبحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش" وصلَتْ حوادث عنف المستوطنين ضد الفلسطينيّين وممتلكاتهم إلى أعلى متوسط يومي لها، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل هذه البيانات عام 2006. ففي حين بلغ معدل حوادث العنف حادثتي عنف يوميًّا عام 2022، وواحدة في اليوم سنة 2021، ارتفع إلى 3 اعتداءات في سنة 2023، و5 اعتداءات خلال الحرب الحاليَّة في غزَّة[1].

ب. التوسُّع الاستيطاني:

أظهرت اعتداءات المستوطنين النوعية والمتسارعة في الضَّفَّة الغربيَّة، وما رافقها من سياسات وإجراءات حكومية أن الاستيطان يُعَدُّ مشروعًا سياسيًّا أمنيًّا تخطط له قوات الأمن الإسرائيليَّة لتنفيذ المشاريع الكامنة القديمة الجديدة بتهجير الشَّعب الفلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة[2]. وفي سياق الحديث المتزايد عن تهجير الفلسطينيّين من غزة أولًا، ومن ثم الانتقال إلى الضَّفَّة الغربيَّة، فإنَّه لا يمكن فصل ما يحدث في الضَّفَّة الغربية عما يحدث في قطاع غزَّة.

لقد كان مشروع الاستيطان- كمشروع سياسي منذ بدايته- المشروع الأخطر على القضية الفلسطينيَّة، وهَدَف منذ اللحظة الأولى إلى منع الوصول إلى أيِّ حلٍّ للصِّرَاع الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ باعتبار أنَّ الضَّفَّة الغربيَّة هي عبارة عن أراضٍ إسرائيليَّة، وتسمى في أدبيات الحكومات الإسرائيلية يهودا والسامرة.

وشكل هذا المشروع مدخلًا لمحاولات ضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة، وتغيير معالم مدينة القدس الشرقية التي تضاعفت مساحتها بفعل الاستيطان عشرة أضعاف، وضمن محاولات الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة إحداث تغيير ديموغرافي يجعل من المقدسيّين الفلسطينيّين أقلية محاصرة، ووضع خطة ممنهجة لتهجيرهم من خلال قوانين عنصريَّة في مسائل البناء، والتوسُّع العمراني، وهدم البيوت، وسحب الهُوِيَّات[3]. والاستيلاء على الضَّفَّة مشروع قديم يعود إلى عام 2006 عندما انسحب المستوطنون من غزَّة[4].

ويستوطن الضفة 726,000 مستوطن يعيشون في 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية تعتلي التلال من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتحاصر القدس، وتعمل على تغيير العامل الديموغرافي فيها

(1) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(2) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(3) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(4) محللون: إسرائيل تستغل حربها على غزة لتهويد الضفة الغربية، الجزيرة نت، 2024/4/21، https://m-r.pw/DCXt.

من خلال جعل اليهود أغلبيَّة في المدينة، وممارسة ضغوط لتهجير المقدسيِّين خارج مدينتهم[1]. ويجمع المجتمع الدولي على أنَّ المستوطنات غير شرعية، وتشكل عقبة أمام تطبيق حلِّ الدَّولتين القاضي بإقامة دولة فلسطينيَّة إلى جانب دولة إسرائيل[2].

وقد كشَفَتْ حركة (السلام الآن) الإسرائيليَّة أنَّ حكومة بنيامين نتنياهو تتجاهل الموقف الدولي من موضوع الاستيطان، والعقوبات التي فرضَتْها دولٌ عدَّةٌ في العالم الغربي على غلاة المستوطنين، وهي تستغل الانشغال العام بالحرب على غزة لمضاعفة كميَّات الاستيطان اليهودي، وتثبيت حالة أمر واقع على الأرض، وبالتالي السَّيطرة على مساحات أكبر من المنطقة (ج)[3]. وتقول الأمم المتحدة: إن حوالي 4000 فلسطيني نزحوا في عام 2023 بسبب تصرفات قوات الأمن والمستوطنين، وقد سجل هذا العام بالفعل رقمًا قياسيًّا جديدًا للاستيلاء على الأراضي، حيث استولَتْ إسرائيل على حوالي 1100 هكتار (2718 فدانًا) من أراضي الضَّفَّة الغربيَّة حتى الآن في عام 2024، أي أكثر من ضعف الرقم السَّنوي السابق البالغ 520 هكتارًا الَّذِي تم الاستيلاء عليه في عام 1999، وفقًا لتقرير السَّلام الآن[4].

وقالت الحركة: إنَّ دعم الحكومة الإسرائيليَّة المالي لبناء المستوطنات، والقوانين الجديدة، والتغييرات في القوانين القديمة تسهم في محو الخط الأخضر، وذكرت الحركة أنَّ وزير المالية سموتريتش يعمل بنشاط على تغيير الواقع الجيو-سياسي والدِّيموغرافي في الضَّفَّة الغربيَّة، لا سيما في المنطقة "ج" الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي، لعرقلة إمكانيَّة تحقيق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينيَّة، بالإضافة إلى ذلك أشارت الحركة إلى أنَّ بعض مؤيدي المستوطنات يشغلون حاليًا مناصب وزارية في حكومة بنيامين نتنياهو، مما يخلق بيئة سياسيَّة مواتية لتطوير مشاريع المستوطنين، وذكرت الحركة أنَّ تشكيل حكومة نتنياهو في ديسمبر 2022 أدَّى إلى ظروف غير مسبوقة لتوسيع المستوطنات بأرقام قياسية تشمل عددًا قياسيًّا من خطط البناء، ورصد ميزانيات كبيرة، ودعمًا سياسيًّا غير مشروط للمستوطنين، حتى في الحالات التي تنطوي على هجمات عنيفة ضد الفلسطينيِّين[5].

وأنشأ المستوطنون ما لا يقل عن 26 بؤرة استيطانيَّة جديدة غير مصرح بها، بما في ذلك ما لا يقل

(1) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(2) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(3) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة، ار تي، 01.02.2024، https://m-r.pw/CIDv.

(4) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg.

(5) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

عن 10 بؤر استيطانيَّة خلال الحرب منذ 7 أكتوبر 2023، وما لا يقل عن 18 بؤرة استيطانيَّة زراعيَّة، ونتيجة لهذه البؤر الاستيطانيَّة أجبر حوالي 1345 فلسطينيًّا على الفرار من منازلهم بسبب الهجمات العنيفة من قبل المستوطنين، وتمَّ تهجير أو اقتلاع 21 مجتمعًا فلسطينيًّا، بما في ذلك 16 خلال الحرب و5 قبل ذلك، وفي العام نفسه تمَّ التَّرويج لعدد قياسي بلغ 12,349 وحدة سكنية في مستوطنات الضَّفَّة الغربيَّة، باستثناء تلك الموجودة في القدس الشرقية، وتمَّ منح الموافقات أيضًا لـ 2,350 وحدة سكنيَّة في معاليه أدوميم، وحوالي 300 في كيدار، و700 وحدة سكنيَّة في افرات[1]، كما سجلت "السَّلام الآن" عددًا قياسيًّا من 18 طريقًا جديدًا شقَّهَا المستوطنون[2].

وفي القدس يعمل الائتلاف الحاكم اليميني الجديد في إسرائيل على تسريع وتيرة بناء المستوطنات في القدس الشرقية وما حولها على نطاق واسع، الأمر الذي يُعجِّلُ بتهويدها، ومع اهتمام العالم بغزة تعمل السلطات البلديَّة في القدس بسرعة على تعزيز المستوطنات الإسرائيليَّة، الَّتي تهدد بفصل القدس الشرقيَّة عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة وتزيد من تهويد المدينة. في ديسمبر 2023 وافقت لجنة التَّخطيط لمنطقة القدس - وهي جزء من بلديَّة القدس- على مستوطنتين كبيرتين، بينما تعمل على التَّرويج لمستوطنة ثالثة، ومن شأن خطط الاستيطان الثلاث أن تعزل القدس الشرقيَّة عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة[3].

أوَّل مستوطنة مذكورة هي مستوطنة القناة السُّفلى الواقعة بين هار حوما وجفعات هماتوس غرب صور باهر، المستوطنة الثَّانية هي نوفي راحيل في حي صور باهر-أم طوبا الفلسطيني، وتهدف هذه المستوطنات إلى تعزيز التَّواصُل الإقليمي الإسرائيلي بين هار حوما والقناة السفلى وجفعات حماتوس، مما يؤدي فعليًّا إلى عزل الحدود الجنوبيَّة للقدس الشرقيَّة عن بيت لحم وجنوب الضَّفَّة الغربيَّة، وفي 9 كانون الثاني / يناير 2024 وافقت لجنة تخطيط المنطقة على مستوطنة جفعات هشكيد، التي تتضمن خططًا لبناء ما يقرب من 700 وحدة سكنية على أرض تابعة لقرية بيت صفافا الفلسطينيَّة[4].

وهذه المستوطنات جزء من خطة إسرائيليَّة أكبر لفصل القدس الشرقيَّة عن الضَّفَّة الغربيَّة، ويتم تنفيذها من خلال البناء الإستراتيجي لجدار الفصل، ممَّا يسمح باستيعاب المستوطنات الإسرائيليَّة المبنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة فيما يسمى بـ"القدس الكبرى"، وذلك للحفاظ على أغلبيَّة يهوديَّة في

(1) إسرائيل تستغل الحرب في غزة لإنشاء تجمع استيطاني في الضفة، العرب، 23/02/2024. https://m-r.pw/rILW.

(2) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

(3) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

(4) Ibid.

القدس، وضمان السَّيطرة الدائمة، وعرقلة إمكانيَّة الحياة المجتمعيَّة الفلسطينيَّة، وإحباط احتمالات التَّوصُّل إلى حلٍّ سياسيٍّ عادل، وبسبب هذا الجدار أصبح حوالي 200 ألف مستوطن جزءًا مما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى، وبفعلهم ذلك قاموا بتطهير 22 قرية فلسطينيَّة من القدس التاريخيَّة عرقيًّا، ومنها أبو ديس، ومخيم شعفاط للَّاجئين، وحزما، وفصل المناطق الفلسطينيَّة بمستوطنات إسرائيليَّة يحمل أيضًا تداعيات جيوسياسيَّة أوسع، حيث إنه يمنع التواصل الإقليمي لدولة فلسطينيَّة عاصمتها القدس الشرقية في إطار حلِّ الدَّولتين، وكانت خطة إسرائيل هي عزل القدس عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة، وتحديد ما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى". بينما تسعى حاليًا إلى التَّخلُّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيِّين بهذه المدينة بأيِّ طريقة ممكنة، وتستغل إسرائيل الحرب المستمرة على غزة "لخلق المزيد من الحقائق على الأرض"[1].

يواصل المستوطنون الضَّغط من أجل تطبيق السِّيادة الإسرائيليَّة على الضَّفَّة الغربيَّة، و"ضمّها" إلى دولة إسرائيل، ولديهم أجندة من ثلاث نقاط حددها يوسي داغان- مدير المجالس الاستيطانية اليهودية- وهي:

- اتفاقيَّات أوسلو ماتت.

- 80٪ من الفلسطينيِّين يرحبون بهجمات حماس، وبالتالي هم أعداء.

- على إسرائيل رفع كافة القيود عن التوسّع الاستيطاني كرد على هجوم حماس.

وقد انتقدت الولايات المتحدة تصرُّفات المستوطنين "المتطرفة"؛ لكن هذا لم يوقف الحركة الاستيطانية بعد، واليوم يقف المستوطنون الأكثر تطرُّفًا(التَّيار الحريدي المتعصّب قوميًّا والمتزمِّت دينيًّا) على رأس مؤسستين رئيسيتين تسيطران على الاحتلال الإسرائيلي للضَّفَّة الغربيَّة.

مكتب المنسق (بما في ذلك الإدارة المدنيَّة)، ويرأسه بتسلئيل سموتريتش منذ فبراير 2023، ويخطِّط لضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة، وزيادة عدد المستوطنين من 500000 في عام 2022 إلى 1 مليون بحلول عام 2030، ورئيس ملف الضَّفَّة الغربيَّة في لجنة الشؤون الخارجيَّة والدفاع تسفي سوكا منذ نوفمبر 2023، رغم عدم كونه ضابطًا عسكريًّا، وهو مطلوب لهذا المنصب بسبب نفوذ المستوطنين في الدولة العميقة.

ومع اقتراب نهاية ولاية قائد "المنطقة الوسطى" طلبت قيادة المستوطنين تعيين عميد جديد أكثر مناصرة للمستوطنين، وقائد "المنطقة الوسطى" -هو الحاكم الأعلى للضَّفَّة الغربيَّة- يصادق على الأوامر العسكريَّة، ويشرف على إنفاذ القانون، بما في ذلك هدم وبناء المستوطنات، وشق الطرق،

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

والعمليَّات الحربيَّة ضد الفلسطينيِّين، وتصعيد أو منع تصعيد الأوضاع داخل الأرض المحتلة[1].

3. الأوضاع الاقتصادية في الضَّفَّة الغربيَّة خلال الحرب:

على جبهة أخرى من جبهات الحرب على الوجود الفلسطيني في الضَّفَّة الغربية، وفي إطار تضييق الخناق على الفلسطينيِّين وتهجيرهم من خلال إفقادهم مقومات البقاء، يوظِّفُ الاحتلال هجومًا على الاقتصاد الفلسطيني أدَّى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 22% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، في حين تشير التقديرات إلى أنَّ البطالة قد تضاعفَتْ إلى أكثر من الضِّعف لتصل إلى 30%، بينما كانت 14% قبل الحرب، ومِنَ المتوقَّع أن يستمرَّ الاقتصاد الفلسطيني ككل- سواء كان في الضَّفَّة الغربيَّة أم في قطاع غزة- في الانخفاض في عام 2024 بنحو 5 في المائة، بعد أن انخفض بنسبة 33 في المائة في الربع الرابع، بينما يتوقع خبراء انكماشًا بنسبة 25 في المائة إلى 30 في المائة هذا العام[2]، ولقد تضرَّرَتْ الضَّفَّة اقتصاديًّا جراء ثلاثة قرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، وهي:

أ. منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل:

نفذت إسرائيل إجراءات لمنع دخول ما يقرب من 150 ألف فلسطيني يحملون تصاريح عمل للعمل في إسرائيل منذ 7 أكتوبر، وهذا يزيد من حالة الضَّغط الشَّعبي، ويقلل من قدرة إسرائيل على السَّيطرة والمناورة أمام المجتمع الفلسطيني، حيث إنَّ التَّبعيَّة الاقتصاديَّة تُعَدُّ أداة أساسيَّة للسَّيطرة على الفلسطينيِّين، ففي العام 2022 مثلًا عمل نحو 22.5٪ من القوى العاملة في الضَّفَّة الغربيَّة في إسرائيل (نحو 204 آلاف عامل)، وأسهم عملهم في نحو 24٪ من الدخل القومي الفلسطينيِّ، وانعدام الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل يعني انعدام وجود ذراع للضغط عليه بحسب الحاجة السِّياسيَّة، ويُدخل العمال في إسرائيل نحو 370 مليون دولار إلى الضَّفَّة الغربيَّة في كل شهر، بينما تمتلك إسرائيل الأدوات لإيقافها أو تسهيلها متحكّمة في جزء بارز من دخل الضَّفَّة الغربيَّة[3].

وقد تمَّ إحباط محاولات الأجهزة الأمنيَّة لتمكينِ عددٍ محدود من العمال من الدخول والعمل بسبب معارضة اليمين المتطرف داخل الحكومة، بالإضافة إلى ذلك لم تنجح الضُّغُوط الَّتي مارسها قطاع البناء الإسرائيلي للسَّماح بدخول العمال الفلسطينيِّين، على الرَّغم من اعتماد القطاع الكبير على هذه القوى العاملة[4]، حيث يُشغّل قطاع البناء في إسرائيل نحو 380 ألف عامل، أكثر من ثلثهم من

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(2) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(3) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(4) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

فلسطيني الضَّفَّة الغربيَّة، بيد أن هؤلاء العمال الفلسطينيِّين مسؤولون عن 80٪ من الأعمال الأساسيَّة الَّتي تحتاجها حاليًا شركات البناء لتسديد التزاماتها للبنوك (تحديدًا: الصب، والتبليط والقصارة). ونظرًا لأنَّ قطاعَ البناء مرتبط بشكل عضوي بالبنوك، فإن البنك المركزي لإسرائيل يتابع ملف إيقاف العمال عن كثب، ويعمل على عدم الوصول إلى حالة "تنهار" فيها قطاعات اقتصاديَّة في إسرائيل كأحجار الدومينو، وهو أمر بالإمكان ضبطه حتى الآن[1]، ونتيجة لذلك تُفكِّرُ إسرائيل في استيراد العُمَّال الأجانب من الدول الآسيويَّة لسد الفجوة، خاصَّة في قطاعي البناء والزراعة، ومن المتوقع أن تؤدِّي هذه الخطوة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، وخاصة في أعقاب الصراع[2].

ب. سرقة أموال المقاصَّة الفلسطينيَّة:

رفض وزير الماليَّة الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش تحويل إجمالي أموال المقاصَّة الفلسطينيَّة إلى السُّلطة الفلسطينيَّة، ويأتي هذا القرار بعد خصم المبالغ الَّتي تدفعها السُّلطة لأسر الأسرى والشُّهداء الفلسطينيِّين والأموال المخصَّصة لغزَّة، وفي تسويَّة مع الولايات المتحدة تم اقتراح تحويل الأموال إلى دولة ثالثة، على وجه التحديد النرويج، والتي ستحولها بعد ذلك إلى السُّلطة الفلسطينيَّة بشرط امتناع السُّلطة الفلسطينيَّة عن تحويل الأموال إلى غزَّة، ووافقت السُّلطة الفلسطينيَّة على تحويل أموال غزة إلى النِّرويج لوضعها في حساب خاص، علاوة على ذلك قرَّرَ مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر فبراير/شباط زيادة نسبة الأموال المحتجزة من السلطة الفلسطينية بناء على طلب سموتريتش[3].

وبذلك لم تعد السُّلطة الفلسطينيَّة تتلقى الجزء الَّذِي تحتاجه من إيرادات الضَّرائب من إسرائيل المتعلِّق بدفع رواتب ومعاشات التقاعُد للموظَّفِين في غزَّة، وتقول: إنها مدينة بمبلغ 1.3 مليار دولار، وقال البنك الدولي في تقرير صدر في فبراير الماضي: إنها تواجه أزمة مالية متصاعدة، واضطرَّت إلى خفض الرواتب إلى ما يصل إلى 60% من مستويات ما قبل الحرب[4]، وكافحت السُّلطة لتعويض موظَّفِيهَا بشكلٍ كامل في الأشهر الأخيرة، حيث لجأت إلى دفعات جزئيَّة، وإلى الاقتراض من البنوك المحليَّةِ لتغطية الرواتب[5].

---

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(2) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(3) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(4) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(5) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

وقد أدَّى حجب هذه العائدات من الضَّرائب المجمَّدة - إلى جانب خسارة 370 مليون دولار يتمُّ ضخُّها عادَّة إلى اقتصاد الضَّفَّة الغربيَّة شهريًّا من قبل الفلسطينيِّين العاملين في إسرائيل والمستوطنات- إلى ترك الاقتصاد المحلي في حالة من الفوضى، وشلِّ المؤسَّسات الفلسطينيَّة بالفعل، وترك من يحصلون على رواتب السُّلطة الفلسطينيَّة بالكاد يتمكنون من الاحتفاظ بالطعام على المائدة أو سداد القروض[1]، وإذا استمرَّ الوضع على هذا النحو فلن تكون "السُّلطة الفلسطينية" قادرة على دفع رواتب أفرادها الأمنيِّين البالغ عددهم 30 ألفًا، والَّذين لن يكون لديهم القدرة على القيام بمهامهم الأمنيَّة[2].

علاوة على ذلك فقد لاحظ برنامج الأغذية العالمي تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الضَّفَّة الغربيَّة في أعقاب الصراع، فقبل الحرب واجه حوالي 350,000 فلسطيني في المنطقة انعدام الأمن الغذائي؛ لكن هذا العدد ارتفع إلى 600,000 خلال هذا الصراع، وممَّا يزيدُ من التَّحديات قيام الجيش الإسرائيلي بتكثيف وجوده في الضَّفَّة الغربيَّة، ممَّا أدَّى إلى زيادة عدد نقاط التفتيش العسكرية إلى 649 نقطة تفتيش منذ بدء الصراع، ويُمثِّل هذا 49 نقطة تفتيش إضافية مقارنة بما كان عليه قبل 7 أكتوبر، مع تغيير وضع 100 نقطة تفتيش لتقييد الحركة بشكل أكبر، بالإضافة إلى ذلك أقام الجيش بوابات تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى حوالي 20% من أراضيهم الزراعية، مما أثر على موسم قطف الزيتون[3].

ت. إغلاق المدن الفلسطينية:

يعتمد اقتصاد المدن - خاصَّة في جنين وطولكرم- على القدرة الشرائية لفلسطيني الداخل، وقد وجه إغلاق أو عرقلة دخولهم إلى المدن الفلسطينية ضربة قاسية للتجارة والاقتصاد الفلسطيني، وتبلغ قوتهم الشرائيَّة في جنين- على سبيل المثال- حوالي 20 مليار شيكل سنويًّا، علاوة على ذلك يعتمد قطاعا السِّياحة والتَّرفيه في الضَّفَّة الغربيَّة بشكل أساسي على فلسطيني الداخل، فمنذ أن بدأت حرب غزة شهدت 95 بالمائة من المحلات التجارية في جنين انخفاضًا في إيراداتها الشَّهرية، وبلغ متوسط الانخفاض في هذه الإيرادات 51 في المائة، وفي نابلس بلغت هذه الأرقام 85 في المئة، و80 في المئة على التوالي[4].

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(2) نعومي نيومان، لماذا لم تُفتح حتى الآن جبهة في الضفة الغربية؟ معهد واشنطن، 13 ديسمبر 2023. https://m-r.pw/ywEK.

(3) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(4) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

ثانيًا: الأوضاع السِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة.

تفاقمت الأوضاع السِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر، حيث وظفت إسرائيل الحدث من أجل تحقيق مكاسب إستراتيجيَّة بفرض واقع استيطاني لا يمكن الرجوع عنه يمنع من قيام دولة فلسطينيَّة متواصلة جغرافيًّا، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة سياسيًّا واقتصاديًّا، باعتبارها العنصر الأساسي في الكثير من عمليات التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب، وفي إطار هذه الإستراتيجيَّة استهدفَتِ الوجود الفلسطيني من خلال ثلاثية خطة حسم الصراع بإطلاق العنان للجيش والمستوطنين لتهجير الفلسطينيّين قسريًّا، وتطهير المنطقة "ج" عرقيًّا من الفلسطينيّين، وتنفيذ عمليات قتل واسعة في مدن وبلدات ومخيمات الضَّفَّة، والاستمرار في مخطَّطات الضمّ الفعلي، ومصادرة الأراضي، وفرض قوانين التمييز العنصري ضد الفلسطينيّين، وتقييد الحركة، وحصار المدن، وحجب العوائد الضريبيَّة، ومنع دخول العُمَّال الفلسطينيّين، وفي إطار محاربة اسرائيل لأي مسار يفضي إلى تنفيذ حلِّ الدَّولتين، ومنع قيام دولة فلسطينية يمكن رصد سلوك حكومة الاحتلال في ثلاثة اتجاهات كالآتي:

1. الاستمرار في سياسة الضمّ وخطَّة الحسم:

تسعى الحكومة الإسرائيليَّة المتطرِّفة إلى تنفيذ سياساتها الرامية إلى حسم الصِّراع بالقوة العسكرية، وفرض الوقائع على الأرض عبر ضمّ الأراضي، وإنشاء المستوطنات الجديدة، وزيادة عمليات القرصنة، وتستغل حكومة نتنياهو عدوانها على غزة وانشغال العالم به لتنفيذ سياسة ضمّ الأراضي، وتهدف السِّياسة الإسرائيليَّة المتبعة إلى الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقلة المتصلة جغرافيًّا.[1]

وبينما يدور الحديث عن دولة فلسطينيَّة في أوروبا وأميركا، يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه لا دوّلة فلسطينيَّة، إنما هي دولة واحدة هي إسرائيل بين البحر المتوسط ونهر الأردن[2]. وتُواصِل القوات الإسرائيليَّة تنفيذ عمليات في الضَّفَّة الغربيَّة، بعد تأكيد نتنياهو رفضه لأي "سيادة فلسطينيَّة" في مرحلة ما بعد الحرب[3]. إنَّ الحديث المتزايد عن حلول سياسيَّة - كحَلِّ الدَّولتين- بعد انتهاء الحرب لا يتفق مع منطق الأحداث الجارية التي تهدف ليس فقط إلى الردِّ على

(1) قيادي بحركة فتح لـ"سبوتنيك": حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لتوسيع الاستيطان بالضفة، سبوتنيك عربي، Mar 27, 2024. https://m-r.pw/TxrE.

(2) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال 60% من مساحة الضفة، الجزيرة نت. 2024/2/25. https://m-r.pw/Sxuq.

(3) مصادر إسرائيلية: الجيش يسحب قوات من غزة ويوجهها إلى الضفة، سكاي نيوز عربية، 22 اينار. 2024. https://m-r.pw/OoqO.

هجوم "حماس" في السَّابع من أكتوبر؛ بل أيضًا إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة بتهجير السُّكان تحت شعار غزَّة أولًا[1].

تزامنًا مع الهجوم الإسرائيلي على غزة بعد 7 أكتوبر وضعت الضَّفَّة الغربية تحت الحصار، ولم يبدأ هذا الحصار في 7 أكتوبر، فالحكومة الإسرائيليَّة والمستوطنون يضغطون على سكان الضَّفَّة الغربيَّة منذ سنوات لجعل حياتهم مستحيلة أكثر من أيِّ وقت مضى[2]، وتستخدم إسرائيل عنف المستوطنين والفصل العنصري ووسائل أخرى مثل المراقبة عالية التقنية لدفع الفلسطينيِّين إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وتقوم إسرائيل بنشر هذا النموذج في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة[3]، ولا تعاني الضَّفَّة الغربيَّة من الهجمات المتزايدة من قبل الجيش والمستوطنين فقط؛ ولكن أيضًا من عدم وجود حلٍّ سياسيٍّ[4].

وبالنسبة للفلسطينيِّين الذين يعيشون في الضفة الغربية يبدو أن لعنف المستوطنين والغارات العسكرية هدفًا واضحًا، وهو إخراجهم من أراضيهم ومنازلهم، وتستهدف الانتهاكات الاسرائيليَّة الجميع بما في ذلك السُّلطة الفلسطينيَّة التي بينها وبين إسرائيل اتفاقيات سلام قضَتْ عليها عبر سياسة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي بموجب قوانين وأوامر عسكريَّة، وعبر الإجراءات الأخرى مثل الاقتحامات وعمليات القمع والاستهداف والقتل ونزع الصلاحيات السِّياسيَّة والأمنيَّة[5].

ويعتبر الاستيطان الإسرائيلي أحد أبرز قضايا الخلاف بين الفلسطينيِّين وإسرائيل، والتي كانت السبب الرئيسي في وقف مفاوضات السلام المباشرة التي ترعاها الولايات المتحدة بين الجانبين عام 2014[6]. ويُعرِّضُ التَّسارعُ الكبير في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونيَّة احتمال قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة للخطر[7]، ومن الواضح أنَّه لا يمكن إقامة دولة فلسطينيَّة ذات تواصل جغرافي ضمن الوضع والانتشار الاستيطاني الحالي، وحتى الآن لا توجد خريطة لتلك الدولة، ولا

(1) موسى أبو هشهش، السابع من أكتوبر والوجه الحقيقي للاستيطان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/11/14. https://m-r.pw/DsSR.

(2) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(3) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(4) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟، الحرة، 29 ديسمبر 2023. https://m-r.pw/gXUL.

(5) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

(6) Israeli settlement building witnesses unprecedented acceleration in West Bank: Palestinian official, Xinhua, 2023-07-03. https://m-r.pw/eHtY

(7) Israel announces seizure of 800 hectares in West Bank, DW, 03/22/2024March 22, 2024. https://m-r.pw/VXNo

حدود واضحة لها، وفيما إذا كانت ستقام وفق قرار مجلس الأمن رقم 242 أو 338 أو 181[1]، وتسعى حكومة نتانياهو على الصَّعيد السِّياسي إلى ترسيخ فكرة القضاء على التَّطلُّعات الوطنيَّة الفلسطينيَّة، بحيث تسيطر هي تمامًا على الأرض، ويقبل الفلسطينيون العيش تحت حكم إسرائيل العسكري ودون حقوق[2].

2. فصل قطاع غزة عن السُّلطة الفلسطينيَّة:

لقد استفادت إسرائيل بشكل مباشر من الانقسام الفلسطيني بعد العام 2006 تحديدًا في عرقلة أيِّ مسار سياسيٍّ يتعلَّق بحلِّ الدَّولتين، ومع ذلك فقد ظلّت السُّلطة الفلسطينيَّة هي المسؤولة - بشكل مباشر أو غير مباشر- عن قطاع غزة إداريًّا، واتَّضح ذلك من اعتبار الجغرافيتين (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) وحدة واحدة فيما يخص تقارير وزارة الماليَّة الفلسطينيَّة، وجدول الرواتب، والمؤشرات الاقتصاديَّة، والسجّل السكاني وغيرها، كما أنَّه كان بإمكان السُّلطة الفلسطينيَّة قبل السابع من أكتوبر أن تصدر أوامر إداريَّة نافذة في القطاع مثل تعيين محافظين، والصَّرف على الخدمات العامَّة والبلديَّات، والتَّحدُّث رسميًّا باسم القطاع أمام المجتمع الدولي؛ لكن منذ 7 أكتوبر يشير سلوك الحكومة الإسرائيليَّة تجاه السُّلطة الفلسطينيَّة إلى بوادر تحولين مهمين[3]:

التَّحول الأول يشير إلى توجّه إسرائيلي لفصل السُّلطة الفلسطينيَّة- إداريًّا وماليًّا- عن قطاع غزة. وفي بداية عام 2024 نشر يوآف غالانت خطة أوليَّة لليوم التالي للحرب، وأعلن أنه لا مكان فيها للسُّلطة الفلسطينيَّة على الأقل بشكلها الحالي، كما أعلن نتنياهو في نهاية عام 2023 بأنَّه لن يسمح لـ "فتح" أو "فتحستان" بتولّي دور إداري في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، ومن هنا يُمكن النظر إلى قضيَّة أموال المقاصَّة العالقة منذ بداية الحرب ليس باعتبارها مجرد مسألة ماليَّة بحتة؛ بل إن اقتطاع نحو ثلث أموال المقاصَّة المخصَّصة لقطاع غزة- واعتبارها أموالًا لا تقع ضمن اختصاص السلطة الفلسطينيَّة- يشير إلى تحول في مفهوم اتفاق أوسلو لدى الإسرائيليِّين، وحسب المادة 4 من اتفاق أوسلو الأول (لعام 1993) تُغطِّي صلاحيات السُّلطة كلًّا من الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وفي اتفاق أوسلو 2 (لعام 1995) وتحت المادة 11 جاء النص الآتي:"يرى الطرفان (إسرائيل ومنظمة التحرير) أن الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة هما وحدة جغرافيَّة، وسوف يتم الحفاظ على وحدتهما ووضعيَّتهما خلال المرحلة الانتقالية"[4].

(1) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال 60% من مساحة الضفة.

(2) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

(3) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(4) المصدر السابق.

ويؤشّر التحول الثاني إلى توجُّه لإلغاء التقسيمات الأمنيَّة لاتفاقيات أوسلو، والإبقاء على التقسيمات الإدارية، وحسب اتفاقية أوسلو فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة تتمتَّع بصلاحيات أمنية على المناطق "أ" فقط (نحو 12٪ من الضَّفَّة الغربيَّة)، بالإضافة إلى صلاحيَّات إداريَّة على المناطق "أ" والمناطق "ب" (وكلتاهما يشكل نحو 39٪ من الضَّفَّة الغربيَّة)، وقد أبان نتنياهو بتصريحاته المتكرّرة - آخرها في منتصف كانون الثاني 2024، بأنَّ "على إسرائيل أن تحكم أمنيًّا كل المناطق الواقعة شرقي نهر الأردن"- نيته وعزيمته على تنفيذ هذا التَّحوُّل[1].

3. حصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة:

ترى الولايات المتحدة أنَّ سلطة فلسطينيَّة مجددة ومنشطة يجب أن تكون مسؤولة عن حكم غزة بعد الحرب، وعمليَّة إعادة الإعمار[2]، وتتولَّى في البداية قوة دوليَّة لتحقيق الاستقرار في المنطقة في أعقاب ذلك مباشرة، تليها السُّلطة الفلسطينيَّة المجددة الَّتي تتولى زمام الأمور على المدى الطويل، ويتمُّ منحها المزيد من المساعدات الأمنيَّة لإنشاء هيكل أمني فلسطيني في غزَّة بعد الصِّراع[3].

وقد قدمت 5 دول عربيَّة "خطة شاملة" تتضمَّن إنهاء الحرب الإسرائيليَّة على غزة، ومبادرة بشأن "اليوم التالي" للحرب بدعم من الولايات المتحدة، وتشمل الخطَّة دفع الحكومة الإسرائيليَّة إلى العمل على إقامة "دولة فلسطينيَّة"، وتستلزم الصَّفقة اعتراف السُّعوديَّة بإسرائيل، فيما يرفض الإسرائيليون الموافقة على بنود الخطة، حيث يصرُّ نتنياهو على السَّيطرةِ الأمنيَّة على الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة في المستقبل المنظور بعد الحرب، رافضًا حكم السُّلطة الفلسطينيَّة[4].

ووفقًا للعديد من المقاييس فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة الجديدة في الضَّفَّة الغربيَّة القادرة على توسيع حكمها إلى غزَّة ما بعد الحرب، وتكون نواة لإقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة، هي على وجه التحديد ما تريده الولايات المتحدة وآخرون، وتتشكَّل هذه السُّلطة من مجموعة حديثة تكنوقراطيَّة تركِّز على حلِّ المشاكل، واستجابة لهذه الخطة تشكَّلَتْ حكومة فلسطينيَّة جديدة يقودُها رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد محمد مصطفى، وهو مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي، وقد تعهَّد بمحاربة الفساد والهدر، وتتولَّى إدارة وزارة الخارجيَّة فيها امرأة حاصلة على دكتوراة

---

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(2) US Middle East Vision Emerges as Biden Focuses Beyond Gaza War, Voanews, Oct. 18, 2023. https://m-r.pw/otqX.

(3) How the Biden team is planning for a postwar Gaza Strip, Politico, Dec. 4, 2023. https://m-r.pw/TULB.

(4) "خطة عربية شاملة" لإنهاء حرب غزة وصولًا إلى دولة فلسطينية، الشرق، 19 يناير 2024. https://m-r.pw/YozT.

أمريكيَّة، ولها خبرة عميقة في مجال حقوق الإنسان[1].

ولكن فرص نجاح الحكومة منخفضة، والأسباب كثيرة، حيث تتصاعد حدّة التَّوتُّرات في الضَّفَّة الغربيَّة بالتَّوازي مع حرب غزَّة في أعقاب 7 أكتوبر، ويتزايد عنف المستوطنين الإسرائيليِّين، وقد فرضت إسرائيل قيودًا على الحركة داخل الضَّفَّة الغربيَّة، فضلًا عن إغلاقها للحدود، وكثَّفَ الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتيَّة والممتلكات العامة، والإعدامات الميدانية حيث قتلت قوات الاحتلال قرابة 500 فلسطيني، منهم 14 قتلوا بنيران مستوطنين منذ السابع من أكتوبر الماضي، ووصلت أعداد الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيليَّة إلى أكثر من 9000 معتقل، ونفذ المستوطنون أكثر من 5308 هجوم بعد السَّابع من أكتوبر فقط[2]، وقاوم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو- الَّذي يقود الحكومة الأكثر يمينيَّة في تاريخ إسرائيل- الدَّعوات الأمريكيَّة للسَّماح للسُّلطة الفلسطينيَّة بتمديد ولايتها على غزة، ويرفضُ هدف إقامة دولة فلسطينيَّة مستقلة[3].

كما أنَّ الاقتصاد قد انهار بعد أن منعت إسرائيل 150 ألفًا من سكان الضَّفَّة الغربيَّة من الدُّخول إلى العمل، واحتجزت عوائد الضرائب اللَّازمة لدفع رواتب موظفي القطاع العام الفلسطينيِّين، وحتَّى في أفضل الأوقات، ستواجه السلطة صراعًا شاقًّا، حيث إنَّ الحكومة قد ورثت إدارة متضخمة تضم 25 وزارة، وعشرات الوكالات العامة، و147 ألف موظف حكومي بالكاد يقدمون الخدمات الأساسيَّة وفقًا لرجا الخالدي الخبير الاقتصادي[4].

وهي مشكلة تفاقمت بسبب القيادة السِّياسيَّة الفلسطينيَّة المفلسة والمشلولة، مع عدم وجود وسيلة لتجنُّبِ الاضطرابات المتصاعدة-أو ربما عدم الرغبة في القيام بذلك-، فبسبب ذلك وقفت السُّلطة الفلسطينيَّة مكتوفة الأيدي، وكان لسان حالها أثناء الأزمات: ألعب لعبة الانتظار، ويشمل ذلك المشاركة في مؤتمرات قمة سياسيَّة عقيمة (كان آخرها في 26 شباط / فبراير في مدينة العقبة السَّاحليَّة في الأردن)، وعقد اجتماعات مع كبار الشخصيَّات، وإصدار بيانات شكليَّة[5].

ومع ذلك فإنَّ هناك خللًا وظيفيًّا تعاني منه السُّلطة الفلسطينيَّة، وتشجِّع السِّياسة الإسرائيليَّة بشكل فعَّالٍ هذا الخلل، وتجعل من المستحيل تقريبًا التعافي من الأخطاء، حيث إنَّ فرْضَ عقوبات على السُّلطة الفلسطينيَّة من خلال حجب معظم الضَّرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها قد شلَّ

---

(1) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(2) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟، بي بي سي، 5 مارس/ آذار 2024. https://m-r.pw/Hjjb.

(3)Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(4)Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(5) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

بالفعل المؤسَّسات الفلسطينيَّة، وترك موظفي السُّلطة الفلسطينيَّة بالكاد يتمكنون من الاحتفاظ بالطعام على المائدة أو سداد القروض، إذ لم تتمكَّن السُّلطة الفلسطينيَّة من دفع الرواتب الكاملة لموظفيها خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية[1].

وعلى المستوى السياسي تضررت مكانة السُّلطة الفلسطينيَّة العامَّة وشرعيتها بشكل كبير من جراء الزيادة الهائلة في عنف المستوطنين والغارات العسكرية، إنَّ الهجمات على سبُلِ العيش، والحصار على المدن، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينيَّة، وتوسيع المستوطنات اليهوديَّة غير القانونيَّة قد جرَّدَ السُّلطة الفلسطينيَّة من وظائف الحكم، وحصر دورها في إبقاء الفلسطينيِّين تحت السَّيطرة، ومع الخطوات السِّياسيَّة الَّتي اتخذتها إسرائيل لضمان أن تكون الدولة الفلسطينية هدفًا بعيد المنال- خاصَّة مع رفض إسرائيل لحلِّ الدَّولتين- أصبحت السلطة الفلسطينية عاجزة إلى حد كبير في نظر معظم الفلسطينيِّين[2].

وتمتلك إدارة بايدن القدرة على دفع إسرائيل إلى تخفيف الخناق عن الضَّفَّة الغربيَّة، وإذا لم تفعل فستواجه مستقبلًا من السَّلام المؤجل، والسِّياسة المستحيلة، والمزيد من اللاجئين، ويُقدِّمُ الأمر التنفيذي الأخير لبايدن- من فرض عقوبات على مجموعات من المستوطنين- لمحة عما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة إذا قررت الاحتجاج بالقانون الأمريكي لحماية الفلسطينيِّين وحقوقهم في الضَّفَّة الغربيَّة، وكبح جماح الحكومة الإسرائيليَّة والمنظمات الاستيطانيَّة، ولسوء الحظ ليس هناك ما يشير إلى أن إدارة بايدن تدرك حتى الآن خطورة الوضع في الضَّفَّة الغربيَّة، أو أنها تهتم باتخاذ تدابير حازمة لتقديم الإغاثة للفلسطينيِّين[3].

وقد كانت إدارة بايدن أول من اقترحت أن يكون للسُّلطة الفلسطينيَّة دور في غزَّة بمجرَّد انتهاء الحرب؛ لكن هذا الاقتراح ارتبط بالحاجة إلى إصلاح السُّلطة الفلسطينيَّة دون تقديم أيّ عمليَّة واقعيَّة للقيام بذلك، يذكر العديد من الفلسطينيِّين في الضَّفَّة الغربيَّة وغزَّة - حتى لو كانوا محبطين من مؤسساتهم الحاكمة- أنَّهم في ظل الظروف الحالية لا يرون طريقًا لإصلاح السُّلطة الفلسطينيَّة، الَّتي لا تتمتَّع باستقلال مالي ولا سلطة للحكم[4]. فإنَّ المزيد من النزوح وعدم الاستقرار يجعل من غير الواقعي أن تتمكن السُّلطة الفلسطينية - أو أي قيادة مختارة ديمقراطيًّا تكون مستساغة لواشنطن- من الحكم[5].

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.
(2) Ibid.
(3) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.
(4) Ibid.
(5)Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

ثالثًا: مآلات الوضع في الضَّفَّة في ضوء استمرار الحرب على غزة.

يعتمد الاتجاه الَّذي تسير فيه الضَّفَّة الغربيَّة إلى حدٍّ كبير على أوضاع ما بعد الحربِ الإسرائيليَّة على غزَّة، فضلًا عن ترتيبات "اليوم التالي"، والجدير بالذكر أنَّ حربًا إسرائيليَّة موازية تُشَنُّ على الضَّفَّة الغربيَّة بهدف تهجير السُّكان، والاستيلاء على الأراضي، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة بهدف فرض دور جديد للسُّلطة الفلسطينيَّة خارج إطار اتفاقيات أوسلو والتزاماتها السياسيَّة، بالإضافة إلى ذلك تربط الأطراف المشاركة في رؤية "اليوم التالي" بين غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة من خلال طرح حلِّ الدَّولتين في إطار جهودها لضمان عدم استئناف الصِّراع، ومن المرجَّح أن تكون المرحلة الانتقاليَّة فترة محفوفة بالخطر بالنسبة للضَّفَّة الغربيَّة، إذ تصطدم الآمال في فتح الباب أمام محادثات بشأن دولة فلسطينيَّة في المستقبل بمعارضة نتنياهو، وهذا يضع مآلات الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة في أكثر من مسار.

أوَّل هذه المسارات هو إمكانيَّة تراجع حدَّة الأوضاع السِّياسيَّة والأمنيَّة، مع نجاح الضُّغوط الأمريكيَّة والدَّوليَّة على إسرائيل، مما يدفعها إلى الدُّخول في طريق حلِّ الدَّولتَينِ، المرتبط بالتطبيع مع السُّعوديَّة وترتيب المنطقة، خاصَّة في سياق المواجهة الإستراتيجيَّة الدَّوليَّة في أوكرانيا- التي تهدف إلى تغيير النظام الدولي- ممَّا يسمح لواشنطن بتسجيل نجاح في سياستها الخارجية، التي أصبحت مؤثرة في الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة، وإلى هذا السِّيناريو ستضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للسَّماح للسُّلطة الفلسطينيَّة بإعادة تنشيط دورها وحكم غزة بمجرد انتهاء الحرب هناك.

تمَّ تشكيل الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة وفقًا لهذه الرؤية على الرغم من الادعاءات بأنها تشكَّلَت دون التَّشاوُرِ مع الفصائل الأخرى، ويمكن لهذه الحكومة إدارة مهام مثل إعادة الإعمار، وتوحيد المؤسَّسات، وربما إجراء الانتخابات؛ لكنها لن تكون مسؤولة عن الاتجاه السياسي مع الاحتلال، ويبدو أنَّ الحكومة الجديدة تدرك ضرورة التَّوصُّل إلَى اتِّفاق معَ حماس، حيث تتطلَّب مهامٌ مثل توحيد المؤسسات وإعادة الإعمار إجماعًا وطنيًّا وتكاملًا مع حماس، خاصَّة وأنَّ الاندفاع لتشكيل الحكومة كان ردًّا على وثيقة نتنياهو لليوم التالي، والَّتي لا ترى دورًا للسُّلطة الفلسطينيَّة أو حماس في مشهد غزة، ويصطدم هذا المسار بالمعارضة الإسرائيليَّة لوجود السُّلطة الفلسطينيَّة وتوحيد النِّظام السِّياسي الفلسطيني، وهذا المسار يتمثل في القبول الدولي لحماس في النِّظام السِّياسي الفلسطينيّ، والتزام حماس بالاتِّفاقيَّات الدَّوليَّة، والاندماج في النِّظام السِّياسي الفلسطيني، والبعد عن محور إيران.

أمَّا المسار الثاني فيتضمن استمرار وتصعيد التوترات في الضَّفَّة الغربيَّة، مصحوبة باجتياحات مستمرة واغتيالات وتوسع استيطاني وعنف مستوطنين وحصار اقتصادي، هذا بالتَّوازي مع

الحرب المستمرة في غزة، والتي يمكن أن تستمر لفترة طويلة وفقًا لمصادر حكوميَّة إسرائيليَّة، بهدف تحقيق أهداف الحرب، وفرض رؤية غير واضحة للمستقبل، وسينطوي هذا المسار في الضَّفَّة الغربيَّة على سلوك مماثل، بما في ذلك استمرار العدوان، وإضعاف السُّلطة، وزيادة نفوذ الإدارة المدنية، والمزيد من الحصار، وتشديد القيود لفرض السَّيطرة الإسرائيليَّة على الضَّفَّة الغربيَّة، والقضاء على أيِّ فرصة لإقامة دولة فلسطينيَّة، وسيُقابل ذلك باستجابات فلسطينيَّة من خلال تشكيلات عسكريَّة تُعزِّز مكانتَهَا أو ردود فردية وشعبيَّة، وقد يؤدي هذا إلى انفجار الوضع، لا سيما في ظلِّ الحصار الاقتصادي الخانق، وحصار المدن، والقيود المفروضة على الحركة، وهجمات المستوطنين، والتَّوسُّع الاستيطاني؛ لكنه قد لا يتطور بالضَّرورة إلى انتفاضة مستمرة وواسعة النطاق.

ويمكن أن يتأثر المسار الثالث بضغوط أمريكيَّة ودوليَّة لفرض وقف لإطلاق النار، مما يمهد الطريق لتدخلٍ سياسيٍّ لوقف الحرب المفتوحة على غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة دون القدرة على فرض مسار سياسي، فمن المرجَّح أن يستمرَّ نتنياهو في مقاومة أيِّ عمليَّة سياسيَّة تؤدِّي إلى مفاوضات حول حلِّ الدولتين، حتَّى تحت الضَّغط الأمريكيِّ والإقليمي لدفع المسار الفلسطينيِّ من خلال التَّطبيع مع المملكة العربيَّة السعوديَّة، وهذا يعني أنَّ وتيرة التوسُّع الاستيطاني والاجتياحات والقتل ستستمر، إلى جانب اتِّخاذ المزيد من الإجراءات لتقويض السُّلطة الفلسطينيَّة، والحصار الاقتصادي، وتقييد الحركة بين المدن، لا سيما في ظلِّ استمرار المشهد الأيديولوجي اليمينيِّ المتطرِّف في إسرائيل.

يمكن للعوامل الداخليَّة والخارجيَّة أن تشكِّل المشهد في الضَّفَّة الغربيَّة بعد الحرب، فالعامل الأول هو تفاعلات الأحزاب السياسيَّة داخل إسرائيل، ولا سيما تشكيل الائتلاف الحكومي، الذي يدفع الأحزاب الأكثر تطرُّفًا لإشعال الضَّفَّة الغربيَّة بالتوازي مع الحرب في غزَّة، ومما يعزز ذلك استمرار دعم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للأنشطة الاستيطانيَّة، وهو ما يتعارض أحيانًا مع توصيَّات الأجهزة الأمنيَّة، وقد يؤدِّي تقليص نفوذ هذه العناصر المتطرِّفة إلى انهيار الحكومة، وهو سيناريو يسعى نتنياهو إلى تجنُّبه من ناحية أخرى، هناك تحول سريع في الرأي العام الإسرائيلي نحو الفلسطينيِّين في الأراضي المحتلة ومفهوم حل الدولتين. حيث تمَّ استخدام هجوم 7 أكتوبر للادعاء بأنَّ التسوية السلميَّة مستحيلة، وقد تم استغلاله لتقويض الأصوات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال، وفي هذا السِّياق تحوَّلَت القضيَّة الفلسطينيَّة من مسألة سياسيَّة يمكن الاختلاف عليها إلى مسألة أمنيَّة تتقلص الخلافات حولها باستمرار[1].

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

والعامل الثَّاني هو الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الخطوات المستقبليَّة والتَّسوية المستقبليَّة، على الرغم من اتفاقهما على "القضاء على حماس وإطلاق سراح الأسرى". فترى الولايات المتحدة أنَّ التَّسوية تستندُ إلى حلِّ الدَّولتين الَّذي تعارضه إسرائيل، **أما العامل الثالث** فهو الاهتمام الدولي المتجدد بالقضيَّة الفلسطينيَّة، الأمر الذي قد يحبط جهود إسرائيل لتجاهلها وعزلها، وتعمل المنظمات الدوليَّة وجماعات حقوق الإنسان على تعزيز انتقاداتها للسِّياسات الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في الأراضي المحتلَّة خاصة منذ عام 2021، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ هناك حركة طلابيَّة عالميَّة تدعمُ القضيَّةَ الفلسطينيَّة، كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أن الحرب الحاليَّة لم تنشأ من فراغ، وإنَّما هي وليدة سياق اتَّسم بانسداد الأفق السِّياسي أمام الفلسطينيِّين[1].

ويمكن أن يصبح ضغط الدُّول العربيَّة -الَّتي تقيم علاقات دبلوماسيَّة مع الاحتلال، إلى جانب أهميَّة مسألة التَّطبيع مع المملكة العربيَّة السعوديَّة لإسرائيل التي تطرحها الولايات المتحدة بشكل مستمرّ- عاملًا مؤثرًا في تشكيل المشهد المستقبلي في الضَّفَّة الغربيَّة، خصوصًا في ظلِّ اشتراطات سعودية بإقامة دولة فلسطينيَّة، وممَّا يُعزِّز ذلك تصريحات غير مسبوقة من بعض دول أوروبا الغربيَّة، مثل إسبانيا وأيرلندا ومالطا وبلجيكا وسلوفينيا، برغبتها في الاعتراف بدولة فلسطينيَّة في المستقبل[2].

كما تلعب إجراءات الجنائيَّة الدوليَّة، وإمكانية إصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومسؤولين حكوميين آخرين دورًا مهمًّا في تشكيل المشهد، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الحركة المستمرَّة في الأمم المتحدة للاعتراف بالعضويَّة الكاملة لدولة فلسطين هي عامل آخر يمكن أن يؤدِّي إلى إعادة صياغة المشهد السياسي في إسرائيل، خاصَّة إذا تزامن ذلك مع وقف إطلاق نار طويل الأجل يسمح بالتَّحرُّك الإسرائيليِّ الدَّاخلي.

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(2) المصدر السابق.

الخاتمة

تقود الحكومة الإسرائيليَّة وجيش الاحتلال والمستوطنون هجومًا منسقًا على الضَّفَّة الغربيَّة يستهدف الأرض والشَّعب والسُّلطة بهدف القضاء على أيِّ فرصة لإقامة دولة فلسطينيَّة، من خلال إجبار الفلسطينيِّين على مغادرة منازلهم، خاصة في المنطقة (ج)، للسَّيطرة على هذه المناطق، وبناء المستوطنات فيها، وتوسيع مشروع الاستيطان - والَّذي كشفت حرب السَّابع من أكتوبر عن خطورة دوره كمشروع سياسي أمني رديف لقوات الأمن الإسرائيلية - لتنفيذ المشاريع الكامنة القديمة الجديدة بتهجير الشَّعبِ الفلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة، وجعلها غير قادرة على حماية الفلسطينيِّين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

تنفِّذ حكومةُ الاحتلال هجومَهَا من خلال سياسات أمنيَّة تتضمَّنُ تكثيفَ الاعتداءات والقتل والاجتياحات، وهدم المنازل، وتدمير البنية التحتيَّة، وزيادة الاعتقالات، وتقييد الحركة، ونشر الحواجز، وإطلاق العنان للمستوطنين للقتل والاعتداء على ممتلكات الفلسطينيِّين، ومصادرة الأراضي، وإقامة بؤر استيطانيَّة برعاية حكوميَّة يديرها وزير المالية سموتريتش، وإجراءات اقتصاديَّة تتضمَّنُ منع دخول العُمَّال، وسرقة أموال المقاصَّة، وإغلاق المدن الفلسطينيَّة، ومن خلال تحرُّكات سياسيَّة تتضمَّن الاستمرار في سياسة الضمِّ وخطة الحسم، وفصل قطاع غزة عن السُّلطة الفلسطينيَّة، وحصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة.

هذا العدوان المفتوح على الضَّفَّة بالتَّوازي مع الحرب على غزَّة يشيرُ إلى تحولات لم تكتمل معالمها بعد، إذ يمكن وصف المشهد في الضَّفَّة الغربيَّة بالسُّيولة السِّياسيَّة، ممَّا يضعُ مصيرَها - أرضًا وشعبًا وسلطة- أمام أكثر من مسار، مسار سياسي نحو حلِّ الدَّولتين، أو مسار انفجار الأوضاع في الضَّفَّة، أو مسار تصعيد منخفض لا يقود إلى مسارٍ سياسيٍّ حقيقيّ، وهناك العديد من العوامل الَّتي قد تشكِّل أرضيَّة ملائمة لإيقاف الهجمة الإسرائيليَّة على القضيَّة الفلسطينيَّة، مثل تفاعلات المشهد الحزبي في إسرائيل، وطبيعة الضَّغط الأمريكي، وعودة الاهتمام الدولي الشَّعبي والإعلامي، وضغط الدُّول العربيَّة التي تقيم علاقات دبلوماسيَّة مع الاحتلال، إلى جانب مسألة "تطبيع العلاقات الإسرائيليَّة- السعوديَّة.

ويمكن أن تتعزَّز تفاعلات المشهد الحزبي الإسرائيلي بعوامل مثل نية بعض الدُّول الأوربيَّة الغربيَّة الاعتراف بدولة فلسطينيَّة في المستقبل، إلى جانب تحرُّكات الجنائيَّة الدَّوليَّة، والحراك الدَّائر في الأمم المتحدة للاعتراف بالعضويَّة الكاملة لدولة فلسطين.

التطورات الداخلية الإسرائيلية و أفق التسوية السياسية بعد السابع من أكتوبر (الحراك السياسي الداخلي بين اليمين والجنرالات)

د. عاهد عوني فروانة
باحث سياسي مختص في الشأن الإسرائيلي

مقدمة

شكَّلَتْ عمليَّة "طوفان الأقصى" مرحلة فارقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كونها جاءت في ظلِّ وجود حكومة إسرائيليَّةٍ توصف بأنها الأشد تطرُّفًا في تاريخ إسرائيل، وتتكون من بنيامين نتنياهو - في ولايته السادسة على رأس الحكومة-، مع وجود شخصيات تُعَدُّ الأشد تطرُّفًا في إسرائيل سموتريتش وبن غفير، واللذان كانا على هامش الحياة السياسيَّةِ وأصبحَا في قلبها، وقد فَضَّل نتنياهو التَّحَالُفَ معهما ومع حزبي الحريديم شاس ويهودات هتوراة، من أجْلِ تكوين هذا التحالف اليميني غير المسبوق، والَّذِي جاءَ وَفْقَ أجندة "حسم الصِّراع" معَ الفلسطينيّين- كمَا رَوَّجَ لِذَلك زعيم حزب الصّهيونيَّةِ الدِّينيَّةِ سموتريتش - ويسعى إلى فرض هيمنة اليمين علَى الحياة في داخل إسرائيل، بالإضافة إلى محاولة نتنياهو إنقاذ نفسه من المحاكمة في قضايا الفساد التي تَمَّ تقديمُ لوائح اتِّهامٍ ضده.

لقَد أدَّتْ هذِه العمليَّة إلى فتحِ الباب واسعًا أمام مجموعةٍ من التَّساؤُلات منها: كيف أثَّرَتْ عمليَّةُ طوفان الأقصى في المشهد الإسرائيلي الداخلي؟ وما فرصُ صعود حزب الجنرالات لسُدَّة الحكم في إسرائيل وتشكيل حكومة جديدة؟ ارتباطًا بعديد من التَّطوُّراتِ في الحياة السِّياسيَّةِ الإسرائيليَّةِ، كما كشفت عنها استطلاعات الرأي، وما تقوم به الإدارة الأميركية من تفضيل طرف على الآخر، خاصة في ظل رغبة الجمهور الإسرائيلي في تولي الجنرالات سدة الحكم. وما احتمالات حَلِّ الصِّرَاعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ؟ من خلال إعادة الحديث عن أهمية حَلِّ القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، وعدم القدرة على القفز عنها، كما حاول نتنياهو من خلال التطبيع مع بعض الدُّول العربيَّةِ.

أولًا: صعود اليمين المتطرّفِ وخِطَّة حسم الصِّراع.

شَكَّلَ صعودُ نتنياهو لسُدَّةِ الحكم في العام 1996 بدايةَ التَّعثُّرِ في مشروع التَّسوية حيث جاء بأجندة يمينيَّةٍ ترفض اتفاق أوسلو المُوقَّع بين إسرائيل ومنظمة التَّحرير الفلسطينيَّةِ في العام 1993، وعَمِلَ كُلَّ ما بوُسْعِه لإفراغ الاتِّفَاق مِن مضمُونه، وتبنَّى مقاربة إدارة الصِّرَاع وليس حله، وهو ما عمل على تكريسه خلال توليه سُدَّة الحكم على مدار عدَّة فترات، كان أبرزها الفترة الأطول والمتواصلة من عام 2009 وحتى العام 2021، والتي شكَّلَ خلالَها عدة حكومات برئاسته كانت تضُمُّ أحزابًا تمثل اليمين والوسط واليسار أحيانًا؛ إلا أنَّهُ وبعد انتخابات الكنيست 2022 استطاع اليمين واليمين المتطرف والديني والحريدي تحقيق الأغلبيَّةِ في الكنيست، وتحالف نتنياهو معهم ليشكل حكومة يمينيَّة متطرفة خالصة، هدفها الأساسي حسم الصراع داخليًّا وخارجيًّا.

وتُعَدُّ حكومة نتنياهو السادسة أشدَّ الحكومات تطرُّفًا في تاريخ إسرائيل، إذ تضُمُّ أحزاب اليمين الفاشي والمتطرف بشقيه العلماني والديني، وقد بذل سموتريتس - رئيس حزب الصهيونيَّةِ الدِّينيَّة- جهدًا كبيرًا في أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الائتلافيَّةِ للحصول على وزارة الأمن؛ ولَكِنَّهُ عندما لم يتمكن من ذلك نجح في الحصول على منصب وزير في وزارة الأمن علاوة على كونه وزيرًا للمالية، وقد نقل صلاحيات الإدارة الأمنيَّةِ الإسرائيليَّةِ وتنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضَّفَّةِ الغربيَّةِ المحتلة من مسؤوليَّةِ المؤسَّسة العسكريَّةِ إلى مسؤوليته هو، وهذا قَدْ خلق وضعًا جديدًا وخطيرًا، فهذا النَّقلُ لَا يعني فقط ضمَّ الضَّفة فِعلِيًّا، وإنَّمَا يفتح الباب على مصراعيه أمام تكثيف الاستيطان الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات القائمة، ومنح وضع قانوني لعشرات البؤر الاستيطانيَّةِ.[1]

وفي الاتِّفاقين الائتلافين المُنفصلَينِ مع حزبي (الصُّهيونيَّة الدينيَّةِ) و(عوتسما يهوديت) التزم حزب الليكود - من حيث المبدأ- بفرض السِّيادة الإسرائيليَّةِ على مناطق الضَّفَّةِ الغربيَّةِ، وتعهَّدَ نتنياهو بشرعنة البؤر الاستيطانيَّة التي تعتبرها الحكومة الإسرائيليَّةِ غير قانونيَّةِ.[2] وهكذا أصبحت اليد الطولى في هذه الحكومة - فيما يخُصُّ الضَّفَّة الغربيَّة والقدس المحتلتين - للشَّخصيَّاتِ السِّياسيَّة التي تُعَدُّ عنوانًا لعصابات المستوطنين الأشرس في الضَّفَّةِ ولجمهور اليمين الاستيطاني المتطرف، وتسعى نصوص اتفاقيَّاتِ الائتلاف - خاصة مع حزبي سموتريتش وبن غفير- إلى تحقيق ضم الضفة الغربية، وتكثيف وتسريع تهويد منطقتي النقب والجليل، وكذلك انتزع بن غفير مسؤوليَّةَ الجيشِ

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تداعيات تشكيل الحكومة الأكثر تطرُّفًا في تاريخ إسرائيل**، الدوحة، 9-1-2023، ص1-4.

(2) أنطوان شلحت، **حكومة نتنياهو السادسة تحت سطوة المستوطنين واليمين المتطرف**، مركز مدار 2022 ص1

من قوات حرس الحدود خلال نشاطها في الضَّفَّةِ المحتلَّة لتكون تحت مسؤوليَّتِه المباشرةِ.[1]

وطرح سموتريتش خطة الحسم التي وضعها على هدى سياسات يهوشع بن نون تجاه سكان البلاد التي احتلها، وتنطلق الخطة من الاعتقاد بأنه لا يوجد بين النهر والبحر مكان إلا لدولة واحدة هي دولة إسرائيل، التي تستمد شرعيتها من الحق الإلهي، وتضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: "أن يتركوا البلاد، أو أن يعيشوا في البلاد كرعايا يكونون بحسب الشرائع اليهوديَّة بطبيعة الحال أقل من مكانة اليهود، أو أن يقاوموا، وحينها سيعرف الجيش ماذا عليه أن يفعل"، وبحسب سموتريتش بعد أن وصل حلُّ الدَّولتَين إلى طريقٍ مسدودٍ يتعيَّن على المجتمع الإسرائيلي أن يستعدَّ لحسم الصِّراع.[2]

وحملت هذه الحكومة في جعبتها تغييرًا جوهريًّا في سياسات إسرائيل في الضَّفَّةِ الغربيَّة، من حيث توسيع الاستيطان والاحتلال، وتقييد البناء الفلسطيني، ومحاولة حسم الصراع، وفرض الأمر الواقع، وهو ما جعل سموتريتش يندفع قدمًا في تنفيذ قرارات كانت عالقة في السابق، أو كانت المحكمة العليا قد منعت تنفيذها، وسعت الحكومة إلى توكيل المستوطنين بإدارة شؤون الاحتلال، ووضع السياسات تجاه المستوطنات والمستوطنين، وتجاه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.[3]

وظلَّت هذِه الحكومة المتشدِّدة تغذِّي الاستيطان، وتعطي المستوطنين المساحة الأكبر لارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين - وخاصَّة في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس-، كما حدث في بلدة حوارة، والتي دعا سموتريتش إلى محوها من الوجود، بالإضافة إلى تزايد اقتحامات المسجد الأقصى، وكل ذلك يؤكد أنها ماضية في سياستها لحسم الصراع، وضم الضفة، وتهجير الفلسطينيين، واقتحامات المدن والمخيمات، بمعنى إلغاء العمل بأيِّ اتفاقيَّات وإنهاء مسيرة التَّسوية، كما يرغب سموتريتش وبن غفير، وقد خضع لهما نتنياهو تمامًا لإنقاذ نفسه من المحاكمات القضائيَّة، ولتنفيذ أجندة اليمين بالهيمنة الشاملة على المستوى الداخلي من خلال الإصلاحات القضائيَّة، وإنهاء القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، وعزل قطاع غزة.

(1) برهوم جرايسي، **حكومة نتنياهو الجديدة ستكون تحت سطوة قادة المستوطنين في الضفة**، مركز مدار 2023، ص1-4.

(2) هنيدة غانم، **أقصى اليمين الجديد في إسرائيل ومشروع بناء الهيمنة الشاملة**، مجلة قضايا إسرائيلية, العدد 88، شتاء 2022، مركز مدار ص110.

(3) وحدة السياسات، **إسقاطات حكومة نتنياهو السادسة على المواطنين العرب**، مدى الكرمل، كانون الأول 2022م ص5.

ثانيًا: تطورات المشهد الإسرائيلي الداخلي بعد طوفان الأقصى.

لا زال المشهد الإسرائيليُّ الدَّاخليُّ يعيش على وقع الصَّدمة بعد عمليَّةِ طوفان الأقصى، حيث شَكَّلَت ضربة أمنيَّة واستخباريَّة كبيرة جعلت الجمهور الإسرائيلي يفقد الثقة في المؤسَّسة العسكريَّة والأمنيَّة، الَّتِي أخفقت في توقُّعِ العمليَّة أو التَّصدِّي لها.

وقد كشَفَ المؤرّخ الإسرائيلي موشيه تسيمرمان - أحد روّاد البحث في التاريخ الألماني الحديث- في أواسط كانون الأول/ ديسمبر 2023 عن حجم الصَّدمة حيثُ صرح بأنَّ الصهيونيَّةَ فشلت في توفير حلٍّ للمخاوف والحاجات الأساسيَّة لليهود. وبرأيه، من المهم له - بوصفه مؤرِّخًا- أن يشهد على أن عملية طوفان الأقصى كانت بمنزلة برهان على فشل الصهيونيَّة وإسرائيل، لأنَّ الفكرة الأساسيَّةَ التي قامت عليها الدولة اليهودية هي منع نشوء وضع مثل الَّذي كان يعيشه اليهود في الدياسبورا. وفي ضوء ذلك فإن ما حدث يوم السَّابعِ مِن تشرين الأول/ أكتوبر هو نقطة تحوّل في تقييم مدى نجاح الصهيونيَّةِ، ونقطة تحوُّلٍ في الصِّرَاع الصُّهيونيّ مع الفلسطينيّين.[1]

وتُلقي تفاعلات المشهد الإسرائيليّ- وخصوصًا مسألتي حركة الاحتجاج الدَّاخليَّة المطالبة بتغيير الحكومة واستعادة الأسرى الإسرائيليين، وملف النازحين والأعباء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتّبة عليه، في ظل إصرار إسرائيل على عودتهم قبيل العام الدراسي الجديد (أيلول المقبل)- بظلالها على المشهد الإسرائيليّ والخيارات في المدَيَين المنظور والمتوسّط.[2]

لقَد ألقتِ العمليَّةُ العسكريَّةُ "طوفانُ الأقصَى" بظلالها علَى الدَّاخل الإسرائيليّ الذي يعاني بالأساس من أزمات عميقة، يأتي في مقدمتها حالة الاستقطاب السِّياسي والمجتمعي، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الإصلاحات القضائية، وكذلك الأزمات الهيكلية التي يواجهها الجيش، لتزيد هذه العمليَّةُ من أعباء التحدِّيات التي يواجهها الداخل؛ ولكن هذه المرة في المجال الأمني الذي ثبت انكشافه من خلال ضعف معادلة الرَّدع الَّتي ظلَّت تفخرُ بها المؤسَّسات الأمنيَّة والعسكريَّة.[3] ممَّا أدَّى إلى مسارعة نتنياهو إلى أن يطلب من قطب المعارضة غانتس الانضمام إلى حكومة الحرب حتى يضمن تشكيل أوسع ائتلاف، حيث حصل غانتس وإيزنكوت على منصب وزير دون حقيبة لينضما إلى مجلس الحرب.

كما شَكَّل الإخفاق في السَّابع من أكتوبر ضربة قاصمة لحكومة نتنياهو والجيش الإسرائيلي، حيث

---

(1) أنطوان شلحت، **الصهيونية تعادل فقدان الأمل**، موقع عرب 48، bit.ly/3y5Xfa9.

(2) عبد القادر بدوي، **مع دخول الحرب على غزة شهرها السابع تزايد أجواء الإحباط في إسرائيل من جراء تعثّر الجيش في تحقيق "الأهداف الإستراتيجية الكبرى"**، مركز مدار، 29 أبريل 2024 https://www.madarcenter.org/.

(3) مهاب عادل حسن، **طوفان الأقصى والتداعيات المحتملة على مستقبل الحكومة الإسرائيلية**، (8 أكتوبر 2023) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://acpss.ahram.org.eg/News/21017.aspx.

تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي في بنيامين نتنياهو وحزب الليكود اللذين يقودان الحكومة، فأحدث استطلاع للرأي - أجرته صحيفة معاريف العبرية بتاريخ 2-5-2024 - أن حزب بيني غانتس (المعسكر الرسمي) يتصدر الاستطلاعات بما يقارب 31 مقعدًا، بينما حزب الليكود يهوي من 32 مقعدًا في الكنيست الحالي إلى 19 مقعدًا فقط، وبصفة عامة فإن معسكر الائتلاف يحصل في أحسن الأحوال على 50 مقعدًا في الانتخابات لو جرت في هذه الآونة، وفي المقابل فإن المعارضة قد يصل عدد مقاعدها إلى 60 مقعدًا، بالإضافة إلى الحزبين العربيين اللذين يحصلان على عشرة مقاعد، وفي سؤال الجمهور عن الأفضل لقيادة الحكومة في المرحلة المقبلة يحوز غانتس على 47% بينما يحصل نتنياهو على ثقة 33%.[1]

هذه الاستطلاعات وإن ظلّت متأرجحة إلّا أنّها تكشف تراجع الثقة في حزب الليكود الذي يمثل الركيزة الأساسية لليمين في دولة إسرائيل، وتعطي الثقة للحزب الذي يقوده الجنرالات، وهو حزب المعسكر الرسمي بزعامة بيني غانتس وغادي إيزنكوت، حيث كانا رئيسين لهيئة الأركان في العقد الأخير، وتولى غانتس وزارة الدفاع في حكومة التغيير السابقة، وهو ما يكشف أنَّ هناك حنينًا لدى الجمهور الإسرائيلي بالعودة إلى حكم الجنرالات؛ لكن في المقابل فإنَّ ما يفقده اليمين التقليدي لا يستفيد منه اليسار ويسار الوسط؛ بل تذهب الأصوات إما إلى أحزاب اليمين الأخرى أو إلى أحزاب يمينية قد تتشكل لوراثة أحزاب اليمين التقليدية.

بصورة مبدئية أنهى هجوم "طوفان الأقصى" الوقود الارتباطي الذي يتغذى عليه اليمين، والمتلخص في سياسات متشددة مقابل وجود وأمن إسرائيل. وهو ما يعني أيضًا تواري اليمين عن المشهد السِّياسي الداخلي لفترة قد تدوم على أقل تقدير لعقد من الزمن، وهذا لا يعني تخافت أو تواري النزعة اليمينة داخل المجتمع؛ لكن ستظل موجودة في ظل حكومات وسط أو يسار، وسيكون لها تأثير بلا شك على تلك الحكومات لكن في بعض الجوانب والقضايا وبصورة عقلانية.[2]

في المقابل يبذل نتنياهو - المتماهي في مواقفه مع اليمين المتطرف المتمثل في حكومته بالوزيرين بن غفير وسموتريتش- جهده لإبعاد شبح انتخابات الكنيست أطول فترة ممكنة، كي يتمكن من استعادة شعبيته وشعبية حزبه الانتخابية. ومن غير المستبعد أن تفشل المعارضة في تقديم موعد انتخابات الكنيست، بعد خروج حزب "المعسكر الرسمي" بقيادة غانتس من الائتلاف الحكومي، أو بعد انتهاء الحرب إذا ما حافظ نتنياهو على تماسك ائتلافه الحكومي.

---

(1) صحيفة معاريف، **استطلاع: في حال إجراء الانتخابات الآن سيفوز معسكر الأحزاب المناوئة لنتنياهو بـ 50 مقعدًا**، 3-5-2024.

(2) دانة العنزي، **طوفان الأقصى ومستقبل اليمين الإسرائيلي**، 25 ديسمبر 2023، صحيفة الرأي، https://www.alraimedia.com/article/1670555.

لكن ليس من المؤكد أن يتمكن المعسكر المناوئ لنتنياهو بقيادة غانتس، ورئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لابيد- الذي تمنحه استطلاعات الرأي العام أغلبية واضحة في الكنيست منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر- من الحصول على أغلبية الكنيست، فاستطلاعات الرأي العام نفسها تُظهر أيضًا أن معسكر غانتس لن يتمكن من ذلك في حال إذا ما خاض رئيس الموساد السابق يوسي كوهين انتخابات الكنيست القادمة في حزب جديد، أو إذا ما خاض رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت هذه الانتخابات منفردًا مع حزبه أو في تحالف جديد يؤسسه لخوض الانتخابات، فضلًا عن ذلك فإن نتنياهو يبذل جهدًا لشقّ صفوف "المعسكر الرسمي" من خلال سعيه لاستقطاب الوزير السابق جدعون ساعر.[1] وتحاول المعارضة تكثيف ضغوطها من أجل إجراء انتخابات حتى ولو خلال الحرب، حيث انضم رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست يائير لبيد إلى التظاهرة التي أقيمت في حيفا، وخاطب الأخير المتظاهرين قائلًا: "هذه الحكومة هي كارثة حلّت على الدولة، وهي تقول لنا: إننا لسنا مواطنين، إنما رعايا، هم يفعلون ما يريدون، ونحن ندفع فقط الضرائب، ونرسل أبناءنا إلى الجيش. إننا نطالب بانتخابات الآن من أجل المخطوفين والجنود ومَن تم إجلاؤهم، ومن أجل إنقاذ دولة إسرائيل".[2]

بشكل عام شهدت السَّاحة الدَّاخليَّة الإسرائيليَّة تطورات دراماتيكية بعد عمليَّة طوفان الأقصى، تكمن في تراجع شعبية نتنياهو وحزب الليكود، وتعزيز فرص بيني جانتس في الوصول إلى رئاسة الوزراء في حالة إجراء الانتخابات العامة قريبًا؛ لكن تظل هذه الفرضية قابلة للتغيير بناء على تطورات الحرب والمشهد الإقليمي والدولي، في ظل قدرة نتنياهو في التلاعب في الحلبة السِّياسيَّة الإسرائيليَّة، ومصير الحرب على غزة.

(1) وحدة الدراسات السياسية، **صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل ومستقبل الحرب على غزة**، 14-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص3-4

(2) معاريف لبيد **يؤكد: هذه الحكومة كارثة** 21 أبريل 2024.

ثالثًا: فرص صعود أحزاب الجنرالات لسُدَّةِ الحكم من جديد.

تطورات المشهد الداخلي الإسرائيليّ وفرص صعود يمين الوسط -ممثلًا في حزب الجنرالات بقيادة بني غانس وازينكونت- دفعت إدارة بايدن إلى التفكير في التواصل المباشر مع غانس في ظل استمرار الخلافات المتزايدة مع نتنياهو حول العديد من النقاط، وأهمها قضية خلق أفق سياسي بعد انتهاء الحرب يتركز على مبدأ حلِّ الدولتين.

فلم تُخْفِ الإشارات الأميركية تفضيلها التعامل مع بديل لنتنياهو، وظهر ذلك جليًّا من خلال دعوة غانس لواشنطن دون دعوة نتنياهو، وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إن دعوة الإدارة الأمريكية للوزير في حكومة الحرب الإسرائيلية بيني غانتس لزيارة واشنطن هي "رسالة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو"، ورأت الصحيفة أن زيارة غانتس إلى واشنطن "تظهر حتمًا أن هناك شخصًا في الحكومة الإسرائيلية يجد المسؤولون الأمريكيون أنه يستحق ثقتهم.

قام غانتس بـ"زيارة سرية إلى واشنطن قبل أيام من هجوم 7 أكتوبر، عندما كانت إدارة بايدن تحاول الدفع بالعلاقات الإسرائيليَّة السعوديَّة نحو التطبيع"، وأشارت إلى أن "اجتماع غانتس مع مستشار الأمن القومي جيك سوليفان في ذلك الوقت - وكان في حينها مجرد رئيس لحزب معارض- يبعث برسالة واضحة إلى نتنياهو والمؤسسة السياسية الإسرائيلية والشرق الأوسط الكبير على حد سواء مفادها أن هذا هو الرجل الذي يعتقد الرئيس جو بايدن فيه أنه قادر على المساعدة في وضع إسرائيل على المسار المتوافق مع أهداف السِّياسة الأمريكيَّة".[1]

وأثارت زيارة غانتس إلى الولايات المتحدة تساؤلات بشأن حجم الخلاف الذي وصلت إليه العلاقات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وبالنظر لأحدث تقارير صحفية إسرائيلية فإن غانتس لم يحصل على موافقة نتنياهو على تلك الرحلة، ووفق صحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن "غانتس سيسافر دون طلب موافقة نتنياهو"، في الوقت الذي تُشدد اللوائح الحكومية على كل وزير بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الوزراء، بما في ذلك الموافقة على خطة السفر.

وقال محللون ومراقبون إسرائيليون: إن زيارة غانتس إلى واشنطن تُظهر بوضوح حجم الصدام مع نتنياهو، خاصة فيما يتعلق بضرورة التَّوصُّل إلى صفقة من شأنها الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين لدى حماس، متوقعين أن يكون لها تداعيات على المسار السياسي للحكومة الإسرائيليَّة خلال الفترة المقبلة، حيث يعد زعيم المعارضة بيني غانتس المنافس الرئيسي لنتنياهو على منصبه الحكومي الأبرز داخل تل أبيب، في حين تتزامن زيارته مع الوقت الذي أصبحت فيه إدارة بايدن محبطة بشكل

(1) موقع روسيا اليوم، **صحيفة إسرائيلية تكشف غاية واشنطن من دعوة غانتس لزيارتها**، 04.03.2024 .bit.ly/4ac2bYz

متزايد من نتنياهو وحكومته. وسبق أن حذر الرئيس الأمريكي جو بايدن من فقدان حكومة اليمين المتشدد في إسرائيل الدعم الدولي إذا استمرت في سياساتها الراهنة.[1]

ولكن نتنياهو لم يقف مكتوف الأيدي إزاء ذلك؛ بل عمل على إضعاف غانتس، ففي الوقت الذي كان يتعرض فيه نتنياهو لانتقادات شديدة في الولايات المتحدة، وتنشر فيها تقارير تتحدث عن قرب نهايته السياسية، واستعداد الإدارة الأميركية لتعزيز قوة حليفه ومنافسه بيني غانتس بشكل علني - اختار حليفه ساعر إعلان انسحابه من التحالف مع غانتس. وبذلك حقق نتنياهو مكسبًا سياسيًّا كبيرًا، إذ تفكك حزب غانتس، وفقد ثلث قوته البرلمانية (من 12 إلى 8 مقاعد). والتفسير لهذا الانسحاب ركز على الروح اليمينيَّةِ العقائديَّةِ عند ساعر الَّذِي قال: «أريد الانضمام إلى مجلس قيادة الحرب إلى جانب نتنياهو وغانتس، وأكون جزءًا من التأثير على السياسة في ظلّ الحرب على غزة»، وسارع نتنياهو إلى الترحيب بخطوة ساعر، وقال: إنه يؤيد ضمَّه إلى مجلس قيادة الحرب. وهو يعد تفكيك حزب غانتس بمنزلة تعزيز لمكانته الشخصية، وترسيخ لمعسكر اليمين وائتلافه. ويعتقد نتنياهو - كما يبدو- أن غانتس لا يستطيع من الآن فصاعدًا تهديده بالانسحاب من الحكومة، إذ إن خروجه منها سيبقي نتنياهو على رأس حكومة تستند إلى أكثرية 68 نائبًا، بينهم أربعة هم نواب ساعر. وهذا يعني أن خطر فرض الانتخابات المبكرة عليه قد ابتعد.[2] ورغم ذلك لم يفِ نتنياهو بوعده لساعر بالانضمام إلى مجلس الحرب، ما اضطره إلى الانسحاب من الحكومة، وبذلك يكون نتنياهو قد واصل محاولاته الدائمة في إيذاء منافسيه من خلال إضعاف غانتس، وإبعاد ساعر منافسه القديم في الليكود.

وكان واضحًا أن الجسور بين نتنياهو والإدارة الأمريكية مغلقة، وكانت العلاقة أقرب إلى "صراع مفتوح" أو مناكفات ووضع العصي بالدواليب. فكانت واشنطن بحاجة إلى شخص آخر تتحدث معه وتُحَضِّرُه للمرحلة المقبلة، كانت بحاجة إلى رجل يحقق أهداف أمريكا التي تلتقي مع أهداف الاحتلال لكن بطريقة لا تضر بخطط أمريكا في المنطقة التي تعتمد على مواجهة الصين وروسيا وإيران ومنافسيها المحتملين، ويبدو أن غانتس هو رجل واشنطن في حرب غزة وما بعد حرب غزة، والترتيبات التي تفكر بها واشنطن مع دول المنطقة لليوم التالي للحرب، ويقدم نفسه للجمهور الإسرائيلي بأنه الرجل المناسب في الدفاع عن مصالح دولة الاحتلال، على عكس نتنياهو الذي يقدمه على أنه يخوض حربًا شخصيَّةً، ويجُرُّ المنطقة إلى الاشتعال لمصالح شخصيَّةٍ.[3]

---

(1) سكاي نيوز عربية، **زيارة غانتس "المنفردة" إلى واشنطن.. هل تهدد حكومة نتنياهو؟** 2 مارس 2024 bit.ly/3ybjnA5.

(2) نظير مجلي، **نتنياهو «المستفيد الوحيد» من تفكك حزب غانتس**، صحيفة الشرق الأوسط 13 مارس 2024 https://aawsat.com.

(3) علي سعادة، واشنطن تريد غانتس بديلًا لنتنياهو لليوم التالي بعد الحرب، السبيل 7/مارس/2024 https://assabeel.net/606930.

وتُوضِّحُ استطلاعات الرَّأي الحاليَّة أنَّ الجمهور الإسرائيلي بات يتوق إلى حكم الجنرالات، خاصة بعد الإخفاق الخطير في السابع من أكتوبر، وتحميلهم نتنياهو المسؤولية وحكومته اليمينية التي خلت من القيادات العسكريَّةِ والأمنيَّةِ الوازنة، وتركيزها على الإصلاح القضائي وقوانين التغلب في الكنيست وغيرها، ممَّا أدَّى إلى تدهور الاستعدادات العسكريَّةِ، ورغم إعطاء غانتس الصَّدَارة في هذه الاستطلاعات إلَّا أنَّ نتنياهو لن يستسلم بسهولة، وسيعمل بكل جهده لإبعاد الانتخابات المبكرة حتى ولو برسم استمرار الحرب والتصعيد وتصدير المخاوف الأمنية.

رابعًا: العلاقة الأمريكيَّة الإسرائيليَّة، وفرص تسوية الصراع.

لا شَكَّ أنَّ عمليَّةَ طوفان الأقصى شَكَّلَت مرحلة مفصليَّة في تاريخ الصِّرَاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وهو ما أحدث أزمةً كبيرةً داخل إسرائيل، فللمرَّة الأولى في تاريخها يتمُّ مهاجمتُها داخل مستوطناتِها وقواعدِهَا العسكريَّةِ وخطف أكثر من مائتي إسرائيليّ، وهو ما جعلها تشنُّ حربًا مفتوحة على قطاع غزة هدفت إلى تحقيق هدف الانتقام والقتل والتَّدمير والتَّهجير، ما فتح الباب واسعًا للحديث حول مآلات الصِّراع ومتى سينتهي.

على الرغم من أنَّ بنيامين نتنياهو يُعتبر عرَّاب سياسة اللَّاحل الَّتِي اتَّبعها تجاه القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ؛ بل عمل كل ما بوسعه من أجل إنهاء هذه القضيَّةِ من خلال تحالفه مع اليمين المتطرِّف، والذي لديه أجندة واضحة وسياسة معلنة بضم الضَّفَّة الغربيَّة والترانسفير؛ إلَّا أنَّ التَّطوُّراتِ الجديدةَ الخاصَّة بعمليَّةِ طوفان الأقصى والفشل الإسرائيلي في ردعها جعلت هناك حديثًا وتدخلات عن ضرورة حل الصراع وإن كان بالحدِّ الأدنى؛ لكن ذلك مرهون بتغيير الحكومة الحاليَّة التي تقف عقبة أمام ذلك، حيث أعلن نتنياهو مرارًا رفضه للحلِّ ولقيام الدولة الفلسطينيَّة، والتي اعتبرها مكافأة للإرهاب.

فقد ركّز نتنياهو منذ بداية الحرب على القضايا التي تساعده في حشد قطاعات واسعة من اليمين واليمين المتطرف، وهي: التَّمسُّك بهدف القضاء على حماس وعلى حكمها في قطاع غزة، والتَّشديد على عدم التراجع عن هذا الهدف مهما طالت الحرب، واستمرار السَّيطرة الأمنيَّة الإسرائيليَّة على قطاع غزَّة، وعدم السَّماح بعودة السُّلطة الفلسطينيَّة - سواء بقيادتها وتركيبتها الحالية، أم بقيادة وتركيبة مجدَّدة، وفق طلب الإدارة الأميركية - إلى قطاع غزة، والحفاظ على الانقسام بين الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، مهما كانت طبيعة السُّلطة وتركيبتها في كلٍّ منهما، ورفض إنشاء دولة فلسطينيَّةٍ مستقلَّةٍ في الضَّفَّةِ الغربيَّةِ وقطاع غزة، واستمرار دعوة حزبه ومعسكره إلى تهجير الفلسطينيين- تلميحًا وتصريحًا- من قطاع غزة إلى سيناء ودول أخرى في العالم، واستمرار البطش بالفلسطينيّين في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس الشَّرقيَّة وتعزيز الاستيطان اليهوديّ فيهما.[1]

منذ بداية الحرب كان واضحًا لكل مَن يتطلَّع إلى القضاء على "حماس" أنَّ السَّبيل الوحيد لذلك هو بناء بديل عنها. وهذا البديل واضح بالنسبة إلى الإدارة الأميركيَّةِ والاتِّحادِ الأوروبي، وإلى وليّ العهد السعوديّ والرئيس المصري، وأيضًا إلى المؤسَّسة الأمنيَّة الإسرائيليَّةِ، وهو يظهر في توصيات معهد "دراسات الأمن القومي"، الذي تمثل مواقفه تيار التفكير المركزيّ في الجيش الإسرائيلي، وفي أجهزة الاستخبارات. ومن خلال هذه التَّوصيات تبرز في المرحلة الأولى سياسة ذات رأسين: الدفع قدمًا

(1) وحدة الدراسات السياسية، **صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل ومستقبل الحرب على غزة**، 14-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص3.

بالسُّلطة الفلسطينيَّة نحو وضع تستطيع أن تأخذ فيه الحكم في غزة على عاتقها، والمساعدة على إقامة قوة دوليَّةٍ عربيَّةٍ وغربيَّةٍ يُمكنُهَا أن تحلَّ محلَّ الجيش الإسرائيلي، وأن تقدِّمَ غطاءً أمنيًّا يسمح بالبدء في إعادة إعمار القطاع.

لكن سياسة نتنياهو تجاهلَتْ هذا المخطَّط طوال مدة الحرب، وفي المطلق فإنَّ أيَّ محاولة للدفع قدمًا بهذا المخطط ستقوّض استقرار ائتلافه؛ لكن لا يجوز أن نعزو اهتمامه بالحفاظ على سلطة "حماس" إلى حاجاته السياسية فقط، فهي إستراتيجية انتهجها منذ وصوله إلى كرسي رئاسة الحكومة للمرة الأولى في سنة 1996.[1]

وعلى الرغم من تراجع شعبية نتنياهو وحزبه وائتلافه الحكومي في استطلاعات الرأي العام منذ بدء الحرب، فإنه ما زال يسيطر على عملية صنع القرار المتعلقة بإستراتيجيَّةِ الحرب، وعلى تحديد سياسات إسرائيل المختلفة عمومًا. ويعارض بشدَّة رؤية الإدارة الأميركيَّةِ لقطاع غزة في اليوم التالي للحرب، التي تدعو إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع بعد تحقيق أهداف الحرب، وإعادة السُّلطة الفلسطينيَّة "المجدَّدةِ" إليه، وتأكيد الوحدة السياسيَّة بين الضَّفَّةِ الغربيَّةِ وقطاع غزَّة في سياق رؤية مستقبليَّةٍ لإقامة دولة فلسطينيَّةٍ فيهما، ويتحفّظ نتنياهو بشدة أيضًا على الخطة التي طرحها غالانت لليوم التالي للحرب بالتَّنسيق مع الإدارة الأميركية، ويتَّفقُ في رفضه لرؤية الإدارة الأميركيَّةِ مع ائتلافه الحكومي الَّذي يستند إلى 64 عضوًا من أعضاء الكنيست. ويُولي نتنياهو أهمية قصوى للحفاظ على ائتلافه الحكومي اليميني المتطرِّف أطول مدة ممكنة بعد انتهاء الحرب.[2]

وحاول نتنياهو الالتفاف على المبادرات المقدَّمة من خلال طرح تصوُّره لليوم التالي للحرب في وثيقة مقتضبة أكدت مواقفه السابقة، وشدَّدت على التَّمسُّك باستمرار السَّيطرة الأمنية على قطاع غزة تمامًا، كما هو الحال في الضَّفَّة الغربيَّة المحتلة، وعلى إقامة جدار أمني فوق الأرض ويمتدُّ داخل الأرض على الحدود بين القطاع ومصر، ورفض السَّماح بعودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ - مهما كانت طبيعتها -إلى القطاع، وتكريس الانقسام بين القطاع والضَّفَّةِ الغربيَّةِ، وإنهاء نشاط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين في الشرق الأدنى الأونروا « في قطاع غزة، ومنع قيام دولة فلسطينية .[3]

---

(1) أوري بار يوسف **السبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء بديل يكون للسلطة الفلسطينية دور فيه** هآرتس 1 مايو 2024.

(2) وحدة الدراسات السياسية، **صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل ومستقبل الحرب على غزة**، 14-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2.

(3) يهونتان ليس،" **نتنياهو طرح خطته لليوم التالي في قطاع غزة :نزع سلاح القطاع وتغيير الأونروا**"، هآرتس، 23 / 2 / 2024 :بالعبرية http://tinyurl.com/45w7s9.

كما تعترض الإدارة الأميركيَّة على الخطَّة التي قدمتها إسرائيل إلى اللجنة الأميركيَّة - الإسرائيليَّة المشتركة التي تجتمع يوميًّا في تل أبيب لمناقشة الوضع في غزة، ولا تبدو متحمسة أيضًا للخطة التي شرحها قادة في الجيش الإسرائيلي للإدارة الأميركية في واشنطن.[1] وتدرك الولايات المتحدة أن استمرار الحرب على غزة له تداعيات كبيرة على مصالحها الداخليَّةِ والخارجيَّةِ، لذا يحاول بايدن الموازنة بين علاقته بإسرائيل وحاجاته السياسية والانتخابية، ويرى في تقديره أن وقف إطلاق النار، وتحرير المخطوفين، والتطبيع بين إسرائيل والسعودية أمور ستساعد إسرائيل، كما ستساعده في معركته الانتخابية، وهو بحاجة إلى هذا كله في أقرب وقت ممكن، وقبل أن تصل الانتخابات إلى الجولة الأخيرة. لكن ليس من المؤكد أن السنوار ونتنياهو مهتمان بهذا التوازن الصَّعب.[2]

لقد أصبح الحلف الدفاعيُّ مع المملكة - بغض النظر عن علاقته بإسرائيل- حجر زاوية ضروريًّا جدًّا للجدار الأميركي، من شأنه قطع الطريق على "المطامع الروسية والصينية في الوصول إلى الغرب". وقد لا ينجح مثل هذا التحالف في تجميد العلاقات التجارية المتشعبة بين الرياض من جهة، وبين بكين وموسكو من جهة ثانية، كما أنه لن يؤدي إلى قطع العلاقات مجددًا بين السعودية وإيران؛ لكن- على الأقل من ناحية الاحتمال- من شأن هذه الاتفاقية إخراج الصين من المعادلة الإستراتيجية الإقليمية التي تُعتبر السعودية عاملًا رئيسيًّا فيها.[3]

مع تصاعد حدَّةِ المواجهة في غزَّة تسعى إدارة بايدن إلى البحث عن حلول سياسيَّة لمواجهة ضغوط محليَّةٍ ودوليَّةٍ متزايدة لوقف الحرب وإيجاد حلٍّ للصِّراع، وتنطلق الرؤية الأميركية من أن إسرائيل لا تملك حلًّا عسكريًّا للتعامل مع حركة حماس.[4] وفي هذه الإطار تقوم «رؤية الحل» - التي يتولَّى منسق مجلس الأمن القومي الأميركيّ لمنطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، بريت ماكغورك، مهمة صياغتها وتسويقها-على موافقة المملكة العربيَّةِ السعوديَّةِ على توقيع اتفاقيَّةِ سلام مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، والمشاركة مع دول خليجيَّةٍ أخرى في الإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة، في مقابل موافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار، والسماح لحكومة فلسطينية جديدة بإدارة الضَّفَّة الغربيَّةِ والقطاع معًا، مع احتفاظ إسرائيل بـ «نفوذ أمني محدود» فيهما، وإتاحة أفق سياسي

---

(1) عاموس هارئيل، **"بالرغم من التصريحات لا الحكومة ولا الجيش متحمسون لعملية في رفح"**، هآرتس، 18 / 2/ 2024 http://tinyurl.com/5bhrnhbx.

(2) إيتان غلبواع، **بايدن يحاول الموازنة بين حاجاته السياسية، لكن هذا لا يهمّ السنوارونتنياهو**، معاريف، 5-5-2024، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(3) تسفي برئيل، **السعودية وأميركا تحضّران مسارًا يتجاوز إسرائيل**، هآرتس، 2-5-2024 ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(4) Andrea Mitchell, **"Frustrations between Biden and Israeli PM Netanyahu Mount,"** NBC News, 17/1/2024 http://tinyurl.com/3y37csf2.

لتشكيل دولة فلسطينية. ويرى ماكغورك أن موافقة إسرائيل على هذه الخطة ستمنح القيادة السعودية القدرة على تسويق اتفاق التطبيع أمام شعبها.[1] كما أكد مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، على أن "إستراتيجية ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر" التي تسعى لها إدارة بايدن تقوم على أن يكون التطبيع بين السعودية وإسرائيل "مرتبطًا بأفق سياسيٍّ للفلسطينيّين". وطرح سوليفان أربعة مبادئ تصرّ عليها واشنطن بشأن تسوية اليوم التالي للحرب، وهي: عدم استخدام غزَّة مطلقًا لشنّ هجمات جديدة على إسرائيل، وأن يكون السلام إقليميًّا، بمعنى أن يكون بين الدول العربية في المنطقة وإسرائيل، وأن يقود ذلك إلى دولة فلسطينيَّةٍ، وأن تكون هناك ضمانات أمنيَّة لإسرائيل.[2]

تشير عملية "طوفان الأقصى" إلى انهيار المقاربة الإستراتيجية التي عملت عليها دولة الاحتلال حيال القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، وهي ترسيخ الأمر الواقع و"إدارة الصِّراع" مع الفلسطينيّين دون الدَّفع باتجاه حلول لصالح الفلسطينيّين، باعتبار أن التَّطبيع الإقليمي ينهي عمليًّا هذا الصراع.[3] لقد وجدت إسرائيل نفسها أمام مفترق طرق مغلق من جميع الاتّجاهات، من النوع الّذي نواجهه في لعبة الشطرنج، وضع أصبح فيه الذهاب إلى أيِّ اتّجاهٍ ليس خيارًا جيّدًا، فإذا ذهبنا إلى رفح سنكتشف أن هذا الذهاب يكمل فقط الإنجازات التكتيكيّة في تفكيك أربع كتائب أخرى، والوصول إلى "محور فيلادلفي"، كما يقول جنرال الاحتياط جرشون هكوهين، الّذي يرى أن هذا الذهاب لن ينهي المهمّة، علمًا بأن ذلك غير مرتبط فقط باليوم التالي؛ بل هو يرتبط أيضًا بالرفض الداخليّ لأن نحتلّ ونمكث في الأراضي الّتي نحتلّها، ممّا يجعل السؤال المتعلّق بتحقيق إنجاز معيّن أكثر إلحاحًا، وهو سؤال سيسلّط علينا إذا ما واجه ذهابنا معارضة كبيرة من الولايات المتّحدة وجهات أخرى.[4]

يشير كثير من المحللين في إسرائيل إلى أن الفشل على المستويين السياسي والدبلوماسي هنا لا يقلّ خطورة على أكثر من صعيد. فانعدام التنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثلما كتب أكرمان ("معاريف"، 2024/4/24)، دفع بإسرائيل إلى حالة عزلة سياسيَّةٍ غير مسبوقة منذ إقامة الدولة. وسبب ذلك هو أن إسرائيل لا تمتلك أي إستراتيجية بشأن "اليوم التالي للحرب"، والإدراك

---

(1) وحدة الدراسات السياسية، **إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي » للحرب الإسرائيلية على غزة**، 23-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1.

(2) Barak Ravid, "**Sullivan: U.S. Post-war Strategy Links Saudi-Israel Peace Deal with Two-state Solution,**" Axios, 16/1/2024, http//: tinyurl.com/5hf7k9zk.

(3) سيافات، **عملية طوفان الأقصى تفرض معادلة جديدة في الصراع العربي- الإسرائيلي** أكتوبر 2023 ./bit.ly/4acAZJ8

(4) سليمان أبو ارشيد، **بعد 7 أشهر من السابع من أكتوبر إسرائيل أمام فشل أكبر**، موقع عرب 48، 1-5-2024 .bit.ly/4bvcHuH

بأن مَن يقود سياسة الحكومة الحالية هي جهات متطرفة، مثل الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، الأمر الذي غيّر في سياسة الولايات المتحدة، على الرغم من أنها لا تزال ترسل مساعدات دفاعية لإسرائيل. أمّا على صعيد بقية المجالات فإن التراجع كبير جدًّا: إدانات في الأمم المتحدة، واحتمال إدانة في المحكمة الجنائية الدوليّة، وتأجيل إرسال أسلحة، ومشاريع قرارات خطِرة في مجلس الأمن، وفرض عقوبات على شخصيات من اليمين المتطرف، وتلميح بفرض عقوبات على وحدات عسكرية، وغير ذلك.[1]

على الصَّعيدِ الدَّولي ليس من المبالغة القول بأن هناك تآكلًا غير مسبوق في شرعية إسرائيل الدوليَّةِ، في ظلِّ حرب الإبادة على قطاع غزَّةَ، وقد يكون الضرر الذي أصاب إسرائيل منذ بداية هذه الحرب غير قابل للإصلاح، أو سيحتاج لوقتٍ طويل، ومن جهة أخرى تزداد المخاوف الإسرائيليَّة من سيناريو إصدار مذكّرات قضائية بحقّ القيادتين الإسرائيليَّتين السِّياسيَّةِ والعسكريَّةِ من قِبَل محكمة العدل الدوليَّةِ، وتعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة لتجنّب مثل هذا السيناريو، ومن جهة أخرى تزداد الاحتجاجات الدوليَّة المناهضة لإسرائيل للمطالبة بوقف حرب الإبادة في قطاع غزة، وبدأت تأخذ طابعًا أكثر تأثيرًا وتنظيمًا وتحديدًا في صفوف الطلبة والأكاديميّين في الجامعات الأميركيَّة والأوروبيَّة، ومرشّحة لمزيد من التَّصعيدِ على الرغم من كلِّ عمليات القمع التي يتعرّضون لها، وهو الأمر الذي ولّد ردّة فعل إسرائيليَّة رسميَّة غاضبة وقلقة دعت إلى قمع هذه الحركات واتهمتها بـ"معاداة السامية".[2]

هذه التطورات لم تجد قبولًا لدى إدارة بايدن، حيث ستؤثر عملية «طوفان الأقصى» على مستقبل العلاقات الإسرائيليَّةِ - الأميركيَّةِ، وستعيد صياغة هذه العلاقات على نحو يجعل الولايات المتحدة تتدخل بشكل أكثر لمنع هيمنة اليمين على السلطة، إذ إن استمرار هيمنته سيمثل كارثة لواشنطن الملتزمة لأسباب عديدة راسخة بحماية إسرائيل، وسيتوجب ذلك استمرار التركيز الأميركي في المنطقة مع تراجع جزئي عن التَّركيزِ على الصين وروسيا، وهو ما ترفضه واشنطن بشدة، ناهيك عن ذلك فإن استمرار هيمنة اليمين سيعرقل خطط واشنطن لحقبة ما بعد غزَّة، القائمة على ضرورة العودة على التَّركيزِ على القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ في إطار «حلِّ الدولتين» المرفوض بشكل قاطع من اليمين.[3]

وفي نفس السياق تبرز محاولة من الإدارة الأميركيَّةِ من أجل الوصول إلى صفقة كاملة تتعلق بقيام

(1) أنطوان شلحت، **بعد مرور أكثر من 200 يوم من الحرب الإسرائيلية على غزة في الميزان**، 29 أبريل 2024، bit.ly/3KbPAdn.

(2) عبد القادر بدوي، **مع دخول الحرب على غزة شهرها السابع تزايد أجواء الإحباط في إسرائيل من جراء تعثّر الجيش في تحقيق "الأهداف الإستراتيجية الكبرى"**، مركز مدار، 29 أبريل 2024 https://www.madarcenter.org/.

(3) دانة العنزي، **طوفان الأقصى ومستقبل اليمين الإسرائيلي**، 25 ديسمبر 2023، صحيفة الرأي، https://www.alraimedia.com/article/1670555.

دولة فلسطينيَّةٍ غير محدد شكلها النهائي، مع موافقة السُّعوديَّةِ على التَّطبيع مع إسرائيل، وتُحاولُ إدارة بايدن أن تقدم إسهامًا لحكومة نتنياهو للموافقة على إنهاء الحرب على غزة، ولم يعد أمام إسرائيل سوى خيارين: دولة فلسطينية برضاها أو عدمه، بمعنى أن الإدارة الأميركيَّةَ والاتِّحادَ الأوروبي وبريطانيا ودولًا أخرى ستتقدَّمُ في اتِّجاه الاعترافِ بالدَّولة الفلسطينيَّةِ، وتكون هذه الدولة مربوطة بمحور الاعتدال وأن تكون منزوعة السلاح.[1]

أقلام إسرائيليَّةٌ كثيرة باتت ترى أنَّ على إسرائيل حسم خياراتها، والذهاب إلى اتجاه تسوية سياسيَّةٍ مع الفلسطينيِّين كمخرجٍ من الأزمة الحاليَّةِ، فالكاتبة (رونيت لفين شانور) ترى أنه لم يعد أمام إسرائيل سوى خيارين: دولة فلسطينية، برضاها أو عدمه. ما الذي تعنيه إقامة دولة فلسطينيَّةٍ من دون موافقة إسرائيل؟ المعنى أن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، ودولًا أُخرى ستتقدم في اتجاه الاعتراف بالدَّولة الفلسطينية، هكذا بكل بساطة. ما معنى إقامة دولة فلسطينية بموافقة إسرائيل؟ أن إسرائيل ستملك فرصة أُخرى، وهي فرصة أخيرة - على ما يبدو- في الحفاظ على المصالح الإسرائيليَّةِ في إطار خطوات الاعتراف بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ. بمعنى: ربط دولة فلسطين بالمحور المعتدل.[2]

ويقول الكاتب الإسرائيلي (بار يوسف) أنه من الصعب معرفة ما إذا كانت حكومة نتنياهو ستصمد أمام عاصفة الاتفاق الوشيك [اتفاق بشأن المخطوفين]. من المحتمل ألّا تصمد، وإذا سقطت فمن المنتظر أن نخوض معركة انتخابية حول 3 موضوعات فقط: (الأمن، والأمن، والأمن)، ليس واضحًا كيف سيهندس نتنياهو الرأي العام إذا قرر الترشح لرئاسة الحكومة؛ لكن هناك معارضة لا تتعهد تشجيع سلطة "حماس"، ونأمل أن ينظر زعماؤها – بإيجابية- إلى البدء بمفاوضات مع السلطة الفلسطينيَّةِ، كجزء من خطة شاملة لبناء ائتلاف إقليمي بقيادة الولايات المتحدة ضد إيران ومحور المعارضة الَّذِي أقامته، في هذه الانتخابات يجب ألّا نسمح لبني غانتس وغادي أيزنكوت ويائير لبيد وأفيغدور ليبرمان ويوسي كوهين ونفتالي بينت (إذا ترشحوا في الانتخابات) بالتهرب من الرد على مسألة مركزية واحدة: كيف ينظرون إلى مستقبل العلاقات مع الفلسطينيِّين؟.[3]

ما يتحدث عنه المحللون الإسرائيليون عن المصلحة الإسرائيليَّةِ في إقامة الدولة الفلسطينيَّةِ غير واضح المعالم، ويرتبط هذا الأمر بالمصلحة في إبعاد اليمين المتطرِّفِ عن سُدَّةِ الحكم، وهذه رغبة

(1) رونيت لفين شانور، **الدولة الفلسطينية غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا**، صحيفة معاريف، 1-5-2024.

(2) رونيت لفين شانور، **الدولة الفلسطينية غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا**، صحيفة معاريف، 1-5- 2024.

(3) أوري بار يوسف **السبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء بديل يكون للسلطة الفلسطينية دور فيه** هآرتس 1 مايو 2024.

أميركية من أجل مصلحتها الإستراتيجيَّةِ؛ ولكن يتمخض عنها الواقع الذي ستكون عليه الحكومة الإسرائيليَّةِ الجديدة، وهل ستكون قادرة على فرض الحلِّ في ظلِّ تركيبة لن تخلو من اليمين بين صفوفها، خلاصة القول فإنَّ فرص الحلِّ ستظل ضعيفة، وأي حكومة إسرائيليَّةٍ جديدةٍ لن تستطيع سوى تقديم بعض التنازلات التي لن تفي بأبسط الحقوق الفلسطينيَّةِ، وستظلُّ دوامة إدارة الصراع هي الحاضرة بما يرافقها من تصعيد دائم ما لم يكن هناك حلٌّ واضحٌ وحقيقيٌّ للقضيَّةِ الفلسطينيَّةِ.

خاتمة

لا زالت تداعيات عمليَّةِ طوفان الأقصى حاضرة بقوة في مستقبل الصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وكشفت عن مدى المحاولات اليمينيَّةِ الإسرائيليَّةِ في ظلّ حكومة نتنياهو السادسة من أجل إنهاء القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ من خلال خطة حسم الصِّراع التي عمل عليها سموتريتش- خاصة في الضفة الغربية- حيث أراد تنفيذها بسرعة أكبر خلال الحرب على غزَّة مُستغلًّا الضَّوءَ الأخضرَ الأميركي والدولي؛ إلَّا أنَّ ذَلِك اصطدم بتغيُّراتٍ كبيرةٍ علَى المستوى الداخلي الإسرائيلي، والتي أظهرتها استطلاعات الرأي التي أعطت الأفضلية للمعارضة الإسرائيلية، وكشفت عن حنين الجمهور الإسرائيلي لحكم الجنرالات، إضافة إلى سعي الإدارة الأميركيَّةِ لتعزيز حضور غانتس من خلال دعوته إلى واشنطن وتجاهل نتنياهو، إلى جانب محاولة حلّ الصراع ولو جزئيًّا، وجعل التطبيع مكافأة نهاية الحرب، والموافقة على إقامة دولة فلسطينية غير واضحة المعالم؛ إلَّا أنَّ التَّطورات السياسية ستصطدم بصخرة سياسة نتنياهو باستمرار الحرب، وعدم الموافقة على الحلول السياسية حتى ولو كانت جزئية.

بشكل عام فإنَّ مخطط نتنياهو يتركز على أن تستمر الحرب دون أفق سياسي واضح سوى هدف الانتقام، وتغيير الواقع الديمغرافي في قطاع غزة من خلال تحويله إلى مكان غير صالح للحياة، واقتطاع أجزاء منه كمناطق عازلة على الحدود الشمالية والشرقية، ومحاولة الاستيلاء على محور فيلادلفيا جنوب القطاع، ضاربًا بعرض الحائط المحاولات الأميركيَّة والدوليَّة والإقليميَّة، والمبادرات التي تطرح لوقف الحرب، والاعتراف بالدولة الفلسطينية مقابل صفقة شاملة تشمل التطبيع مع السعودية وعدد من الدول العربية، فنتنياهو يدرك أن إيقاف الحرب قد يكون نهاية مستقبله السياسي وفتح لجان التحقيق، لذا سيعمل على إدامتها فترة طويلة رغم التكلفة السياسيَّةِ والعسكريَّةِ والاقتصاديَّةِ، وسيغامر بالعلاقة مع الإدارة الأميركية الحاليَّة لرهانه على عودة صديقة ترامب إلى سُدَّة الحكم، وهو الذي ساند في إعلان نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ووقف تمويل الأونروا، والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وغيرها من الهدايا التي يأمل نتنياهو أن يتلقى المزيد منها مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، لذا فهو لا يتجاوب مع مبادرات بايدن حتى لا يمنحه فرصة للنجاح.

إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر
(التضييق الأمني والمواطنة المحجوبة)

أ. د. أسعد غانم
أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا / حيفا

أ. باسل خلايلة
حاصل على لقب ثانٍ في العلوم السّياسيّة

مقدمة

هنالك فصل آخر من الحرب المدمّرة الّتي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، من النهر إلى البحر، أي الى وجه آخر طالما عانى من التعتيم والتهميش. ونعني تعرُّض العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل إلى حالة غير مسبوقةٍ من الملاحقة والتنكيل، والّذي تقوم به "دولتهم" في سياق تلك الحرب. إنّها دعوة مفتوحة للانتباه إلى هذا الجانب من الصراع والعمل دوليًا وإقليميًا وفلسطينيًا وداخليًا - أي إسرائيليًا - من أجل إيقاف هذه الملاحقات واحترام المكانة القانونيّة (حتى وإن كانت منقوصة) للمواطنين العرب، وذلك رغم محاولة اليمين القوميّ والدينيّ في إسرائيل تهميشها او تقويضها كما حصل في إقرار قانون أساس القوميّة (2018).

يشكّل العرب الفلسطينيون، مواطنو إسرائيل، نحو 20% من عموم المواطنين في إسرائيل، وقد حصلوا على المواطنة بعد إعلان قيام إسرائيل عام 1948، العام الّذي تخلّل حالة طرد وتطهيرٍ عرقيّ واسعيْن ضد غالبية الفلسطينيين ("النكبة")، والّذي قامت بهما القوات اليهوديّة قبل إعلان الدّولة، واستمرّت بها المؤسسات الأمنيّة الإسرائيليّة بعد قيامها، وبذلك تشكلت حالة اللجوء الفلسطينيّ في دول عربيّة مجاورة، بينما بقيت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وقطاع غزة تحت الحكم المصريّ حتى حرب يونيو 1967، عندما قامت إسرائيل باحتلال هذه المناطق.

تمسَّكَ مُعظمُ الفلسطينيين في إسرائيل بمواطنتهم، وبهويتهم الفلسطينيّة-العربيّة، وشكّل هذا التّمسُّك محورًا مهمًّا في تطلعاتِهم وفي نضالاتِهم السياسيّة والاجتماعيّة، وساهمَ ذلك بدوره في تعزيز صمودهم في وطنهم، وفي تحقيق إنجازات فريدة، بحيث تحوّلوا تدريجيًا إلى جماعة تمتلك مقوّمات وميّزات تعليميّة واجتماعيّة واقتصاديّة، تفوق نسبيًا أيَّ مجموعةٍ عربيةٍ أخرى في العالم، ونستطيع القول بأنهم، نسبيًا، ومقارنةً بعددهم هم أقوى مجموعة عربيّة وفلسطينيّة مدنيّة في العالم. إلّا أنّ هذه الإنجازات الهامّة لم تمكّنهم من الحصول على مواطنة تشاركيّة متساويّة مع

اليهود. فالدّولة اليهوديّة في جوهرها وتشريعاتها وسياساتها دأبت على وضعهم في خانة "المواطنين" من الدرجة الثانية، وفي كثير من الحالات جعلت من وضعهم أقرب إلى الأبارتهايد منه إلى الدّولة الدّيمقراطيّة الطّبيعيّة، وذلك حتّى وفق تعبيرات الإسرائيليين أنفسهم، فمنهم من يعتبرون دولتهم دولة فصل عنصريّ. وعمومًا، قد قامت حكومات نتنياهو منذ العام 2009 بتثبيت مسألة "التفوّق العرقيّ" لليهود من خلال سلسلة قوانين وإجراءات، أهمّها على الإطلاق كان إقرار قانون الدّولة القوميّة اليهوديّة، والّذي ينفي شراكة المواطنين العرب ويجعل الدّولة ملكًا حصريًا لليهود، سواء كانوا في إسرائيل أم في أنحاء العالم. هذا إضافةً الى إجراءات تنفيذيّة تؤكّد على أنّ الدّولة ليست محايدةً بين مواطنيها، بل تقوم بالكيل بمكيالين والعمل على موضعة العرب في خانة وفي مكانة ثانوية تُسهّل الانقضاض عليهم، وعلى بقايا مواطنتهم المضروبة والمحجوبة.

لعلّ أهمّ ما يدل على ادعائنا بشأن المكانة الثانوية والمهزوزة لمكانة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، هي سلسلة وقائمة طويلة من الانتهاكات الإسرائيليّة، الرسميّة والشعبيّة، الّتي ترافقت مع إعلان حالة الحرب في إسرائيل في اعقاب هجوم حماس والجهاد الإسلاميّ في السّابع من أكتوبر 2023 على غلاف غزّة. وما زاد من تأزم وضع فلسطيني 48 بعد بدء العمليات العسكريّة الإسرائيليّة ردًا على هجوم حماس ونتائجه، هو هول الاعتداءات الإسرائيليّة على المدنيين في غزّة وفظاعة الجرائم ضد الإنسانيّة، الّتي أوجعت ضمير كل إنسان في العالم، فما بالك عندما يصل الأمر بأبناء نفس الشعب، الممنوعين حتى من إبداء حالة تعاطف إنسانيّ أو تفهّم للمعاناة الإنسانيّة لهذا الجزء من شعبنا، أي فلسطيني غزّة.

بعد إعلانها حالة الحرب قامت إسرائيل الرسميّة والشعبيّة في غالبيتها، بالتعامل مع المواطنين العرب الفلسطينيين على أنّهم "طابور خامس" من الأعداء، وبرزت دعواتٌ لترحيلهم والانقضاض عليهم جماعيًا وفرديًا بصفتِهم "غير موالين للدّولة" ولأجندتها ضد الشعب الفلسطينيّ وحقوقه، وحقوقهم، في وطنهم، بما في ذلك من جهات رسميّة وأعضاء كنيست ووزراء إسرائيليين. وخلال شهر من إعلان الحرب قامت أجهزةُ الامن الداخليّة في إسرائيل بتعقب واضح لكلِ كلمةٍ او محاولة تعبير من قبل مواطنين عرب، يمكن ان يفهم منها أنّها تعبير عن "تفهّم" أو تبرير لما فعلته حماس، أو دفاعٌ عن كونها حركة وطنيّة فلسطينيّة، وليست "داعش"، كما ترمي لذلك الدعاية الإسرائيليّة، او أي موقف يربط بين "الهجوم على غلاف غزة" وبين معاناة الفلسطينيين في سجنهم الكبير في غزّة قبل السّابع من أكتوبر. حملة كبيرة من الملاحقة والتنكيل غير المسبوق بحق المواطنين الفلسطينيين ونشطائهم.

أولاً: التضييق الأمني ومنع حق التظاهر للمواطنين العرب

منذ اليوم الأوّل لبداية العرب، وُجِّهت رسالةٌ واضحة للمواطنين العرب في إسرائيل، مفادها أنّه عليكم الصمت والاختفاء الكليّ عن المشهد في الفترة القادمة، أن لا تشكلوا عائقًا أمام الجهود الحربيّة الإسرائيليّة، أن لا تفتحوا "جبهةً" إضافيّة للقتال، أن لا تتظاهروا أو تُظهروا أيَّ نوعٍ من أنواع التضامن مع الفلسطينيين في غزّة، أن لا تكتبوا، تنشروا، تفكّروا وتتظاهروا نصرةً لغزّة. وهذه الدّعوات قيلت بشكلٍ واضح وصريح، وأبرزها، تلك الّتي عبّر عنها المفوّض العام للشّرطة، كوبي شبتاي، في الثامن عشر من أكتوبر: "من يريد أن يكونَ مواطنًا في إسرائيل، أهلًا وسهلًا. ومن يريد التّضامن مع غزّة فهو مدعو إلى ذلك. أنا سأضعه في حافلات تتجه إلى هناك (غزّة)"[1]. وأضاف شبتاي: "لا توجد مصادقة للقيام باحتجاجات (...) نحن لسنا في وضعية تجعلنا نتسامح مع من يحاول المسّ بنا. التسامح في هذه الأمور صفريّ المستوى ونحن على أهبة الاستعداد"، وقد اهتمّت صفحة شرطة إسرائيل في اللّغة العربيّة على مواقع التّواصل الاجتماعيّ بترجمات كلمات شبتاي هذه إلى اللّغة العربيّة ونشرها[2] لإيصال رسالة واضحة للمواطنين العرب، وهذا الرسالة الّتي دأب شبتاي على إيصالها إلى المواطنين العرب تنسجم انسجامًا كليًا مع التّوجه المعادي للعرب للوزير المسؤول عن شبتاي، إيتمار بن غفير، وزير الأمن القوميّ، الّذي قال في الأيام الأولى للحرب، وبالتحديد في الحادي عشر من أكتوبر: "برأيي حامي الأسوار 2 قريب"[3]، وما يقصده هو تكرار ما حدث خلال شهر أيّار من العام 2021، وما شهِده من مواجهات بين المواطنين العرب واليهود. وليس ذلك فحسب، فقد حرَض الوزير بن غفير في أكثر من مناسبةٍ ضد المواطنين العرب، وخاطبهم مخاطبة الأعداء الّذين يجب أخذ الحِيطة من خطرهم: "أدعو الشّرطة للتهيؤ لمظاهرات الجمهور العربيّ"[4].

لم تقتصر الإجراءات العدائيّة ضد المواطنين العرب من قبل المؤسسة الرسميّة فقط على المستوى الخطابيّ والتهديديّ، بل خرجت إلى حيّز التنفيذ من خلال حملة اعتقالات وتحقيقات طالت قيادة المجتمع العربيّ، بدءًا برئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، محمّد بركة، وصولًا إلى نواب سابقين من حزب التّجمع الوطنيّ الدّيموقراطي، مثل سامي أبو شحادة، حنين زعبي وإمطانس شحادة[5]، وقد جرت هذه الاعتقالات أو التّحقيقات إمّا للمشاركة في وقفةٍ احتجاجيّة مصغّرة، لا

(1) https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-10-18/ty-article/.premium/0000018b-434f-df22-a5eb-4b7f03dd0000

(2) https://x.com/Israelpolice_Ar/status/1714326061104693248?s=20

(3) https://www.ynet.co.il/news/article/h1jrlax11a

(4) https://zoha.org.il/124538/

(5) https://www.mako.co.il/news-military/6361323ddea5a810/Article-368e357b33bb81026.htm

تحتاجُ إلى ترخيصٍ في الأيام العادية، أو بسبب "محاولة تنظيم مظاهرة من شأنها أن تؤدي إلى التّحريض والمسّ في السّلم العام"[1]، كما قالت الشّرطة في تعقيبها على اعتقال محمّد بركة.

على الرغم من الأجواء الترهيبيّة والتّعدي الصّارخ على حرية التّعبير عن الرأي والتّحذير الشرطيّ من عواقب القيام بأيّ نشاطٍ احتجاجيّ، إلّا أنّه برزت محاولتان للتظاهر ضدّ الحرب، الأولى في أم الفحم[2]، والثانية في مدينة حيفا[3]، وقد قُوبلت المظاهرتان بقمعٍ من قِبل الشّرطة، إنهاء التظاهرات حتّى قبل أن يبدأن، واعتقال بعض المتظاهرين، اعتقالٌ أدّى في بعض الحالات إلى تقديم لوائح اتّهام بتهمة التضامن مع حركة حماس ودعم الإرهاب.[4] حرمان المواطنين العرب من حقّهم في التّظاهر لم يكن نتاج عمل الشّرطة فحسب، أو نِتاجُ تدخل بعض الوزراء في الحكومة الإسرائيليّة، بل هو أيضًا نِتاج قرار للمنظومة القضائيّة، المتمثّلة بالمحكمة العليا، الّذي يقضي برفض جميع الالتماسات الّتي طالبت بتنظيم مظاهرات واحتجاجات في البلدات العربيّة.[5]

ومِمّا زاد من مخاوف المواطنين العرب وقناعتهم أن أيَّ فعلٍ احتجاجي قد تكون له نتائج لا تُحمد عقباه هو مطلب الشّرطة ووزير الأمن القوميّ، بن غفير، بتغيير تعليمات إطلاق النّار بشكلٍ جذريّ، يتيح إطلاق النّار على المتظاهرين ممّن يغلقون الشّوارع ومداخل البلدات في حالات الطّوارئ أو حالات "الحرب متعددة الجبهات".[6] هذا المقترح، حتّى وإن لم يرَ النور في نهاية الأمر بسبب تعقيداتٍ قانونيّة[7] وخلافات حول صيغة المُقترح بين الوزير بن غفير والمستشارة القضائيّة للحكومة، غالي بهارف ميارا، إلّا أنّه عزز الشعور لدى المواطن العربيّ بأنّه في عداد الأعداء في هذه الفترة، أنّه خارج دائرة المواطن، وأنّ لا رأي له في ظل ما تعيشه الدّولة، فهو خارج الإجماع القائم، وبالتالي ليس له أيّ حقٍ بالمشاركة في النّقاش الدّائر في إسرائيل، في محاولة التّأثير على الخطاب أو على صنّاع القرار.

بالتزامن مع الإجراءات التّعسفيّة الّتي تعرض لها المواطنون العرب، وعلى رأسها حرمانهم من حقهم بالتّظاهر والاحتجاج، شهد المُجتمعُ اليهوديّ احتجاجًا واسعًا ومستمرًا من قبل عوائل الرهائن

(1) https://www.mako.co.il/news-military/6361323ddea5a810/Article-368e357b33bb81026.htm

(2) https://news.walla.co.il/item/3617362

(3) https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-12-15/ty-article/.premium/0000018c-6e24-d798-adac-eeafc5a10000

(4) https://news.walla.co.il/item/3620896

(5) https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-11-08/ty-article/.premium/0000018b-af66-dedf-adab-ef76b2400000

(6) https://www.kan.org.il/content/kan-news/defense/583675/

(7) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/syafdr3z6

والمحتجزين الإسرائيليين[1]، حراكٌ هدف إلى الضّغط على الحكومة الإسرائيليّة وصنّاع القرار من أجل بذلِ مجهودٍ أكبر من أجل إعادة الرهائن والمحتجزين إلى بيوتهم وعائلاتهم من خلال عقدِ صفقةٍ من حركة حماس. من نظر بتدقيقٍ إلى هذه المشهديّة السياسيّة في أيام الحرب، تتضح له الصورة: هنالك مجموعة قومية محددة (أي اليهود في إسرائيل) يُسمح لها بالتّظاهر والاحتجاج بهدف الضغط على الحكومة، وهنالك مجموعة أخرى (أي العرب في إسرائيل) محرومةٌ من ممارسة نفس الحق.

(1) https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/14957155

ثانيا: بروز ميلشيات يهوديّة معادية للعرب

سعى وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ومنذ بداية الحرب إلى تسهيل وتسريع إجراءات تسليح المواطنين الإسرائيليين وإقامة ما يعرف باسم "الفرق المتأهبة"، وهي عبارة عن ميليشيات "مدنيّة" تعمل في البلدات الإسرائيليّة، وتأتي هذه الحملة الّتي أطلقها بن غفير بذريعة الحرب كاستمرار فعليّ لسياسته المُعلنة، والمصرّح بها منذ دخوله إلى وزارة الأمن القوميّ في أواخر العام 2022، وتهدف هذه السّياسة إلى إغراق الشّوارع الإسرائيليّة بالسّلاح، وقد أعطيت التّسهيلات لمن هم جنودٌ سابقون أو عناصر سابقة في أجهزة الأمن، أو بكلمات أخرى، للمواطنين اليهود. وقد عبّر بن غفير عن أهداف هذه الحملة، مؤكدًا أنّها أداة فعّالة لمواجهة الأعداء ومنع العمليات الفلسطينيّة. ومما هو معروفٌ لنا أن تعريف بن غفير للأعداء لا يشمل فقط الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينيّة المحتّلة، بل يشمل أيضًا الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، أي الفلسطينيون مواطنو إسرائيل، وهو ما قاله بن غفير بنفسه ما بعد أحداث السّابع من أكتوبر: "يوجد أعداء قاسيون داخل عرب إسرائيل".[1]

بحسب معطيات صحيفة "هآريتس" من تاريخ 15 تشرين الثاني 2023[2]، فمنذ اندلاع الحرب، تقدّم 236 ألف مواطن بطلب للحصول على رخصة لحيازة السّلاح، وهذا المعطى لوحده، وخلال شهر تقريبًا منذ السّابع من أكتوبر، يعادل مجمل الطلبات الّتي تقدّم بها مواطنون بفترة امتدت لعشرين عام ما قبل السّابع من أكتوبر. وقد صودق، إلى موعد إصدار الخبر في صحيفة هآريتس، على 31 ألف طالب لحيازة السّلاح. وقد أعلنت وزارة الأمن القوميّ أنّه منذ اندلاع الحرب، فقد أقيمت 700 "فرقة متأهبة" جديدة في جميع أنحاء البلاد، وقد أكّد بن غفير أنّ شرطة إسرائيل ستسمر في إقامة فرق متأهبة جديدة وتوزيع السّلاح على المواطنين.[3]

أحداث السّابع من أكتوبر لم تكن المحفز لانطلاق بن غفير في مشروعه الأكبر، بل كانت هي المسرّع لذلك، وبفعل الحرب، واستغلال مشاعر الخوف وانعدام الشّعور بالأمان، جاءت الفرصة لبن غفير لتحقيق أحد أهدافه الكبرى، توزيع السّلاح على أكبر عددٍ ممكن من المواطنين اليهود، عَسْكَرَة الحيّز العام أكثر وأكثر، زيادة الشّعور بالخوف والانعزال لدى المواطنين العرب، وإقامة ميلشيات يهوديّة في كلّ مكان. وبالفعل، يكفي أن يتجوّل المرء في الشوارع والطرقات، أن يركب في الحافلات والقطارات، أو أن يذهب إلى المجمّعات التجاريّة والمحلات، أو أن يذهب إلى الجامعات والكليات ليرى

(1) https://www.now14.co.il/?p=861074

(2)https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-15/ty-article/.premium/0000018b-d25f-dffa-adef-f65fc5d90000

(3) https://www.gov.il/he/departments/news/telaviv_211

نتائج هذه الإجراءات والتسهيلات، فالسّلاح أصبح منتشرًا في كلّ مكان، ولا تكاد تخلو مجموعة من المواطنين "المدنيين" دون أن يكون حاملٌ للسّلاح بينهم.

لا يجب أن يكتب بشكلٍ واضح ومباشر أن الأسلحة المُنتشرة هي للمواطنين اليهود، يكفي أن ننظر إلى معايير استحقاقيّة حيازة السّلاح لندرك أنّها لليهود فقط – هذه الحملة الكثيفة من توزيع السّلاح، إقامة الفرق المتأهبة، والمترافقة مع الأجواء المعادية للمواطنين العرب في البلاد ومع التصريحات العدائيّة للوزير بن غفير تزيد من مخاوف المواطنين العرب، وبالتحديد، أثناء تواجدهم مع الحيز العام وفي الأماكن العامّة، ويكفي أن ننظر إلى نتائج المعهد الإسرائيليّ للديموقراطيّة لنرى أن فقط 5.5% من المواطنين العرب يوافقون على حملة توزيع السّلاح في إسرائيل.[1]

(1) https://www.makorrishon.co.il/news/700979/

ثالثاً: زيادة حدة الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي

منذ السّابع من أكتوبر، دخلت إسرائيل رسميًا في نادي الدّول الّتي قد تؤدي بها "تغريدة"، "بوست" أو "ستاتوس" للدخول إلى السّجن، أو قد يؤدّي بها الـ "شير" والـ "لايك" إلى فصلٍ من العمل أو من التعليم، وبهذا أصبحت إسرائيل أكثر انسجامًا مع ممارسات الدّول القمعية لمواطنيها، والّتي يؤدي بها أيُّ فِعلٍ في الفضاء الافتراضيّ، غير متّسق مع الموقف الرّسميّ، إلى نتائج سلبيّة مُباشرة تطال الفرد في كافة جوانب حياته.

وسائط ووسائل التّواصل الاجتماعيّ باتت تلعبُ دورًا أكبر وأكبر في حياتنا، حتّى أصبحت هي المساحات الأساسيّة الّتي يعبرُ من خلالها كثيرون عن أفكارهم ومشاعرهم، بل وأيضًا المساحةُ الأساسيّة الّتي يُمارس فيها كثيرون، بالتحديد أولئك غير المنخرطين في تنظيمات سياسيّة، فِعلهم الاحتجاجيّ، لذلك، لم يكن من باب الصّدفة أنّ معظم الاعتقالات الّتي جرت بحق مواطنين عرب ولوائح الاتّهام الّتي قُدِّمت ضد بعضهم، والّتي تصلُ إلى العشرات[1]، جرت على خلفية منشورات وتفاعلاتٍ حصلت على مواقع التّواصل الاجتماعيّ المُختلفة.

الصّدمة الّتي ولدتها أحداثُ السّابع من أكتوبر لدى المجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وما تلاها من تحريضٍ ضد المواطنين العرب من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال سياسيين ووزراء، خلقت حالة من الرقابة المكثّفة ضد نشاط المواطنين العرب في الفضاءات الافتراضيّة المختلفة، وأقيم من أجل هذه المهمّة طاقمٌ خاص، "طاقم فحص التحريض في الشّبكة"[2]، بإيعازٍ من وزير الأمن القوميّ، إيتمار بن غفير، من أجل ملاحقة كلّ من يشتبه به بعدم الامتثال للموقف الإسرائيليّ الرّسميّ، وقد شهدت الأيام الأولى الّتي تلت السّابع من أكتوبر حملة اعتقالات طالت العشرات من النّاشطين و"المؤثرين" على مواقع التّواصل الاجتماعي[3]. وتمّت هذه الاعتقالات أحيانًا فقط لمجرّد نشر صور لأطفال غزّة، أو بسبب الدّعاء أو نشر آياتٍ من القرآن الكريم.

هذه الأجواء الهيستيريّة في المجتمع الإسرائيليّ جعلت من المواطنين العرب كبشَ فداءٍ يَسْهُلُ الانقضاض عليه، ليس فقط من قبل الشّرطة والمؤسسة الرّسميّة، بل أيضًا من المجتمع الإسرائيليّ وناشطيه. إحدى أبرز النماذج كانت الفنانة د. دلال أبو آمنة الّتي كان كلّ ذنبها أنّها نشرت منشورًا على صفحاتها في مواقع التّواصل الاجتماعيّ، كُتب فيه: "لا غالب إلا الله"[4]. كان هذا المنشور كفيلًا

(1) https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001461504

(2) https://x.com/itamarbengvir/status/1716768738546983082?s=20

(3) https://short.arab48.com/short/bZDh

(4) https://www.haaretz.co.il/gallery/music/2023-10-17/ty-article-agazine/.premium/0000018b-3dbe-d5be-a7eb-bfffe67d0000

باعتقال الفنانة أبو آمنة. وعلى الرغم من إطلاق سراحها لاحقًا دون تقديم لائحة اتّهامٍ ضدّها، إلّا أنّ هذا لم يمنع تنظيم مظاهرات يومية أمام بيتها في مدينة العفولة، بمشاركة رئيس بلدية العفولة.[1]

لم تكن قضيّة دلال أبو آمنة الوحيدة الّتي أثارت ضجّةً في المجتمع الإسرائيليّ، إذ تسببت أيضًا قضيّة الممثلة ميساء عبد الهادي بضجةٍ كبيرة، إعلاميّة وسياسيّة، بعد اعتقالاها على خلفيّة منشورات في مواقع التّواصل الاجتماعيّ نشرتها في تاريخ السّابع من أكتوبر، وقد اهتمّت الشّرطة بعد اعتقالاها بتصويرها وهي مكبّلة اليدين، وفوقها علم إسرائيل، واهتمّ وزير الأمن القوميّ، بن غفير، بنشر هذه الصّورة من خلال صفحته على منصة "إكس" مع النّص التالي: "هذه رسالةٌ واضحةٌ لكلّ أبطال لوحة المفاتيح المحرضين – شرطة إسرائيل ستصل لكلِّ واحد منكم. إياكم أن تجربونا"[2]. والوزير بن غفير لم يكن الوحيد، فقد طالب وزير الدّاخليّة، موشيه آربيل، بـ "فحص إمكانيّة سحب مواطنة الممثلة ميساء عبد الهادي".[3]

المواطنون العرب تابعوا هذه الأحداث عن كثب، وفهموا جيّدًا أنّهم في خانة الأعداء، وأنّ كلّ حرفٍ سيكتبونه سيكون تحت المجهر وأنّ "الأخ الأكبر" بانتظارِ أيّ "زلة" أو "خطأ" منهم حتى يعاقبهم ويجعلهم كبشَ فداء، وهذا ما يُفسّر أيضًا أجواء الصّمت النّسبيّ الّتي سادت لدى المواطنين العرب في إسرائيل.

(1) https://www.mekomit.co.il/ps/131012

(2) https://x.com/itamarbengvir/status/1716768738546983082?s=20

(3) https://www.ynet.co.il/news/article/sj00qppsg6

رابعاً: أكاديميا لا تحتمل التعدديّة

لطالما نُظِر إسرائيليًا إلى المنظومة الأكاديميّة فيها، إلى الجامعات والكليات، بوصفها ساحةً ليبراليةً، بل ويساريّةً، تزدهر فيها التعدّديّة، ويتم من خلالها التعبير عن آراء نقديّةٍ، لربما قد تكون خارج الإجماع السياسيّ في المجتمع الإسرائيليّ، مكانٌ تُدار فيه نقاشات حادّةٌ حول جوهر الدّولة وعلاقاتها مع المواطنين العرب، عمّا إذا كانت إسرائيل فعلًا دولة ديموقراطيّة أم لا، وأيضًا حول الاحتلال وتأثيره وانعكاساته على المجتمع الإسرائيليّ. لكن منذ السّابع من أكتوبر طرأ تغييرٌ ما على المنظومة الأكاديميّة في إسرائيل؛ بين عشيّةٍ وضحاها، تغيّرت ملامحُ واحة التعدديّة، حريّة التعبير عن الرأي، والمنفس الليبراليّ لجموع المواطنين والمحاضرين، وتقلّصت مساحات التّعبير المعهودة، وتلاشى "التّسامح" الّذي تفاخر به المتفاخرون، إذ حلّ مكانهم منظومة جديدة، تلاحقُ طلابها إن أبدوا أراءً خارج الإجماع الحربيّ القائم ومنظومةٌ لا يشعر فيها الطّالب العربي أو المحاضر العربيّ بإنه مساوٍ لزميله اليهوديّ.

160 إجراءً تأديبيًا ضدّ طلاب عرب في 34 مؤسّسةً أكاديميّةً مُختلفة[1]، والشبهة هي دعم الإرهاب. بحسب معطيات مركز "عدالة" الحقوقيّ، فقد مثّل المركز 113 طالبًا، وفي 47% من هذه الحالات تم إيقاف الطّلاب عن التّعليم بشكلٍ مؤقت قبل أي إجراء تأديبيّ، كما وأشار مركز عدالة إلى 9 قرارات من لجان الطّاعة تقضي بفصلٍ تامٍ عن التّعليم، إضافةً إلى 11 حالة صدرت فيها عقوبة فصل مؤقت، و5 حالات فُرضت فيها عقوبات ذات طابع تعليميّ.[2] وجلّ ما قاموا به هؤلاء الطّلاب هو أنّهم شجبوا الاعتداء على المدنيين في غزّة من قبل إسرائيل او أشاروا إلى "تفهمهم" لهجوم حماس في غلاف غزّة، او أنهم وضعوا اشارة الاعجاب، سواء كان ذلك بقصدٍ أو بغير قصد على صور تشير إلى أخذ رهائن او أسر جنودٍ إسرائيليين أو تشير إلى حق الفلسطينيين في الدّفاع عن النفس في وجه إسرائيل الّتي تحاصرهم وتحتلهم منذ عشرات السنين.

التحقيقات والإجراءات التأديبيّة الّتي فُتحت ضدّ الطّلاب والطّالبات العرب في المؤسسات الأكاديميّة المختلفة أتت بتشجيعٍ من النقابات الطّلابيّة ، إضافة إلى منظمات وأطر طلابيّة يمينيّة مُختلفة، أو من "وشاية" من قبل زملاء التّعليم، ولم تحصل هذه الإجراءات بمعزل عن الضّغط السّياسيّ الّذي شكّله وزير التربيّة والتعليم، يوآف كيش، الّذي كتب في رسالته لرؤساء الجّامعات: "رأيت أنّه من الصواب أنْ أتوجّه إليكم لكيّ تعالجوا بصلابة حالات التّحريض الصّعبة في المؤسسات الأكاديميّة (...) يجب إيقاف بشكل فوريّ كل طالب أو عامل يدعم أعمال الإرهاب البربريّة الّتي مرّت على دولة إسرائيل في هذه الأيام، أو يدعم منظمة إرهابيّة، عمل إرهابي، عدو أو

(1) https://www.ha-makom.co.il/post-stu-dents

(2) https://www.adalah.org/ar/content/view/10986

دولة عدو. أيضًا أطالبكم بإجراء جلسة استماع بشكل فوريّ وخلال 72 ساعة للمحرضين، وفي الحالات الّتي يُثبت فيها أن الحديث عن تحريض، فيجب فصلهم للأبد".[1]

هذه الأجواء الصّعبة والشعور بالملاحقة الّذي شعر به الطلابُ العرب وصل ذروته عندما حاصرت مجموعة من المواطنين اليهود مساكن الطلبة في كلية نتانيا، وبدأت بترديد شعارات عنصريّة وفاشيّة مثل: "الموت للعرب"[2]، و"لتحترق قريتكم"، وقد واصلت هذه الحادثة حدود الاعتداء الجسديّ، بل والتهديد بالقتل[3]،وأجبرت الطّلاب العرب على مغادرة مساكن الطلبة. تبيّن بعد ذلك أنّ رئيسةَ البلدية في نتانيا، وهي من حزب نتنياهو، كانت متورطة في الدّعوة مسبقًا إلى إخلاء مساكن الطلبة من أجل إسكان مواطنين يهودًا أُخلوا من بيوتِهم بسبب الحرب[4]. اقتربت هذه الحالة أكثر من أيَّ ملاحقة أخرى من حالة "البوغروم"، وعبّرت عن حالة عنصريّة عنيفة تشكّل جزءًا مهمًا من الحالة الإسرائيلية خلال أيام الحرب.

لمراقبة مشاعر وآراء الطّلاب والطّالبات العرب خلال فترة الحرب، يكفي أن ننظر إلى المعطيات الّتي وردت في استطلاع رأي لجمعيّة "كاف مشفيه" الّتي تُعنى في شؤون الطّلاب والأكاديميين العرب، والّتي تُظهر التّالي: "78% من الطّلاب والطّالبات العرب قالوا أنّهم لا يشعرون بأمانٍ للتعبير عن آرائهم على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، 56% بالمئة أكّدوا أنهم لا يشعرون بالأمان للعودة إلى الجامعات، 66% من الطّلاب والطّالبات العرب يشعرون بأنّ المؤسسات الأكاديميّة تميّز ضدّهم خلال أيام الحرب، 50% من الطّلاب والطّالبات يشعرون أنّ المؤسّسة الأكاديميّة الّتي يدرسون بها لا تفهم مشاعرهم والتّحديات الّتي يعيشونها خلال أيام الحرب".[5]

هذه المعطيات تُشير بوضوحٍ إلى تسرّب الصّراعات، التّصدعات، التّوترات والمخاوف إلى داخل الجامعات والكليات الإسرائيليّة، وأصبحت المؤسسات الّتي من المفترض أساسًا أن تشجع التّفكير النقديّ وطرح الآراء غير المألوف والّتي تكون أحيانًا خارج الإجماع إلى مؤسسات يشعر فيها الطّالب العربيّ بعدم الأمان في التّعبير عن نفسه وعن أفكاره، باغترابٍ عنها، بأنّه لا ينتمي لهذه المؤسسات الّتي بدأ يشعر أنها قد تلاحقه وتفرض العقوبات عليه إذا قام بالتّعبير عن الرأي "الخطأ" أو إذا تفاعل تفاعلًا "خاطئًا" في الفضاءات الافتراضيّة، فأصبح الطالب العربيّ أكثر حذرًا فيما أراد التّعبير عن مشاعر القلق والتضامن مع أهل غزّة ومعاناتهم لإدراكه أنّه قد يقدّم إلى لجان الطّاعة

(1) https://www.makorrishon.co.il/news/680021/

(2) https://www.ynet.co.il/news/article/bj7jwyofp

(3) https://short.arab48.com/short/duKm

(4) https://www.facebook.com/academiaforequality/posts/642203474761968

(5) קו משווה, סקר סטודנטים, 2023

بسبب ذلك. ومما عزز من مشاعر الاغتراب والخوف لدى الطّالب العربيّ هو رؤية وسائل التّواصل الاجتماعيّ الّتي تعج بألاف الكتابات التحريضيّة ضد المواطنين العرب اجمالًا، والطّلاب العرب بشكلٍ خاص، وفي حالات كثيرة بمبادرة منظمة من قبل طلاب جامعيين يهود، إلّا أنّه لم يتم تقديم أيَّ طالبٍ يهوديّ في هذا السياق للجان الطّاعة أو تهديده بالفصل من قبل إدارات الجامعات.

ولم يكن الطلاب العرب وحدهم من اكتووا بنيران المؤسّسة الأكاديميّة، إذ أن إدارة الجّامعة العبريّة في القدس دعت المحاضرة العربية المعروفة عالميًا في مجالها، نادرة شلهوب كيفوركيان، للاستقالة الطوعيّة بسبب منشور وقّعت عليه ويصف ما تفعلهُ إسرائيل في غزّة بأنها "حرب إبادة"[1]، وتجاهلت إدارة الجامعة عشرات الرّسائل والمناشدات من قبل أكاديميين وباحثين عالميين مختصين تؤكد ملاءمة المصطلح لوصف الوضع في غزّة، بل ودعت إدارة الجامعة المحاضرة إلى لتراجع عن موقفها هذا. وفي المقابل أقدمت كليات على إيقاف عدد من المحاضرين العرب واليهود الّذين اعترضوا على تعميمات بشأن الحرب وحصريًا ممن انتقدوا الخط الدعائيّ الرسميّ في إسرائيل والّذي يربط بين الكارثة اليهوديّة إبّان النازيّة وما قامت به حماس في غلاف غزّة، أو أنّهم رفضوا مقولة أنّ حماس تساوي "تنظيم الدّولة الإسلاميّة".

على الرغم من أن الصعوبات والعراقيل والتضييقات الّتي تواجه الطّلاب والطّالبات العرب ليست بالأمر الجديد، إلّا أنّ فترة الحرب جعلتنا ننتقل إلى طورٍ جديد من التضييقات، إلى تقليصٍ إضافيّ في مساحة التّعبير عن الرأي في المؤسسات الأكاديميّة الإسرائيليّة وأيضًا إلى ازدياد في حالة الاغتراب الّتي لطالما شعر بها الطّالب العربيّ في الجامعات والكليات الإسرائيليّة.

(1) https://www.israelhayom.co.il/news/education/article/14764985

خامساً: تحديات سوق العمل للمواطن العربي

من نافل القول أنّ للحرب، أيَّ حرب، هنالك تكاليفٌ اقتصاديّة – وهذا هو حال الحرب على غزّة، فهي ألقت بظلالها الاقتصاديّة أيضًا على دولة إسرائيل عامةً وعلى المجتمع العربيّ بشكلٍ خاص. كما هو معلوم للجميع، فالمجتمع العربيّ يعاني أكثر من المجتمع اليهودي في المجال الاقتصاديّ بكافة جوانبه وأبعاده، فتقريبًا نصف المجتمع العربيّ في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر، ونحو 60% من الأطفال العرب يعيشون تحت خط الفقر[1]، وهذا المعطيات تُشير بوضوح أنّ المجتمع العربيّ، الّذي لطالما عانى من التمييز في توزيع الموارد في الدّولة ومن التمييز في سوق العمل، ومع ذلك هذه الوضعيّة الاقتصاديّة-الاجتماعيّة الصّعبة، تجعل المجتمع العربيّ أكثر عرضةً لتلقي الضّربات في لحظات الأزمات وعدم الاستقرار، بما ذلك ازدياد منسوب التمييز ضدّ العمّال العرب في سوق العمل الإسرائيليّ.

إحدى المجالات الّتي تلقى فيها العمّال العرب، مواطنو إسرائيل، صفعةً مع بداية الحرب كان في مجال البناء، إذ قامت مجموعةٌ من البلديات اليهوديّة بإبعاد العمّال العرب من مواقع البناء داخلها، وقد تمّ التّلبيغ عن بضع سلطات محليّة طالبت بإبعاد العمّال العرب منها، أو بإغلاق مواقع البناء أو بالإبقاء على العمّال اليهود والأجانب فقط. هذا ما حصل في بلديّة "روش هعاين" على سبيل المثال[2]، والّتي شهدت حضور مراقب من البلديّة إلى أحد مواقع البناء، وطالب بعدها بإخراج كل العمّال العرب من المكان، والإبقاء على العمّال اليهود والأجانب. وشهدت بلديّة "رحوفوت" أيضًا إجراء شبيهًا يقضي بإبعاد كافة العمال العرب، إذ طالبت مهندسة البلديّة للشركات والمبادرين الّذين يعملون داخل البلديّة بـ"ألا يكون أي عامل عربيّ في مواقع البناء"[3].

الأجواء المعادية للعرب في البلاد خلقت واقعًا وظائفيًا صعبًا للمواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل، وبالأخص لأولئك الّذين يعملون مع مواطنين يهود أو في شركات يترأسها مواطنون يهود، وفي ظل هذا الواقع لا بدّ للمواطن العربيّ أن يُظهرَ دعمًا لا تأتأة فيه للموقف الإسرائيليّ وللحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، وفي أحسن الأحوال أن يصمت وأن يبقي آراءه لنفسه، وإلّا سيعدّ فورًا في عِداد الأعداء، الأمر الّذي سيؤدي حتمًا إلى خسارة وظيفته. بحسب معطيات "ائتلاف المجتمع المدنيّ للطوارئ في المجتمع العربيّ"، منذ بداية الحرب وحتى تاريخ التّاسع من تشرين الثاني 2023، فقد تم رصد 97 حالة إقالة من العمل، 42 إقالة مباشرة و55 إقالة بعد جلسات استماع.[4]

(1) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1ytt1fjy

(2) https://www.ynet.co.il/economy/article/sj28pk3wt

(3) https://www.themarker.com/realestate/2023-10-16/ty-article/0000018b-342f-d051-a1cb-3dff57f10000

(4) https://t.me/arabemergenciescoalition/102

وفي ظلّ هذا السيل الجارف الّذي شهده سوق العمل، كون العامل عربيًا هو سببٌ كافٍ للشّك فيه، ولوضعه في موضع المساءلة، ولا يهمّ كم من سنوات عمره أفناها في عمله، ولا يهمّ أي المناصب الّتي وصل إليها، ولعلّ أبرز النماذج على ذلك هي قضيّة الدكتور عبد سمارة، مدير قسم العناية المركزة للقلب في مستشفى هشارون في مدينة بيتح تيكفا، وقد تمّ فصله عن عمله بعد 16 عامًا في من العمل في المستشفى، والسبب هو صورة "بروفايل" قديمة، موجودة على صفحته سنوات قبل أحداث السّابع من أكتوبر، والجريمة الكبرى كانت أنّه قد كُتب على الصّورة: لا إله إلّا الله"[1]. هذا كانت "جريمة" د. عبد سمارة، أمّا "جريمة" لاعب كرة القدم في فريق مكابي حيفا، ضياء سبع، كانت أنّ زوجته شاركت منشورًا عبر صفحتها في "انستاغرام" لناشط سلام يهوديّ، وما ورد المنشور هو أنّ: "في غزّة أيضًا يوجد أطفال"[2]. هذا المنشور أثار غضب جماهير فريق مكابي حيفا الّتي بدأت بشنّ حملةٍ كبيرة تطالب بإقالة اللاعب من صفوف الفريق.

باختصار، مرّ، ولم يزل يمرّ سوق العمل في إسرائيل بتغييرات جديّة منذ اندلاع الحرب، وقد تضرر المجتمع العربيّ أكثر من غيره بفعل هذا الحرب، وهذا يُضاف إلى الأجواء الصّعبة والمخاوف الّتي اضطر العمّال العرب أن يعيشوها، وبالتحديد في أماكن العمل المشتركة. الشعور بالملاحقة على خلفيّة قوميّة للمواطنين العرب طال كافة مناحي حياتهم، ووصل أيضًا إلى سوق العمل.

(1) https://bokra.net/Article-1528920

(2) https://www.ynet.co.il/sport/israelisoccer/article/bkzjlln11p

ملخّص

هذه التّطورات الخطيرة، وغير المسبوقة، في تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع مواطنة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تدلّ على أننا أمام حالة توجب المعالجة الفوريّة، وخصوصًا أنَّ استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، ومنذ سنوات طويلة، تفيد بوجود حالة فاشيّة معادية للمواطنين العرب ولحقوقهم المشتقة من مواطنتهم، ويمثلها وزراء وساسة في حكومة إسرائيل، ناهيك عن أنَّ نتنياهو حرّض علنًا ضد مواطنيه العرب، وهو يتبوأ منصب رئاسة الوزراء، في عدّة مناسبات قبل الحرب الأخيرة. تفاقم حالة الملاحقة والقمع الرسميين ومن قبل مؤسسات عامة مثل الجامعات والمستشفيات والاعتداءات من قبل العامة اليهود، هي استمرار لحالة موجودة منذ سنوات وتغذيها ميول قوميّة وعنصريّة وفاشيّة متزايدة خلال السنوات، إلّا أنّها أصبحت في نطاق خطر داهم في الأشهر الأخيرة، تستبيح حقوق العرب وتهدد وجودهم. أثبتت الحرب وتداعياتها أنّ العربَ الفلسطينيين مواطني إسرائيل ليسوا في مأمنٍ، لا في مواطنتهم ولا في وطنهم التاريخيّ، وأنّ خطر سحب مواطنتهم وترحيلهم قائم فعليًا إذا تُرك الأمر لإسرائيل، التي حجبت مواطنتهم بشكل فعال خلال اشهر الحرب. وهنالك حاجة للعمل على وقف هذا الجانب من التّردي في الحالة الإسرائيليّة، بما في ذلك من خلال تدابير دولية تجبر إسرائيل على احترام حقوق الفلسطينيين في إسرائيل وتثبيت حقوقهم المتساوية ومواطنتهم، فيما يتعدى وجودهم في وطنهم.

من المهم وضع هذه المسألة على أجندات المؤسسات الدّولية، كما على جدول أعمال الدّول الّتي تدعم إسرائيل في حربها الشّاملة ضد الفلسطينيين، وهذه دعوة للتّدخل، في أشكال مختلفة، لمنع إسرائيل الرسميّة والشعبيّة من الاستمرار في إجراءات غير ديمقراطية ومناقضة للمواطنة، ولو كان منقوصة، وإجبار إسرائيل على حماية حقوقهم كمواطنين وبصفتهم أهل البلد الأصليين وغير الوافدين. كما أنّها دعوة لعموم الفلسطينيين والعرب لوضع مكانة وظروف الفلسطينيين في إسرائيل على قائمة حساباتهم، وفيما يتعدى كلّ ذلك، أنّها دعوة للفلسطينيين في إسرائيل ولقياداتهم للعمل على تنظيم مجتمعهم لأجل تعضيد صمودهم وتعزيز حقوقهم، وهي مسألة تثبت الأحداث الأخيرة، بأنّها قد تأخّرت كثيرًا، ولا يمكن الاستمرار في اعتبارها قضية ثانويّة في النّضال لأجل المساواة والمواطنة الكاملة ولأجل حصول الشعب الفلسطينيّ على حقوقهِ المشروعة، وحتى لغاية إحداث تحوّل إسرائيليّ داخليّ، من الوضع الفاشيّ والمعبّأ قوميًا إلى وضع مدني معقول ومقبول ديمقراطيًا، ومن وضع دولة التفوّق العرقيّ اليهوديّ إلى دولة المواطنة والمساواة، والّتي قد تساهم في تحقيق حل تاريخيّ للصّراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ.

في الخلاصة ومن التّجارب المريرة لا يمكن الركون إلى المنظومة الاسرائيليّة من لحماية المواطنين الفلسطينيين من سطوة الدّولة، الّتي تعتبر نفسها قوميّة حصرية لليهود، بل هناك ضرورة إلى استحداث آلية رقابة حصرية، دوليّة ومن المفضّل أممية، تتابع أوضاع هذا الجزء من الشّعب الفلسطيني سعيًا لحماية وجوده وحقوقه.

إسرائيل ومعضلة اليوم التالي للحرب
(تحديات الواقع والسيناريوهات المحتملة)

د. منصور أحمد أبو كريم
باحث في الشؤون السياسيّة والعلاقات الدوليّة

مقدمة

منذ أن أعلنت إسرائيلُ الحربَ على قطاع غزة وضعت أهدافها المتمثلة في القضاء على القدرات العسكريَّةِ للفصائلِ الفلسطينيَّة، والقدرات السُّلطويَّةِ لمنظومة حكم حركةِ حماس في القطاع، وبدأ الحديثُ عن معضلة اليوم التالي للحرب، خاصة في ظل بروز نقاطِ خلافٍ جوهريَّةٍ بين حكومة نتنياهو وإدارة بايدن على إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب. فإسرائيل التي أعلنَتْ على لسان نتنياهو أنها لن تسمح بعودة السلطةِ الفلسطينيَّةِ للقطاع لضمان استمرار فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، بهدف استمرار التَّنكُّرِ لأسس التَّسوية ومبدأِ حلِّ الدَّولتينِ، لم تطرح حتى الآن رؤيةً أو خطةَ عملٍ قابلة للتنفيذ لمعضلة اليوم التالي للحرب.

يُعدُّ غياب الخطة الاستراتيجيَّةِ لإدارة قطاع غزة بعيدًا عن حكم حركة حماس- كما حددت إسرائيل في أهداف الحرب-أمرًا صعبًا، ويضع المستوى السياسي والأمني والعسكري فيها أمام معضلة كبرى، ويفتحُ البابَ أمامَ طرح مجموعة من التَّساؤُلات حول ماهيَّة التحدِّياتِ الأمنيَّةِ والإنسانيَّةِ لغياب الخطة الواقعيَّةِ لإدارة قطاع غزة بعد انتهاء المعارك العسكريَّة؟ فما طبيعة الخلافات الأمريكيَّة الإسرائيليَّةِ حول إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحربِ؟

كما أنه يفتح الباب أمام العديدِ من السِّيناريوهات حول مستقبل حكم قطاع غزَّةَ، خاصَّة في ظلِّ تحدِّيات المعارك العسكريَّة للجيش الإسرائيلي في القطاع، وبروز العديد من الخلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ وحكومة نتنياهو حول مستقبل القطاع وجهود التَّسوية السِّياسيَّةِ.

أولًا: التَّحدِّياتُ الأمنيَّةُ والإنسانيَّةُ لإسرائيل في قطاع غزَّةَ

من المنتظر أن تواجه إسرائيل العديد من التَّحدِّيات الأمنيَّةِ والإداريَّةِ والإنسانيَّةِ والاقتصاديَّةِ خلال مرحلة ما بعد توقُّفِ المعاركِ العسكريَّةِ، فحكم 2.3 مليون فرد في قطاع غزة في ظل حالة الدمار الشَّامل، وتوفير احتياجاتهم الأساسيَّةِ من (مأكل ومشرب وملبس) ليس بالأمر السهل، خاصَّة في ظلِّ رغبة حكومة الاحتلال في عدم التعاطي بشكلٍ مباشرٍ مع السُّكان، كما حدث عندما احتلت إسرائيلُ قطَاعَ غزَّةَ، وفرضتِ الحكمَ العسكريَّ، عبرَ إصدارِ مجموعةٍ منَ القرارتِ العسكريَّةِ التي أسَّستْ مِن خلالها لمنظومَةِ حكم خاضعٍ لها بصورة كلية عقب حرب عام 1967.

فقد عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، على قطع الصِّلةِ السِّياسيَّةِ بين سكان الضفَّةِ والقطاع من جهة ومحيطها العربي من جهة أخرى، وتقويض جميع الآليَّات السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً مع النِّظامين السِّياسيَّينِ المركزيَّينِ في مصر والأردن، عَلى قاعدَةِ حظر جميع الأنشطة السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً قبل الاحتلال، والتي كان يتمُّ التعبير عنها رسميًّا عبر ممثلي هذين النِّظامين في الضفَّة والقطاع، أو تلك التي يتمُّ التَّعبيرُ عنها شعبيًّا عبر الأحزاب السِّياسيَّةِ السَّائدةِ والنَّقاباتِ والمُؤسَّسات الشَّعبيَّةِ، وسادَ نظامُ الحكمِ العسكريِّ بقوانينه وتشريعاته وإجراءاتِه إلى جانب "سياسة الأمرِ الواقع" من مصادرة الأراضي واستيطانِهَا، والسَّيطرة الكاملة على الموارد المائيَّةِ الفلسطينيَّةِ وما إلى ذلك[1].

لقد اشتقَّتْ إسرائيلُ سياساتِهَا الأمنيَّةَ تجاه قطاع غزة من مجمل إستراتيجيَّتِهَا تجاه الشعب الفلسطينيّ والقضيَّةِ الفلسطينيَّةِ،[2] يبقى المحدّدُ الأمنيُّ عاملًا أساسيًّا في بناء السُّلطات الإسرائيليَّةِ لسياساتِهَا تجاه الفلسطينيّين، وكذلك محيطها الإقليمي، ويعودُ ذلك لعقيدةِ جابوتينسكي القائلة بالحائط الحديديّ. ويرتكز البعد الأمني على ثلاثة محاور: التَّفوُّق الأمنيّ، والسَّيطرة الأمنيَّة، والاستقرار الأمنيّ[3].

عقب حرب عام 1967 مباشرة أسندت سلطاتُ الاحتلال الإسرائيليّ لقيادة الجيش مسئولية التَّشريعِ والإدارة، وأصبح القائدُ العسكريُّ هو المسئول عن السُّلطتين التشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ، إضافة إلى هيمنة السُّلطة العسكريَّةِ على الواقع المدنيّ، حيث أصدر القائدُ العسكريُّ أمرًا عسكريًّا

---

(1) أحمد، أبو هدبة، واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة، (مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 48، بيروت 2004) ، ص 46.

(2) محمود، محارب، **سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة**، (مجلة سياسات عربية، العدد 45، الدوحة، تموز/يوليو 2020) ص 112.

(3) إبراهيم، خطيب، **تأثير السياسات الإسرائيلية في النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023) ص 9.

يحمل رقم (2) بموجبه يتم نقل الصَّلاحياتِ التَّشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ له[1]، وتضمَّن الأمرُ العسكريُّ رقم 2 لسنة 1967 أيضًا إلغاءَ أيَّةِ قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلَّة في حال تعارضها مع الأوامرِ الصَّادرة عن إدارة الاحتلال. وبناءً على الأمر العسكريّ رقم 947 لسنة 1981، نقلت جميع الصَّلاحياتِ القانونيَّةِ والإداريَّةِ إلى ما سُمِّي بـ " الإدارة المدنيَّةِ " التي أسِّست حديثًا في حينه. كما احتفظت المحاكم العسكريَّةُ واللِّجان العسكريَّةُ المشكَّلة بولاية كاملة على قضايا في مسائلَ جنائيَّةٍ معيَّنةٍ وجميع منازعات الأراضي والضرائب والمصادر الطبيعيَّةِ والأمور الماليَّةِ. ومنذ عام 1967 صدر في الضفَّة الغربيَّةِ وقطاع غزَّةَ ما يقارب الـ 2500 أمر عسكري، بالإضافة إلى عدَّةِ أوامر أخرى لم يتم نشرُهَا[2]. وأعلنت السُّلطات العسكريَّةُ الإسرائيليَّةُ الأراضي الفلسطينيَّةَ المحتلّة "منطقة مغلقة"، وفرضت على المواطنين الفلسطينيّين الحصول على تصاريح من السُّلطات العسكريَّةِ عند الدُّخول أو الخروج من الأراضي المحتلة، وفي أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 1967، قام الجيش الإسرائيليُّ بإجراء تعداد للفلسطينيّين المتواجدين في الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلّة، وأصبح هذَا التَّعدادُ المرجعَ الأساسيَّ للسِّجل السُّكانيّ الخاصّ بالفلسطينيّين المتواجدين هناك، وقضت الأوامرُ العسكريَّةُ الإسرائيليَّةُ بألَّا تُمنح الجنسيَّةُ الإسرائيليَّةُ لحاملي بطاقات الهُويَّة؛ ولكن يُسمح لهم بالإقامة، والعمل، والملكيَّةِ الخاصَّةِ، والميراث في الأراضي المحتلة[3].

بهدف ضمان السَّيطرةِ على كامل الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلَّة عام 1967، عملت إسرائيلُ لتُغيّرَ الواقعَ الإداريَّ القائم، وفرضت نظام الحكم العسكري عليها، وحلّت جميع الدَّوائر والمؤسَّسات والبلديات والهيئات والمنظمات الرسميَّة والشَّعبيَّةِ، وحظرت مختلفَ الأحزابِ السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً، العلنيَّة منها وشبه العلنيَّة، وأصدرت سلسلةً من القوانين والقراراتِ والإجراءاتِ، علاوةً على أكثر من 40 أمرًا عسكريًّا منذ عام 1967وحتى أوسلو، بالإضافة إلى أوامر التعيّينات المتعلِّقةِ بالدَّوائرِ والبلدياتِ، ويمكن تلخيصُ مجملِ السِّياساتِ الإسرائيليَّةِ التي عمِلَ "دايان" علَى تحقيقِها لخلق ما اصطلح عليه بـ"سياساتِ الأمرِ الواقعِ" على النَّحوِ التَّالي[4]:

1. السَّيطرةُ الماديَّةُ على الأرضِ والموارد المائيَّةِ من خلال نظامٍ متشدِّد للحدِّ من التَّوسُّعِ العمرانيّ لسكان الضفَّةِ والقطاع، وتحديد إمكانية استغلال الموارد المائيَّةِ بالنسبة للفلسطينيّين.

---

(1) سليم، الجنيدي، **المستقبل السياسي للأراضي المحتلة**، (مجلة شئون عربية العدد 60، جامعة الدول العربية، القاهرة 1989)، ص52.

(2) تقرير حقوقي: **النظام القضائي الفلسطيني "مراحل التطور التاريخي للنظام القانوني الفلسطيني"** (معهد الحقوق جامعة بيرزيت، بدون سنة نشر، رام الله فلسطين) في https://bit.ly/3YPcnCb.

(3) تقرير بعنوان: **السيطرة الإسرائيلية على إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، (Human Rights Watch, February 5, 2012,) في https://bit.ly/47J3BK5.

(4) المرجع السابق، ص 45-46.

2. دمج شبكات المياه والكهرباء والطرق وجميع الدوائر المدنيَّةِ والخدماتيَّةِ بالشَّبكاتِ والدَّوائرِ والمؤسَّسات والوزارات الإسرائيليَّةِ.
3. امتصاص الاقتصاد الإسرائيليّ (وخصوصًا قطاعات البناء والخدمات) للعمالة الفلسطينيَّةِ غير الماهرة.
4. إلحاق اقتصاد الأراضي المحتلَّة في الضفَّة والقطاع بعجلة الاقتصاد الإسرائيليّ، وتحويل السُّوق فيهما إلى سوق حرة للسِّلع الإسرائيليَّةِ.

كما نشطت سلطاتُ الاحتلال بالإسراع في تنفيذ المخطط الاستيطانيّ في قطاع غزة، فقد عملت حكومات حزب العمل ومن بعدها الليكود على الإسراع في بناء المستوطنات في شمال القطاع وجنوبه ووسطه بهدف السيطرة عليه وتجزئته، والتحكم في طرق المواصلات، والسَّيطرةِ على المياه الجوفيَّةِ، وتبرير وجود الجيش الإسرائيليّ على المفترقات الرئيسيَّة بحجة حماية المستوطنين.

لقد سارعت إسرائيل في إنشاء عدّة مستوطنات في قطاع غزّة، بذريعة دينيَّةٍ وتاريخيَّةٍ مزيّفةٍ، بُنيت على أساس باطل من قبل زعمائهم الدينيّين، وقياداتهم في الحركة الصّهيونية، فقد سيطرت إسرائيلُ على حوالي 4300 دونم بعد حرب عام 1967م[1]، ويقول شمعون بيرز عن مستوطنات غزّة: "كنّا ننظر إلى المستوطنات بصورة أساسيَّةِ على أنها منشآت عسكريّة دفاعيَّةٌ"[2].

في ضوء عدم رغبة إسرائيل – حتى الآن- في عدم تكرار إجراءاتها العسكريَّةِ لإنشاء نظامِ حكمٍ مدنيٍّ خاضع للسُّلطةِ العسكريَّةِ بصورةٍ مباشرة في قطاع غزَّةَ، فمن المنتظر أن تواجَه تحدِّيات جمّة تتمثَّلُ في انشار السِّلاح بكثافة في القطاع، نتيجة تحوُّلِهِ لمخزن سلاح كبير خلال سنوات حكم حركة حماس، حيث وفرت الفرصة للعديد من الأجنحة العسكريَّةِ للعمل تحت غطاءٍ وسيطرةٍ من كتائب القسَّام، وبدعم مباشرٍ وغير مباشرٍ من إيران وحلفائِها في المنطقة.

لمواجهة هذه التحدِّيات صاغت إسرائيلُ خطَّةً تقوم على الحكم المدنيّ - روابط قرى جديدة- والاحتفاظ بالسَّيطرة الأمنيَّة في يد الجيش الإسرائيليّ، والقضاء على حكم حركة حماس، وعدم عودة السُّلطةِ لضمان فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ.

---

(1) عطية، إحسان نزار، **مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967م -1980م**، (جمعية الدراسات العربية، بدون سنة نشر القدس) ص30.

(2) ربيع، حمودة، **قطاع غزة بين الكيانية والإدارية والسياسية (دراسة مقارنة بين حكم الإدارة المصرية والاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وحكم حركة حماس)** (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2015)، ص 56.

قدم وزيرُ الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت، خطة لكايبنيت الحرب ترتكز على أساس حكم العشائر والمخاتير بهدف إعادة إحياء ما كان يعرف بروابط القرى، وهي الخطة التي حاولت إسرائيلُ تنفيذَها في الأراضي الفلسطينية بعد عام 1967، لإقامة نظامِ حكمٍ مدنيّ بعيدٍ عن وصاية منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ، التي كانت تسيطر على مقاليد الأوضاع من خلال التَّواصل مع رؤساء البلديَّات والمجالس القرويَّةِ.

الخطة وفق تصورات غالانت والمؤسَّسة العسكريَّةِ والأمنيَّةِ تقومُ على إنشاء "لجنة مدنيَّةٍ" تابعة للجيش الإسرائيليّ تشرفُ على قطاع غزة، وتكون مهمَّتُها الأساسيَّةُ إبعادَ حركةِ (حماس) عن الحيّز المدنيّ الفلسطينيّ، ومنعَها من السَّيطرة على المساعدات التي تدخلُ القطاع في ظلِّ الحرب، وَفق الرِّواية الإسرائيليَّةِ[1].

وفق صحيفة معاريف العبريَّة، وتحت عنوان:" بدون حماس وبدون السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ وتحت رقابة إسرائيليَّةٍ: خطَّةُ الجيوبِ في قطاع غزَّةَ" ، تقوم على أساس تأسيس جيوب سكانيَّة، أو مجمَّعات سكانيَّةٍ، لا يكون فيها سكانٌ من المؤيّدين لحماس، تشرف عليهم هيئةٌ فلسطينيَّةٌ، والأمن يكون بمسؤوليَّةِ ضابط إسرائيليّ، الفكرةُ قائمة على أساس تعاون إسرائيليٍّ مع السُّكان المحليّين، وتعملُ على استبعاد القوَّتينِ الرئيسيَّتين حماس والسُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، فلا يكونُ لهم دور في التَّجربة، وفي هذه الأيَّام يبحثون عن مواطنين من غزَّةَ مستعدِّين للتعاون في المرحلة الأولى، على الورق/نظريًّا تبدو الخطةُ الإسرائيليَّةُ ممكنةً،

والسؤال، ما الذي يمكن أن يتشوش خلال تنفيذ مثل هذه الخطة؟[2].

حدد نتنياهو نزع السِّلاح والقضاء على التَّطرُّف من بين الأهداف التي يجب تحقيقُها على المدى المتوسط؛ لكنه يشترط لعمليَّةِ إعادة إعمار قطاع غزَّةَ- الذي دمر الهجومُ الإسرائيليُّ جزءًا كبيرًا منه- أن يتم نزع سلاحه بشكل كامل. "تجريد غزة من السلاح بشكل كامل... بما يتجاوز متطلبات الحفاظ على النظام العام". ويقترح نتنياهو أن يكون لإسرائيل وجود على الحدود بين غزة ومصر جنوبي القطاع، وأن تتعاون مع مصر والولايات المتحدة في تلك المنطقة لمنع محاولات التهريب، بما يشمل معبر رفح[3].

---

(1) وتد، محمد، صاغها غالانت.. خطة إسرائيلية "لحصار" حماس ونقل المساعدات لتجار غزّيين، الجزيرة نت، 9 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/moved57.

(2) دراغمة، محمد، بدون حماس وبدون السلطة الفلسطينية وتحت رقابة إسرائيلية: خطة الجيوب في قطاع غزة، مدار نيوز، 16 فبراير 2024، متاح https://madar.news/?p=306187.

(3) نتنياهو يطرح خطة لما "بعد حرب غزة" والسلطة الفلسطينية ترفضها، موقع W.D، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/KmyK08vZ.

ستحافظ إسرائيلُ على حريَّةِ العمل في قطاع غزة بأكمله دون حدٍّ زمنيٍّ، وستقيم منطقة أمنيَّةً في المنطقة المتاخمة لإسرائيل داخل قطاع غزة طالما توجد حاجة أمنية لذلك. كما أن هناك مجموعة من الشُّروطِ المباشرةِ يجب أن تتحقق مع نهاية الحرب، أهمها تدمير القدرات العسكريَّةِ والبنية التحتيَّةِ الحكوميَّةِ لحماس والجهاد وإعادة الأسرى، ومنع التهديد من قطاع غزة مع مرور الوقت[1].

إن خطة مثل تلك التي قدمها نتنياهو لن تحقق أهدافها، وبالتأكيد لن تقربه من أي دولة عربيَّةٍ في المنطقة. إن الدمار الهائل وعمليات القتل غير المسبوقة في قطاع غزة سوف تؤجِّج المزيدَ من أجيال الغضب من الشباب الفلسطينيِّين، وحتى لو كان هناك بعض المتعاونين- في ظل الجوع والمشقة- الذين سيتولون إدارة المناطق في جميع أنحاء قطاع غزة، فسوف يُنظر إليهم على أنهم أقزام يخدمون، وليس كقادة شرعيِّين.[2]

خطة وزير الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت لليوم التالي للحرب، أكد فيها أن حماس لن تعود للسَّيطرةِ على غزة، وأن إسرائيل ستحتفظ بالحريَّةِ في تنفيذ العمليَّات العسكريَّةِ. وأشار إلى أن إسرائيل لن تكون مسؤولة عن الحياة المدنية في غزة، وأنه من المقرر أن تدير هيئات فلسطينيَّةٌ القطاع، وتتضمَّنُ الخطةُ إنشاء آلية متعددة الأقطاب للحكم المدني في القطاع، والتي تضم قوة متعددة الجنسيات، وآلية إدارة فلسطينيَّةٍ، ومصريَّةٍ وإسرائيليَّةٍ[3].

وحسب الخطة، فإن القوة متعددة الجنسيَّات يجب أن تقودها الولايات المتحدة ودولٌ غربيَّةٌ وعربيَّةٌ معتدلة، ويجب السَّماح للوكالات الدوليَّة المهتمَّة بالمساعدة لإعادة بناء غزة، فيما تتشكل الإدارة الفلسطينيَّةُ، من لجان محليَّةٍ وجهات "غير معادية لإسرائيل"، بحيث توافق إسرائيلُ على تعيينهم.

الخطة التي أعاد نتنياهو صياغتها وطرحها من جديد لمستقبل غزة، شكلت خطوة غير متوقعة في توقيتها وبنودها، وهي تعيد خلط الأوراق والمواقف بالنسبة للحرب الجارية في القطاع ومصيرها، نظرًا لما تحمله من إعلان نوايا وتوجُّهات مثيرة للجدل، وبعيدة عن مسار الجهود الدوليَّةِ الجارية لإيجاد حلٍّ سريع ومناسب وطويل الأمد للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، مما قد يعرّض فرص تنفيذها لتحدِّيات إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ، فضلًا عن إمكانية تحقيقها على أرض الواقع. وتضمَّنت خطة نتانياهو إعلان نوايا حول العديد من الملفات والقضايا الشائكة المتعلقة بمرحلة ما بعد الحرب، والتي شهدت نقاشًا ساخنًا وانقسامًا حولها خلال الأشهر الماضية، في الداخل الإسرائيليّ وعلى

(1) تفاصيل خطة نتنياهو لليوم التالي للحرب في غزة، موقع قناة سكاي نيوز عربية، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/6vxjCbG.

(2) جاكي خوري، صحفية هآرتس، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات 24 شباط 2024.

(3) الهور، أشرف، قلق فلسطيني من خطة إسرائيل لليوم التالي للحرب.. والقيادة والفصائل تتعهد بإفشالها، جريدة القدس الفلسطينية، 7 يناير 2024.

الصعيد الدوليّ، مثل ملف إعادة إعمار غزة والاعتراف بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى التواجد الإسرائيليّ في القطاع بعد الحرب.

ويريد بحسب خطته أن تُبقِيَ إسرائيلُ سيطرتها الأمنيَّةَ على غزَّة والضفَّة الغربية، وأن يحافظ جيشُها على حرية العمل في جميع أنحاء قطاع غزة إلى أجل غير مسمى، مع إقامة منطقة أمنيَّةٍ داخل القطاع، على أن تسيطر إسرائيلُ على المنطقة الحدوديَّةِ بين مصر وغزَّة، وهي مواقف سبق أن عبّر عنها نتانياهو في تصريحاته.[1]

في ظل صعوبة تنفيذ إسرائيل خطتها في غزة، يظلُّ التحدِّي الأمنيّ والعسكريّ أحد أهم التحدِّيات الكبرى التي سوف تواجه إسرائيل في المنظور القريب، خاصَّة في ظل انتشار السلاح بصورة موسعة في القطاع، مما قد يؤدي إلى تعرُّضِ القوات الإسرائيليَّةِ بصورة دائمة لعمليات إطلاق النار، والقنص والاستهداف، في إطار حرب استنزاف يمكن أن تلجأ إليها الفصائل الفلسطينية- وخاصة حركة حماس- ردًّا على احتلال كامل قطاع غزة.

جهة غزة التي قال عنها إسحاق رابين يومًا ما "أتمنى أن أصحو من النوم أجد غزة قد ابتلعها البحر"، لن تكون ساحة هادئة للجيش الإسرائيليّ على المستوى الأمني والعسكري، نظرًا للطبيعة الثورية التي تغلب على سكانها، فهم لديهم ميل حادٌّ إلى تمجيد العمل العسكريّ ضد الاحتلال، وبالتالي فإن نجاح الجيش الإسرائيليّ في السَّيطرة على كامل القطاع لا يعني عدم بروز جيوبِ مقاومةٍ، وعمليات عسكريَّة فرديَّة منظَّمة أو غير منظَّمة يقومُ بها بعضُ الأفراد، مثل التي تحدث في شمال الضفَّة الغربيَّة.

بالإضافة إلى التَّحدِّي الأمنيّ والعسكريّ المنتظر للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، خلال مرحلة ما بعد انتهاء المعارك العسكريَّة، هناك التَّحدِّي الإنساني المتمثِّل في التحدِّيات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة، في ظل حالة الفقر والجوع العامة، وانهيار القطاع الاقتصاديّ والزراعيّ، وتدمير البنية التحتيَّة، بما فيها الجهاز الصحِّي والتعليمي والبيئي.

ليس لدى نتنياهو أي أخبار جيدة ليقدمها، لأن إسرائيل جرَّبت كل شيء: السيطرة الكاملة والاعتقالات والاغتيالات وبناء الأسوار؛ لكنها لم تقضِ على القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ. لقد حان الوقت للاعتراف بالواقع: هناك جمهور آخر يشارك هذا البلد الوثيقة التي نشرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول "اليوم التالي" للحرب في قطاع غزة، يرون أنها لا تستحق أن تسمَّى خطة سياسيَّة، وبالتأكيد فهي ليست رؤية، وحتى داخل إسرائيل كانت ردود الفعل عليها فاترة في أحسن الأحوال،

(1) طليس، حسين، خطة "اليوم التالي" لنتانياهو.. هل تتجسد على أرض الواقع؟، موقع قناة الحرة الأمريكية، 24 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/twGfapu.

وكان يُنظر إليها على أنها دعوة إلى "القاعدة" أكثر من كونها خطَّة إستراتيجيَّةً فعليَّةً.[1] من بين الآثار العديدة التي نتجت عن هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، أن إسرائيل وجدت أن اتجاهها الإستراتيجيَّ انقلب رأسًا على عقب. منذ أن فازت حماس بانتخابات المجلس التشريعيِّ الفلسطينيِّ عام 2006، وسيطرت على قطاع غزَّة بالسِّلاح في عام 2007، حيث كانت سياسةُ إسرائيل تجاه القطاع تشتملُ على أربعةِ مبادئ. والآن أدَّت عمليَّةُ طوفان الأقصى إلى اضمحلال هذه المبادئ أو انهيارها، وأجبرت قادة إسرائيل على مناقشة خيارين غير قابلين للتطبيق في المستقبل[2].

حتى الآن عجزت إسرائيلُ عن خلق نظام إداريٍّ بديلٍ عن سلطة حركة حماس في القطاع، نظام يكون قادرًا على توزيع المساعدات، وضبط الوضع الداخليِّ في ظل انتشار مظاهر الفوضى والسلب والنهب، نظام قادر على فرض الأمن والاستقرار في الشَّارع، وتنظيم حياة السُّكان في القطاع المدني، نظام يكون مخولًا بالضبطيَّةِ القضائيَّةِ في ظلِّ تفكُّكِ معظم منظومة حماس الأمنيَّة، خاصَّة في شمال القطاع.

كلُّ هذه التحدِّيات سوف تكون حاضرة بقوة أمام المستويات الأمنيَّةِ والعسكريَّةِ والسِّياسيَّةِ في إسرائيل، في ظلِّ غياب رؤية أو إستراتيجيَّةٍ واضحة المعالم لتسيير القطاع المدنيِّ في قطاع غزَّة، فإصرار إسرائيل على القضاء على حكم حركة حماس، وعدم عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ لتولي زمام الأمور في القطاع سوف يعني الذهاب تجاه الفراغ الذي سيولد الفوضى العارمة.

(1) جاكي خوري، صحفية هآرتس، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات 24 شباط 2024.

(2) Menachem Klein, ISRAEL PREFERS TO RECONSTRUCT ITS FAILED STRATEGY, Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG.

ثانيًا: الخلافات الأمريكيَّةُ الإسرائيليَّة حول إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب

برزت العديدُ من الخلافاتِ في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ ممثلة في إدارة الرئيس جو بايدن وحكومة نتنياهو حول مرحلة ما بعد انتهاء المعارك العسكريَّةِ، أو يعرف باليوم التالي للحرب.

إدارة بايدن التي باتَتْ ترى أن عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ لغزَّةَ أصبحت حاجة دوليَّة وإقليميَّة، باعتبارها السُّلطَةَ الشَّرعيَّةَ المعترفَ بهَا دوليًّا، كمقدِّمةٍ لإعادة ترميم ما تبقَّى من عمليَّةِ السَّلامِ وَفق مبدأ حلِّ الدَّولتينِ، كجزءٍ من إعادة الهدوء والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وضمان محاربة توسُّع النفوذ الإيراني في المنطقة، قد انصدمت برفض سياسيٍّ وإعلاميٍّ كبير من نتنياهو وحزب الليكود، حيث أكَّد خلال مؤتمر صحفيٍّ نجاحه في منع قيام دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، كأهم إنجازاته كرئيس حكومة.

على الدَّوام مثَّل الملفُ الفلسطينيُّ وجهودُ التَّسوية أحدَ أهم الملفات التي تسبِّبُ الخلافات والتوتر بين حكومات حزب الليكود المتعاقبة بزعامة نتنياهو والإدارات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ خلال العقد الماضي، فقد أدَّى الخلاف بين نتنياهو وإدارة أوباما (2009-2016) إلى حالة شبه قطيعة بين الطرفين، أسهمت في تمرير قرار إدانة الاستيطان رقم 2334 في مجلس الأمن الدولي خلال الأيام الأخيرة من حكم أوباما عام 2016.

منذ البداية برزت عدَّةُ تصريحات ومواقف أمريكيَّةُ متردِّدة في التعامل مع حكومة متطرفة يقودها نتنياهو، حيث تعتبر حكومة نتنياهو الحالية الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، فهي حكومة تضم أحزابًا يهودية دينية متطرفة، تعلن عداءها للعرب، والديمقراطيَّة الليبراليَّة، ومنظومة القوانين[1].

تشكيلة الحكومة الإسرائيليَّة قبل الحرب أثارت قلق العالم أجمع، فما كان يثير القلق الأكبر في كل من إسرائيل والعالم هو حقيقة أن الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو وحزب الليكود يعتبر الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ثاني أكبر حزب في الائتلاف هو "الصُّهيونيَّة الدِّينيَّة"، التي تضمُّ فصيلين يمينيَّين متطرفين، يشكلان أكثر من نصف أعضاء الكنيست في الائتلاف من الأرثوذكس أو الحريديم (القطاعات التي تشكل 25-30٪ من السكان اليهود، و20-22٪ من السكان ككل)، ويعتبر نتنياهو أكثر الشَّخصيات اعتدالًا في ائتلافه وحكومته[2].

---

(1) أبو كريم، منصور، اتجاهات العلاقة بين إدارة بايدن وإسرائيل في ظل حكومة نتنياهو المتطرفة، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2023، ص 2.

(2) Joshua Krasna, Bibi's Back in Israel: Is There Going to be Trouble?,(Nov8, 2022), Foreign Policy Research Institute. https://bit.ly/3tWXwHj

التَّيار التقدُّمي في الحزب الدِّيمقراطي الذي يتزعمه السناتور "برني سادندر" يعمل على عدم التساهل مع إسرائيل وممارسات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّةِ. هؤلاء التقدميُّون يرون أنه لا يمكن الحصول على هدايا أفضل من وجود وزراء في الحكومة الإسرائيلية معادين للعرب، ويحرضون الحكومة ضدَّهم، ويعارضون القضاء المستقلَّ والفصل بين السلطات. حكومة نتنياهو اليمينية التي تضم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريش. وعداؤهما العلني للعرب والفلسطينيّين، و"الإصلاحات" القانونية التي كان من المنتظر إجراؤها أدَّى كلُّ ذلك إلى إضعاف صورة إسرائيل في الولايات المتحدة والغرب[1].

فالولايات المتَّحدة الأمريكيَّةُ لها رؤية مغايرة تمامًا لإدارة مرحلة ما بعد الحرب " اليوم التالي للحرب"، وتعمل على أن يكون التحرك في الملف الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ هذه المرة تحرُّكًا جماعيًّا إقليميًّا، من خلال طرح مبادرة سياسيَّةٍ شاملةٍ تقوم على أساس جعل التطبيع مع باقي الدول العربية ضمن خطَّة إقليميَّةٍ لإقامة دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسُّعوديَّةِ، وباقي دول المنطقة، الخطَّةُ تهدف إلى مواجهة حالة عدم الاستقرار في الشَّرق الأوسط، ومواجهة النفوذ والتمدُّد الإيراني.

ورغم الاتفاق بين الحليفين حولَ عددٍ من القضايا إلا أن هذه الرؤى المتضاربة قد مهدتِ الطَّريقَ لمناقشات صعبةٍ بين إسرائيلَ والولايات المتحدة حول عددٍ من القضايا لا سيما قضية اليوم التالي، والتي تتناول ما سيحدث لغزة بمجرد انتهاء الحرب.[2] التباين في وجهات النظر بين الطرفين أسهم في صدور تصريحات أمريكيَّة علنية، معبرة عن حجم الخلافات الأمريكيَّةِ الإسرائيليَّةِ في ظلِّ إصرار نتنياهو على تنفيذ أجندته الشخصية.

أهمُّ هذه التصريحات جاء من الرئيس بايدن في خطابه عن حالة الاتحاد في 8 مارس أمام المجلسين في مبنى الكابيتول، حيث كان الأكثر انتقادًا لإسرائيل في قضية استهداف المدنيّين، حيث أكد فيها على أن الحرب على قطاع غزة مفجعة، وأن أكثر من 30 ألف فلسطيني أغلبهم ليسوا من حركة حماس، والآلاف منهم نساء وأطفال أبرياء قتلوا في غزة خلال الحرب، وأن عدد القتلى في الحرب الحالية على القطاع يفوق عدد كل من قتلوا فيها خلال الحروب السابقة [3].

(1) Dennis Ross, David Makovsky, A Narrow Government with Ben Gvir and Smotrich Threatens US-Israel Ties,(Nov 2, 2022), The Washington Institute for near east policy. http://bit.ly/3XcUoUK

(2) Josef Federman and Samy Magd, Israel and US are at odds over conflicting visions for postwar Gaza, AP, December 7, 2023. https://m-r.pw/RMNU

(3) بالكوفية الفلسطينية واللافتات.. غزة حاضرة بقوة في خطاب بايدن، سكاي نيوز عربية، 18 مارس 2024. https://m-r.pw/xENu

الخلافاتُ العلنية تفجَّرَتْ بعد رفضِ نتنياهو علانية مساعي إدارة بايدن إعادة إحياء مسار التسوية، حيث يعتبرها مكافأة للفلسطينيّين على عملية السَّابع من أكتوبر، وليست حلًّا لمشاكل الشَّرق الأوسط.

فبعْدَ يومٍ من تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيليّ معارضته لفكرة الدولة الفلسطينيَّةِ، رؤية ما بعد الحرب للفلسطينيّين في غزَّة والضفَّة الغربيَّة المدعومة من الولايات المتحدة [1]، أكد بايدن التزامه بالعمل على مساعدة الفلسطينيّين على التَّحرُّك نحو إقامة دولتهم، وذلك في اتصال له في 9 يناير مع نتنياهو بعد انقطاع استمرَّ لأربعةِ أسابيعَ تقريبًا تمَّ التركيزُ فيه على الخلافات الأساسيَّةِ حول المسار المحتمل لإقامة الدَّولة الفلسطينيَّةِ بمجرَّد انتهاء القتال في غزَّةَ [2].

وقد باتت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تتبنَّى نهجًا جديدًا يمكن وصفه بأنه عقيدة تنطوي على خطة تتضمَّن دفعة قويَّةً نحو إنشاء دولة فلسطينيَّةٍ منزوعة السلاح؛ ولكن قابلة للحياة على الفور، وهي نزعة لم تكن قائمة في السابق، كما يشمل هذا النهجُ تعزيز العلاقات الأميركيَّةِ مع المملكة العربيَّةِ السُّعودية إلى جانب تطبيع العلاقات بين هذه الأخيرة وإسرائيل، والمحافظة على موقفٍ عسكريٍّ صارمٍ ضد إيران ومن يوصفون بأنهم وكلاؤها في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن هجوم حركة حماس على إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 يجبر إدارة بايدن على إعادة التفكير بصورة أساسيَّةٍ، في منطقة الشَّرق الأوسط. وإذا ما تمكَّنت هذه الإدارة من تحقيق أفكارها فإنَّ عقيدة بايدن يمكنُ أن تصبحَ "أكبر إعادة تنظيم إستراتيجي في المنطقة منذ معاهدة كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر العام 1979" [3].

مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أكَّد على أنَّ "إستراتيجيَّةَ ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر" التي تسعى إليها إدارة بايدن تقومُ على أن يكون التطبيعُ بين السعودية وإسرائيل "مرتبطًا بأفقٍ سياسيٍّ للفلسطينيّين". وطرح سوليفان أربعة مبادئ تصرّ عليها واشنطن بشأن تسوية اليوم التالي للحرب، وهي: عدم استخدام غزَّةَ مطلقًا لشنّ هجماتٍ جديدة على إسرائيل، وأن يكون السلام إقليميًّا، بمعنى أن يكون بين الدول العربية في المنطقة وإسرائيل، وأن يقود ذلك إلى دولةٍ فلسطينيَّةٍ، وأن تكون هناك ضمانات أمنيَّةٌ لإسرائيل [4].

---

(1) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(2) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war, AP, Jan 19, 2024. https://m-r.pw/RRkP

(3) أنطوان، شلحت، هل بات نتنياهو يراهن على بطاقة عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 1-02-2024. https://m-r.pw/YWAq.

(4) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص1- 2.

لكن في المقابل رفض نتنياهو وحكومته اليمينيَّةُ المتطرّفة هذه الخطَّة؛ بما فيها مقترح إنشاء دولة فلسطينيَّةٍ وسيطرة السُّلطة الفلسطينيَّةِ على قطاع غزَّةَ. كما ترفضُ حكومةُ نتنياهو أيضًا التَّجاوبَ مع المطالب الأميركيَّةِ المتَّصلةِ بكبح جماح المستوطنين المتطرّفين في الضفَّة الغربيَّةِ، والانتقال إلى العمليات العسكرية الأقل كثافة في قطاع غزة بهدف تقليل حجم الخسائر بين المدنيّين الفلسطينيّين، والسَّماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانيَّةِ إلى سكانه. وجدت الإدارة الأميركيَّةُ تعنُّتًا وصدًّا من الحكومة الإسرائيليَّةِ في أيّ مسألة طلبتها منها، إلى الحد الذي اضطرَّ بايدن إلى أن يقطع مكالمة هاتفية مع نتنياهو في 23 كانون الأول / ديسمبر 2023[1].

لاعتبارات داخليَّةٍ أمريكيَّةٍ تتعلَّق بالانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّةِ، وضمان الحصول على الصوت العربيّ والإسلاميّ فيها، ولاعتباراتٍ تتعلَّق بانتهاك إسرائيل قواعد الحرب في القانون الدولي، وانتشار مظاهر الجوع والقتل العشوائيّ للمدنيّين الفلسطينيّين برزت عدَّةُ خلافات أمريكيَّةٍ إسرائيليَّةٍ تتعلَّقُ بإدارة الحرب وإستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب في ظلّ بروز مؤشرات على أنَّ نتنياهو وحزب الليكود يعملانِ على إطالة زمن المعارك العسكريَّةِ لضمان بقائهما في السُّلطة وعدم الذّهاب لانتخاباتٍ تشريعيَّةٍ جديدة في إسرائيل، وعدمِ البدء في فتح تحقيقٍ حول إخفاقات 7 أكتوبر، وانتظار نتائج الانتخابات الرئاسيَّةِ الأمريكيَّةِ التي قد تؤدي إلى تفوُّق ترامب على بايدن وعودته للسُّلطة مرَّة أخرى.

(1) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص 2.

ثالثًا: سيناريوهات اليوم التالي للحرب

منذ بداية هذه الحرب لم تنقطع أبدًا السِّيناريوهات التي تحاول التعامل مع معضلة اليوم التالي للحرب، خاصة في ظلِّ ضبابيَّةِ الموقف الإسرائيلي، وتمسُّكِ حركة حماس وتشبُّثها بحكم غزَّةَ، وضعفِ وتردُّد إدارة بايدن في فرض رؤيتها للتَّعامل مع اليوم التالي للحرب.

في ورقةٍ صدرت له في معهد واشنطن لدراسات الشَّرق الأدنى في بداية الحرب، تحدَّث المبعوث الأمريكيُّ الأسبق لعملية السلام السيد دينيس روس عن مجموعة من السِّيناريوهات لمستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب. قدَّمت الورقةُ مجموعةً من السِّيناريوهات المستقبليَّة التي بنيت على فرضيَّةِ نجاح إسرائيل في تحقيقِ أهدافِ الحربِ بالقضاء على قدرات حركة حماس العسكريَّةِ والسُّلطويَّةِ، حيث تنوعَّت تلك السِّيناريوهات بين الإدارة الأمميَّة والدوليَّة، والإدارة المحليَّة الذَّاتيَّة، وعودة السُّلطة الفلسطينيَّة لقطاعِ غزَّةَ، أو وجود قوات عربيَّةٍ ودوليَّةٍ.

بينما تمسَّكت الولاياتُ المتَّحدة الأمريكيَّة - ممثلةً في إدارة بايدن- بخيار عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّة كمقدِّمة لإعادة ترميم مسار التسوية وفق مبدأ حل الدَّولتين، ورأى نتنياهو أنَّ خيار الإدارة المحليَّة أو الذَّاتيَّة - بعيدًا عن حركتي فتح وحماس- الخيار الأفضل لضمان استمرار فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة.

في ضوء تحدِّيات العمليَّةِ العسكريَّةِ، واستمرار الحرب لأكثر من 6 أشهر، وفشل إدارة بايدن والعالم في فرض رؤيتهم على حكومة نتنياهو، وفي ضوء الصُّعوبات التي تواجه خطَّة نتنياهو لإستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب، يمكنُ لنا وضع مجموعة من السِّيناريوهاتِ المحتملةِ لليوم التالي للحرب في قطاع غزة، وهي كالتالي:

☐ سيناريو عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ لحكم غزَّةَ:

تعتبر السُّلطة الفلسطينيَّةُ أحدَ أذرع منظمة التَّحرير الفلسطينيَّةِ - الممثِّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب الفلسطينيِّ-، وتمثِّل السُّلطةُ الفلسطينيَّةُ الكيانَ الإداريَّ المعترف به عربيًّا ودوليًّا لحكم الأراضي الفلسطينيَّةِ وَفق اتِّفاق أوسلو.

تعتبرُ السُّلطةُ الفلسطينيَّةُ أكبرَ مُشغِّلٍ للعمال والموظفين المدنيِّين والعسكريِّين في الأراضي الفلسطينيَّةِ، حيث تمتلكُ جهازًا إداريًّا وأمنيًّا كبيرًا في قطاع غزة- يقدر بـ30 ألف موظف على رأس عمله-، قادرًا على ضبط الشَّارع الفلسطينيِّ، وتنظيم حياة السُّكان بسهولة، كما أنها تمتلك الشَّرعيَّةَ الوطنيَّةَ والسِّياسيَّة والقانونيَّة والقضائيَّة والمجتمعيَّة، للقيام بدورها في تنظيم حياة السُّكان وتشغيلِ المرافق العامَّة.

تقوم الرُّؤية الأمريكيَّةُ تجاهَ عودة السُّلطةِ لقطاعِ غزَّةَ على إحداث تغييرٍ جوهريّ في بنيتها الأمنيَّةِ والإداريَّةِ والسِّياسيَّةِ، بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الدولي وحاجات السُّكان، بحيث تتولَّى الولاياتُ المتَّحدة والغربُ العملَ على تدريبِ وتأهيل طواقمها الإداريَّةِ والأمنيَّةِ، وإعادة تشكيل حكومتها التنفيذيَّةِ عبر تولّي محمد مصطفى- وهو شخصيَّةٌ اقتصاديَّة كبيرة - رئاسة الحكومة، كما حدث مع تولّي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينيَّة في السَّنوات الأُولى من عمر الانقسام.

يشيرُ إصلاح السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ إلى تصعيد "قيادة متجددة"، بحيث يكون هناك شخصٌ آخرُ غير (الرئيس الفلسطينيّ) محمود عباس؛ ولكنه مشابه جدًّا جدًّا له من ناحية العلاقات مع إسرائيل والولايات المتَّحدة الأميركيَّةِ، وهذا يعني أنَّ عمليةَ "هندسةِ" السُّلطة الفلسطينيَّةِ ستكون شبيهة بما جرى في عامَي 2002 و2003، وأدَّت إلى إضعاف سلطة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وانتهت بوصول عباس نفسه إلى رئاستها[1]. وتهدفُ إدارة بايدن من وراء ذلك إلى تعزيز قوَّةِ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ بما يسمح بإقناع إسرائيل بقدرة هذه السُّلطةِ "المتجدِّدة" على تحمّل مسؤوليَّةِ الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ومن ثمّ توحيده مع الضفَّةِ الغربيَّةِ تحت قيادة فلسطينيَّةِ. ووفقًا لإدارة بايدن فقد أبدى زعماء عرب استعدادهم للانخراط في جهود إصلاح السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ وتطويرها، من أجل ضمِّ وجوه جديدة أكثر شبابًا إليها[2]

الكاتب والمحلل الإسرائيلي (يوني بن مناحيم) قد كشف أنَّ إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تخطِّط لتدريب قوَّةٍ قُوامها حوالي 5000 فرد من قوات الأمن الفلسطينيّ لنشرها في جميع أنحاء قطاع غزَّةَ بهدف الحفاظ على النِّظام بعد ما سماه "اليوم التالي للحرب".[3] كما أن حركة حماس من حيث المبدأ لا تعارضُ عودة السُّلطةِ لقطاع غزَّة؛ لكن تشترط أن تكون هذه العودة في إطار التَّوافُقِ الوطنيّ، بما يضمن لها البقاء في النِّظام السِّياسيّ الفلسطينيّ ودخول منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ.

ربما تدرسُ القيادة الخارجيَّةُ في "حماس" الخيارات المبتكرة المتاحة أمام الحركة في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تشمل تشكيلَ حكومة وحدة وطنيَّةٍ مع "فتح"، أو الانتقال إلى قيادة "تكنوقراطيَّةٍ" تشارك فيها "حماس" بهدوء، أو تنضمُّ إلى "منظمة التَّحرير الفلسطينيَّةِ" تحت اسم مختلف مع الحفاظ على العمليات المستقلَّةِ لجناحها العسكريّ. أمَّا السُّنوار فقد ينظر من جهته إلى "حزب

(1) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص 2.

(2) John Hudson, "Blinken's Optimism for Postwar Gaza Runs into Mideast Skepticism," The Washington Post, 11/1/2024, accessed on 23/1/2024, at: http://tinyurl.com/2jjahz4h

(3) كاتب إسرائيلي يتحدث عن "اليوم التالي للحرب" في غزة، الجزيرة نت، 1 يناير 2024، متاح https://2u.pw/zSbPV75.

الله" كنموذج للحفاظ على القدرات العسكريَّةِ في ظلِّ غياب الحُكم الَّذِي مارسته الحركة فعليًّا في غزة منذ عام 2006.[1]

كما أن وثيقة حماس حول "هذه روايتنا.. لماذا «طوفان الأقصى»؟"، تشير الوثيقة ضمنيًّا إلى أن "حماس" لن تمنع عودة "السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ" إلى القطاع، لكن أي قيادة سياسيَّةِ مستقبليَّةِ في غزَّةَ يجب أن تكتسب الشَّرعيَّة من خلال الانتخابات، مما يشير بشكل أكبر إلى استعداد (الحركة) للانتقال إلى المسار السياسيّ.[2]

استعدادًا لتولِّي السُّلطة الفلسطينيَّةِ زمام الأمور في القطاع، أشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرة إلى استعداد السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ للقيام بدورها الوطنيّ تجاه قطاع غزة، حيث كلَّف حكومة جديدة برئاسة رجل الاقتصاد (محمد مصطفى)، وكلَّفهُ بتوحيد المؤسَّسات الفلسطينيَّة بين غزَّةَ والضفَّة الغربيَّةِ، والعمل على إعادة ما دمَّرَهُ الاحتلال في كلِّ الأراضي الفلسطينيَّةِ.

هناك عوامل قوَّةٍ كثيرة ترجِّح عودة السُّلطةِ لحكم قطاع غزَّةَ، حتى لو كان ذلك الأمر في مرحلة لاحقة من انتهاء المعارك العسكريَّةِ، من بين هذه العوامل الشَّرعيَّة الوطنيَّة والسِّياسيَّة التي تتمتعُ بها السُّلطة الفلسطينيَّةُ، بالإضافة إلى تأييد ورغبة المجتمع الدولي في هذه العودة، وترحيب الشَّارع الفلسطينيّ في غزَّة بعودتها، لتحمُّلِ العبء الأكبر في عمليَّةِ إعادة الإعمار، لكن في المقابل هناك العديد من عوامل الضَّعف التي تحول دون تحقُّقِ هذا السِّيناريو، منها رفض نتنياهو وحزب الليكود لهذه العودة، وإصرار حركة حماس على حكم غزة. لكن في الواقع لن تجد إسرائيل وحركة حماس مخرجًا لهذه الأزمة الإنسانيَّةِ المتفاقمة؛ إلا بالإقرار بعودة السُّلطةِ، حتى لو كان ذلك في مرحلة لاحقة من انتهاء المعارك العسكريَّةِ.

☐ سيناريو الإدارة الذاتيَّةِ أو المدنيَّةِ (روابط القرى):

يسعى نتنياهو وحزب الليكود إلى ضمان فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، فقد عمل نتنياهو وكتلة اليمين الدينيّ - منذ صعودها لسُدَّةِ الحكم عام 2009- لغلق أي أفق سياسي والتنكُّر لحقوق الشَّعب الفلسطينيّ، وتقويض أيّ جهد أمريكيّ لإعادة إحياء مسار التَّسوية، حيث تباهى نتنياهو خلال الحرب بأنَّ أحد أهمِّ إنجازاته يتمثَّلُ في محاربة البرنامج النوويّ الإيرانيّ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّةٍ.

(1) Neomi Neumann, Sinwar, Mashal, and Israel's Dilemma for the "Day After".

(2)Neomi Neumann, Sinwar, Mashal, and Israel's Dilemma for the "Day After", Washington Institute for Near Eastern Studies, Feb 9, 2024, at https://m-r.pw/hGIc

الإدارة الذاتيَّة تقوم فكرتُها الرئيسيَّةُ على أساس تعاون إسرائيليٍّ مع السُّكان المحليّين، واستبعاد القُوَّتين الرئيسيَّتين حماس والسُّلطة الفلسطينيَّة، بحيث لا يكون لهم دور في التَّجربة، وفي هذه الأيَّام يبحثون عن مواطنين من غزَّة مستعدين للتعاون في المرحلة الأولى، على الورق/نظريًّا تبدو الخطَّة الإسرائيليَّةُ ممكنة، يتمُّ بناؤهم من جديد، والسؤال ما الذي يمكن أن يتشوَّش خلال تنفيذ مثل هذه الخطة؟

ولاستبدال حكم حماس في غزَّة بعد الحرب مع الحفاظ على النِّظام العام يرى نتنياهو أن "تدار الشُّؤون المدنيَّة في غزَّة من قِبَل مسؤولينَ محليّين ذوي خبرة إداريَّة ليسوا على ارتباط بدول أو كيانات تدعم الإرهاب"، كما تشمل الأهدافُ تفكيكَ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإطلاقَ سراح جميع الرهائن الَّذين ما زالوا محتجزين في غزَّة، كما تدعو الخطَّة إلى إغلاق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التَّابعة للأمم المتحدة لتحلَّ محلَّها منظمات إغاثة دوليَّة أخرى[1].

صرح نتانياهو عن رغبته في تسليم القطاع لحكومة مدنيَّةٍ تعمل تحت سيطرة أمنيَّةٍ إسرائيليَّةٍ؛ ولكن تحقيق ذلك مستبعد، لأنه لا يقبل أحد من أعضاء المجتمع المدنيّ من قيادات محليَّةٍ ورجال أعمال التَّعاون مع احتلال شنَّ حربًا مدمِّرةً على غزَّة، خوفًا من اتهامهم بالخيانة الوطنيَّةِ؛ لكن في حال حدوث فوضى أمنيَّةٍ، وتأخر المساعدات الإنسانيَّةِ، قد يرى سكان غزة مصلحة في تشكيل هيئة محليَّةٍ تدير الشُّؤون الانسانيَّة وعمل الطوارئ في القطاع، للحد من الفوضى الأمنيَّةِ، وهنا قد تستمر سيطرة الجيش الإسرائيليّ على حدود القطاع مع توغُّلاتٍ بريَّةٍ محدودة، تتزامن مع عمليات قصف جويّ[2].

إذا بقي الائتلاف الحالي في السُّلطة فلن يوافق على أيّ دور للسُّلطة الفلسطينيَّةِ في غزة، ولن يلتزمَ مجددًا بحلّ الدَّولتين. وسيسعى إلى إقامة سيطرةٍ أمنيَّةٍ كاملة على غزَّة والحفاظ عليها، وسيحاول إنشاء منطقة عازلة داخل غزَّة على طول السِّياج المحيط. وسيحاول أيضًا إقناع الدول العربية بدعم إدارة عربية فلسطينيَّةٍ تكنوقراطيَّةٍ في غزَّة؛ لكنه لن يقدم تنازلات دبلوماسيَّةٍ كبيرة لتحقيق ذلك[3].

---

(1) نتنياهو يطرح خطة لما "بعد حرب غزة" والسلطة الفلسطينية ترفضها، موقع D. W، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/KmyK08vZ.

(2) عودة، رهام، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، مركز كارنجي للسلام،06 شباط/فبراير 2024، متاح https://carnegieendowment.org/sada/91560.

(3) Jonathan Rynhold, ISRAEL'S DEFENSE STRATEGY AND DOMESTIC POLITICS IN SHAPING GAZA POLICY, Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG.

هناك العديد من التحدِّيات التي تواجه سيناريو الإدارة المدنيَّةِ، أهمُّها غياب المشروعيَّةِ الوطنيَّةِ والسِّياسيَّةِ، والملاحقة الأمنيَّة من قبل حركة حماس وجهازها العسكري لكل من يتعاون مع الاحتلال، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه النظام الَّذي تحاول إسرائيل تطبيقه على ضبط الشَّارع الفلسطينيّ في مدن ومخيمات القطاع، نتيجة غياب الضبطيَّةِ القضائيَّةِ.

صحفية معاريف العبرية: أكَّدت أن لحظة بدء المرحلة التنفيذيَّةِ ستظهر عوامل لم نكن نعرفها، في الواقع ستُعلَن هذه الجيوب كمناطق معادية على يد حماس، والقادة المحلِّيون سيصنفون كعملاء، وسيُهدر دمهم، وحياتهم ستكون في خطر، والسُّكان الَّذين يعيشون في تلك الجيوب سيكونون عرضة للتَّهديدات والضُّغوطات، الخطَّة لا تعطي حلًّا لكل السُّكان، وهم الغالبيَّة العظمى، كيف سيعيشون؟ هل سيهتمُّ بهم أحد؟ غير واضح الأمر[1].

رغم تبنِّي نتنياهو وحزب الليكود خيار الإدارة الذاتيَّة أو المدنيَّة، لاعتبارات أيديولوجيَّةٍ وسياسيَّةٍ؛ إلا أنه سوف يواجه العديد من التحديات، أهمها غياب المشروعيَّةِ الوطنيَّةِ والسِّياسيَّةِ لأي إدارة مدنيَّةٍ بعيدًا عن منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ، كما أنه سوف يواجه ملاحقة داخليَّة من قبل عناصر حركة حماس، بالإضافة إلى عدم رغبة كثير من المؤسَّسات والشَّخصيَّات في التَّعامُل بشكل مباشر مع سلطات الاحتلال.

▫ سيناريو بقاء حكم حركة حماس:

بنَت حركةُ حماس منظومة أمنيَّةً إداريَّةً قويَّةً جدًّا في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام، هذه المنظومة مكنت الحركة من البقاء في السُّلطة وحكم القطاع رغم العديد من الأزمات والانتفاضات الشعبيَّة التي ظهرت خلال السَّنوات الماضية، والتي كانت تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصاديَّةِ والمعيشيَّةِ، مثل (حراك بدنا نعيش)، حيث عملت الحركة على ضبط إيقاع الشارع " الغزيّ"، إمَّا عبر سياسة القُوَّةِ والملاحقة الأمنيَّة للنُّشطاء، أو عبر نسج علاقات قويَّةٍ مع معظم الفصائل الفلسطينيَّةِ، في إطار منظومة الامتيازات الماليَّةِ التي كانت توزِّعها على معظم الفصائل في إطار التَّفاهمات والمنحة الماليَّةِ القطريَّةِ.

رغم الضَّربات القويَّة التي تلقَّتْها منظومة حركة حماس الأمنيَّة والإداريَّة خلال المعارك الدائرة مع إسرائيل منذ بداية الحرب وحتى الآن؛ إلا أنَّ هذه المنظومة مازالت قادرة على لعب دورٍ مهمّ في السَّيطرة على الشارع " الغزيّ"، واستلام وتوزيع المساعدات، وضبط جزء من الحالة الأمنيَّة خاصة في جنوب القطاع.

---

(1) دراغمة، محمد، بدون حماس وبدون السلطة الفلسطينية وتحت رقابة إسرائيلية: خطة الجيوب في قطاع غزة، مدار نيوز، 16 فبراير 2024، متاح https://madar.news/?p=306187

بقاء سلطة حركة حماس خيار لا يمكن تجاهله، على الرّغم من تصريح إسرائيل بأن القضاء على سلطة الحركة في القطاع هو أحد أهمّ أهداف الحرب، فالقضاء على القدرات السُّلطويَّةِ للحركة في قطاع غزة أمرٌ يتطلَّبُ وقتًا طويلًا، كما أنَّ الحركة مازالت متشبّثةً بحكم القطاع، كأحد الإنجازات التي حقَّقتْها في تاريخها.

"غياب الرُّؤية السِّياسيَّةِ لدى بنيامين نتنياهو يعزّز قُوَّة حماس مرّة أخرى، نتنياهو الَّذي عزَّز قُوَّة حماس كقُوَّة موازية للسُّلطة الفلسطينيَّةِ قبل السَّابع من أكتوبر يقوم بذلك من جديد، ويعمل على تعزيز قُوَّتها". يقول ذلك(جيل تماري) رئيس قسم الشُّؤون الدوليَّة في القناة 13 العبريَّة، ويتابع جيل تماري أيضًا فيقول: " رفض نتنياهو نقاش اليوم التالي للحرب، ورفضه دخول جهات فلسطينيَّةٍ لغزَّة يسقط إنجازات الجيش شمال قطاع غزَّة، وحماس بدأت من جديد تأخذ زمام المبادرة شمال قطاع غزَّة، كل هذا بسبب رئيس حكومة لا يرى إلّا مصلحتَه السِّياسيَّة الضيّقة"[1].

سجلت إسرائيل مؤخرًا سلسلة من النجاحات التكتيكيَّةِ في حروبها مع حماس وحزب الله. إلَّا أنَّ المشكلة الأساسيَّة تبقى: عدم النجاح. وفي كثير من الأحيان نقص الخبرة لترجمة الإنجازات المتعدّدة إلى نتائج إستراتيجيَّةِ. عندما يعد بنيامين نتنياهو الإسرائيليّين بـ "النَّصر الكامل" على حماس، فإنَّه لا يحدِّد هدفًا إستراتيجيًّا بل يكتفي بالبيان السِّياسيّ. فبعد اندلاع الحرب لم يتعهد بهزيمة الجيش الإسرائيلي لحماس في غضون بضعة أشهر؛ بل قدم للحكومة والكابينيت خطَّة خصصت حوالي عام للمرحلة الرئيسيَّةِ من الحملة ضد حماس، حتى يتمَّ غزوها عسكريًّا[2].

بقاء سلطة حركة حماس في قطاع غزة خيار لا يمكن تجاوزه بسهولة؛ لكن في حالة بقاء هذا الحكم - لأي سبب كان - فعلى الحركة مواجهة مجموعة من التَّحدِّيات الكبرى، منها التَّحدِّي الأمني المتمثل في الملاحقة الأمنيَّةِ الإسرائيليَّةِ لأركان ومؤسسات هذا الحكم، خاصَّة بعد عمليَّة طوفان الأقصى، التي اعتبرت نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين حركة حماس وإسرائيل، كما يتوجب عليها مواجهة التَّحدِّي الإنسانيّ والاقتصاديّ، خاصَّة في ظلّ التَّدمير شبه الكامل للبنية التحتيَّة في القطاع، وانهيار الجهاز الصحيّ والتعليميّ والاقتصاديّ، واعتماد السُّكان على المساعدات الإنسانيَّة، بالإضافة إلى التَّحدِّي السِّياسي، المتمثِّل في تضرُّر علاقة الحركة بالفواعل الدوليَّةِ - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية-، ورغبة الأخيرة في بدء مسار سياسيّ جديد، يعتمد على عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ لقطاع غزَّة، كمقدِّمةٍ لإعادة إحياء مسار التَّسوية، وَفق مبدأ حلّ الدَّولتين.

(1) جيل تماري: "غياب الرؤية السياسية لدى بنيامين نتنياهو يعزز قوة حماس مرّة أخرى"، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات، غزة فلسطين 2024.

(2) هرئيل، هارتس، الإنجازات التكتيكية في قطاع غزة مثيرة للإعجاب، لكنها من دون هدف سياسي ستبقى رمزية فقط، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات، غزة فلسطين، 2024.

▢ سيناريو الوصاية الدوليَّة أو العربيَّة:

في ضوء تحدِّيات الوضع الإنسانيّ الكارثيّ، وصعوبةِ عودة السُّلطة الفلسطينيَّة، وانهيار منظومة حكم حماس الأمنيَّةِ والإداريَّةِ بفضل الضَّربات الإسرائيليَّة؛ قد يوضع قطاع غزَّة تحت الوصاية الدوليَّةِ أو الأمميَّةِ، أو من خلال إرسال قوات عربيَّةِ لحماية قوافل المساعدات، والحفاظ على الاستقرار في "الشَّارع الغزيّ".

ففي خلال زيارة وزير الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف جالانت للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تمَّ التَّوصُّلُ إلى تسوية مبدئيَّة بين إدارة بايدن والحكومة الإسرائيليَّةِ حول وجود قوات دوليَّةٍ وعربيَّةٍ بتمويلٍ أمريكيٍّ تُشرفُ على عمليَّةِ توزيع المساعدات وتأمينها، حيث ذكرت هيئة البثِّ الإسرائيليَّةِ أنَّ تقدُّمًا حدث في هذا الأمر، حيث تسعى إسرائيل لاستمرار الدَّعم العسكريّ والسِّياسيّ الأمريكيّ، خاصَّة بعد تمرير إدارة بايدن قرار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، الذي فهم منه أنه إشارة إلى حجم الخلافات الأمريكيَّةِ الإسرائيليَّةِ حول مرحلة ما بعد الحرب.

كما يوفِّرُ إعلانُ الرئيسِ الأمريكيّ جو بايدن إقامةَ الممرّ البحريّ، والميناء العائم، الفرصة لوجود قوات دوليَّةٍ، أو عربيَّةٍ لحماية المساعدات وتوزيعها، ممَّا قد يُفضي إلى تواجُدٍ دوليٍّ وعربيٍّ دائمٍ، خاصَّةً إذا تمَّ ربطُ هذا الأمرِ بقضيَّةِ الغاز، وطريقِ التِّجارةِ الجديدِ بين الهند والغرب، مرورًا بدول الخليج وصولًا إلى شاطئ البحر المتوسط من وسط قطاع غزة.

قد يوفر هذا السِّيناريو مخرجًا لكلِّ الأطراف، خاصَّةً في المرحلة التالية للحرب، بحيث يتمُّ إرسال قوات عربيَّةٍ أو دوليَّةٍ، بقرار من مجلس الأمن أو الجامعة العربيَّةِ، بحيث تتولى مسؤوليَّةَ الأوضاع الأمنيَّةِ والإداريَّةِ في قطاع غزَّة لحين استقرار الأمور بعودة السُّلطة أو نشوء سلطة محليَّةٍ تتبع بشكلٍ أو بآخرَ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، كما أكَّد وزيرُ الدِّفاع الإسرائيليّ، حيث قال " حكم سكانٍ محليِّين مرتبطين بالسُّلطة الفلسطينيَّةِ في غزَّة هو أفضل البدائل السَّيئةِ لحماس" كما أورد موقع تايمز أوف إسرائيل.

▢ سيناريو الفوضى الخلاقة:

يمَرُّ قطاع غزَّة بحالةِ فوضى عارمة، تتمثَّلُ في ظهور عصاباتٍ ومافيات وقُطَّاع طرق، في ظلِّ اختفاء منظومة حركة حماس الأمنيَّةِ، بسبب الملاحقة الأمنيَّةِ، والاستهداف المباشر لأجهزة الحركة الأمنيَّةِ والعسكريَّةِ، ممَّا ولد حالة فراغ وفلتان أمنيّ، أسهم في انتشار أعمال السَّلب والنَّهب والسطو للبيوت الآمنة والمساعدات الإنسانيَّةِ.

الفوضى العارمة التي يشهدها القطاع في الوقت الحالي، والمتسبِّب فيها إسرائيل من خلال منع عودة السُّلطة، وملاحقة أجهزة حركة حماس الأمنيَّةِ والإداريَّةِ، قد تفضي إلى خلق نظام مدنيٍّ وإداريٍّ يكون

على المقاييس الإسرائيليَّةِ، كما حدث في الشَّرق الأوسط بعد الربيع العربيّ، الذي أسهم في خلق نظامٍ إقليميٍّ يكون قريبًا من التَّوجُّهاتِ الأمريكيَّةِ والإسرائيليَّةِ، ضمن نظريَّةِ " الفوضى الخلَّاقة".

في حال ما إذا تعثَّرت عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ إلى غزَّة، أو تعثَّر إرسالُ قوَّاتٍ دوليَّةٍ للقطاع، قد تتشكَّلُ بشكلٍ عشوائيٍّ ميليشياتٌ مسلَّحة ممَّا تبقَّى من عناصر حماس، والفصائلِ المسلَّحة الأخرى. قد تقومُ هذِه الميليشيات بشكلٍ غير مباشر بإدارة شؤون القطاع لبضع سنوات، مع محاربة من يتعاون مع القوات الإسرائيليَّةِ، ممَّا قد يؤدي إلى حدوث تصفيات داخليَّةِ لشخصيَّاتٍ فلسطينيَّةٍ[1].

تريد إسرائيل خاصَّة في المرحلة التَّالية للحرب بقاء السَّيطرة الأمنيَّة الإسرائيليَّةِ، والسَّماحِ للجيش الإسرائيليّ بالقيام بعمليَّاتٍ عسكريَّةٍ خاطفة في قلب مدن ومخيَّمات القطاع، كما يحدث في شمال قطاع غزة، ضمن ما يعرف بالمرحلة الثَّالثة، وهي مرحلة التَّمشيطِ والملاحقَة لقُدرات الأجنحة العسكريَّةِ في القطاع.

في المقابل يمكن أن تعملَ على ترك الجانب المدنيّ والإداريّ للسُّكان أنفسهم، ضمن سياسة (قانون الغاب)، - القويُّ يأكل الضَّعيف- كما يحدث في المخيَّمات الفلسطينيَّةِ في جنوب لبنان، حيث يسيطر الجيش اللُّبنانيُّ على المحيط الخارجيّ للمخيَّمات، ويترك الوضع الداخليَّ للَّاجئين أنفسهم، ممَّا أدَّى إلى ظهور حركاتٍ متطرِّفةٍ، تعملُ على تآكل المخيَّم من الدَّاخل.

احتمال انتشار الفوضى الأمنيَّةِ في القطاع في مرحلة ما بعد الحرب، قد تجبر الغريزة الإنسانيَّةُ عندئذ العشائر لحماية أبنائها بشكل جماعيٍّ، عبر تشكيل لجان حماية من شباب العائلة للدِّفاع عن ممتلكات العائلة من السَّرقة والسَّطو، والعمل على تسهيل الوصول للمساعدات الإنسانيَّةِ بالتَّنسيقِ مع المؤسَّساتِ الدَّوليَّةِ وليس مع إسرائيل، وقد لا يكون لتلك اللجان أيُّ دورٍ سياسيٍّ؛ بل قد يقتصر الأمر على رعاية شؤون العشيرة بشكل عام، مع استمرار الوجود الأمنيّ الإسرائيليّ في القطاع بشكل ما[2].

سيناريو الفوضى الخلَّاقة يعتبر أكثر السيناريوهات ترجيحًا، خاصة في المرحلة الأولى عقب انتهاء المعارك العسكريَّة مباشرة، فهو يخدم المستوى السياسيَّ في إسرائيل الرافض لعودة السُّلطة، كما أنَّهُ يسهم من جانب آخر في خلق واقع مدني وأمني قريب من التوجُّهات الإسرائيليَّةِ، كون أن تسَلُّمَ السُّلطة الفلسطينيَّة مهامها الإداريَّة والأمنيَّة في قطاع غزة، يتطلب خروج نتنياهو وحزب الليكود من السُّلطة في إسرائيل، وصعود بِني جانتس لرئاسة الوزراء، وبقاء بايدن في سُدَّة الحكم في البيت الأبيض، وهذه أوضاع سياسيَّة باتت بحاجة إلى معجزة لتحقُّقها.

(1) عودة، رهام، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، مركز كارنجي للسلام،06 شباط/فبراير 2024، متاح https://carnegieendowment.org/sada/91560.

(2) عودة، رهام، مرجع اسابق.

خاتمة

تواجُه إسرائيل العديد من التحدِّيات المتعلِّقة باستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب، في ظلِّ حالة الضبابيَّة والفوضى التي تعتري الموقف الإسرائيليَّ تجاه هذه المسألة، وبروز عدَّة خلافات مع إدارة بايدن حول العديد من القضايا، أهمها قضيَّة اليوم التَّالي للحرب، وصعوبة تنفيذ رؤية إسرائيل لليوم التالي للحرب القائمة على أساس الإدارة المدنيَّة المحليَّة والاحتفاظ بالسَّيطرة الأمنيَّة.

لقد بات من حكم المؤكَّد مرور الأوضاع في قطاع غزَّة بفترة فوضى عارمة خلال المرحلة التالية للحرب، هذه الفوضى بدأت مظاهرها بالبروز بسبب الفراغ الأمنيِّ والإداريِّ الذي بدأ يظهر نتيجة انكماش سلطة حركة حماس في القطاع، وظهور عصابات للسَّلب والنهب، وقطع الطُّرق، وسرقة المساعدات والبيوت الآمنة خاصَّة في شمال القطاع، هذه الفوضى قد تعُجِّل بنشأة نظامٍ إداريٍّ ومدنيٍّ قريب من التوجُّهات الإسرائيليَّة، أو قد تسهم في دفع الجهود الدوليَّة - وخاصة الأمريكية- بعودة السُّلطة لقطاع غزة، لكن هذه العودة تتطلَّب ترك نتنياهو رئاسة الوزراء، وبقاء الديمقراطيِّين وبايدن في البيت الأبيض.

طبيعةُ التَّحرُّكِ الأمريكيّ في مسَارِ التَّسويةِ السِّياسية بين إسرائيل والفلسطينيين خلال عام الانتخَابَاتِ
(الأهدافُ والتَّحدِّياتُ والسِّيناريوهاتُ المُحتملة)

د. رائد نجم
باحثٌ في الشُّؤونِ السِّياسيةِ والعلَاقَاتِ الدّوليَّةِ

مقدمة

العلاقةُ بينَ الولاياتِ المتَّحدةِ وإسرائيلَ تختلفُ عن علَاقاتِهَا بأيّ دولةٍ أخْرَى، حيثُ تحظَى إسرائيلُ بدعمٍ ماليٍّ وعسكريٍّ كبيرٍ ودعمٍ سياسيٍّ في المحافلِ الدوليَّةِ لكلّ ما ترتكبُهُ في الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلَّةِ، الأمرُ الَّذي يشكِّلُ خَرْقًا فاضحًا للقوانين والمَواثيقِ الدَّوليَّةِ. ولقد أسْهَمَ هذا السُّلُوكُ الأميركيُّ علَى مرّ العقودِ في توفيرِ الغِطَاء لإسرائيل لتجَاوُزِ كلّ المحظُوراتِ، وهو ما استغلَّتهُ إسرائيلُ في عمليَّاتِ انتقامٍ غيرِ مسبُوقةٍ في وحشيَّتِهَا ضدّ غزَّةَ وأهلِهَا انتقامًا لهجُومِ 7 أكتوبر.

علَى الرّغمِ من ذلِك، تشهدُ العلاقةُ بين قادةِ البلدَينِ أحيانًا اختلافاتٍ في وجهاتِ النَّظرِ، مثل العلاقةِ الحالية بينَ جو بايدن وبنيامين نتنياهو، رغم المواقفِ السِّياسيَّةِ الواضحةِ للرئيس الأميركيّ جو بايدن إزاءَ إسرائيلَ والصُّهيونيَّةِ، ودعمِه القديمِ لهما حتَّى قبل أن يتبوأَ منصبَ الرِّئاسةِ، وقد اعتَرى العلاقة بينهما فتور علنيٌّ، حتَّى إنَّ بايدن لم يوجِّهْ دعوةً إلى نتنياهو لزيارة البيت الأبيض، كما جرت العادةُ المتَّبعةُ بعد تأليف حكومةٍ إسرائيليَّةٍ جديدة، وفي المقابل استقبل الرئيسُ الإسرائيليُّ يتسحاق هرتسوغ - الَّذي لا يتمتَّعُ بصلاحيَّاتٍ تنفيذيَّةً- في لقاءٍ بروتوكوليٍّ لا مفاعيل سياسيَّة له.

بعد هجوم 7 أكتوبر، قام بايدن بزيارةٍ نادرةٍ لإسرائيل لتأكيد دعمه لها خلالَ الأزماتِ، وحظيت مواقفُه بتأييدٍ منَ الكونغرس الأميركيّ الَّذي أقرّ تقديمَ الدَّعمِ العسكريّ والماديّ لإسرائيلَ؛ لكن معَ التَّصعيدِ غيرِ المسبوقِ الَّذي تشهدُه الضَّربات الإسرائيليَّة لقطَاعِ غزَّة، والخسائرِ الكبيرةِ في صفوف المدنيّين الفلسطينيّين، بدأت تتعالَى أصواتٌ داخلَ الكونغرس وخارجُهُ مطالبَة بتغييرٍ في سياسةِ الولاياتِ المتَّحدةِ تجاهَ ما يحدُثُ في غزَّة، بمَا في ذلكَ أصواتٌ منَ الحزبِ الدِّيمقرَاطِي، وتعتبرُ معارضةُ موقف بايدن مؤشرًا مقلقًا على تغييرٍ في نِسَب الأصواتِ المؤيّدة للرئيسِ في الانتخاباتِ القادمةِ.

وقد اكتسبَتْ ادارةُ بايدن نفوذًا على قرارات إسرائيل بعد أنَّ زوَّدَتها بالسِّلاحِ والغطاءِ الدُّبلوماسيّ، وردَعت أعداءَها الإقليميّين، وحاولَتْ واشنطن استخدامَ نفوذِها لحثِّ إسرائيلَ على حلِّ القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ والمضيّ قُدُمًا في خططِ إقامةِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلَّةٍ في إطارِ مُقاربةٍ أمريكيَّةٍ تركّزُ علَى حمايةِ أمنِ إسرائيلَ وحقِّهَا في الدِّفاعِ عنِ النفسِ، وإعادةِ فتحِ الطَّريقِ إلَى حلِّ الدَّولتين، ودمجِ اسرائيلَ في المنطقةِ من خلالِ تطبيعِ علاقاتِهَا مع المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ وغيرِها؛ ولكنَّها اصطدمَتْ برفْضِ نتنياهو لهذهِ المساعِي، وهذَا الأمرُ يفتحُ البابَ أمامَ عدَّةِ تساؤلاتٍ حولَ أهدافِ التَّحرُّكِ الأمريكيّ في ضوءِ تحدّياتِ بايدن الدَّاخليَّةِ.

ما تحدّياتُ التَّحرُّكِ الأمريكيّ في مسار التَّسويةِ خلال عامِ الانتخاباتِ؟ وما السِّيناريوهاتُ المحتملةُ لهذا التَّحرُّكِ في ضوءِ الرَّفضِ الإسرائيليّ لأيّ تحرُّكٍ سياسيٍّ من إدارةِ بايدن، في ظلِّ العلاقةِ المتوتّرةِ بشكلٍ تاريخيٍّ بين الدّيمقراطيّين ونتنياهو؟

أولًا: تاريخُ العلاقةِ المتوتّرةِ بينَ الدِّيمقراطيّين ونتنياهو

العلاقةُ بينَ بنيامين نتنياهو والحزبِ الدِّيمقراطيّ مُعقَّدةٌ ومُثيرةٌ للجدلِ بسببِ اختلافِ وجهاتِ النَّظرِ حولَ الإستراتيجيَّةِ في الشَّرقِ الأوسطِ، الإداراتُ الدِّيمقراطيَّةُ فِي الولاياتِ المتَّحدةِ تسعَى لتحقيقِ توازُنٍ فِي المنطقةِ يسمحُ لها بتأمينِ مصالِحِها علَى المدَى البعيدِ، عبرَ دعمِ حلفائِها واحتواءِ خُصُومِها، ودفعِ الجميعِ نحو الانسجامِ مع الرُّؤيةِ الأميركيَّةِ للمنطقةِ، وتعتبرُ الصِّراعَ في فلسطينَ عاملًا رئيسيًّا يتطلَّبُ إدارةً تمنعُ تفاقمَهُ وتُعزِّزُ أمنَ إسرائيلَ، وتمهِّدُ لانخراطِها بشكلٍ طبيعيٍّ في المنطقةِ، وهذا يستدعِي الحفاظَ علَى عمليَّةِ السَّلامِ، والسَّعيَ لحلِّ الدَّولتينِ باستمرارٍ، بغضِّ النَّظرِ عن تَحقيقِ نتائجَ عمليَّةٍ [1].

ويشتركُ الحزبُ الدِّيمقراطيُّ ونتنياهو في التزامٍ قويٍّ بأمنِ إسرائيلَ ورفاهيَّتِها، ومع ذلك يَختلِفانِ غالبًا حولَ الوسائلِ الَّتي تُحقِّقُ هذا الهدفَ، حيثُ يتبنَّى نتنياهو موقفًا أكثرَ تشدُّدًا بشأنِ المُستوطنَاتِ في الضفَّةِ الغربيَّةِ والاتِّفاقِ النَّوويِّ الإيرانيِّ، بينما تتمثَّلُ مواقفُ الدِّيمقراطيينَ فِي معارضةِ التَّوسُّعِ الاستيطانيِّ الإسرائيليِّ، وتَبنِّي مواقفَ أكثرَ انفتاحًا تجاهَ التَّعامُلِ معَ إيرانَ، وقَد أدَّت هذِهِ الخلافاتِ إلى توتُّرِ العلاقاتِ بينَ نتنياهو والحزبِ الدِّيمقراطيِّ، وخاصَّة خلالَ إدارةِ أوباما، فضلًا عن أنَّ نتنياهو قد أيَّد تاريخيًّا - كزعيم محافظ- الحزبَ الجمهوريَّ، وكانَتْ له علاقةٌ وثيقةٌ معَ العديدِ منَ الرُّؤساءِ الجمهُوريِّينَ، بما فِي ذلكَ دونالد ترامب [2].

تُوصفُ علاقةُ الرَّئيسِ الأمريكيِّ جو بايدن برئيسِ الوزراءِ الاسرائيليِّ بنيامين نتنياهو بالمُعقَّدةِ رغم طولِها، حيثُ تمتدُّ علاقتُهُما إلَى ما يقربُ من أربعةِ عقُودٍ بدءًا مِن تَوليهِما أعلَى مناصبِ السُّلطةِ فِي بلدانِهِما. وتعودُ علاقتُهُمَا إلَى الوقتِ الَّذِي كانَ فيهِ جو بايدن عضوًا شابًّا في مجلسِ الشُّيوخِ الأميركيِّ، وكانَ بنيامين نتنياهو نائبًا لرئيسِ البعثةِ في السِّفارةِ الإسرائيليَّةِ في واشنطن، وصعَد الاثنانِ السُّلمَ السِّياسيَّ بالتَّوازي، وأصبحَ نتنياهو سفيرًا لإسرائيلَ لدَى الأممِ المتَّحدةِ، وترأَّسَ بايدن لجنةَ العلاقاتِ الخارجيَّةِ في مجلسِ الشُّيوخِ. وفِي نهايةِ المطافِ صعَدَ نتنياهو إلَى منصبِ رئيسِ الوزراءِ فِي عام 1996، وشغَلَ هذَا المنصبَ بشكْلٍ متقطِّعٍ منذُ ذلكَ الحينِ ممَّا أثارَ توتُّراتٍ فِي علاقاتِهِ السِّياسيَّةِ في الولاياتِ المتحدةِ علَى طُولِ الطَّريقِ، وقَد تولَّى نتنياهو السُّلطةَ علَى مدَى عقُودٍ إمَّا في منصبِهِ أو كزعيمٍ للمعارضةِ [3].

---

(1) عبدالله عقرباوي، الخيار الصعب.. الديمقراطيون بين سقوط نتنياهو وخسارة بايدن، الجزيرة نت، 2024/3/21. https://m-r.pw/ffBm

(2) JOE GOULD and MATT BERG, Democrats 'appalled' by Netanyahu's bashing of 2-state solution, Politico, 01/19/2024. https://m-r.pw/vCDI

(3) Natasha Koreck,i Netanyahu and Biden's diplomatic relationship, explained, Oct. 10, 2023. https://m-r.pw/HFsX

توتَّرتِ العلاقاتُ بينَ الرَّجُلينِ حينما كانَ جو بايدن نائبًا للرَّئيسِ الأميركيّ باراك أوباما الَّذي كانَ يستعدُّ لإقرارِ الاتِّفاقِ النَّووي معَ إيران في عام 2015، وبلغتِ العلاقاتُ أدنَى مستويَاتِهَا فِي مارس 2015 عندَما تجاهَلَ نتنياهو البيتَ الأبيضَ ووزارةَ الخارجيَّة ليُرتّبَ خطابًا أمامَ الكونجرس الَّذِي يُهيمنُ عليه الجمهوريُّونَ، والَّذي كانَ يُعارضُ الاتِّفاقَ النوويَّ للقُوى الكبرى مع إيران [1]؛ لكنَّهُ أخفقَ فِي حشدِ دعمِ عددٍ كافٍ مِنَ النُّوابِ الأميركيّين لعرقلتِهِ، ودفَع عددًا مِنَ النُّوابِ الدِّيمقراطيّينَ إلى القولِ بأنَّ ذلكَ الخطابَ أضرَّ بصورةٍ كبيرةٍ بعلاقاتِ إسرائيلَ مع الدِّيمقراطيّين [2]، وعلَى الرّغمِ من التوتُّرِ تمكَّن بايدن ونتنياهو منَ التَّوصُّلِ إلَى تفاهُمٍ في بدايةِ إدارةِ بايدن بعدَ سنواتٍ منَ الخلافِ المزعومِ بينَ الدِّيمقراطيّين ونتنياهو حولَ قضايَا مِثل الاتِّفاق النَّوويّ مع إيران، والتَّوسُّعِ الاستيطانيّ الإسرائيليّ فِي الضفَّةِ الغربيَّةِ، ورفضِه لجُهودِ الوساطةِ الأمريكيَّةِ مع الفلسطينيّينَ خلال إدارةِ أوباما، وملفِ الاصلاحاتِ القضائيَّةِ في اسرائيلَ [3].

يعتبرُ **الملفُ النَّوويُّ الايرانيُّ** أحدَ أهمِّ الخلافاتِ بينَ واشنطن وتلّ أبيب، حيثُ ترَى الإدارةُ الأميركيَّةُ أنَّ الاتِّفاقَ النَّوويَّ الَّذِي تمَّ التَّوصُّلُ إليهِ في عام 2015 معَ إيرانَ هو أفضلُ طريقةٍ لمنعِ إيرانَ منَ الحصولِ على السِّلاحِ النَّوويّ، بينما ترَى الحكومةُ الإسرائيليَّةُ عدمَ كفايةِ الاتِّفاقِ، وتُطالبُ بتعديلِهِ أو الانسحابِ الكاملِ منْهُ، وقَد أعلنَتِ الإدارةُ الأميركيَّةُ في يناير 2021 عَن رغبتِهَا في العودةِ إلَى الاتِّفاقِ النَّوويّ، وهذا يعني تخفيفَ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ المفروضةِ علَى إيران، ممَّا أثارَ قلقَ إسرائيلَ الَّتِي ترَى أنَّ هذَا الاتِّفاقَ سيسمَحُ لإيرانَ بالحصولِ علَى السِّلاحِ النَّوويّ في المستقبلِ [4].

ويرَى الأميركيُّونَ بناءَ المُستوطناتِ فِي الأراضِي الفلسطينيَّةِ عقبةً أمامَ عمليَّةِ السَّلامِ [5]، بينَمَا تعتبرُ إسرائيلُ أنَّ البناءَ فِي المُستوطناتِ جزءٌ من سيادَتِها [6]، ويشعرُ كثيرٌ منَ الدِّيمقراطيّينَ بالقلقِ من تأييدِ نتنياهو لبناءِ مُستوطنَاتٍ جديدةٍ، ومِن تصريحاتٍ لبَعضِ المَسئُولينَ في حكومتِه تعارضُ إقامةَ

(1) باتريشيا زنجرلي، كثير من الديمقراطيين بأمريكا يشككون في فرص تحسين العلاقة مع نتنياهو، رويترز، 15 فبراير 2017 .
https://m-r.pw/TBmj.

(2) المصدر السابق.

(3) How America should manage the next stage of the Gaza war, the economist, Dec 1st 2023, https://m-r.pw/wMiU.

(4) رائد، صالحة، العلاقات بين إدارة بايدن وإسرائيل ستبقى متينة؛ ولكنها ستتعرض لمطبات إذا حصل بن غفير على مناصب في الحكومة، 5 نوفمبر 2022. https://m-r.pw/dyrV.

(5) بلينكن يعرب عن خيبة أمل من إعلان إسرائيل بناء مستوطنات جديدة، الحرة – واشنطن، 23 فبراير 2024. https://m-r.pw/cyeI.

(6) منظمة التعاون الإسلامي: الحكومة الإسرائيلية ستتحمل تبعات قرار ضم جزء من الأراضي الفلسطينية، رويترز، September 15, 2019. https://m-r.pw/NKaY.

الدَّولةِ الفلسطينيَّةِ [1]. ويذهبُ بعضُ المُحلِّلينَ السِّياسيِّين إلى أنَّ الخلافَ بينَ بايدن ونتنياهو جوهريٌّ قائمٌ على إعاقةِ الأخيرِ **إقامةَ دولةٍ فلسطينيَّةٍ** وإن كانتْ منزُوعةَ السِّلاحِ " [2]. كمَا أنَّ المُقاربةَ اليمينيَّةَ المتطرِّفةَ للصِّراعِ في فلسطين وفي الشَّرقِ الأوسطِ تتعارضُ معَ رؤيةِ إدارةِ بايدن الَّتِي حملتْ شعارَ "خفضِ التَّصعِيدِ" في المنطقةِ [3]، وترَى إدارةُ بايدن أنَّ الإجراءاتِ المنْويَّ تنفيذُها- مِن زيادةِ وتيرةِ الاستيطانِ وخططِ فرضِ السِّيادةِ علَى الضفَّةِ الغربيَّةِ، والاستفزازاتِ المُستمرَّةِ في الأقصَى- تصرفاتٌ استفزازيةٌ تؤجِّجُ الوضعَ بلا داعٍ، وتقوِّضُ حلَّ الدَّولتين، ممَّا يقودُ إلى الانفجَارِ في الملفِّ الفلسطينيّ، والَّذِي تحاولُ احتواءَهُ في ظلِّ حاجتِهَا للهدوءِ للتَّفرُّغِ للملفَّاتِ الإستراتيجيَّةِ، بمَا فيها التَّعجيلُ بخططِ استخراجِ غازِ شرقِ المتوسِّطِ لتقليصِ حاجةِ أوروبَا إلَى إمداداتِ الطَّاقةِ الرُّوسيَّةِ [4].

تصَاعد التَّوتُّرُ بينَ الرَّجُلينِ في أواخر سنةِ 2022 عقبَ انزعاجِ الإدارةِ الأميركيَّةِ مِن عزمِ بنيامِين نتنياهو على إقامةِ ائتِلَافٍ حكوميٍّ معَ حزبَي الصُّهيونيَّةِ الدِّينيَّةِ مِن أنصارِ الكهانيَّةِ، وضمِّهِ مُمثِّلينَ عنهُمَا إلَى حكُومتِهِ [5]. ثُمَّ بلَغَ هذَا التَّوتُّرُ أشُدَّه، وصارَ الخلافُ علنيًّا بينَهُما في خضَمِّ الأزمةِ السِّياسيَّةِ الَّتِي صارَتْ تشهدُها إسرائيلُ بسببِ **الإصلَاحِ القضائي** المُتنازعِ علَيهِ. ومعَ أنَّهُ نادرًا مَا يتدخَّلُ رئيسٌ أميركيٌّ علنًا في الشُّؤونِ الدَّاخليَّةِ لإسرائيلَ، أعرَبَ الرَّئيسُ جو بايدن صرَاحةً عن معارضتِهِ لإقدامِ حكومةِ بنيامين نتنياهو علَى إنجازِ "الإصلَاحِ القضائيّ" في ظلِّ معارضةِ قسمٍ كبيرٍ منَ الإسرائيليّين ومِنَ أحزابِهِم السِّياسيَّةِ لهذَا الإصلاحِ [6].

وظَهَرتْ مؤشِّراتُ هذَا التَّوتُّرِ في عدَمِ دعوةِ بنيامين نتنياهو إلَى البَيتِ الأبيضِ منذُ عودتِهِ إلَى السُّلطَةِ في أواخرِ سنة 2022، علمًا بأنَّهُ جرتِ العادةُ بأَن يستقبِلَ الرَّئيسُ الأميركيُّ رئيسَ الوزراءِ الإسرائيليّ في البَيتِ الأبيضِ بعدَ فترةٍ قصيرةٍ مِنْ نيلِ حكومتِهِ الثِّقةَ في الكنيسِت [7]، واكتَفَى بلقائِهِ علَى هامشِ اجتماعاتِ الجمعيَّةِ العامَّةِ للأممِ المتَّحدةِ في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر 2023، وأكَّدَ فيه بايدن

(1) باتريشيا زنجرلي، مصدر سبق ذكره.

(2) منار حافظ، نتنياهو وبايدن: خلاف لم يرقَ لوقف إطلاق النار في غزة، بي بي سي عربي، 30 يناير 2024. https://m-r.pw/DZrg.

(3) عبدالله، عقرباوي، مصدر سبق ذكره.

(4) أحمد الطناني، إدارة بايدن وحكومة نتنياهو: ترتيبات العلاقة الملتبسة، مركز مسارات، 2023/04/04. https://m-r.pw/sMoz.

(5) المصدر السابق.

(6) Natasha Koreck,i Netanyahu and Biden's diplomatic relationship, explained, Oct. 10, 2023. https://m-r.pw/HFsX.

(7) Lazar Berma, Herzog heads to DC, hoping to bridge the Biden-Netanyahu divide, 17 July 2023, Times of Israel. https://m-r.pw/DfsZ.

علَى ضرُورةِ المُحافظةِ علَى بقاءِ حَلّ الدَّولتينِ"، وبذْلِ الجُهودِ لتهدئةِ واستقرارِ الوضْعِ في الضفَّةِ الغربيَّةِ"، واتفَقَا علَى مَركزيَّةِ التَّعاوُنِ بين الدَّولتينِ في جُهُودِهمَا لمنعِ إيرانَ من الحُصُولِ علَى سِلَاحٍ نوويّ [1]. وبعْدَ هجُومِ أكتوبرَ تحدَّثَ بايدن معَ نتنياهو مُتعهّدًا بالدَّعمِ الكاملِ منَ الولَاياتِ المتَّحدةِ[2].

(1) ماهر، الشريف، مصدر سبق ذكره.

(2) Natasha Korecki, Netanyahu and Biden's diplomatic relationship, explained.

ثانيًا: نقاطُ الخلَافِ والاتِّفاقِ بشأنِ الحرْبِ علَى غزَّةَ

تباينَتْ مواقِفُ الولاياتِ المتَّحدةِ وإسرائيلَ حيالَ الحَربِ في قطاعِ غزَّةَ الَّتِي دخلَتْ شهرَهَا السَّادس. ويتعلَّقُ هذَا التَّبايُنُ أساسًا بِسيرِ الحربِ واتجاهاتِهَا المتوقَّعةِ، ومسارِ اليومِ التَّالِي للحربِ، وتتَّفقُ كلٌّ مِن إدارةِ بايدن ونتنياهو علَى حقِّ إسرائيلَ فِي الدِّفَاعِ عَن نفسِهَا ضدَّ الهجمَاتِ مِن غزَّةَ، ويَدْعمُ كلاهُما وقفًا مؤقتًا لإطلاقِ النَّارِ، وإطلاقَ سراحِ الأسرَى الإسرائيليِّينَ، ويتَّفقانِ علَى إدخَالِ المساعدَاتِ الإنسانيَّةِ للسُّكانِ فِي قطاعِ غزَّةَ، وتبرُزُ الخلافاتُ بشأنِ ارتفاعِ عددِ الضَّحايَا المدنيِّين، وفِي معارضةِ حكومةِ نتنياهو لحَلِّ الدَّولتينِ، وضرُورةِ وقفِ التَّصعيدِ، وعدمِ دخُولِ رفح دون وُجودِ خطَّةٍ لإخلَاءِ السُّكَّانِ المدنيِّين دُونَ خططٍ لإخلَاءِ السُّكانِ المدنيِّينَ، وتنتقدُ إدارةُ بايدن إخلاءَ إسرائيلَ للسُّكَّانِ قسْرًا، وإقامةَ منطقةٍ عازلَةٍ فِي غزَّةَ، بينَمَا يُدافعُ نتنياهو عَنِ الإخلَاءِ والمنطقةِ العازلَةِ، مؤكِّدًا علَى حقِّ إسرائيلَ فِي السَّيطرةِ الأمنيَّةِ علَى غزَّةَ لفترَةٍ طويلَةٍ.

☐ قضَايَا الاتِّفاقِ بينَ حكومَةِ نتنياهو وإدارةِ بايدن:

1. حَقُّ إسرائيلَ فِي الدِّفاعِ عن نفسِهَا:

دعمَتْ إدارةُ بايدن إسرائيلَ بقُوَّةٍ في الحرْبِ ضدّ حمَاس فِي غزَّةَ، وسَافَرَ الرَّئيسُ جو بايدن بسرعة إلَى إسرائيلَ فِي مُهمَّةٍ تَضامنيَّةٍ معَ إسرائيلَ، وأكَّدَ علَى حقِّ إسرائيلَ فِي الدِّفاعِ عن نفسِهَا، وقدَّمَتْ واشنطن دعمًا قويًّا لإسرائيلَ فِي حرْبِهَا ضدَّ حمَاس تضمَّنَ الأسلحَةَ والمُساعداتِ العسكريَّةَ، وتَحريكَ حَاملاتِ الطَّائراتِ إلَى المنطقَةِ وتَوفيرِ الغطَاءِ السِّياسيِّ لإسرائيلَ فِي حربِهَا علَى غزَّةَ [1]. وردَعَت أعداءَهَا الإقليميِّينَ[2]، كَمَا نفَّذَتِ الولاياتُ المتَّحدةُ ضرباتٍ مُنفصلَةً ضدَّ وُكلاءِ إيرانَ فِي كُلٍّ مِن سُوريا والعراقِ خلَال الحَرْب[3]، ودَعمَتْ أهدافَ إسرائيلَ فِي غزَّةَ، مثل إزالَةِ حماس مِنَ الحُكْمِ، وتدمِيرِ بنيتِهَا التَّحتيَّةِ العسكريَّةِ، وهذَا منَحَهَا نُفوذًا علَى قَراراتِ إسرائيلَ توظَّفُه للتَّوصُّلِ إلَى حلِّ الدَّولتينِ لتحقيقِ حقِّ تقريرِ المَصيرِ للفلسطينيِّينَ[4]، وتهدِفُ إلَى الوساطةِ لمنعِ انتشارِ الحَربِ

(1) Josef Federman and Samy Magd, Israel and US are at odds over conflicting visions for postwar Gaza.

(2) How America should manage the next stage of the Gaza war, The Economist, Nov 29th 2023. https://m-r.pw/AmOe.

(3) خالد، هاشم محمد، إعادة توجيه: الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط بعد "طوفان الأقصى"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2023/12/03. https://m-r.pw/YaZA.

(4) How America should manage the next stage of the Gaza war.

لجبهَاتٍ أخْرَى فِي الإقليمِ، والَّذِي مِن شأنِه أَن يزيدَ مِن حدَّةِ الاستِقطابِ العالميّ [1]، ويُهدِّدُ المَصالحَ الأمريكيَّةَ، وكذلِكَ مساراتِ التِّجارةِ الدَّوليَّةِ [2].

2. الهدنةُ وصفقةُ التَّبادلِ:

انتهتِ الهدنةُ الَّتي استمرَّت سبعةَ أيَّامٍ بينَ إسرَائيلَ وحماس فِي الأوَّلِ من ديسمبر، والَّتِي تمَّ خلالَها تبادُلُ أسرَى، وإدخالُ مُساعداتٍ إلَى غزَّةَ [3]. وتُجْرَى مسَاعِي لوقْفِ إطلَاقِ نارٍ جديدٍ مثل مُقترحِ باريسَ الَّذِي يتضمَّنُ وقفًا لجَميعِ العمليَّاتِ العسكريَّةِ لمُدَّةِ 40 يومًا، ومبادلَةَ مُعتقلِينَ فلسطينيّين برهَائنَ إسرائيليّينَ بنسبَةِ عشرةٍ إلَى واحِدٍ، ولكن الجُهُود المبذولة لَمْ تتطوَّرْ إلَى اتِّفَاقٍ لوقْفِ إطلَاقِ النَّارِ [4] يُمكنُ أن تبنِيَ عليه واشنطن والدُّولُ المنخرطةُ في التَّفاوضِ طريقة للوُصولِ إلَى سيناريُو مقبُولٍ لليومِ التَّالِي للحَربِ فِيمَا يتعلَّقُ بمسألةِ حُكْمِ القِطَاعِ، وكذلِكَ مسارات حلّ وتسويةِ الصِّرَاعِ فِي صُورتِه الكليَّةِ [5].

ويَسمحُ ذَلِكَ الاتِّفاقُ أيضًا بالمُضيّ قُدُمًا فِي التَّطبيعِ السُّعوديّ الإسرائيليّ، ومعاهدةِ الدِّفاعِ المشتَرَكِ بينَ الولاياتِ المتَّحدةِ والسُّعوديَّةِ، وربَّما حتَّى التَّفاهُم بينَ إسرائيلَ ولُبنانَ، وإسرائيلَ و"حزبِ اللهِ" تتراجَعُ فيهَا هذِهِ الأطرافُ عن حافَّةِ الحربِ، ومنَ المُفترضِ أنْ يحْدُثَ كُلُّ ذلِكَ، بِحيثُ يتضمَّنُ تصديقَ مَجلِسِ الشُّيوخِ الأمريكيّ علَى أوَّلِ معاهدةٍ للدِّفاعِ المُشتركِ بينَ الولَاياتِ المتَّحدةِ ودولةٍ أجنبيَّةٍ منذُ عقُودٍ فِي غُضُونِ أسابيعَ، وربَّمَا بضعة أشهُرٍ [6].

وقَد وضَعَ نتنياهُو شروطًا لقَبولِ الهدنةِ، وهِي عدمُ وقْفِ إطلاقِ النَّارِ بشكْلٍ دائمٍ، وعدمُ الانسحَابِ مِن غزَّةَ، وعدَمُ تبادُلِ الأسرَى الإسرائيليّينَ مُقابلَ الآلافِ منَ الأسرَى الفلسطينيّين، وجديدُ الشُّروطِ هُو العودةُ المشرُوطةُ لسُكانِ غزَّةَ والشَّمالِ، فقَد تقبلُ الحكُومةُ الإسرائيليَّةُ بالهدنةِ من أجلِ تخفيفِ ضغْطِ الشَّارعِ الإسرائيليّ، فضلًا عنِ اعتباراتِ الدَّاخِل المأزُومِ تحتَ وطْأةِ الأزمَةِ

(1) منار حافظ، نتنياهو وبايدن، مصدر سبق ذكره.

(2) وسط رفض إسرائيلي.. ما إمكانية تنفيذ "الخطة الأمريكية العربية" لإقامة الدولة الفلسطينية؟ سبوتنيك، 16.02.2024. https://m-r.pw/QXDs.

(3) المصدر السابق.

(4) "خطة عربية بقيادة السعودية" للدفع بإقامة دولة فلسطينية، الحرة / ترجمات – دبي، 1 مارس 2024. https://2h.ae/wVUq.

(5) "خطة عربية بقيادة السعودية" للدفع بإقامة دولة فلسطينية، مصدر سبق ذكره.

(6) روبرت ساتلوف، هل يسود السلام في الشرق الأوسط بعد الحرب؟ ملاحظات بعد جولة إقليمية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 23 شباط/فبراير 2024. https://m-r.pw/OsCE.

الاقتصاديَّةِ المُتصاعِدَةِ [1]. بينَمَا تقبلُ حركةُ حمَاس بالهُدنَةِ وفقًا لشُرُوطٍ تتضمَّنُ وقفَ إطلاقِ نَارٍ دائِمٍ، والانسحابَ مِن غزَّةَ، وعودةَ النَّازحِينَ، وتبادُلَ الأسرَى ضمنَ صفقَةٍ شاملةٍ لإنهاءِ الحربِ والمحافظَةِ علَى نفْسِهَا، وإدخالَ الإغاثةِ والبدْءَ بالإعمَارِ [2].

3. إدخالُ المساعدَاتِ:

اعتمد مجلسُ الأمنِ الدَّوليّ قرارًا (2720) يدعُو إلَى تسهيلِ وصولِ المساعدَاتِ الإنسانيَّةِ إلى غزَّةَ دونَ عوائقَ، مما يعكس تحوُّلًا فِي موقفِ الدَّعمِ الغربي بسببِ الاحتجاجَاتِ الشَّعبيَّةِ في دُولِهِم ضد الدَّعمِ الكاملِ لإسرائيلَ[3]. وتَسعَى الإدارةُ الأمريكيَّةُ جاهدةً لضمَانِ وصولِ المُساعدَاتِ- خاصَّة الوقود- إلَى غزَّةَ، بسبَبِ الانتقاداتِ الدوليَّةِ والدَّاخليَّةِ الَّتِي تُواجهُها نتيجةَ مُساعدتِهَا فِي إحداثِ الكارثَةِ الإنسانيَّةِ في المنطقَةِ [4]. وتَسعَى واشنطن إلَى تجنُّبِ أيِّ اتِّهاماتٍ بمُشاركتِهَا فِي جريمَةِ الابادةِ، إلَى جانبِ الاستجابَةِ للانتقاداتِ الدّوليَّةِ وللضُّغُوطِ الدَّاخليَّةِ في الحِزبِ الدِّيمقراطيِّ فِي عامِ الانتخابَاتِ الأمريكيَّةِ، لَا سيَّمَا معَ ارتفاعِ أصواتٍ ديمقراطيَّةٍ عديدَةٍ بضرُورةِ وقفِ إطْلاقِ النَّارِ والانتقادَاتِ الَّتِي وجهَّهَا عدَدٌ مِنَ النُّوابِ الدِّيمقرَاطيِّينَ [5].

وقَد كانَ للضُّغُوطِ الأمريكيَّةِ الفضْلُ فِي إجبَارِ إسرائيلَ علَى تَقديمِ تنازُلَاتٍ بسيطَةٍ بشأَنِ دُخُولِ المُساعدَاتِ إلَى غزَّةَ، وتعهَّدتِ الولاياتُ المتَّحدةُ بمئَاتِ الملايينِ منَ المُساعدَاتِ الإنسانيَّةِ لغزَّةَ، وشاركَتْ فِي إنزَالِ المُساعدَاتِ جوًّا؛ ولكنَّهَا أبقَتْ علَى دعمٍ ثابتٍ لأفعالِ إسرائيلَ، وظلَّتْ أكثرَ ثبَاتًا بشأنِ التَّطبيعِ السُّعودي الإسرائيليّ دونَ محَاولةٍ حازمةٍ لإنهاءِ الحَرْبِ [6].

وقَد استخدمتِ إسرائيلُ المُسَاعداتِ كسلَاحٍ للضَّغطِ علَى حمَاس فِي قضيَّةِ التَّوصُّلِ إلَى هُدْنةٍ وصفقَةِ تبَادلٍ وَفقَ الشُّروطِ الإسرائيليَّةِ، وهذَا دفَعَ مسؤولِينَ أمريكيِّينَ للقولِ بأَنَّ بايدن فقَدَ تقريبًا

---

(1) مهاب، عادل حسن، مسارات وقف إطلاق النار في غزة.. الفرص والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2024/1/3. https://m-r.pw/MLzX.

(2) المصدر السابق.

(3) مهاب، عادل حسن، مصدر سبق ذكره.

(4) Josef Federman and Samy Magd, Israel and US are at odds over conflicting visions for postwar Gaza.

(5) غضب متصاعد بأروقة الحزب الديمقراطي تجاه بايدن ونتنياهو، الجزيرة نت، 2024/3/1. https://m-r.pw/bseO

(6) Patricia Karam, How the Gaza War Is Upending US Middle East Policy, Arab Center, Feb 2, 2024.
https://m-r.pw/DLSo.

الثِّقةَ بنتنياهو، حيثُ اعتَبَر أنَّ مماطلتَهُ بملفِ الإغاثَةِ أضرَّت بإسرائيلَ [1]، وأعلَنَ عزمَهُ علَى تسهيلِ إدْخالِ المُساعداتِ إلَى غزَّةَ حَيثُ وجَّهَ الجَيشَ الأمريكيَّ لإنشاءِ رصيفٍ بحريٍّ مؤقتٍ في البحرِ المتوسِّطِ علَى ساحلِ غزَّةَ قَادرٍ علَى استقبالِ سُفُنٍ كبيرةٍ تحمِلُ الغذاءَ والدَّواءَ ومَلاجئَ مؤقَّتةً[2].

وهذَا يُعتبرُ تطوُّرًا في الموقِفِ الأمريكيّ ونتيجةً لفُقدانِ بايدن الثِّقةَ في نتنياهو والتزامِهِ بالسَّماحِ بإدخَالِ المُساعداتِ، ويطرحُ احتمالَ تورُّطِ اسرائيلَ فعلًا بجريمةِ الإبادةِ الجماعيَّةِ مِن خلالِ حرمانِ السُّكانِ مِن إمداداتِ الطَّعامِ [3].

□ قضَايَا الاختلافِ بينَ حكومةِ نتنياهُو وإدارةِ بايدن:

1. اليوم التالي:

تَتخلَّلُ العلاقةُ بين الزَّعيمَينِ بايدن ونتنياهو علَاماتِ توتُّرٍ بسببِ خلافاتِهما حولَ حلِّ الدَّولتَينِ في غزَّةَ. ويتمثَّلُ نهجُ بايدن في خطَّةٍ تشملُ دعمَ إنشاءِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ منزوعَةِ السِّلاحِ، وتَعزيزِ العلاقاتِ معَ السُّعوديَّةِ، وتطبيعِ العلاقاتِ بينَهَا وبينَ إسرائيل، وبعدَ يومٍ مِن تأكيدِ رئيسِ الوزراءِ الإسرائيليِّ مُعارضتَهُ لفكرةِ الدَّولةِ الفلسطينيَّةِ ومُستقبلِ مَا بعدَ الحربِ للفلسطينيِّينَ في غزَّةَ والضفَّةِ الغربيَّةِ المدعومَةِ منَ الولاياتِ المتَّحدةِ [4]، أكَّدَ بايدن التزامَهُ بالعمَلِ علَى مُساعدةِ الفلسطينيِّينَ من خلَالِ التَّحرُّكِ نحوَ إقامةِ دولتِهِمْ [5].

وقَد باتَتْ إدارةُ الرَّئيسِ الأميركيِّ جو بايدن تتبنَّى نهجًا جديدًا يُمكنُ وصفه بأنَّهُ عقيدةٌ تنطوِي علَى خطَّةٍ تتضمَّنُ دفعةً قويَّةً نحو إنشاءِ دولَةٍ فلسطينيَّةٍ منزوعةِ السِّلَاحِ؛ ولكن قابلَة للحيَاةِ علَى الفَورِ، وهِي نزعَةٌ لَمْ تكُنْ قائمةً في السَّابقِ، كمَا يشملُ هذَا النَّهجُ تعزيزَ العلَاقاتِ الأميركيَّةِ معَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، إلَى جانبِ تطبيعِ العلاقاتِ بينَ هذِهِ الأخيرَةِ وإسرائيلَ، والمُحافظةِ علَى موقفٍ عسكريٍّ صارمٍ ضِدّ إيرانَ ومَن يُوصفُونَ بأنَّهُمْ وكلاؤها في منطقَةِ الشَّرقِ الأوسطِ [6].

وقَد أكَّدَ بايدن وفريقُهُ علَى فكرةِ وجودِ ديناميكيَّةٍ جديدةٍ في الشَّرقِ الأوسطِ حيثُ يكونُ جيرانُ

---

(1) بايدن فقد تقريبًا الثقة بنتنياهو ومماطلته بملف الإغاثة أضرت بإسرائيل، الجزيرة نت، 2024/3/12. https://m-r.pw/lUsJ.

(2) بايدن يكلف الجيش الأمريكي بمهمة طارئة على شاطئ غزة، RT، 08.03.2024. https://m-r.pw/JHQw.

(3) Hollie McKay, The Potential Impact of the Growing Rift Between Israel and Washington.

(4) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(5) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war, AP, Jan 19, 2024. https://m-r.pw/RRkP.

(6) أنطوان، شلحت، هل بات نتنياهو يراهن على بطاقة عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؟ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 1-02-2024. https://m-r.pw/YWAq.

إسرائيلَ العربُ والمسلمون علَى استعدادٍ لدمْجِ إسرائيلَ في المنطقَةِ بمجرَّدِ انتهاءِ الحربِ؛ ولكِنْ فقط إذَا التزمَتْ إسرائيلُ بإقامَةِ الدَّولةِ الفلسطينيَّةِ [1]. واقترحَ بايدن إعادةَ تنشيطِ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ لتتمكَّنَ مِن إدارةِ غزَّةَ بمجرَّدِ انتهاءِ القتالِ، بينَمَا رفضَ نتنياهو بشدَّةٍ فكرةَ تكليفِ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ بمسؤوليَّةِ السُّلطةِ في القطاعِ [2]، وذلكَ بسببِ بنيَةِ التَّحالفِ مِن شركائِهِ اليمينيّينَ المتطرفينَ، حيثُ يعارضُ هو وشركاؤُهُ المتشدّدونَ في الائتلافِ الاستقلالَ الفلسطينيَّ [3]. وأكَّد نتنياهُو على أنَّ إسرائيلَ "يجبُ أَن يكونَ لها سيطرةٌ أمنيَّةٌ على كُلِّ الأراضِي الواقعةِ غرب نهرِ الأردنِ، وهذَا شرطٌ ضروريٌّ ويتعارضُ معَ فكرَةِ السِّيادةِ الفلسطينيَّةِ" [4].

وأكَّدتْ تصريحاتُ الرَّئيسِ بايدن الأخيرةُ في خطابِ حالةِ الاتِّحادِ علَى إصرارِ بايدن علَى حلِّ الدَّولتينِ رغم الرَّفضِ الإسرَائيليِّ [5]. حتَّى أثناءَ وُجودِ نتنياهُو في منصبِهِ، معَ ضماناتٍ أمنيَّةٍ قويَّةٍ لإسرائيلَ بحيثُ يُوافقُ في نهايَةِ المطافِ علَى شكلٍ مَا مِن أشكالِ الدَّولَةِ الفلسطينيَّةِ، مثل دولةٍ بدُونِ قواتٍ مسلَّحةٍ [6]. وأكَّدَ علَى ضرُورةِ وقفِ الحربِ فورًا لستَّةِ أسابيعَ بهدَفِ الإفرَاجِ عنِ الرَّهائنِ الإسرائيليّينَ، ورَفْضِ إقامَةِ أيِّ مناطقَ عازلةٍ في قطاعِ غزَّةَ مِن قبَلِ إسرائيلَ [7]، ورفْضِ إعادةِ احتلالِ غزَّةَ أَو تقليصِ أراضِيهَا الصَّغيرةِ بالفِعلِ [8].

نتنياهُو يسعَى للبقَاءِ في السُّلطَةِ، ولَديهِ إستراتيجيَّةٌ بشَنِّ حربٍ طويلَةٍ للحفاظِ علَى تَماسُكِ ائتلافِهِ لتجنُّبِ الانتخاباتِ، لحينِ استعادَةِ الدَّعمِ الشَّعبِي مِن خلَالِ الظُّهورِ بمظهَرِ أميرِ الحربِ [9]. وربَّما ينتظرُ حتَّى نُوفمبر، متوقعًا عودةَ دونالد ترامب إلَى المكتبِ البيضَاوي [10]. وتدعُو رؤيةُ نتنياهو لليومِ التَّالِي إلَى حُكْمٍ مدنيٍّ في غزَّةَ دُونَ مشاركةٍ منَ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، واستبعاد أيِّ مسارٍ يُؤدِّي إلَى إقامَةِ الدَّولَةِ الفلسطينيَّةِ. وتسمحُ رؤيتُهُ بسيطرَةٍ إسرائيليَّةٍ واسعَةٍ علَى غزَّةَ تمتدُّ لفترَةٍ طويلَةٍ بَعدَ

(1) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(2) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war.

(3) Ibid.

(4) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(5) بايدن: نعمل على اتفاق قد يسفر عن هدنة في غزة لـ6 أسابيع، سكاي نيوز عربية، 13 فبراير 2024. https://m-r.pw/DhLF.

(6) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war.

(7) بايدن: نعمل على اتفاق قد يسفر عن هدنة في غزة لـ6 أسابيع، سكاي نيوز عربية، 13 فبراير 2024. https://m-r.pw/DhLF.

(8) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war.

(9) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(10) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war.

انتهاءِ الحربِ، بمَا فِي ذلكَ إنشاءُ منطقَةٍ عازلَةٍ تُسيطرُ عليهَا إسرائيلُ علَى طُولِ الحُدُودِ معَ مصرَ، ممَّا يُشيرُ إلَى شكلٍ من أشكالِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ الممتدِّ. وهُوَ مَا يُمكنُ أن يؤجِّجَ التَّوتراتِ معَ القاهرةِ [1]. واستبعد نتنياهو فكرةَ وُجودِ قواتِ حفظِ سلَامٍ أجنبيَّةٍ قائلًا: إنَّ الجيشَ الإسرائيليَّ وحدَهُ يمكنُهُ ضمان بقَاءِ غزَّةَ منزوعة السِّلَاحِ [2]. هذِه التَّوتراتُ السِّياسيَّةُ تعكسُ التَّحدِّياتِ الكبيرةَ الَّتِي تُواجهُ إعادةَ تسويةِ النِّزاعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، وتعقيداتِ العلاقاتِ الثُّنائيَّةِ بينَ واشنطن وتل أبيب.

2. اجتياحُ رفح:

تُحاولُ واشنطن التأثيرَ علَى إدارةِ إسرائيلَ للحربِ، وعلَى تخطِيطِهَا لمرحلَةِ مَا بعدَ الحربِ، وتوجيه سياسَاتِها نحوَ حلِّ الدَّولتينِ. وتُؤكِّدُ علَى أنَّ الدُّخولَ إلَى رفح مَرهونٌ بتبنِّي إسرائيلَ تكتيكاتٍ جديدة[3]. حَيثُ قالَ جون كيربي - مسؤول الاتِّصالاتِ فِي مجلسِ الأمنِ القَومي الأمريكيِّ-: "لَن ندعمَ هذَا النَّوعَ مِنَ العمليَّاتِ ما لَمْ - أو حتَّى- يأخذ الإسرائيليون فِي الاعتبارِ بشكلٍ صحيحٍ سلامةَ وأمنَ أكثرَ مِن مليون شخصٍ يلتمسُون اللُّجوءَ هناكَ" [4].

وفِي مؤشِّرٍ آخرَ علَى الخلافِ الأمريكيِّ الإسرائيليِّ حَولَ دُخولِ رفح قَالَ بايدن "إنَّ عمليَّةَ رفح خطٌّ أحمَرُ؛ ولكنَّنِي لَن أتوقَّفَ عَن مُساعدةِ إسرائيلَ". ويدرسُ بايدن فرضَ شُرُوطٍ علَى المساعداتِ العسكريَّةِ لإسرائيلَ فِي حالِ مضيِّها فِي غزوِ رفح [5]، وقَد حدَّد البيتُ الأبيضُ شروطَ الدُّخولِ بالنِّسبَةِ للرَّئيسِ بايدن فِي تصريحِهِ "لَا عمليَّة عسكريَّة فِي رفح مَا لَمْ تكُنْ هناكَ خطةٌ لأمنِ أكثر مِن مليون مدنيٍّ هُناك"، وأوضح البيتُ الأبيضُ أنَّهُ لَم يرَ حتَّى الآنَ خططًا قابلةً للتَّنفيذِ بشأنِ أمنِ وسلامةِ أكثرَ مِن مليون مدني فِي رفح.

وجاءَ ردُّ نتنياهُو ليؤكِّدَ علَى مضيِّ إسرائيلَ في خططِها لدُخولِ رفح مِن خلَالِ قولِهِ "اتَّفقتُ مع الرَّئيسِ بايدن بأنَّ علينَا تدميرَ حمَاس، ولَا يُمكنُنا ترك رُبعِ جيشِهَا في مكانِه، وهُو حاليًا فِي رفح". وأضافَ " نحنُ علَى وشكِ إنهاءِ الجُزءِ الأخيرِ منَ الحرْبِ، ولَنْ يستغرقَ القتالُ أكثرَ مِن شهرينِ، وربَّما 4 أو 6 أسابيع". وتُفضِّل إسرائيلُ استمرارَ الخيارِ العسكريِّ، والقضاءَ علَى قُدراتِ حماس العسكريَّةِ والسُّلطويَّةِ فِي رفح قبلَ الدُّخُولِ فِي هدنةٍ، وذلِكَ لحسَاباتِ نتنياهو الائتِلَافيَّةِ وبَقائِهِ

(1) Outlining Postwar Gaza Principles, Netanyahu Continues to Defy Biden, Voanews, Feb. 18, 2024. https://m-r.pw/ROhy.

(2) Josef Federman and Samy Magd, Israel and US are at odds over conflicting visions for postwar Gaza.

(3) How America should manage the next stage of the Gaza war.

(4) Outlining Postwar Gaza Principles, Netanyahu Continues to Defy Biden.

(5) بوليتيكو: العملية العسكرية في رفح ليست وشيكة حتى لو أمر نتنياهو بها، الجزيرة نت، 2024/3/12. https://m-r.pw/AhPI.

السِّياسي[1]. وتحاولُ تلُّ أبيب شرعنةَ تحركاتِهَا تجاهَ رفح بزعمِ إحكامِ سيطرتِهَا علَى مَا تبقَّى مِن جُيوبٍ لحمَاس والفصائلِ لضمانِ استنزافِ قدراتِهَا العسكريَّةِ [2]. وحولَ هذَا السِّجالِ قال وزيرُ الخارجيَّةِ الإسرائيليّ يسرائيل كاتس "الولاياتُ المتَّحدةُ تدعمُ أهدافَ الحربِ، وبايدن يريدُ قبلَ دخولِ رفح وجودَ خطَّةٍ لإجلاءِ المدنيّينَ، ومنَ الواضحِ أنَّهُ يجبُ إجلاؤُهُم إلَى الغربِ حيثُ سيتمُّ ذلكَ قبلَ بدءِ العمليَّةِ وأثنائِهَا، وليسَ هُناكَ مصلحَةٌ فِي إيذاءِ المدنيّينَ [3].

تُحاولُ الولاياتُ المتَّحدةُ التوصُّلَ إلَى وقفٍ لإطلاقِ النَّارِ لتقديرِهَا بأنَّ دخولَ إسرائيل إلى جنوبِ غزَّةَ، واستخدامَ التَّكتيكاتِ الَّتي تستخدِمُها فِي الشَّمالِ سيرفعُ عددَ الضَّحايَا الَّذي سيكونُ أعلَى بكثيرٍ، لأنَّ المنطقةَ أصبحتِ الآنَ أكثرَ كثافَة سكانية، ولَم يعُد لدَى المدنيّينَ مكانٌ يذْهبُونَ إليه [4].
وهذَا بدورِهِ سينعَكِسُ علَى الفُرصِ الانتخابيَّةِ لبايدن فِي ظلِّ سعْيِ كثيرٍ منَ النَّاخبينَ الأمريكيّينَ مِن أصولٍ عربيَّةٍ إلَى مُعاقبَةِ الرَّئيسِ جو بايدن خلالَ الاستحقاقِ الرئاسيّ المقبلِ بسبَبِ موقفِ إدارتِهِ إزاءَ الحربِ المتواصلَةِ بينَ إسرائيلَ وحمَاس بعدَما شكَّلُوا قاعدةً انتخابيَّةً مهمَّةً لَهُ فِي الانتخاباتِ الرئاسيَّةِ السَّابقةِ، وقَد أطلقَ بعضُ هؤلاءِ بولايةِ ميشيغان مبادرةً سمَّوها "أنصِتُوا إلى ميشيغان" هدفُهَا مقاطعة التَّصويتِ لصالحِ بايدن خلالَ الانتخابَاتِ التَّمهيديَّةِ مِن أجلِ ممارسَةِ الضَّغطِ علَيهِ لكي يطالبَ بوقفِ إطلاقِ نارٍ دائمٍ" فِي غزَّةَ [5].

تأثيرُ حَربِ غزَّةَ يجدُ صداهُ فِي سباقِ الانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ الأمريكيَّةِ، حيث من المنتظر أن تكونَ هذِهِ الحربُ عاملًا مؤثِّرًا فِي توجُّهاتِ النَّاخبِ الأمريكيّ ذِي الأصولِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، ممَّا جعَل مسؤولينَ أميركيينَ يقُولُون: إنَّ الغضبَ مِن تعامُلِ بايدن معَ حربِ غزَّةَ قَد يؤدِّي إلَى تراجُعِ التَّأييدِ لَهُ، وتصَاعدتِ الدَّعواتِ مِن ناشطِينَ فِي الحزبِ الدِّيمقراطيّ لعدمِ التَّصويتِ لبايدن فِي الانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ. ويتصاعدُ الغضبُ مِن سياساتِ بايدن، خاصَّةً فيمَا يتعلَّقُ بدعمِه لإسرائيلَ فِي حربِها علَى غزَّةَ، ورفضِهِ الدَّعوةَ لوقفٍ دائمٍ لإطلاقِ النَّارِ، فِي أوساطِ الشَّبابِ والأميركيين مِن أصُولٍ عربيَّةٍ وأفريقيَّةٍ [6].

(1) وزير الخارجية الإسرائيلي: واشنطن تدعم أهدافنا في حرب غزة.. وتحالفنا مستمر، الشرق، 10 مارس 2024. https://m-r.pw/emfR.

(2) مهاب، عادل حسن، مصدر سبق ذكره.

(3) وزير الخارجية الإسرائيلي: واشنطن تدعم أهدافنا في حرب غزة.. وتحالفنا مستمر، الشرق، 10 مارس 2024. https://m-r.pw/emfR.

(4) How America should manage the next stage of the Gaza war.

(5) بسبب موقفه إزاء الحرب في غزة... أمريكيون من أصول عربية يسعون لمعاقبة بايدن في الانتخابات الرئاسية، فرانس 24، 2024/02/27، https://m-r.pw/ixfC.

(6) حجم الغضب من دعم بايدن لإسرائيل يفاجئ قيادة الحزب الديمقراطي، الجزيرة نت، 2024/2/27. https://m-r.pw/ulzF.

ثالثًا: الرُّؤيةُ الأمريكيَّةُ للتَّحرُّكِ في مسارِ التَّسويةِ

في الوقتِ الَّذِي تضغطُ فيهِ إدارةُ بايدن علَى حكومةِ نتنياهُو لتقليصِ نطاقِ حملتِهَا الَّتِي استمرَّتْ خمسةَ أشهرٍ للقضَاءِ علَى حماس في غزَّةَ بسببِ تزايدِ عددِ القتْلَى المدنيّين، بدأتِ الرُّؤيةُ الأمريكيَّةُ للشَّرقِ الأوسَطِ في التَّبلورِ كجُزءٍ مِن هذَا الجهدِ، وصرَحَ الرَّئيسُ جو بايدن بأنَّ حكومةَ نتنياهو بحاجةٍ إلَى التَّخلصِ مِن أكثرِ أعضَائِها تطرُّفًا، وأنَّ إسرائيلَ مُعرَّضةٌ لخطرِ فقدانِ الدَّعمِ الدَّولِي بسبَبِ "قصفِهَا العشوائي".إنَّ تقييمَهُ للمكوّناتِ المطلُوبةِ للوُصُولِ إلَى حلّ الدَّولتَينِ مِن خلَالِ إنشاءِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقلَّةٍ مُقابلَ إنهاءِ الأعمَالِ العدائيَّةِ بشكلٍ دائمٍ واضحٍ وراءَ تصريحَاتِهِ اللَّاذعةِ، بينَما لَا يُمكنُ لإسرائيلَ والولاياتِ المتَّحدةِ الاتِّفاقُ علَى كيفيَّةِ تنفيذِ حكومةِ نتنياهو لأهدافِهَا العسكريَّةِ أو مَن سيحكمُ غزَّةَ بعدَ الصِّرَاعِ.

تستهدفُ إدارةُ بايدن الضَّغطَ علَى حكُومَةِ نتنياهُو لتقليصِ حملتِهَا علَى حماس في غزَّةَ، والتَّحرُّكِ نَحو حلّ الدَّولتينِ مِن خلالِ إقامَةِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلَّةٍ، وإنهاءِ الأعمالِ العدائيَّةِ بشكلٍ دائمٍ، وفِي إطارِ هذَا الضَّغطِ قالَ الرَّئيسُ جو بايدن "إنَّ إسرائيلَ تُخاطرُ بفقدانِ الدَّعمِ الدَّولِي بسببِ "قصفِهَا العشوائيّ"، وأنَّ حكومةَ نتنياهو يجبُ أن تتخلَّصَ مِن أكثرِ عناصرِهَا تطرُّفًا". وتكمنُ وراء كلماتِهِ الحادَّةِ أدلَّةٌ علَى تقييمِه للعناصرِ اللَّازمةِ للتَّحرُّكِ نحو حلّ الدَّولتينِ مِن خلَالِ إقامَةِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقلَّةٍ مقابلَ إنهاءٍ دائمٍ للأعمالِ العدائيَّةِ. ورغم أنَّ الولاياتِ المتَّحدةَ وإسرائيلَ تختلفانِ حولَ كيفيَّةِ متابعَةِ حكُومةِ نتنياهو لأهدافِهَا العسكريَّةِ، ومَن سيشرفُ علَى غزَّةَ بعدَ الحربِ، يبدُو أنَّ إدارةَ بايدن لديهَا تصورٌ لمعالجةِ الصِّراعِ تتحرَّكُ لتحقيقِهِ في الاتِّجاهاتِ التَّاليةِ:[1]

☐ القضَاء علَى حمَاس:

تدعمُ واشنطن هدفَ إسرائيلَ في القضَاءِ علَى حمَاس حَيثُ قالَ بايدن: "لَا شكَّ أنَّهُ مِنَ الضَّرُوريّ مُواجهة حمَاس، وتعهَّدَ بمُحاسبَتِهِم ووصفَهُمْ بالوُحُوشِ، ورفَضَ الرَّئيسُ جو بايدن ومستشارُوه اقتراحَ وقفِ إطلَاقِ النَّارِ إلى أجلٍ غيرِ مسمًّى جزئيًّا، لأنَّهُمْ يدعَمُون هدفَ إسرائيلَ المتمثِّلَ في القضاءِ علَى حماس، الَّتِي تعتبرُهَا واشنطن عائقًا كبيرًا أمامَ حلّ الدَّولتَينِ، يُقرُّ البيتُ الأبيضُ بأنَّهُ مِن غيرِ المُرجَّحِ أن تتمكَّنَ إسرائيلُ مِنَ القضَاءِ علَى الأيديولوجيَّةِ الَّتِي تُحركُ مثلَ هذِهِ الجماعَاتِ، علَى الرّغمِ من أنَّ تقويضَ القُوَّةِ العسكريَّةِ لحمَاس، والقضاءَ علَى قيادتِهَا سيؤثّرُ علَى قدرَةِ المنظمةِ علَى تنظيمِ وتنفيذِ الهجمَاتِ.[2]

---

(1) US Middle East Vision Emerges as Biden Focuses Beyond Gaza War, Voanews, Oct. 18, 2023. https://m-r.pw/otqX.

(2) How the Biden team is planning for a postwar Gaza Strip, Politico, Dec. 4, 2023. https://m-r.pw/TULB.

ولَا تزالُ واشنطن وتلُّ أبيب ترفُضانِ وقفًا دائمًا لإطلاقِ النَّارِ الآنَ، لأنَّه مِن شأنِه أَن يجعلَ حمَاس مُنتصرَةً، ويُقوِّضُ أمنَ إسرائيلَ، ويُدمِّرُ احتمالاتِ قيامِ الدَّولتينِ، إذ لَا تزَالُ حماس تمتلِكُ رُبَّمَا ثلاثةَ أربَاعِ قُوَّتِهَا العسكريَّةِ وتهدِّدُ بمزيدٍ منَ الهجمَاتِ بدعمٍ مِن إيران، وبذَلكَ سوفَ يبقَى سُكَّان غزَّةَ تحتَ حكمِ حمَاس القاتمِ، وإذَا كانَتْ حمَاس هِي حكومةُ الأمرِ الواقعِ فِي غزَّةَ، معَ نُفوذِهَا المُتنامِي فِي الضفَّةِ الغربيَّةِ، فإنَّ حلَّ الدَّولتينِ سوفَ يكونُ فِي حكمِ المستحيلِ، لأنَّ حماسَ لَن يُنظَرَ إلَيهَا باعتبارِهَا شَرِيكًا معقولًا للسَّلامِ، فبَعد أنِ استخدمَتِ العنفَ بهذَا الشَّكلِ فِي السَّابعِ مِن تشرين الأوَّل (أكتوبر)، ثُمَّ زعمَتْ أنَّهَا نبذَتِ الإرهابَ، واعترفَتْ بإسرائيلَ، فسوفَ يستغرقُ الأمرُ سنواتٍ حتَّى يتمَّ تصديقُ كلمتِهَا [1].

وهكَذا فإنَّ الدَّورَ الأمريكيَّ سيُركِّزُ علَى ثلاثةِ أبعَادٍ: أولًا: مُساعدَةُ إسرائيلَ علَى تحقيقِ هذَا الهدفِ بأقلِّ إصابَاتٍ ممكنَةٍ فِي صفُوفِ المدنيِّينَ الفلسطينيِّينَ. ثانيًا: ردعُ أعداءِ إسرائيلَ الآخَرينَ لكَي تتمكَّن مِن التَّركيزِ علَى تَحقيقِ النَّجاحِ بأسرَعِ وقتٍ مُمكنٍ. ثالثًا: مساعدةُ الإسرائيليِّينَ والفلسطينيِّينَ علَى البدْءِ الآنَ بالتَّخطيطِ لفرَاغِ الحُكْمِ الَّذِي قَد ينجُمُ عَن إنهَاءِ حُكْمِ "حمَاس"، لكيلَا تملَأَهُ الجِهَاتُ الفاعلَةُ المزعزعةُ للاستِقرَارِ [2].

☐ بناءُ تحالُفٍ إسرائيليٍّ معتدلٍ أوِ انتخاباتٍ جديدَةٍ:

رغم أنَّ الهدفَ الرئيسيَّ لإدارَةِ بايدن هُو دعمُ حملَةِ إسرائيلَ لتدميرِ حمَاس، إلَّا أنَّ أولويتَهَا الثَّانية هِي العملُ مِن أجلِ الجمْعِ بينَ الإسرائيليِّينَ والفَلسطينيِّينَ بطريقةٍ تفتحُ إمكانيَّةَ حلِّ الدَّولتَينِ، وفِي هذَا الصَّددِ اقترحَ بايدن أَن يُعيدَ نتنياهو هيكلةَ حُكُومتِهِ، لأنَّها تجعلُ التَّحرُّكَ صعْبًا جدًّا علَيهِ، وخُصُوصًا وزِير الأمنِ القَومِي الإسرائيليّ والسِّياسيّ اليمينيّ المتطرِّف إيتمار بن غفير وغَيرهم مِنَ المتشدِّدينَ فِي حكُومَةِ نتنياهو الَّذينَ يرفضُونَ حلَّ الدَّولتينِ ويهتمُّونَ فقط بالانتقامِ. يُفسِّرُ البعضُ هذَا علَى أنَّهُ تلميحٌ إلَى أنَّ بايدن يُريدُ أَن يرَى المُعتدلين مثل بِيني غانتس يقُودُونَ حُكومَةً إسرائيليَّةً فِي المُستقبلِ [3].

ووفقًا لهذَا التَّصوُّرِ تُريدُ إدارَةُ بايدن أَن يختارَ نتنياهو غانتس ومجلسَ الوزراءِ الحربيّ علَى شركَائِهِ الآخرينَ، ويدركُ أنَّ حلَّ الدَّولتَينِ هُو الاستراتيجيَّةُ الوحيدةُ طويلةُ المدَى لمنَعِ 7 أكتوبر جديدة؛ ولكِن مثل هذِهِ الخطوةِ مِن قِبَلِ نتنياهو غير مرجَّحةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ حَيثُ إنَّ بن غفير وأعضاءً آخرينَ فِي الأحزابِ الدِّينيَّةِ واليمينيَّةِ المتطرِّفةِ فِي إسرائيلَ هُم مَن مكَّنُوا نتنياهو مِنَ العودَةِ إلَى السُّلطَةِ العَام الماضِي، وشكَّلُوا معَهُ أكثرَ الحكُومَاتِ تشدُّدًا فِي تاريخِ إسرائيلَ الممتدِّ منذُ 76 عامًا، ودعمُوا

(1) How America should manage the next stage of the Gaza war.

(2) روبرت ساتلوف وآخرون، أهداف الحرب الإسرائيلية ومبادئ الإدارة في غزة في مرحلة ما بعد "حماس"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أكتوبر 2023. https://m-r.pw/pofL.

(3) US Middle East Vision Emerges as Biden Focuses Beyond Gaza War.

إصلَاحاتٍ قضائيَّةً تُمكّنُه مِنَ التَّعامُلِ معَ تهمِ الفسادِ فِي الوقتِ الَّذِي كَانَ يُقاتلُ فِيهِ مِن أجلِ حياتِهِ السِّياسيَّةِ نتيجةَ هذِهِ التُّهمِ، كَمَا يعتقدُ بأنَّ نتنياهو سيستفيدُ مِن حربٍ طويلةِ الأمدِ، لأنَّها تُؤخرُ محاكمتَه بشأنِ الفسادِ والتَّحقيقَ فِي سببِ تفَاجُؤِ حكُومتِهِ بهُجُومِ حماس، وتُمارسُ الولاياتُ المتَّحدةُ الضَّغطَ لإبقاءِ نتنياهو يُفكِّرُ فِي خيارِ حكومةٍ جديدَةٍ، وتقدَّمت خطوةً بتجاوُزِهِ والتَّحدُّثِ معَ خلفائِهِ المحتمَلِينَ حيثُ قامَتْ بدَعوةِ جانتس لزيَارَةِ واشنطن باعتبَارِ نتنياهو معارضًا لحَلّ الدَّولتَينِ فِي إشارةٍ إِلَى خيارِ تَغييرِ حكومَةِ نتنياهُو كلِّها بعقدِ انتخابَاتٍ وليسَ بِإعادَةِ تشكيلِهَا[1].

☐ سُلطةٌ فلسطينيَّةٌ منشّطةٌ:

أكَّدَ مستشارُ الأمنِ القوميّ فِي البيتِ الأبيضِ جيك سوليفان فِي ديسمبر المَاضِي عَلَى أنَّ السُّلطةَ الفلسطينيَّةَ يجبُ أَن تكونَ مسؤولةً عَن حُكْمِ غزَّةَ بعدَ الحَربِ؛ لكنَّهَ شدَّد علَى أنَّهَا ستحتاجُ إِلَى "تَجديدٍ وتنشيطٍ." [2]. وتنقَسِم الرُّؤيَةُ الواسعَة المنبثقَةُ عنِ المحادثاتِ الدَّاخليةِ الأمريكيَّةِ فِي إعادةِ إعمارِ غزَّةَ إِلَى مراحلَ متعدِّدةٍ بمجرَّدِ انتهاءِ القتالِ العنيفِ بينَ القوَّاتِ الإسرائيليَّةِ ومقاتلِي حماس، وستكونُ هنَاكَ حاجَةٌ إِلَى قُوَّةٍ دوليَّةٍ لتحقيقِ الاستقرَارِ فِي المنطقَةِ فِي أعقَابِ ذلِكَ مباشرةً، يَلِيهَا وجودُ سُلطةٍ فلسطينيَّةٍ مجددةٍ تتولَّى زمامَ الأمُورِ علَى المدَى الطَّويلِ، وتشمَلُ الخطَّةُ منحَ السُّلطةِ المزيدَ مِنَ المساعدَاتِ الأمنيَّةِ، والسَّماحَ بدورٍ أكبرَ لمُنسِّقِ الأمنِ الأمريكيّ، الَّذِي لديهِ سجِلٌّ حافِلٌ فِي تقديمِ المشُورةِ لقُوَّاتِ الأمنِ الفلسطينيَّةِ، وحسبَ مسؤولٍ كبيرٍ فِي إدارَةِ بايدن: "فِي نهايَةِ المطافِ نُريدُ أَن يكونَ لدَينَا هيكَلٌ أمنيٌّ فلسطينيٌّ فِي غزَّةَ بعدَ الصِّرَاعِ" [3].

☐ التَّطبِيعُ السُّعوديُّ الإسرائيليُّ:

تسعَى إدارةُ بايدن إِلَى جعْلِ التَّطبيعِ العربيّ الإسرائيليّ جزءًا مِن مقَاربتِهَا لإعادَةِ الهُدُوءِ والاستقرارِ فِي الشَّرقِ الأوسطِ، ضمنَ مقاربةٍ شاملةٍ تقومُ علَى أساسِ إعادَةِ ترميمِ مسارِ التَّسويةِ، ودفعِ المملكَةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ - كدولَةٍ عربيَّةٍ رئيسيَّةٍ، وصانعَةِ رأيٍ فِي العالَمِ الإسلاميّ- إِلَى التَّطبيعِ معَ إسرائيلَ، حَيثُ يُمكنُ أَن يُمثِّلَ ذلكَ تَوسُّعًا كبيرًا فِي اتِّفاقياتِ أبراهام الَّتِي أبرِمَتْ فِي عهدِ ترامب.

وقَد بدَا أنَّ الاتِّفاقَ السُّعوديَّ كَانَ فِي مُتناولِ اليدِ تقريبًا قبلَ 7 أكتوبر مدفوعًا جزئيًّا بمخَاوفِ الرِّياضِ وإسرائيلَ المُتبادلةِ بشأنِ التَّهديدِ الإيرانيّ؛ ولكِن السُّعوديُّونَ تردَّدوا فِي إبرامِ اتِّفاقٍ يُقوِّضُ حقوقَ الفلسطينيِّينَ. وبينَمَا تُراقِبُ المملكةُ مَا تعتبرُهُ المكافأةَ الرئيسيَّةَ للتَّطبيعِ، وهِيَ معاهدةُ دفاعٍ

(1) How America should manage the next stage of the Gaza war.

(2) US Middle East Vision Emerges as Biden Focuses Beyond Gaza War, Voanews, Oct. 18, 2023. https://m-r.pw/otqX.

(3) How the Biden team is planning for a postwar Gaza Strip, Politico, Dec. 4, 2023. https://m-r.pw/TULB.

معَ الولاياتِ المتَّحدةِ لحمَايتِهَا مِن إيرانَ، عُلِّقَتْ مُحادثاتُ التَّطبيعِ فِي الوقتِ الَّذِي أشعَلَتْ فِيهِ صُورُ تصاعُدِ أعدادِ الشُّهداءِ الفلسطينيّينَ العالمَ العربيَّ، ويُعتبرُ الدَّفعُ الأَمريكيُّ نحوَ التَّطبيعِ السُّعوديّ الإسرائيليّ جزءًا مِن جُهُودِ سدِّ الفجوةِ بينَ مَا يَحدثُ علَى الأرضِ فِي غزَّةَ ومآلاتِهِ المُحتملَةِ [1].

وقَد قدَّمَت 5 دُولٍ عربيَّةٍ "خطَّةً شاملةً" تتضمَّنُ إنهاءَ الحربِ الإسرائيليَّةِ علَى غزَّةَ، ومبادرةً بشأنِ "اليومِ التَّالِي" للحربِ بدعمٍ مِنَ الولاياتِ المتَّحدةِ، بينَمَا يرفضُ الإسرائيليُّونَ- الَّذِين يعتَمِدُ عليهِم الاتِّفاق- المُوافقةَ علَى بنُودِ الخطَّةِ، حيثُ ردَّ نتنياهو علَى بلينكن خلَالَ عَرضِ الخطَّةِ علَيهِ بأنَّ إسرائيلَ ستُصرُّ علَى السَّيطرةِ الأمنيَّةِ علَى الضفَّةِ الغربيَّةِ وقطاعِ غزَّةَ فِي المُستقبلِ المنظورِ بعدَ الحَربِ، رافضًا حكمَ السُّلطَةِ الفلسطينيَّةِ، وتشمَلُ الخِطَّةُ الَّتِي تطرحُهَا دولُ الخَليجِ - بِمَا فِيهَا السُّعوديَّةُ والإماراتُ وقطر- إلَى جانِبِ مصر والأردن دَفعَ الحُكُومةِ الإسرائيليَّةِ إلَى العملِ علَى إقامةِ "دولةٍ فلسطينيَّةٍ"، وتستلزمُ الصَّفقةُ اعترافَ السُّعوديَّةِ بإسرائيلَ، وتُواجِهُ الخطَّةُ عدَّةَ عقبَاتٍ، بمَا فِيهَا الدَّمارُ الَّذِي خلَّفتْهُ الحربُ الإسرائيليَّةُ علَى غزَّةَ، والاتِّهاماتُ المتبادلةُ، ناهيكَ عَن شدَّةِ الشُّعورِ المناهضِ لإسرائيلَ فِي المنطقَةِ" [2].

وتتضمَّنُ الخطَّةُ تقديمَ التزاماتٍ ماليَّةٍ كبيرةٍ لإعادَةِ إعمارِ غزَّةَ؛ ولكِن ليسَ دُونَ ضماناتٍ بأنَّ المبَانِي الَّتِي يدفعُونَ ثمنَهَا ستظلُّ قائمةً، وكجُزءٍ منَ اقتراحِهَا تُقدِّمُ الدُّولُ العربيَّةُ تدريبًا أمنيًّا، حتَّى تتمكَّنَ السُّلطةُ الفلسطينيَّةُ مِن حُكمِ غزَّةَ، وتُدركُ الأطرافُ أَن التَّقدُّمَ نحوَ الحَلِّ لَن يكونَ مُمكنًا فِي ظلِّ استمرَارِ حكومةِ اليمينِ المُتطرِّفِ فِي إسرائيلَ، بزعامَةِ رئيسِ الوزراءِ بنيامين نتنياهُو [3].

(1) Patricia Karam, How the Gaza War Is Upending US Middle East Policy, Arab Center, Feb 2, 2024. https://m-r.pw/DLSo.

(2) "خطة عربية شاملة" لإنهاء حرب غزة وصولًا إلى دولة فلسطينية، الشرق، 19 يناير 2024.https://m-r.pw/YozT

(3) خطة عربية شاملة" لإنهاء حرب غزة وصولًا إلى دولة فلسطينية، الشرق، 19 يناير 2024.

رابعًا: السِّيناريُوهاتُ المُحتملَةُ للتَّحرُّكِ الأمريكيّ خلالَ عامِ الانتخابَاتِ

يُعتبرُ الدَّعمُ الأمريكيُّ لإسرائيل بأشكالِهِ مُتغيّرًا حاسمًا فِي الحرْبِ؛ ولكنَّهُ يَحملُ أهدافًا سياسيَّةً، حيثُ تَعتبرُ واشنطن أنَّ الإنهاءَ النَّاجحَ للحَربِ ضدّ حماس وسِيلةٌ لاستعادةِ التَّطبيعِ الوشيكِ للعلَاقاتِ بينَ المملكَةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ ودولةِ إسرائيلَ، فضلًا عَن كونِهَا نُقطةَ انطلَاقٍ نحوَ حلٍّ سيَاسيٍّ أوسع ودائمٍ للمنطقَةِ. بالإضافَةِ إلَى ذلكَ فإنَّهُ يُعزّزُ مكانةَ الولاياتِ المتَّحدةِ كحليفٍ موثوقٍ ودائمٍ فِي مواجهَةِ التَّهديداتِ الخطيرةِ للسَّلامِ، ويُشدّدُ علَى مدَى تصميمِهَا علَى مُعارضَةِ استخدَامِ الإرهابِ والقُوَّةِ كوسيلةٍ مشروعةٍ لإدارةِ شُؤونِ الدَّولةِ [1].

فِي المُقابلِ تعملُ إدارةُ بايدن- فِي ظلِّ احتدامِ الحربِ- علَى منعِ اندِلاعِ صرَاعٍ إقليميٍّ بالشَّرقِ الأوسطِ، والدَّفعِ باتِّجاهِ مشهدٍ سياسيٍّ يُفضِي إلَى وقفِ إطلَاقِ النَّارِ، وتبادُلِ الأسرَى وإدارةِ القطَاعِ وَفقًا لرُؤيةٍ فلسطينيَّةٍ موحَّدةٍ معَ الضفَّةِ الغربيَّةِ، وإعادة الإعمَارِ بغزَّةَ، والسَّيرِ باتِّجاهِ آليةٍ سياسيَّةٍ تقودُ لحلِّ الدَّولتَينِ. ونجاحِ الرَّئيسِ بايدن فِي حلِّ الأزمَةِ الراهنَةِ - كمَا فعلَ الرَّئيسُ السَّابقُ جِيمى كارتر فِي التَّوصُّلِ لاتِّفاقيَّةِ السَّلامِ المِصريَّةِ الإسرائيليَّةِ- سيكونُ الرَّصيدَ الوحيدَ البَاقِي لَهُ دَاخليًّا أو خارجيًّا لنَيلِ الثِّقةِ الدَّوليَّةِ، وسيُساعدُ حملتَهُ الانتخابيَّةَ لتحقيقِ أهدافِهَا، أمَّا بقاءُ بايدن فِي مشهَدِ قيادَةِ الحربِ معَ إسرَائيلَ معَ كُلِّ هذَا الدَّمارِ والقتلِ سُيؤدِي إلَى نُزولِ شعبيَّتِه لأدنَى مُستوًى فِي عامِ الانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ الأمريكيَّةِ المقرَّرةِ فِي نوفمبر القَادِمِ [2].

لكِن تُواجهُ الحسَابات الأمريكيَّة حولَ موقفِهَا الدَّاعم لإسرائيلَ تعقيدَات مُتزَايدة، خاصَّةً فِي ظلِّ فشلِ رهانِهَا علَى قُدرةِ إسرائيلَ فِي تحقيقِ هدفِهَا مِنَ الحرْبِ، والقضَاءِ علَى حركَةِ حماس فِي مدًى زمنيٍّ معقُولٍ تتمكَّنُ واشنطن خلالَهُ مِن تأمينِ دَعمٍ دوليٍّ كبيرٍ لهذَا التَّصعِيدِ العسكريِّ لإسرائيلَ ضد المدنيِّينَ الفلسطينيِّينَ. وفِي ظلِّ ارتفاعِ وتيرَةِ الاحتجاجَاتِ الشَّعبيَّةِ، وتَزايدِ رفضِ الرَّأيِ العام العَالميِّ لاستمرَارِ هذَا العدوانِ، فضلًا عَن قُربِ موعِدِ الانتِخَاباتِ الرِّئاسيَّةِ الَّتِي كانَ يُعوّلُ الرَّئيسُ الأمريكيُّ بايدن علَى أَن تأتيَ دُونَ أَن تُرافقَهَا مَشاهدُ القتلِ والانتهاكاتِ الصَّارخَةِ الَّتِي ارتكبَتْهَا إسرائيلُ ضدَّ الشَّعبِ الفلسطينيِّ، وهُو مَا دعّمتْه الإدارةُ الحاليَّةُ لتأمينِ صورةِ الدَّعمِ الأمريكيِّ لتلِّ أبيب فِي أوساطِ المجتمعِ اليهُودِي بالولاياتِ المتَّحدةِ.

---

(1) Kevin Benson, What is the End State? Assessing Israel's Objectives for a Gaza Campaign, Modern War Institute at West Point, 10.19.23. https://m-r.pw/qNRe https://mwi.westpoint.edu/what-is-the-end-state-assessing-israels-objectives-for-a-gaza-campaign/

(2) مصر تخوض أشرس معاركها الدبلوماسية ضد التهجير القسرى للفلسطينيين.. السفير محمد حجازى: زيارة وزير الخارجية الأمريكى للشرق الأوسط طوق نجاة لإسرائيل وأمريكا.. وبلينكن: المحادثات بشأن حرب غزة ليست سهلة، اليوم السابع، 07 يناير 2024. https://m-r.pw/uJQg.

ومعَ إطالَةِ أمدِ العُدوانِ العسكريّ الإسرائيليّ، فإنَّ لذلكَ أثرَهُ علَى حجمِ الدَّعمِ المُتوقع مِن جانبِ الأمريكيّينَ مِن أُصولٍ عربيَّةٍ وإسلاميَّةٍ، إذ كشفَتِ استطلاعاتُ الرَّأيِ عَن تراجُعِ تأييدِ هؤُلاءِ لبايدن معَ بدءِ الحربِ مِن 59 في المِئة إلَى 17 في المئة فقَط.

وتفرضُ مُعطياتُ الواقعِ الرَّاهنِ العَديدَ مِنَ التَّعقيداتِ والحساباتِ المُتشابكَةِ أمامَ إدارةِ بايدن خلَال عامِ الانتخاباتِ، ففِي ظلِّ الرَّفضِ وتعنُّتِ نتنياهو وحِزْبِهِ في التَّجاوُبِ معَ الرُّؤيَةِ الأمريكيَّةِ يُمكنُ أَن يتَّخذ السُّلوكُ الأمريكيُّ أحدَ السِّيناريوهاتِ التَّاليةِ في مسارِ التَّسويةِ:

□ سِيناريُو الاعترافِ بالدَّولَةِ الفلسطينيَّةِ مِن طرَفٍ واحدٍ:

قَد تلجأُ الولاياتُ المتَّحدةُ للاعترافِ بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ في ظلِّ مُعارضَةِ نتنياهو وحكومتِهِ لخطَّةِ اليومِ التَّالِي الأمريكيَّةِ لإنهاءِ الصِّراعِ، وإقامَةِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ، ودمجِ إسرائيلَ في المنطقَةِ مِن خلالِ التَّطبيعِ معَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، وفِي هذَا السِّيناريُو تُمارسُ واشنطن ضغطًا غيرَ مسبُوقٍ يخرُجُ عَن سياساتِ الإداراتِ الأمريكيَّةِ السَّابقةِ مُنذُ عام 1948، ويواجهُ بايدن انتقادات من الحزبِ الجُمهوريّ ومؤيّديه المُتحيّزينَ تاريخيًّا لإسرائيلَ، فضلًا عَن انتقاداتٍ مِنَ الجالياتِ اليهوديَّةِ الأمريكيَّةِ الَّتِي تدعمُ إسرائيلَ، ويُخاطرُ بفُقدانِ أصواتِهَا في عامِ الانتخاباتِ؛ ولكنَّهُ سيناريو يُصعِّدُ الضَّغطَ علَى إسرائيلَ مِن خلالِ اعترافِ دولٍ أخرَى بدولةِ فلسطين.

وتنطلقُ الرُّؤيةُ الأمريكيَّةُ في مسارِ التَّسويةِ مِن مبدَأِ حمَايةِ أمنِ إسرائيل وحقِّها في الدِّفاعِ عنِ النَّفسِ، وإعادَةِ فتحِ الطَّريقِ إلَى حلِّ الدَّولتَينِ الَّذِي يُعطِي للفلسطينيّينَ حقَّ تقريرِ المَصيرِ[1]. وتُلخِّصُ تَصريحاتُ بايدن الأهدافَ الأمريكيَّةَ حيثُ أعلنَ بأنَّهُ يُريدُ أَن يرَى حلَّ الدَّولتينِ للصِّراعِ الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وأَن تكُونَ إسرائيلُ آمنةً في المنطقَةِ، وأَن تكونَ لهَا علَاقاتٌ معَ الدُّولِ العربيَّةِ المُجاورةِ، ويُريدُ تجنُّبَ حربٍ إقليميَّةٍ في ظلِّ تكثيفِ وُكلاءِ إيرانَ في المنطقَةِ هجماتهم ضدَّ القواتِ الأمريكيَّةِ في العراقِ وسُوريا والبحْرِ الأحمَرِ[2].

وتقومُ عقيدَةُ بايدن النَّاشئةُ للشَّرقِ الأوسطِ: علَى إنشاءِ دولةٍ منزُوعَةِ السِّلاحِ؛ ولكِن قابلَة للحيَاةِ علَى الفَورِ في فلسطِين، وتقويةِ العلاقَاتِ الأمريكيَّةِ معَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، واستعَادةِ الحيَاةِ الطَّبيعيَّةِ بينَ المملكَةِ وإسرائيلَ، والتَّمسُّكِ بموقفٍ عسكريّ حازمٍ ضدّ إيرانَ ووُكلَائها المزعُومينَ في الشَّرقِ الأوسطِ[3].

---

(1) How America should manage the next stage of the Gaza war.

(2) Fatma Tanis, How U.S. alignment with Israel in Gaza could be undermining American interests, NPR,
December 4, 2023. https://m-r.pw/RHBK.

(3) https://apa-inter.com/post.php?id=7347.

بالنَّظرِ إلَى تركيزِ واشنطن علَى التَّنافُسِ معَ الصِّينِ ورُوسيَا، فإنَّ تحقيقَ السَّلامِ والاستقرار النِّسبيّ فِي الشَّرقِ الأوسَطِ لَا يزالُ ذَا أهميَّةٍ كبيرةٍ للولاياتِ المتَّحدة، ويعتقدُ العديدُ مِنَ الأمريكيّينَ أنَّهُ مِن أجلِ مواجهةِ مُحورِ المقاومةِ الَّذِي تقودُهُ إيرانُ فِي الشَّرقِ الأوسطِ، وإعادةِ قيادتِهَا للمنطقَةِ، ودعمِ وحمايةِ الحلفاءِ الإقليميّينَ مثل مصرَ والأردن حتَّى يتَجاوزُوا المشاكِلَ السِّياسيَّةَ يجبُ علَى واشنطن أَن تُركِّزَ علَى منعِ إيرانَ وشركائِهَا مِن استخدامِ الصِّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ مرَّةً ثانيةً كإسفين لفَصلِ واشنطن عَن شُرَكائِهَا الإقليميّينَ، لَا سيَّما وأنَّهُ لَا يُمكنُ عزل القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ عن ديناميكياتِ الصِّراعِ الأوسعِ في منطقةِ الشَّرْقِ الأوسطِ [1].

وقَد رفضَ نتنياهُو الاعترافَ الأمريكيَّ بشكلٍ أُحاديّ بدَولةٍ فلسطينيَّةٍ، وأَصْدرتْ حكومتُهُ قرارًا برفْضِ هذَا الاعترافِ، وقدَّمَ فِي المقابلِ خطَّتَهُ لليومِ التَّالِي الَّتِي تعنِي إعادةَ احتلالِ غزَّةَ، واستِبعادَ أيّ دورٍ للسُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، ورفضِ قيامِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ، وإبقاءِ السَّيطرَةِ الأمنيَّةِ فِي المنطقَةِ الواقعَةِ غرب نهْرِ الأردنِ فِي أيدِي إسرائيلَ، واستمرَّ فِي مماطلتِهِ فِي التَّوصُّلِ إلَى هُدنةٍ وصفقةِ تبادُلٍ، وما زالَ يُصرُّ علَى الهُجُومِ علَى رفح، مَا مِن شأنِهِ أَن يدفعَ أزمةَ غزَّةَ إلَى أبعادِهَا القُصْوى، ويدفنَ صفقةَ المُحتَجَزينَ، وجُهودَ السَّلامِ طويلةَ الأمَدِ. وسلوكُ نتنياهُو وحكومتُهُ يُمكنُ أَن يدفعَ الولاياتِ المتحدَّةَ نحوَ هذَا السِّيناريُو.

كمَا أعلنَت دولٌ أوروبيَّةٌ أخْرَى بأنَّهَا تُفكِّرُ فِي الاعترافِ بدَولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقِلةٍ فِي خطوَةٍ استباقيَّةٍ مِن شأنِهَا التَّمهيدُ لتَّطبيقِ حلِّ الدَّولتَينِ، حيثُ أعرَبَ وزيرُ الخَارجيَّةِ البريطانيُّ ديفيد كامِيرُون عنِ اهتمامِهِ العَام بالاعترافِ المُبكِّرِ بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ، وقال سفين كوبمانز- ممثِّلُ الاتِّحادِ الأوروبيّ الخاصّ لعمليَّةِ السَّلامِ فِي الشَّرقِ الأوسطِ-: إنَّ الاتِّحادَ الأوروبيَّ يتواصلُ معَ الأطرافِ المختلفَةِ لوضعِ خطَّةٍ تُركِّزُ فعليًّا علَى الوُصولِ إلَى دولَةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلَّةٍ ومعترفٍ بهَا بالكاملِ، ودَولةٍ إسرائيليَّةٍ آمنةٍ مُندمجةٍ بالكَاملِ فِي المنطقَةِ.

مِن شأنِ تقديمِ هذَا الاعترافِ قبلَ أيِّ اتِّفاقٍ شاملٍ نهائيٍّ بينَ الطَّرفينِ أَن يُمثِّلَ تَحوُّلًا واضحًا فِي موقفِ واشنطن، والضَّغطُ سيجعلُ حكومةَ نتنياهو تُواجهَ حقائقَ سياسيَّةً جديدةً، لا سيَّمَا وأَنَّهُ سيرعَى تَنفيذَ عناصَرِ الإصلاحِ السِّياسيّ، والضَّماناتِ الأمنيَّة لكُلٍّ مِن إسرائيلَ والفلسطينيّين، والتَّطبيعَ، وإعادةَ الإعمارِ، وفِي توضيحِه لعقِيدةِ بايدن النَّاشئةِ كتَب توماس فريدمان:"إنَّ الاعترافَ فِي بدايَةِ عمليَّةِ السَّلامِ ولَيسَ نهايتِهَا يُمكِّنُ أَن يعزِّزَ قيامَ الدَّولةِ الفلسطينيَّة بشُرُوطٍ تتفّقُ معَ الأمنِ الإسرائيليّ"، وكذلِكَ المُساعَدة فِي ردعِ إيرانَ، وتعزيز دعمِ بايدن مِن خلَالِ التَّركيبَةِ السُّكانيَّةِ التَّصويتيَّةِ الرَّئيسيَّةِ قبلَ حملَةِ إعادةِ انتخابَهِ؛ ولكِن المُحَاولات الفاشِلَة لحَلِّ الدَّولتينِ- خلَال

(1) خالد، هاشم محمد، إعادة توجيه: الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط بعد "طوفان الأقصى"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2023/12/03. https://m-r.pw/YaZA.

العقُودِ الماضيةِ- أثارَتْ تساؤُلاتٍ لدَى البَعضِ بشأنِ التزامِ واشنطن، خاصَّة فِي عام الانتخاباتِ الَّذِي أصبحَتْ فِيهِ الحَربُ بينَ إسرائيلَ وغزَّةَ والدَّعمُ لإسرائيلَ مِنَ القضايَا السِّياسيَّةِ الرَّئيسيَّةِ.

☐ سيناريُو تمريرِ قرارٍ فِي مجلسِ الأمنِ يَعترفُ بدولَةِ فلسطينَ:

قَد تلجأُ الولاياتُ المتَّحدةُ فِي هذَا السِّيناريُو إلى الامتناعِ عنِ استخدام حقِّ النَّقضِ (الفيتو) ضدّ قرارٍ لمجلسِ الأمنِ يدعُو إلَى الاعترافِ بالعضويَّةِ الكاملَةِ لدولَةِ فلسطينَ فِي الأممِ المتَّحدةِ، وهُو إجرَاءٌ طالَمَا اعترضَتْ علَيهِ الولاياتُ المتَّحدةُ، وأفشلتِ الجُهودَ الفلسطينيَّةَ نحوَ تحقيقِهِ، ومِن شأنِ هذَا القرَارِ أَن يُغيِّرَ الحالةَ القانونيَّةَ لدَولةِ فلسطينَ، ويُحوِّلَهَا إِلَى مكانةِ دولةٍ ذاتِ سيادةٍ تتمتَّعُ بحقُوقِ الدَّولةِ العضوِ، ومِنهَا الحَقّ فِي الاستقلالِ وممارسةِ سُلطاتِهَا القانونيَّةِ، بِمَا فِي ذلكَ اختيارُ شكْلِ حكومتِهَا بحريَّةٍ دون إملَاءٍ مِن دولةٍ أخرَى. وممارسةُ ولايتِهَا القَانونيَّةِ علَى أراضيهَا وسكَّانِها، وسيشجعُ المزيدَ مِنَ الدُّولِ علَى الاعترافِ رسميًّا بفلسطينَ كدَولةٍ وإقامَةِ علاقاتِ دبلوماسيَّةٍ معَهَا، وتُمكنهَا مِنَ الوُصولِ إِلَى المنتدياتِ والآلياتِ القانونيَّةِ الدَّوليَّةِ، وتزيدُ مِن قدرةِ فلسطينَ علَى مُتابعَةِ قضايَاهَا القانونيَّةِ علَى المستوَى الدَّولِي، وقَد يُؤدِّي ذلِكَ إِلَى زيادَةِ الضَّغطِ على إسرائيلَ لمعالجةِ القضايَا المتعلِّقةِ بترسيمِ الحدودِ، وتحديدِ مكانةِ القدسِ، ومعالجةِ القضايَا المتعلِّقةِ بالمُستوطنَاتِ الإسرائيليَّةِ.

إنَّ انضمامَ فلسطينَ- كدَولةٍ كاملةِ العضويَّةِ- فِي الأمَمِ المتَّحدة سوفَ يعزِّزُ مكانَهَا فِي المجتمعِ الدَّوليّ، كمَا أنَّها ستكونُ قادرةً علَى عرضِ قضيَّتِهَا أمامَ المحافلِ الدَّوليَّةِ، والسَّعْيِ لِلحُصولِ علَى قراراتٍ تستندُ إِلَى القانُونِ الدَّولِي، والمُشاركةِ فِي وضعِ أجندةِ الأممِ المتَّحدةِ وفِي صناعةِ قراراتِهَا، حيثُ ستسمحُ العضويَّةُ الكاملةُ لفلسطينَ فِي الأممِ المتَّحدةِ بالمُشاركةِ الكاملةِ فِي أنشطةِ الأمَمِ المتَّحدةِ، بمَا فِي ذَلِكَ التَّصويتُ علَى القَراراتِ، والانضمامُ إِلَى الوكالاتِ واللَّجانِ المتخصِّصةِ، ويُعزِّزُ مِن مَوقفِ دولةِ فلسطينَ ومطالبتِهَا بالحريَّةِ والاستقلالِ، ويُضفِي الشَّرعيةَ علَى هذهِ المطالبِ، ويمنحُها مزيدًا مِنَ النُّفوذِ والشَّرعيَّةِ الدَّوليَّةِ، ويُمكنُ اللُّجوء للتَّدويلِ بديلًا عنِ المُفاوضاتِ لحَلِّ الصِّراعِ، وسيؤثِّرُ علَى العلاقاتِ الإقليميَّةِ ويعزِّزُ التَّضامُنَ الدَّوليَّ.

مَا يُعزِّزُ فرصَ تحقيقِ هذَا السِّيناريُو أنَّ إدارةَ أوباما قَد مرَّرتِ القرارَ رقم (2334) فِي مجلسِ الأمن، الَّذِي أدانَ الاستيطانَ الإسرائيليَّ فِي الضفَّةِ الغربيَّةِ عام 2016، واعتبرَهُ غيرَ شرعيٍّ، حَيثُ جاءَ القرارُ خلَالَ الأيَّامِ الأخيرةِ مِن تواجُدِ أوباما فِي البيتِ الأبيضِ ردًّا علَى التَّعنُّتِ الإسرائيليّ فِي مسارِ التَّسويةِ، وإفشالِ جهُودِ وزيرِ الخارجيَّةِ الأسبقِ جون كيري، ومبادرتِهِ لتسويةِ الصِّراعِ عامَ 2014-2015، لذلكَ فمنَ المُرجَّحِ أَن تسلُكَ إدارةُ بايدن نفْسَ السُّلوكِ، وتمرِّرُ قرارًا فِي مجلسِ الأمنِ الدَّوليّ يُرقِّي مكانةَ فلسطينَ لدولةٍ كاملةِ العضويَّةِ إذَا استمرَّتِ الحربُ والتَّعنُّتُ الإسرائيليُّ، بمَا يُسهمُ فِي التَّأثيرِ علَى نتائجِ الانتخابَاتِ الرِّئاسيَّةِ المقبلةِ.

☐ سيناريُو استمرارِ الضُّغوطِ الأمريكيَّةِ دونَ خطواتٍ عمليَّةٍ:

بناءً علَى هذَا السِّيناريُو قَد تستمرُّ واشنطن فِي الضَّغطِ علَى حُكُومةِ نتنياهُو فِي ظلِّ فشلِهَا فِي تحقيقِ وقفٍ دائمٍ أو مؤقَّتٍ لإطلاقِ النَّارِ، بينمَا تستكملُ إسرائيلُ الحربَ بالدُّخولِ إلَى رفح، ومحاولَةِ فرضِ رؤيتِهَا غيرِ المقبُولةِ لليومِ التَّالِي، وتشهدُ العلَاقةُ مزيدًا منَ التَّوتُّرِ، ومعَ اقترابِ الانتخاباتِ تستعِدُّ إدارةُ بايدن للحملَةِ الانتخابيَّةِ.

كَانَ مِنَ المنتظَرِ أَن تستمرَّ وتيرةُ الضَّغطِ الأمريكيِّ علَى حُكومةِ نتنياهو لإجبارِهَا علَى الدُّخولِ فِي المسَارِ السِّياسيِّ- لَاسيَّمَا إذَا تمكَّنت إسرائيلُ مِنَ القضاءِ علَى حماسٍ وإعلَانِ الانتصارِ-؛ لكِن بدُونِ نتائجَ حقيقيَّةٍ علَى الأرضِ بفضلِ تأثيرِ اللُّوبي اليهوديِّ فِي الولايات المتَّحدةِ، وحسَاباتِ الانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ المُقبلةِ.

حالةُ العجزِ الأمريكيِّ فِي مواجهَةِ حكومةِ نتنياهو المتطرِّفةِ قَد تُفْضِي إلَى تكرارِ تجاربِ الدِّيمقراطيِّينَ الفاشلةِ معَ نتنياهو، فمُنذُ صعودِ كتلةِ اليمينِ الدِّينيِّ فِي إسرائيلَ لسُدَّةِ الحكم لَمْ تنْجُ أيُّ إدارةٍ أمريكيَّةٍ مِن حُدوثِ اختراقٍ فِي مسَارِ التَّسوية، رغَم الضُّغوطِ الأمريكيَّة الَّتِي مارستهَا-ومَا تزال- الولايات المتَّحِدة الأمريكيَّة علَى إسرائيلَ.

قَد تشملُ الضُّغوطُ المحتملَةُ دعمَ عمليَّةِ تغييرِ القيادةِ فِي إسرائيلَ فِي ظلِّ احتجاجاتٍ داخليَّةٍ مصحوبةٍ بضُغُوطٍ دوليَّةٍ للدَّفعِ نحو مشهَدٍ سياسيٍّ إسرائيليٍّ جديدٍ يُفْضِي إلَى تنفيذِ حلِّ الدَّولتينِ، ويُمكنُ للولاياتِ المتَّحدة أَن تُمارسَ ضغُوطًا إضافيَّةً عَن طريقِ تأخيرِ شُحناتِ الأسلحَةِ إلَى إسرائيلَ، أو الضَّغطِ علَى دولٍ غربيَّةٍ أخرَى، مثل كندَا، لوقفِ تسلِيحِ إسرائيلَ.

فِي المقابلِ مِن غيرِ المُنتظَرِ أَن تجدَ هذِهِ الضُّغوطُ الأمريكيَّةُ صدًى لدَى حكُومَةِ نتنياهو، ممَّا يجعلُها ضغوطًا سياسيَّةً وإعلاميَّةً بدُونِ نتائجَ حقيقيَّةٍ، حيثُ ترفضُ حكومةُ نتنياهو بشدَّةٍ الخططَ المطروحةَ لأسبابٍ أيديولوجيَّةٍ، نظرًا لطبيعَةِ الائتلافِ الحالِي الَّذِي يتكوَّنُ مِن أحزابٍ يمينيَّةٍ متطرِّفةٍ ترفضُ بشدَّةٍ فكرةَ إقامَةِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ، لذلكَ - ولأسبابٍ داخليَّةٍ تتعلَّقُ بتفضيلِ نتنياهو الحفاظَ علَى ائتلافِهِ علَى حسَابِ الدُّخولِ فِي مسَارِ التَّسويةِ- لَن تجدَ هذِهِ الرُّؤية الأمريكيَّة لقيَامِ دولةٍ فلسطينيَّةٍ أيّ تجاوُبٍ إسرائيليٍّ يُسهمُ فِي إخراجِهَا للنُّورِ مَعَ بقاءِ نتنياهو فِي السُّلطةِ، كونَه ينتظرُ نتائجَ الانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ الأمريكيَّةِ فِي نوفمبر المقبلِ، والَّتِي يمكنُ أَن تغيِّرَ بشكلٍ جذريٍّ مَا يحدثُ فِي غزَّةَ، إذ منَ المُتوقَّعِ أَن يشهدَ العالمُ إمَّا ولايةً ثانيةً لبايدن حيثُ ستُمارسُ الولاياتُ المتَّحدةُ المزيدَ مِنَ الضُّغوطِ علَى نتنياهُو، أو إدارةً جديدةً لترامب يُمكنُ أَن تعفِي إسرائيلَ مِن أيِّ التزاماتٍ تجاهَ التَّسويةِ السِّياسيةِ.

خاتمة

شابَ علاقاتُ الدِّيمقراطيّينَ معَ نتنياهو الكثيرَ مِنَ التَّوتُّرِ فِي المَاضِي، لَا سيَّمَا فِي فترةِ الرَّئيسِ باراك أوبامَا، وشهِدَ هذَا التَّوتُّرُ تصَاعُدًا معَ اندلاعِ الحربِ فِي غزَّةَ بسبَبِ الخلافاتِ الأمريكيَّةِ الإسرائيليَّةِ حولَ قضَايَا اليومِ التَّالِي ودُخولِ رفح، رغمَ اتِّفاقِهِمَا علَى القضاءِ علَى حمَاس وإدخَالِ المساعدَاتِ والهُدنِ المؤقَّتةِ، حيثُ ترَى إدارَةُ بايدن أنَّ الوقتَ الممنوحَ لإسرائيلَ للقضاءِ علَى حمَاس بدَأ ينفدُ لأسبابٍ محليَّةٍ تتعلَّقُ بتأثيرِ الحربِ علَى التَّفضيلاتِ الانتخابيَّةِ لناخبِي الحزبِ الدِّيمقراطِي فِي غَيرِ صالحِ إعادَةِ انتخابِ بايدن، وللِّحفاظِ علَى مصالحِ الولاياتِ المتَّحدةِ الإستراتيجيَّةِ فِي المنطقَةِ وعلَى علاقاتِهَا بحلفائِهَا، وعلَى دورِ الوَسيطِ فِي المنطقَةِ، ولمَنعِ تزايُدِ النُّفوذَينِ الرُّوسِي والصِّينيّ فِي المنطقَة تحتَاجُ واشنطن إلَى ترتيبِ إقليمِ الشَّرقِ الأوسطِ للتَّفرُّغِ لمواجهَةِ الصُّعودِ الرُّوسِي والصِّينيّ.

ولهذهِ الأسبَابِ وغيرِهَا زادَ التَّحرُّكُ الأمريكيُّ فِي عام الانتخاباتِ، علَى مُستوَى إعطاءِ إسرائيلَ الفرصةَ للقضاءِ علَى قدراتِ حمَاس، ومحاولةِ التَّأثيرِ علَى المشهدِ السِّياسيّ الإسرائيليّ، وكذلكَ العمَل علَى تجديدِ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ استعدادًا لليومِ التَّالِي ضمنَ رؤيتِهَا لتنفيذِ حلّ الدَّولتينِ، والعملِ علَى مسارِ التَّطبيعِ لدمجِ إسرائيلَ فِي المنطقَةِ.

وتتراوحُ سيناريوهاتُ التَّحرُّكِ الأمريكيّ فِي مسارِ التَّسويةِ بينَ الاعترافِ بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ إلَى جانبِ متابعةِ خطَّتِهَا لحلّ الصِّراعِ عبرَ تنفيذِ حلّ الدَّولتينِ، وَتمريرِ قرارٍ فِي مجلسِ الأمنِ يعترفُ بالعضويةِ الكاملةِ لدولةِ فلسطينَ فِي الأمَمِ المتَّحدةِ، أوِ اللُّجوءِ إلَى الاستمرارِ فِي ممارسَةِ الضُّغوطِ علَى إسرائيل مثل تأخيرِ شُحناتِ الأسلحَةِ ودفعِ دُولٍ أخرَى لوقفِ تزويدِ إسرائيلَ بالأسلحةِ معَ الاستمرارِ فِي مُحاولةِ إحداثِ تغييرٍ فِي المشهَدِ الإسرائيليّ الداخليّ.

التداعيات الإقليمية للسابع من أكتوبر بين:
"مفهوم وحدة الساحات وتطبيع العلاقات"

د. هاني رمضان طالب
باحث العلاقات الدولية

ملخص

شهد الإقليم قبل السَّابع من أكتوبر حراكًا لافتًا، فكان على وشك صياغة ترتيبات جديدة، حيث شهدت الآونة الأخيرة اتفاقًا سعوديًّا/إيرانيًّا برعاية صينيَّة، وحوارًا سعوديًّا/إسرائيليًّا كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة بوساطة أمريكيَّة، إلى جانب الإعلان عن مشاريع اقتصاديَّة ضخمة كمشروع الممر الاقتصادي بين الهند والخليج العربي وأوروبا، بالإضافة إلى إقدام كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان على توقيع اتفاقيَّات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في العام 2020م، مما أوحى إلى أطراف إقليميَّة وفلسطينيَّة بأن المنطقة مقبلة على مرحلة حاسمة من تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة. إلَّا أن إطلاق عمليَّة طوفان الأقصى - في ظلِّ دعوة حركة حماس إلى تفعيل معادلة (وحدة الساحات) وما لحقها من حرب على قطاع غزة- كان كفيلًا بخلط الأوراق، والَّذي من المتوقع أن يؤدي إلى إعادة ترتيب مشهد إقليمي جديد.

وستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على التداعيات الإقليمية لعمليَّة السَّابع من أكتوبر على الحراك السِّياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ضوء تصاعد حدَّة المواجهة على الجبهة الشَّمالية مع حزب الله، وتصعيد المواجهة في البحر الأحمر من قبل جماعة الحوثي، كما سوف تتناول مآلات التطبيع العربي الإسرائيلي، وإستراتيجيَّة وحدة السَّاحات في ضوء نتائج عملية السَّابع من أكتوبر.

مقدمة

انطلقت عمليَّة طوفان الأقصى صباح يوم السَّابع من أكتوبر 2023، وقد شنتها كتائب الشهيد عز الدين القسام – الجناح العسكري لحركة حماس –، وقام قائدها "محمد الضيف" بطرح مصطلح (وحدة الساحات)، في البيان الأول عقب الشروع في العمليَّة، إذ دعا جميع مكونات ما يعرف بمحور المقاومة المدعوم من إيران إلى مساندة ودعم العمليَّة، بقوله: "يا إخوتنا في المقاومة في لبنان وسوريا والعراق وإيران هذا هو اليوم الذي ستلتحم فيه الجبهات"[1]، في إشارة الى أن عمليَّة (طوفان الأقصى) لن تقتصرَ على غزة؛ بل ستشمل السَّاحة الإقليميَّة أيضًا، ليتبع هذه الدعوة مباشرةً حشد عسكري غربي بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في منطقة الشَّرق الأوسط، ويعَدُّ هذا الحشد هو الأضخم من نوعه منذ غزو العراق في 2003، مما زاد من احتماليَّة توسيع رقعة المعارك من حرب غزة إلى حرب إقليميَّة كبرى قد تجتاح الشَّرق الأوسط برُمَّتِه.

وأفرزت مشاهد الحرب الَّتي خلَّفت عشرات الآلاف من الشُّهداء والجرحى تساؤلات وسيناريوهات متعلقة بمسارات الحرب الدائرة الآن، ومستقبل قطاع غزَّة والضَّفة الغربيَّة على الصَّعيدين الجغرافي والدِّيموغرافي، في ظلِّ التَّوقُّعات المتباينة حول إمكانيَّة نشوء أي عمليَّة سلميَّة سياسيَّة جادة قادمة، إلى جانب تداعياتها ومدى تأثيرها في المحيط الإقليمي سياسيًّا وأمنيًّا، ودور اللاعبين الإقليميِّين سواء كانوا من الدول التي يطلق عليها دول الطوق (مصر، والأردن)، أو قوى ما دون الدولة التي تشهد صعودًا بارزًا في (لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن) أمام دور الدولة الوطنية.

(1) موقع B B C الإخباري، بتاريخ 2023/10/11، على الرابط التالي: https://n9.cl/gvt3j.

أولًا: مدخل مفاهيمي

برزت في السنوات الأخيرة بعض المصطلحات الجديدة - تتعلق بالصراع العربي/الإسرائيلي- التي تدعو إلى توحيد ساحات المواجهة، أو توحيد جميع الجبهات مع العدو الإسرائيلي، أو إنشاء ما يسمى بمحور المقاومة الذي يضم قوى المقاومة في لبنان وفلسطين وبعض دول المنطقة، ويشبه هذا الشِّعار ما كان يسمَّى في السَّبعينيَّات أو الثَّمانينيَّات من القرن الماضي (جبهة الصمود والتَّصدي) التي ضمت عددًا من الدول العربية والقوى الفلسطينيَّة الرافضة لمشروع التسوية مع العدو الإسرائيلي، أو اتفاقية كامب ديفيد التي عقدها النظام المصري مع الكيان الصهيوني عام 1978.

لقد تم إطلاق مصطلح (وحدة الساحات) بعد معركة (سيف القدس) التي أطلقتها حركة حماس في شهر أيار/مايو من عام 2021 دفاعًا عن المسجد الأقصى، وردًّا على الانتهاكات الصُّهيونيَّة للمسجد والقدس، ومحاولة إزالة حي الشيخ جرّاح في القدس، وتمت ترجمة هذا المصطلح بصورة واضحة لأول مرة على أرض الواقع عبر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وجنوبي لبنان وسورية، مع ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة في الضَّفة الغربيَّة، واندلاع مواجهات واسعة في عدة مناطق في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1948.

وقد تبلور مصطلح أو مفهوم (وحدة الساحات)، في خطابات أمين عام حزب الله في لبنان "حسن نصر الله" في أكثر من مناسبة في سياق دعوته إلى توحيد جبهات المقاومة، خاصةً خلال استقباله في أغسطس/آب 2022، أمين عام حركة الجهاد الإسلامي "زياد نخالة" في بيروت، حيث بحث معه معركة وحدة الساحات، وفي 2 أيلول/سبتمبر 2023 حدث لقاء ثلاثي في بيروت بين حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي لمناقشة الأوضاع الفلسطينية، وقد أشارت الوسائل الإعلامية المقربة من حزب الله وإيران إلى أن هذا الاجتماع بمنزلة تأكيد لمبدأ (وحدة الساحات)، بين الفصائل التي تقاتل إسرائيل على مختلف الجبهات[1].

وقد اعترف بعض الخبراء والمعلقين الإسرائيليِّين بواقعية هذا المصطلح أو المفهوم، بعد معركة حركة الجهاد الإسلامي في نيسان/أبريل من سنة 2023، والتي انتهت بوقف لإطلاق النار، وبالرغم من عدم مشاركة حركة حماس فيها، فقد قال الصحفي الإسرائيلي "يوني بن مناحم": "إن مهاجمة إسرائيل بالصواريخ، خلال عيد الفصح من قطاع غزة وجنوبي لبنان ليست سوى المرحلة الأولى في حرب الاستنزاف من جانب 'محور المقاومة' بقيادة إيران، عبر استخدام إستراتيجيَّة 'وحدة السَّاحات'[2].

(1) د عماد علو، "إستراتيجية وحدة الساحات.. حرب متعددة الجبهات أم حرب إقليمية"، بتاريخ 2023/11/25م، على الرابط التالي: https://n9.cl/g293w.

(2) موقع قناة الميادين، بتاريخ 2023/4/13م، على الرابط التالي: https://n9.cl/x95fc.

وإجمالًا، فإن مفهوم (وحدة الساحات) يقصد به عمليًّا تحريك عدة ساحات أو جبهات في الوقت نفسه ضد العدو الإسرائيلي، حتى لو بدأت المعركة إحدى حركات المقاومة لأسباب معينة، وهذه الساحات تشمل قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة ولبنان والجولان السوري والعراق واليمن، وأحيانًا يشارك فيها فلسطينيو أراضي سنة 1948.

وينطلق مفهوم وحدة ساحات المقاومة من فكرة عقديَّة ترى أن خيارات حركات المقاومة في أي مكان وفي أي سياق وفي أي توقيت واحدة، ونظرًا إلى وجود رابط إيديولوجي واحد يجمعها - وهو مقاومة إسرائيل-؛ لكن - وبحسب بعض المراقبين- الرابطة العقديَّة في الواقع العملي لا تكفي بمفردها لكي يقرر الجميع في التوقيت نفسه محاربة إسرائيل، وإنما هناك حسابات داخليَّة وإقليميَّة قد تجعل هذا الخيار ليس واحدًا.[1]

واستنادًا إلى كل ذلك، فقد شكل مفهوم (وحدة الساحات) تطورًا إستراتيجيًّا في المواجهة بين الفواعل - ما دون الدول - الإقليميَّة الممانعة والمقاوِمة للوجود والنفوذ الأمريكي والصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، من خلال مواجهات مسلحة وعنيفة في عدد من السَّاحات، التي كان من أبرزها السَّاحات الفلسطينيَّة والسوريَّة والعراقيَّة واللبنانيَّة واليمنيَّة، وقد تمثلت هذه المواجهات في ضرب القواعد والقوات الأمريكيَّة في السَّاحتين السوريَّة والعراقيَّة، وكذلك قصف للمواقع العسكريَّة والمستوطنات الصهيونيَّة عبر الساحة اللبنانية والجولان السوري المحتل بالصَّواريخ والطائرات المسيرة وقذائف الهاون، وعادةً ما يتبعها رد من قبل القوات الأمريكيَّة والإسرائيليَّة بضربات جويَّة أو صاروخيَّة لمواقع فصائل المقاومة في السَّاحات السوريَّة والعراقيَّة واللبنانيَّة والفلسطينيَّة[2].

(1) عمرو الشوبكي، "وحدة الساحات أم تعددها"، موقع عروبة 22، بتاريخ 2023/11/27م، على الرابط التالي: https://n9.cl/zrmqo.

(2) د عماد علو، مرجع سابق.

ثانيًا: اتجاهات التصعيد بعد السَّابع من أكتوبر

تعكس اللحظة الحاليَّة في المنطقة- وفق تحليل بعض المختصين[1] لأبرز اتجاهات التفاعلات الجارية - مشهدين متناقضين: **أحدهما** هو تنامي حدَّة التصعيد والمواجهات العسكريَّة، **والآخر** هو محاولة التهدئة أو التبريد، فعلى الرغم من مرور عدة أشهر على بداية الحرب في قطاع غزة، وما يصاحبها من تصعيد على جبهات أخرى، فإن هناك مبادرات وجولات دبلوماسيَّة للتهدئة، وما بين المشهدين تواجه دول المنطقة تحديات جديَّة، خاصةً بالنسبة لأمنها القومي واستقرارها الداخلي، وللمشروعات التي تتعلق بالتقدم الاقتصادي وجذب الاستثمارات أو مشروعات التنمية الاقتصادية بشكل عام، على اعتبار أن ما يحدث في الإقليم يؤثر بشكل مباشر في هذه المشروعات.

لقد اعتمدت إيران خيار التصعيد المتدرج والمنضبط، عبر توزيع الأدوار على جماعات تابعة وحليفة لها في جبهات متعددة تشمل كلًّا من لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، فعلى سبيل المثال لا الحصر يشنُّ حزب الله هجمات يوميَّة على المواقع العسكريَّة الإسرائيليَّة في المنطقة الحدودية مع لبنان، بينما يطلق الحوثيون صواريخ كروز وطائرات مسيرة باتجاه إيلات، كما تنطلق هجمات بالصَّواريخ والطائرات المسيرة تستهدف التواجد الأمريكي في العراق وسوريا، حيث تهدف تلك الهجمات إلى تخفيف الضغط عن قطاع غزة، وإبراز التضامن معها.

فمنذ هجوم السَّابع من أكتوبر2023 - وتجسيدًا لإستراتيجيَّة (وحدة السَّاحات)- ذكرت مصادر صحفيَّة أن فصائل المقاومة في كلٍّ من العراق وسوريا ولبنان انخرطت في غرفة عمليات مشتركة مع حركة حماس، بعد أن سافر قادة المجموعات المسلحة العراقيَّة إلى سوريا ولبنان برفقة مجموعة مسلحين، ولم يعد سرًّا القول بأن غرفة العمليات المشتركة لمحور المقاومة تحظى بدعم مستشارين إيرانيّين وتقوم بتنسيق العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكيَّة والإسرائيليَّة في سياق تنفيذ إستراتيجيَّة وحدة السَّاحات، التي أقر اتِّباعها من قبل فصائل محور المقاومة منذ أعوام[2].

وقد شهدت ساحات الإسناد عمليات عسكريَّة مختلفة لفصائل محور المقاومة، في إطار دعم ساحة عمليات حركة حماس في ضوء تداعيات عمليَّة (طوفان الأقصى)، والهجوم الصهيوني المقابل المعروف إسرائيليًّا بعملية (السيوف الحديديَّة)، فجاءت على النحو التالي:

على الصَّعيد الإيراني لم نشهد أي تحرك عسكري كإسناد مباشر لساحة غزة؛ لكن كان هناك مجرد تحركات إيرانية من خلال الاتصالات الدبلوماسيَّة وعقد اللقاءات مع مختلف الأطراف، وإعلان دعم إيران للشعب الفلسطيني وحركة حماس، وقد أطلق المسؤولون الإيرانيون العديد من

(1) نقلًا عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "ورشة عمل موسعة بعنوان "الشرق الأوسط إلى أين.. هل تتسع دائرة الحرب في الإقليم؟"، بتاريخ 2024/11/15م، على الرابط التالي: https://n9.cl/fiete.

(2) د عماد علو، مرجع سابق.

التصريحات والمواقف التي تحذر من تحول المواجهات في غزة إلى حرب شاملة؛ لكن - ومن جانب آخر- أطلقت إيران نحو 100 صاروخ بالستي متوسط المدى، وأكثر من 30 صاروخ كروز، وما لا يقل عن 150 مسيّرة هجوميَّة باتجاه إسرائيل ليل السبت الموافق 2024/4/13، كردٍّ على قصف إسرائيل لمبنى القنصليَّة الإيرانيَّة في دمشق في وقت سابق، وأحصى الجيش الإسرائيلي من جهته أكثر من 350 مقذوفًا، وقال: إن 99 في المئة منها دُمّر قبل أن يصل إلى هدفه[1].

وعلى الساحة اللبنانية - التي تعتبر أكثر ساحات المواجهة سخونة بعد الساحة الفلسطينيَّة في غزة والضَّفة الغربيَّة- يستمر تصاعد التوتر على الجبهة الشماليَّة لإسرائيل، في ظل استمرار إسرائيل في قصف البلدات الجنوبيَّة اللبنانيَّة، منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ردًّا على إطلاق حزب الله لصواريخ وقذائف مضادة للدروع وطائرات مسيرة نحو المواقع والبلدات الإسرائيليَّة الشمالية، وفي نفس السياق فقد أعلن حزب الله - بمناسبة مرور 200 يوم على حرب غزة- أنه نفذ 1650 عمليَّة ضد إسرائيل منذ بدء التَّصعيد بينهما[2]، كما شدَّد الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" قائلًا: "الجبهة اللبنانيَّة مستمرة في مساندة غزة، وهذا أمر حاسم ونهائي، والأمريكي والفرنسي سلم بهذه الحقيقة" [3].

وبما أن هذه السَّاحة تشهد - أثناء إعداد هذه الدراسة- حالة تصعيد عسكري على جبهة الجنوب ضد الجيش والمستوطنات الإسرائيليَّة بشكل ملحوظ، لذا تجدر الإشارة إلى بعض السيناريوهات المتوقعة في قادم الأيام، التي قد تأتي على النحو التالي:

- قد يكون التَّصعيد الحالي لضبط إيقاع المعركة، والاستمرار في حالة تقييد الصراع ضمن حدود معينة.

- قد تعمل التطورات المتسارعة على الجبهة في الدفع نحو مسار إجباري من التصعيد العسكري في المنطقة، لكنه يبقى دون مستوى الدخول في حرب إقليميَّة مفتوحة.

- توسيع ساحة الحرب في لبنان، حيث إن الضَّربات الإسرائيليَّة الأخيرة داخل لبنان يمكن أن تشكل تمهيد ساحة المعركة لهجوم شامل، لأن حجم الهجمات الصاروخية من جانب الحزب على إسرائيل قد يدفع إلى حرب غير مقصودة، بداعي تغيير الوضع الإستراتيجي على الحدود الشَّماليَّة لإسرائيل، وإعادة المستوطنين لمنازلهم في الشَّمال.

(1) موقع B B C عربي، بتاريخ 2024/4/15، على الرابط التالي: https://n9.cl/x869m.

(2) موقع B B C عربي، بتاريخ 2024/5/6، على الرابط التالي: https://n9.cl/xstao.

(3) موقع R T عربي، بتاريخ 2024/5/13، على الرابط التالي: https://n9.cl/a3fec.

أما ساحة الجولان: فقد أُطلق بعض الصواريخ والطائرات المسيرة، لكن المشاركة كانت محدودة نسبيًّا، وقام العدو الإسرائيلي بقصف مطاري دمشق وحلب ومواقع لحزب الله في سوريًّا، وسقط عدد من شهداء الحزب جرّاء هذا القصف.

وعلى صعيد الساحة العراقية: أطلقت قوات المقاومة الإسلامية وكتائب حزب الله الصواريخ والطائرات المسيرة على القواعد الأميركيَّة في العراق وسوريًّا، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة تدعم الكيان الإسرائيلي في المعركة ويجب توجيه الضربات إليها، وردت القوات الأميركيَّة بقصف بعض مواقع المجموعات المؤيدة لإيران في سوريًّا، كما أُطلق بعض الصواريخ على مطار إيلات[1].

والسَّاحة اليمنيَّة: وهي أبعد السَّاحات من الناحية الجغرافيَّة؛ ولكن حركة أنصار الله الحوثيَّة - كجزء من محور المقاومة والتزامها باستراتيجيَّة وحدة الساحات- دخلت المعركة يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على "المستشفى الأهلي المعمداني" في غزة، وقد استخدمت صواريخ أرض/أرض، والطائرات المسيَّرة الانتحاريَّة، مستهدفة ميناء إيلات الإسرائيلي، حيث شاركت جماعة الحوثي في المعركة من خلال إطلاق الصواريخ الباليستيَّة والطائرات المسيرة، وأشارت بعض التقارير الإعلاميَّة إلى أن القوات والبوارج الأميركيَّة الموجودة في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط نجحت في إسقاط معظم الصواريخ والطائرات اليمنيَّة التي أُطلقت في اتجاه إسرائيل[2]؛ إلا أنَّ إسرائيل حاليًا ترى أنَّ مدى الضرر والخطر الذي يشكله الحوثيون لا يقترب بأي حال من الأحوال من التهديد الذي يشكله حزب الله اللبناني وحركة حماس، أو حتَّى وكلاء إيران في سوريا.

كما يلاحظ على أرض الواقع- في ظل التوترات الإقليميَّة الراهنة- أنه ليس لدى واشنطن إستراتيجيَّة متماسكة تساندها قوة عسكريَّة تستطيع من خلالها التأثير في مجريات الأمور في المنطقة، ويُنظر إلى المرحلة الحالية في الشرق الأوسط باعتبارها مرحلة فاصلة في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة، خاصةً وأنَّ التوتر الإقليمي في تصاعد، وثمة مخاوف من حرب إقليمية واسعة النطاق؛ بيد أن الخيارات المتاحة أمام إدارة الرئيس "جو بايدن" تبدو محدودة، إذ إن الخيارات التي تم اعتمادها في السَّابق والتي تعتمد على التهدئة أو الاحتواء أو فرض عقوبات اقتصادية لم تؤت ثمارها، والآن يتمثل المسعى في إبطاء الأزمة الحالية والتركيز على استهداف وكلاء إيران؛ لكن ذلك قد يدفع إلى تفاقم الأزمة، خاصة أن هناك أطرافًا تريد جر الولايات المتحدة إلى حرب إقليميَّة، وأي

(1) قاصم قصير، "وحدة الساحات أو وحدة الجبهات أو محور المقاومة: بين الشعارات والوقائع"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (2)، نوفمبر 2023.

(2) د عماد علو، مرجع سابق.

سوء تقدير أو استغلال للتوترات قد يدفع بواشنطن إلى صراع أوسع تضطر فيه إلى دفع تكلفة سياسيَّة وعسكريَّة كبيرة.

ومن المرجح أن إسرائيل ليست معنية حاليًّا بتصعيد عسكري إقليمي واسع النطاق، وإنما تركيزها - بشكل أساسي- على إعادة ترميم الوضع الداخلي؛ لكن هذا لا يمنع من أن تؤدي التحركات العسكريَّة الإسرائيلية على مختلف الجبهات (لبنان، وسوريا، واليمن)، وتحركات رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" (الهادفة إلى تعزيز وضعه السياسي في الداخل) إلى تصعيد غير محسوب، سيعتمد في شدته على ردود فعل السَّاحات الأخرى، فبالنسبة لجبهة لبنان فإن الموقف الإسرائيلي ينحصر في أمرين: **الأول** هو التخوف من أن يقوم حزب الله بهجوم على غرار ما قامت به حركة حماس في 7 أكتوبر الماضي، أو تصاعد نوعيَّة ومدى الضَّربات العسكريَّة تجاه المستوطنات في الشَّمال، خاصةً بالنظر إلى تطور الإمكانات العسكريَّة لحزب الله مقارنة بحماس، **والأمر الثاني** يتعلق بإعادة الإسرائيليِّين الذين تم إجلاؤهم منذ بدء الحرب على جبهتي لبنان وغزة، والذين بلغ عددهم 231 ألفًا، بما يعادل نحو 2.4% من مُجمل سكان إسرائيل، حيث يمثل مُعضلة إسرائيليَّة بالإضافة إلى المعضلات الأخرى[1].

وبالإجمال فإنَّ وضع الانتشار العسكري للأطراف الدوليَّة والإقليميَّة في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة حاليًّا يكشف عن أنَّ الإقليم في حالة ذروة انتشار عسكري، وأنَّ هذا الانتشار هو انعكاس لاستجابة طوارئ أمنيَّة خطرة، مع عدم امتلاك أي طرف (إستراتيجيَّة ردع)، فعليه يمكن القول بأن ما يجري – حتى تاريخ كتابة هذه السطور – (حربًا في الإقليم)، وليس حربًا إقليميَّة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الصِّراعات في الإقليم غير قابلة للحسم العسكري، ولم تُحسم بالتَّسويات في نفس الوقت، ما يُرجح إمكانية استمرار الوضع القائم حاليًّا لفترة زمنية ما.

كما تتأرجح مؤشرات التَّفاعلات الإقليميَّة المتوقعة في المستقبل القريب حول اتِّجاهين: **الأول:** اتساع بؤر التَّصعيد الإقليمي بتزايد رقعة وتنامي حدَّة وكثافة المعارك في الإقليم، **والآخر:** هو الحرب الإقليميَّة الشاملة؛ لكن تميل أغلب التقديرات إلى أن الاتجاه الأول هو الأقرب إلى الواقع، فالقوى الإقليميَّة الرئيسيَّة تنأى بنفسها عن الانخراط في الحروب والمعارك التي ربما تخوضها واشنطن وطهران (بالوكالة)، كما تتفادى المشاركة في تحالفات عسكريَّة على جبهات التَّصعيد، بينما تلتزم بخط الدبلوماسيَّة، والتنسيق المشترك من أجل تبريد السَّاحة الإقليميَّة، إضافة إلى التركيز على القضية الرئيسيَّة التي تفجر الصراع الإقليمي من مرحلة لأخرى، وهي القضيَّة الفلسطينيَّة.

باختصار يمكن القول: بأنه في الوقت الذي قد يوفر فيه الخيار الإيراني دعمًا سياسيًّا للمقاومة الفلسطينيَّة ويضع ضغوطًا على الولايات المتحدة؛ لكنه يضع شكوكًا كبيرة حول جديَّة وفاعليَّة

(1) نقلًا عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرجع سابق.

معادلة (وحدة الساحات) التي روجت لها إيران وما يعرف بمحور المقاومة خلال السَّنوات الماضية، الأمر الذي قد يفرض تجديد النقاش داخل حركة حماس حول حدود المتوقع من إيران، وضرورة إعادة التوازن للعلاقة معها[1].

(1) "نشرة بعنوان: "تداعيات حرب غزة على نفوذ إيران الإقليمي"، مآلات دولية، العدد 48، ديسمبر 2023م، موقع أسباب على الرابط التالي: https://www.asbab.com/.

ثالثًا: مسار التَّطبيع العربي الإسرائيلي

اعتبرت الدول العربيَّة - لعدَّة عقود- أن إسرائيل دولة عدو، وأجمعت على رفض كافة أشكال التعامل معها قبل التوصُّل إلى حل عادل للقضيَّة الفلسطينيَّة، وذلك استنادًا إلى مبادرة السلام العربية التي أُقرَّتْ في القمة العربيَّة في بيروت عام 2002م، والتي رهنت أيَّ اعتراف عربي بإسرائيل بانسحابها الكامل من جميع الأراضي العربيَّة المحتلة عام 1967م، وقيام دولة فلسطينيَّة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقيَّة، والتوصُّل إلى حل عادل لمشكلة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعيَّة في إطار سلام شامل مع إسرائيل[1].

إلا أنَّ هذا الإجماع لم يمنع بعض الدول العربيَّة من إطلاق مسار لإنهاء حالة العداء والمقاطعة عبر إبرام اتفاقيَّات سلام بشكل منفرد مع إسرائيل، إذ كانت أول دولة عربيَّة سارت في هذا المسار جمهوريَّة مصر العربيَّة بإبرامها اتفاقيَّة (كامب ديفيد 1978 – 1979) مع إسرائيل برعاية أمريكيَّة، ثم تلتها بعد ذلك منظمة التحرير الفلسطينيَّة (أوسلو 1993)، ثم المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة (وادي عربة 1994)، بالإضافة إلى لحاق كل من دولة الإمارات العربيَّة ومملكة البحرين بهذا المسار في أغسطس من العام 2020، ثم تلتها كل من المملكة المغربيَّة وجمهوريَّة السودان، من خلال التوقيع على اتفاقيَّات لتطبيع العلاقات الكاملة مع دولة إسرائيل، فيما بات يعرف بـ (اتفاقيَّات أبراهام).

إلى جانب شروع المملكة العربيَّة السعوديَّة في الأعوام الأخيرة في مفاوضات بوساطة أمريكيَّة خلف أبواب مغلقة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، بحيث صدرت تصريحات متفائلة من قادة السعوديَّة وإسرائيل – قبل السَّابع من أكتوبر – حول إمكانيَّة تقارب غير مسبوق بين البلدين، إذ أكد ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" أنَّ الرياض وتل أبيب كل يوم تقتربان، وتبدو المحادثات لأول مرة جديَّة وحقيقيَّة"، وأضاف في مقابلة مع شبكة "فوكس نيوز" الأمريكيَّة في العشرين من سبتمبر/أيلول 2023 بأن الاتفاقيَّة بين البلدين ربما ستكون "أكبر صفقة تاريخيَّة منذ الحرب الباردة" [2]..

كما أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" - قبيل عمليَّة طوفان الأقصى بمدة زمنيَّة قليلة – إلى أنه يعتقد أن بلاده على أعتاب سلام مع السعوديَّة، متوقعًا أن يتمكن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من تحقيق هذه الخطوة، التي قال عنها: إنها ستغير شكل منطقة الشرق الأوسط، وأمام الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة في نيويورك أضاف: " أنه ليس هناك شك في أن اتفاقيَّات

(1) هاني طالب، "تحالف "ترامب" "نتنياهو" ومعادلة التطبيع والسلام العربي الإسرائيلي"، الموسوعة الجزائرية، بتاريخ 2021/6/3، على الرابط التالي: https://n9.cl/e6s899.

(2) موقع Deutsche Welle الإخباري، بتاريخ 2023/9/27، على الرابط التالي: https://n9.cl/un2m4.

أبراهام بشَّرت ببزوغ فجر عصر جديد من السَّلام... وأعتقد أننا على أعتاب انفراجة أكثر دراماتيكيَّة.. سلام تاريخي بين إسرائيل والسعوديَّة" [1].

وبالرّغم من ذلك فإنَّ هجوم مقاتلي حماس على إسرائيل يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول والحرب التي أعقبته - والتي لا تزال متواصلة حتى اللحظة الراهنة- قد وضع حدًّا - بحسب بعض المراقبين - لأي حديث عن عودة المفاوضات لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، ومنذ ذلك التاريخ لم تُبدِ الرياض أيَّ رغبة في المضي في مساره وسط أجواء عربيَّة ودوليَّة مشحونة بمشاعر شعبيَّة معادية لإسرائيل جراء فظائع الحرب في قطاع غزة، وما خلفته من ضحايا بين المدنيِّين ودمار هائل في القطاع.

إلا أنه- وفي خضم تلك الحرب- عاد سفير المملكة العربيَّة السعوديَّة في لندن الأمير "خالد بن بندر" ليشير- في تصريحات أدلى بها لبي بي سي في 10 يناير/كانون الثاني الماضي- إلى التأكيد على اهتمام بلاده بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بمجرد أن تضع حرب غزة أوزارها، ومن جديد شدَّد السفير السعودي على أنَّ أيَّ اتِّفاق للتطبيع "لابد أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينيَّة"[2]، كما كشف الأمير "خالد بن بندر" في ذات السياق عن أنَّ الاتفاق كان (وشيكًا) عندما علَّقت السعوديَّة المحادثات بوساطة أمريكيَّة، إثر الحرب الإسرائيليَّة على غزة بعد هجمات السَّابع من أكتوبر/تشرين الأول، وأوضح أن بلاده لا تزال تؤمن بإقامة علاقات مع إسرائيل، على الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح في غزة؛ لكنه استدرك قائلًا: إنه لا ينبغي أن تقوم تلك العلاقات "على حساب الشَّعب الفلسطيني".

ومع اندلاع الحرب انخرطت إيران بشكل فوري في دوَّامة الأزمة لتعزيز مكاسبها، ولتلافي التداعيات السلبيَّة المحتملة للحملة العسكريَّة الإسرائيليَّة على غزة، حيث حرصت طهران على تأكيد رسالة مرشد الثورة "علي خامنئي" بأن "الحكومات التي تتجه إلى التطبيع مع الاحتلال تراهن على حصان خاسر"، بعد أن حطَّمت عمليَّة (طوفان الأقصى) نظريَّة الأمن الإسرائيليَّة، وأظهرت هشاشة جيش الاحتلال، وإخفاقه في ضمان أمن إسرائيل، فضلًا عن أن توفره للآخرين، كما أبرزت قدرات أحد مكونات محور المقاومة على قلب المشهد الإقليمي رأسًا على عقب[3].

(1) موقع Deutsche Welle الإخباري، بتاريخ 2023/9/27، على الرابط التالي: https://n9.cl/un2m4.

(2) موقع B B C عربي، بتاريخ 2024/4/30، على الرابط التالي: https://n9.cl/z74gi.

(3) نشرة بعنوان: "تداعيات حرب غزة على نفوذ إيران الإقليمي"، مآلات دولية، العدد 48، ديسمبر 2023م، موقع أسباب على الرابط التالي: https://www.asbab.com/.

وقد قامت مملكة البحرين بقطع علاقاتها الاقتصاديَّة مع إسرائيل، وسحب سفيرها لديها بعد نحو ثلاث سنوات من توقيع اتفاقيَّة التطبيع بينهما، وذلك بعد اندلاع حرب الإبادة الجماعيَّة الإسرائيليَّة ضد قطاع غزة، حيث أكد مجلس النواب البحريني في بيان - الخميس الموافق 2023/11/2- على مغادرة سفير إسرائيل للبحرين وعودة سفير البحرين من إسرائيل، ووقف العلاقات الاقتصاديَّة[1]، وبالمقابل تسعى المملكة في الوقت الحالي إلى التقارب مع إيران، حيث أشار ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" - خلال اجتماع مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في موسكو يوم الخميس الموافق 23 مايو/أيار 2024- إلى أنه "لا يوجد سبب لتأجيل استئناف العلاقات الدبلوماسيَّة بين المملكة وإيران"، وأضاف الملك "حمد" أنَّ المملكة تتطلع إلى تحسين علاقاتها مع طهران[2]، كما منعت سلطنة عُمان عبور الطائرات الإسرائيليَّة فوق أجوائها.

أما بالنسبة إلى دولة الإمارات العربيَّة المتحدة فقد أعربت عن رفضها مواصلة التنسيق الدبلوماسي مع إسرائيل، على خلفيَّة مقتل موظفي (المطبخ المركزي العالمي) وعمال الإغاثة في غزة خلال الحرب، حيث أجرى وزير الخارجية الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" مكالمة هاتفيَّة مع نظيره الإماراتي "عبد الله بن زايد"، كما عقد المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيليَّة "يعكوف بليتشتاين" اجتماعًا مع السَّفير الإماراتي "محمد محمود آل خاجة"، وفي هذا السِّياق ذكرت قناة "i24NEWS" نقلًا عن مصادر خاصَّة أن السفير "آل خاجة" وصف الوضع الحالي بأنه (الأسوأ بين البلدين)[3].

وفي هذا السِّياق تجدر الإشارة إلى موقف جمهوريَّة مصر العربيَّة الحاسم تجاه الحرب، من رفض القاهرة لمخطط إسرائيل الذي يهدف إلى تهجير فلسطيني قطاع غزة إلى سيناء، حيث شدد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" - في أكثر من مناسبة- على رفضه المطلق لمحاولات إسرائيليَّة وأمريكيَّة وأوروبيَّة لـ (تهجير الفلسطينيين) إلى الأراضي المصريَّة، معتبرًا ذلك تصفية للقضيَّة الفلسطينيَّة على حساب دول الجوار، وقد تصاعدت الأزمة بين مصر وإسرائيل بعد شن الجيش الإسرائيلي عملياته في رفح، واحتلاله للجانب الفلسطيني للمعبر الحدودي الذي يربط قطاع غزة بمصر، حيث انتقد الجانب المصري سيطرة الجيش الإسرائيلي على المعبر، والتلويح بأعلام إسرائيل في منطقته، وفي هذا السياق قال أحد المسؤولين الإسرائيليّين: "الوضع مع مصر الآن هو الأسوأ منذ بداية الحرب"، وأضاف: "منذ بدء العمليَّة في رفح حدثت نقطة تحول في موقف المصريين تجاه إسرائيل، إنهم يتصرفون عمدًا لإزعاجنا، ويحاولون فرض نهاية للحرب علينا"، كما أعرب بعض المسؤولين في تل أبيب - في حديث مع (هآرتس) - عن خشيتهم من أن تنسحب مصر من جهود الوساطة بين إسرائيل

(1) موقع عرب 48، بتاريخ 2023/11/2، على الرابط التالي: https://n9.cl/u7cz6.

(2) موقع B B C عربي، بتاريخ 2024/5/24، على الرابط التالي: https://n9.cl/rig9nz.

(3) موقع R T عربي، بتاريخ 2024/4/4، على الرابط التالي: https://n9.cl/858nh.

وحماس للتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح المختطفين، وأن التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين سيتضرر إذا استمرت الأزمة[1].

كما أصدر الأردن إشارات إعلاميَّة حادة تجاه مستوى الجرائم الإسرائيليَّة، خصوصًا في ظل تزايد انعكاسات الحرب في غزة على الضفَّة الغربيَّة، إذ استدعى سفيره لدى تل أبيب، وطالبها بعدم إعادة سفيرها إلى عمان، وتم إلغاء لقاء قمة كان يفترض أن يجمع الرئيس الأميركي "جو بايدن" بملك الأردن ورئيسي مصر والسلطة الفلسطينيَّة في عمَّان في اليوم التالي لمجزرة المستشفى المعمداني التي راح ضحيتها مئات الشهداء في قطاع غزة، وقد صرَّحَ رئيس الوزراء الأردني "بشر الخصاونة" بأنَّ أيَّ محاولات - أو خلق ظروف- لتهجير الفلسطينيِّين من قطاع غزة أو الضفة الغربيَّة المحتلة سيعده الأردن إعلان حرب، وهو تعبير غير مسبوق منذ عقود من العلاقة بين الطرفين، وعلى الصَّعيد الإغاثي أبقى الأردن على مستشفى ميداني له في شمال القطاع، وأرسل مستشفى آخر إلى جنوبه، ومستشفى ثالثًا إلى الضفَّة الغربيَّة تحسبًا لتصعيد متوقع هناك، كما أرسل مساعدات إنسانيَّة إلى غزَّة عبر معبر رفح ومن أراضيه مباشرة[2].

فمن الواضح أنَّ اندلاع تلك الحرب أكَّد على حقيقة أن اتفاقيَّات التطبيع لم تؤد إلى إحلال السَّلام الإقليمي، ومعالجة مشكلة احتلال الأراضي الفلسطينية، حيث رفضت إسرائيل الانصياع إلى أيَّةِ نداءات إقليميَّة أو دوليَّة تطالبها بوقف حربها تلك، وعلى العكس فإن دولة قطر التي لم توقع على اتفاقيَّة تطبيع ولم تقم علاقات دبلوماسيَّة مع إسرائيل استطاعت - بالتعاون مع مصر- إقناع طرفي النزاع في 21 نوفمبر 2023، بتطبيق هدنة إنسانيَّة مؤقتة امتدت لأسبوع، تم فيها إطلاق سراح عدد من الرهائن والأسرى من قبل الطَّرفين، وسرعان ما استأنفت إسرائيل الحرب إثر انتهائها.

وقد أجمعت دول الإقليم - بعد السَّابع من أكتوبر- على أن ما تقوم به إسرائيل يخالف قواعد القانون الدولي ويبرز سياسة ازدواجيَّة المعايير، وأن الخروج من هذا المأزق يكمن في إقامة دولة فلسطينيَّة على حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية، ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تخلُ مباحثات أو لقاءات تجمع قادة دول المنطقة خلال الفترة الأخيرة إلا واحتلت القضيَّة الفلسطينيَّة الجزء الأبرز منها، وهو ما يعكس ارتفاع درجة تأثير عمليَّة طوفان الأقصى، واستمرار الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة في أمن واستقرار المنطقة برُمَّتها بشكل عام، وعلى دفع التوجُّهات السياسيَّة الإقليميَّة نحو مسارات بديلة لمسار التَّطبيع العربي الإسرائيلي، الذي كان قائمًا بالأساس على تشكيل منظومة أمنيَّة إقليميَّة في المنطقة بزعامة إسرائيل ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية،

(1) R T عربي، بتاريخ 2024/5/16، على الرابط التالي: https://n9.cl/4jn7b1.

(2) محمد غازي الجمل، " الأردن وطوفان الأقصى.. أبعاد التأثّر والتأثير"، موقع الجزيرة نت، قسم تحليل سياسي، بتاريخ 2024/1/17، على الرابط التالي: https://n9.cl/d55zc.

ومن ثمَّ إعادة طرح القضيَّة الفلسطينيَّة كقضيَّة جوهريَّة في مسار الصراع العربي الاسرائيلي بصورة خاصة.

وبالتالي لا يمكن إغفال دور عمليَّة طوفان الأقصى في السَّابع من أكتوبر، وآثار الحرب السلبيَّة على مسار عمليَّة التطبيع بين إسرائيل وعدد من بلدان الإقليم، ومن ثم الإقرار بأنَّ تغييرًا سيطرأ على بعض المعادلات التي كانت قائمة قبل ذلك التَّاريخ، سواء على صعيد الدول أو فواعل ما دون الدولة التي يشهد دورها صعودًا لافتًا مقابل حالة من الضعف تعتري الدولة الوطنيَّة في العالم العربي، خاصَّة أن العمليَّة وقعت قبل فترة قليلة من بعض التكهُّنات حول اقتراب توقيع اتفاقية للتطبيع بين إسرائيل والسعوديَّة برعاية أمريكية، على غرار اتفاقيَّات التطبيع الإبراهيمية، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى القول بأن: "أحد الأسباب التي دفعت حماس إلى الهجوم هو أنهم كانوا يعلمون أنني كنت أعمل بشكل وثيق للغاية- خاصة مع السعوديين وغيرهم في المنطقة- لإحلال السلام في المنطقة من خلال الاعتراف بإسرائيل، وحق إسرائيل في الوجود"[1]، وهو الأمر الذي يعني وجود معضلة رئيسيَّة قد تستمر لفترة طويلة خلال العام 2024 أمام أيَّة محاولات أمريكيَّة راميَّة إلى توسيع علاقات التطبيع بين تل أبيب ودول الإقليم، خاصَّة مع الرياض.

(1) د محمود عز العرب، "القضايا العشرة.. اتجاهات تفاعلات دول الإقليم خلال 2023"، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 112، ديسمبر 2023، ص 5 – 12.

رابعًا: فاعليَّة وحدة السَّاحات ومستقبلها

إنَّ رفع شعار (وحدة ساحات) المقاومة منذ عدة سنوات أوحى للكثيرين بأنه - وبمجرد اندلاع المواجهة في فلسطين- سيعني تلقائيًّا وفق هذا الشعار اندلاع متزامن للحرب في باقي السَّاحات، ومن ثمَّ نشوب حرب إقليميَّة واسعة، إذ ينطلق شعار (وحدة ساحات) المقاومة من فكرة عقديَّة تتصور أن خيارات أحزاب المقاومة في أيِّ مكان، وفي أي سياق، وفي أي توقيت واحدة، نظرًا إلى وجود الرابط الإيديولوجي الواحد الذي يجمعها، وهو مقاومة إسرائيل، وقد ثبت في الواقع العملي أن الرابطة العقديَّة لا تكفي بمفردها – في ضوء استمرار حالة اشتباك ضمن حالة اللَّاحرب واللَّاسلم على باقي الجبهات - لكي يقرر الجميع في التوقيت نفسه الدخول في حرب مفتوحة ضد إسرائيل، وإنما هناك حسابات داخليَّة وإقليميَّة تجعل هذا الخيار ليس واحدًا[1].

لكن وضعت الحرب ضد غزَّة شعار أو إستراتيجيَّة (وحدة الساحات) على المحك، وأجبرت الشركاء في الساحات الأخرى أيضًا على توضيح معنى التنسيق، فمنذ البداية أوضح حزب الله وإيران أن هناك حدودًا لما سيسمح محور المقاومة لإسرائيل بالقيام به في غزة، بما في ذلك الغزو البري للقطاع. ومع ذلك لم يوضِّحا أبدًا ماذا سيكون ردهما، ولا إلى أيِّ مدى سيذهبان، مع الاحتفاظ بهامش من المناورة، فبعد أكثر من ثمانية أشهر من حرب الإبادة الجماعيَّة ضد قطاع غزة، وسقوط ما يزيد عن 3708 شهيد، وأكثر من 70000 جريح في القطاع وحده -منذ السابع من أكتوبر حتى تاريخ كتابة هذه السطور-، بالإضافة إلى 532 شهيد في مناطق الضفَّة الغربيَّة في نفس المدة الزمنيَّة[2]، إضافة إلى تدمير ممنهج لمعظم مقومات الحياة من مبانٍ سكنيَّة وبنية تحتيَّة داخل غزة، إلى جانب إمعان الجيش الإسرائيلي في ممارسة حرب التجويع ضد السكان المدنيِّين، لم يبلغ كل هذا الحد غير المسموح به من جانب ساحات الإسناد أو محور المقاومة، ومن ثم تفعيل معادلة وحدة عضويَّة وشاملة لتلك السَّاحات، بالشكل الذي يفرض على كافة الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة مراجعة مواقفها وتوجهاتها السياسيَّة، بما قد يسهم في إيقاف المذبحة الجارية في فلسطين.

لقد أشارت تصريحات بعض قادة حركة حماس- مثل رئيس الحركة في الخارج "خالد مشعل"، الذي يعتب على حزب الله أو يدعوه إلى زيادة دوره في المعركة- إلى التباس في العلاقة بين قوى المقاومة التي تشكل (وحدة السَّاحات) [3]، على الرغم من أن بقيَّة قادة حماس وجهت الشُّكر العلني إلى حزب الله وقوى المقاومة وإيران على دورهم في دعم الحركة والشعب الفلسطيني، كما قام رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنيَّة -على رأس وفد من الحركة- بزيارة إيران، واللقاء مع السيد خامنئي

(1) عمرو الشوبكي، مرجع سابق.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 2024/6/13، على الرابط التالي: https://n9.cl/ve2iv.

(3) التلفزيون العربي، بتاريخ 2023/10/16، على الرابط التالي: https://n9.cl/70kik.

والمسؤولين الإيرانيّين، وكذلك عُقد في بيروت لقاء ضمَّ السيد نصر الله وأمين حركة الجهاد الإسلامي زياد نخالة، ونائب رئيس المكتب السياسي في حركة حماس صالح العاروري، وجرى فيه التشديد على التنسيق والتعاون بين قوى المقاومة بعد معركة طوفان الأقصى[1].

ويطرح الواقع الحالي تساؤلات كثيرة حول مستقبل معادلة (وحدة السَّاحات) بعد معركة طوفان الأقصى، ونتائجها السياسيَّة والميدانيَّة والعمليَّة، ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه قد تكون الإجابة عن هذا السؤال صعبة في ظل استمرار الحرب، وعدم التمكن من وقف إطلاق النار، وصعوبة تحديد وجهة ومسار الأمور، سياسيًّا وعسكريًّا وميدانيًّا؛ لكن- وعلى أي حال- يمكن وضع بعض الملاحظات الأوليَّة التي يمكن تطويرها لاحقًا تحت النقاط التالية[2]:

- بالرغم من أهميَّة شعار وحدة السَّاحات وتطبيقه جزئيًّا إلا أنَّه يلاحظ وجود خلل ما في التَّعاون والتنسيق بين القوى التي تتبنى هذا الشعار، إذ إنَّ لكل فريق منها حساباته الخاصَّة التي تتعلق بدوره وموقعه في المعركة، حيث يأخذ في الاعتبار أوضاع وظروف السَّاحة التي يعمل فيها في إطار المعركة الكبرى.

- بشكل عام يظهر أنَّ التطبيق الفعلي لمعادلة (وحدة السَّاحات) – بعد عمليَّة طوفان الأقصى - لم يصل حتى الآن إلى جبهة مشتركة ومتناسقة تدير المعركة بشكل شامل، ووفقًا لرؤية موحدة، على الرغم من وجود أهداف مشتركة وتعاون وتنسيق ثنائي أو مشترك.

- تأثر كل ساحة من ساحات المقاومة بالأوضاع الإقليميَّة والدوليَّة، إضافة إلى الواقع والظرف الداخلي لكل بلد من بلدانها على حدة.

- بعد انتهاء معركة طوفان الأقصى، وفي ضوء النتائج التي ستؤدي إليها - سياسيًّا وعسكريًّا وميدانيًّا وديموغرافيًّا- سيكون هناك حاجة إلى تقييم ما جرى، ودراسة أسباب الخلل وكيفية التحضير للمرحلة المقبلة، ذلك بأن هذه المعركة لن تكون نهاية الصراع، وإنما هي مرحلة متقدمة منه، وسيكون لها نتائج مهمة على مستقبل الصراع العربي/الإسرائيلي.

لقد شكلت معركة طوفان الأقصى امتحانًا عمليًّا لمعادلة (وحدة الساحات) التي طرحت في مواجهة العدو الصهيوني خلال السنوات الماضية، وهناك ضرورة قصوى لتقييم ما جرى، وإعادة تحديد طبيعة الإستراتيجيَّة التي تتلاءم مع المعركة، بما يخدم تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني، وللقضيَّة الفلسطينية بشكل أساسي، ومستقبل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

(1) قاسم قصير، مرجع سابق، ص4.

(2) المرجع السابق، ص6.

الخاتمة

لقد مثَّلَت عمليَّة السَّابع من أكتوبر - والحرب الانتقاميَّة التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد غزة بعدها- حدثًا دراماتيكيًّا مفصليًّا في حاضر ومستقبل القضيَّة الفلسطينيَّة، ومن ثمَّ في الإقليم بشكل عام، حيث فرضت الوقائع الحاليَّة تحوُّلًا في اتجاهات السياسة الإقليميَّة، إذ كان الاتجاه العام - العربي على وجه التحديد - يسير بخطًى محمومة نحو استكمال تشكيل منظومة أمنيَّة إقليميَّة تتزعمها إسرائيل- وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية- كحلف دفاعي في مواجهة التهديد الإيراني لأمن دول المنطقة، وذلك من خلال لحاق باقي الدول العربيَّة بقطار التطبيع العربي الإسرائيلي الذي انطلق منذ عقود، والذي يشهد في السَّنوات الأخيرة حركة نشطة لانضمام بعض الدول، إذ كانت المملكة العربيَّة السعوديَّة - والتي تعد من أكبر الدول الوازنة في الإقليم- على أعتاب توقيع اتفاق مرتقب لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بوساطة أمريكية قبل السَّابع من أكتوبر بقليل.

إلا أنَّ ما حدث في السَّابع من أكتوبر وما بعده قد جمّد كل شيء في هذا السياق – المعلن رسميًّا على الأقل -، ومن ثم فقد برزت توجُّهات سياسيَّة أخرى في المنطقة، عبر طرح إستراتيجيَّة إقليميَّة مخالفة من جانب إيران ووكلائها في المنطقة، من خلال محاولة تطبيق معادلة (وحدة الساحات) على الأرض، في ظل الحرب الدائرة حاليًّا في قطاع غزة؛ لكن - وبعد الاختبار العملي لأكثر من ثمانية أشهر لوحدة السَّاحات - ترى الدراسة: أنَّ هناك بونًا شاسعًا بين الشعار والممارسة الفعليَّة على الأرض، فما زال ما يعرف بمحور المقاومة منذ اندلاع الحرب يعمل ضمن منطق وحسابات تتعلق بالظرف الداخلي لكل ساحة على حدة بالدرجة الأولى، إلى جانب عدم تجاوز حدود تناسُب الفعل ورد الفعل تجاه جيش الاحتلال الإسرائيلي، في إطار معادلة تعدد ساحات إسناد ساحة قطاع غزة، وليس التوحد والانخراط معها بشكل كامل، على خلاف ما كان قد حذر منه نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "صالح العاروري" قبيل السَّابع من أكتوبر، من أنَّ أيَّ استئناف لعمليات الاغتيال من طرف إسرائيل لقادة الحركة قد يثير حربًا إقليميَّة مدمرة[1].

وباختصار قد تكون عمليَّة السَّابع من أكتوبر أسهمت إلى حد كبير في ترجيح كفة توجه سياسي إقليمي (وحدة الساحات) بعد السابع من أكتوبر حتى اليوم؛ لكنها لم تَلغِ وجود التوجُّهات السياسيَّة الأخرى (التطبيع)، أو حتى احتمال عودتها بمجرد أن تضع الحرب أوزارها، بل ومن الممكن قبل ذلك.

(1) تايمز أوف إسرائيل، بتاريخ 2023/8/28، على الرابط التالي: https://n9.cl/o8js93

الهجمة الإسرائيليَّة على وكالة الغوث (الأونروا) بعد السَّابع من أكتوبر (الأسباب والسِّياقات والتَّداعيات السِّياسيَّة والإنسانيَّة)

د. إبراهيم أكرم حمد
باحث في القانون الدولي

مقدمة

أُسِّستْ وكالة الأونروا نتيجة لأزمة اللَّاجئين النَّاجمة عن النَّكبة الفلسطينيَّة في عام 1948، وكجزء من الجهود الدوليَّة لتقديم الدَّعم الإنساني للَّاجئين الفلسطينيِّين[1] 1948، إذ تأسست بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة رقم 302[2] الصَّادر بتاريخ 8 ديسمبر 1949، وتُعدُّ الأونروا شاهدًا على التزام المجتمع الدولي بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وتعمل الأونروا كجزءٍ من نظام الأمم المتحدة، وتتلقَّى تمويلها من الدُّول الأعضاء[3]، وكان الهدف من إنشائها هو توفير الدَّعم المؤقَّت للَّاجئين الفلسطينيِّين في انتظار حلٍّ سياسيٍّ لقضيَّتِهِمْ.

(1) تطور مفهوم اللاجئ الفلسطيني ثلاث مرات منذ العام 1949، إذ تُعرِّف الأونروا اللَّاجئين الفلسطينيِّين بـ "الأشخاص الذين كانت فلسطين مكان إقامتهم الطبيعي لمدة عامين على الأقل، قبل وقوع النزاع في 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة النزاع وهم في عوز"، وفي 4 يوليو/تموز 1967 عُدِّل التعريف وتوسع كي يشمل الأشخاص الَّذين تضرَّروا من حرب الـ 67، وفق تصريحها القاضي بذلك، كذلك شملت عمليات الأونروا اللَّاجئين الفلسطينيِّين في مصر، بعد صدور القرارين 2252 في يوليو/تموز 1967، و2341 في ديسمبر/كانون الأول 1967، وعدل تعريف الأونروا للَّاجئ الفلسطيني ليشمل جميع أبناء لاجئي فلسطين الأصليِّين والمنحدرين من أصلابهم.

(2) بدأت الأونروا عمليَّاتها في 1 مايو 1950، وكانت تستجيب في البداية لاحتياجات حوالي 750,000 لاجئ، ومع مرور الوقت وعدم تسوية قضية اللَّاجئين تجدَّدت ولاية الأونروا دوريًّا، وتوسَّعت خدماتها لتشمل التَّعليم، والرعاية الصحيَّة، والإغاثة الاجتماعيَّة، وتعتبر الأونروا مصدرًا رئيسيًّا للدَّعم لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، وتلعب دورًا حيويًّا في استقرار المنطقة من خلال توفير الخدمات الأساسيَّة، والإسهام في الأمن الإنساني.

(3) الفقرة 13 من نص القرار رقم 203 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949.

وتتمثَّلُ مهامها الرئيسيَّة في توفير التَّعليم[1]، والرِّعاية الصحيَّة، والمساعدات الغذائيَّة، وخدمات الإغاثَة، والحماية الاجتماعيَّة، كمَا تعملُ على تحسين ظروف الحياة في مخيمات اللَّاجئين وتعزيز الاستقرار والأمان في المنطقة.

وفِي ظلِّ الصِّراع المستمرِّ في الشَّرق الأوسط تبرز وكالة الأونروا كمؤسَّسة إنسانيَّة تعمل على توفير الدَّعم والحماية للَّاجئين الفلسطينيِّين[2]، ومع ذلك واجهت الوكالة تحدِّيات جمَّة، لعلَّ أبرزها الهجمة الإسرائيليَّة الَّتي استهدفَتْ شرعيَّتَها ووجودَها، فهذا البحث يهدف إلى استكشاف الأسباب الَّتي أدَّت إلى هذه الهجمة، وتحليل التداعيات النَّاجمة عنها، سواء على الصَّعيد الإنساني أو السِّياسي أو القانوني، ومن خلال فحص الأحداث التَّاريخيَّة والمعاصرة سنحاول فهم كيف أثرت هذه الهجمة في عمل الأونروا، وما تشكله من تهديد لمستقبل اللَّاجئين الفلسطينيِّين والاستقرار في المنطقة.

(1) في غزة وحدها، كانت الوكالة تدير 183 مدرسة قبل الحرب، تخدم نحو 300 ألف طفل فلسطيني، ويحظى التعليم بالحصَّة الأكبر من ميزانية الأونروا، ويلفت إلى أن ذلك سينعكس على 715 مدرسة، ابتدائية ومتوسطة وثانوية، تستضيف نحو 550 ألف طالب وطالبة، إذ إن الشق التعليمي يمثل ثلثي موازنة أونروا البالغة 1.6 مليار دولار أمريكي.

(2) يعمل لدى الوكالة 32 ألف موظف في منطقة عملياتها، 13 ألفًا منهم في غزة.

أوَّلًا: الهجمة الإسرائيليَّة علَى الأونروا السِّياق والتَّحدِّيات:

تواجه وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيِّين (أونروا) مخطَّطات إسرائيليَّة تستهدفُ جسمَ المؤسَّسة الأمميَّة الشاهدة على معاناة أكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني.

منذ إنشاء الأونروا اتَّسمَتْ علاقتها معَ إسرائيل بالرِّيبة والتَّعقيد، حيثُ تنظر إسرائيل إلى الوكالة بعين الرِّيبة، وتتهمها أحيانًا بتعزيز الرِّواية الفلسطينيَّة، وقَد شهدتِ العلاقة توتُّرات متعدِّدة، خاصَّةً عندما تتأثَّر عمليات الأونروا بالسِّياسات الإسرائيليَّة أو العمليات العسكريَّة.

يتضمَّن هذا السِّياق تحليلًا لكيفية تأثير الأحداث السِّياسيَّة والتغيُّرات الإقليميَّة على عمل الأونروا واللَّاجئين الفلسطينيِّين، كمَا يشملُ استعراضَ التَّحدِّيات الَّتي واجهت الأونروا وكيف تغلبت عليها.

• التَّحدِّيات الَّتي تواجه الأونروا:

تواجه الأونروا العديد من التَّحدِّيات التي تُؤثر في قدرتها على القيام بمهامها من تقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، والَّتي تصاعدَتْ منذ بداية الحربِ الإسرائيليَّةِ علَى غزَّة في 7 أكتوبر 2023 من الحديث عن إنهاء عمل المؤسسة واستبدال مؤسَّسة أخرى بها[1][2]، وأبرزها ما يلي:

أ) الإسهامات والتَّمويل:

تعتمد الأونروا بشكل أساسي على الإسهامات الطَّوعية المقدَّمة من الدُّول الأعضاء في الأمم المتحدة[3]، مما يؤدي إلى أزمات متكررة في الموازنة، وصعوبات في التَّخطيط الطويل الأمد[4]، وقد شهدت إسهاماتُ الدُّول المانحة تقلُّبات على مرِّ السِّنين، ممَّا أثَّر في استقرار تمويلها، وقدرتها علَى تقديم الخدمات.

وفي هذا السِّياق سنستعرضُ الموقفَ الأمريكي من الأونروا نظرًا لأهميته، باعتبار أنَّ الولايات

(1) يتَّضح ذلك في تصريحات وزير الخارجيَّة الإسرائيلية يسرائيل كاتس التي أشارت بشكلٍ واضح وعلني إلى وجود خطَّة للقضاء على أونروا واستبدال جسم آخر بديل عنا كبرنامج الغذاء العالمي.

(2) وفي 31 يناير/كانون الثاني الماضي تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، محرِّضًا على أونروا بقوله إنه "يجب أن نستبدل بأونروا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات مساعدات أخرى، إذا أردنا حل مشكلة غزة حسبما نخطط."، كما دعا في وقت لاحق إلى إدارج اللاجئين الفلسطينيِّين تحت مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة وإنهاء وجود الأونروا، لمزيد من الاطلاع انظر: نتنياهو وجه الجيش إلى دراسة توزيع المساعدات في غزة بدلًا من الأونروا، الشرق الأوسط، https://2u.pw/XUyhtTZ

(3) انظر في ذلك المادة (13) من القرار رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949.

المتحدة أكبر المسهمين في ميزانية الأونروا[1]، ولها قدرة على التأثير في قرارت الدول الأخرى.

شابت العلاقة بين الولايات المتحدة والأونروا نوعًا من التَّعقيد والتَّذبذب على مدار تاريخ العلاقة، فقد اعتبر إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب - بتعطيل تمويل الأونروا - صفعة قويَّة لقدرة الوكالة على القيام بمهامها[2]، ففي العام 2018 وقَّع الرَّئيس الأمريكي السابق قرارًا يقضي بوقف تمويل الوكالة[3]، مما أثر بشكل كبير في ميزانيتها، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها نتيجة للعجز الذي أصابها بعد قرار وقف تمويلها[4]، واستمر هذا التعليق إلى حين انتخاب الرئيس الحالي جو بايدن الذي أعاد تمويل الأونروا من جديد في إطار اتفاق جديد عرف بـ(قانون الإطار)[5].

وبعد أحداث السَّابع من أكتوبر أصبح الموقف الأمريكي تجاه الأونروا أكثر صراحة وصرامة، حيث علَّقَتِ الولايات المتَّحدة مرَّة أخرى وبشكل كامل تمويل الوكالة، تماشيًا مع الادعاءات الإسرائيليَّة[6][7]

---

(1) تعد الولايات المتحدة من أكثر الجهات المانحة لأونروا، إذ تدفع لصالح الوكالة الدولية قرابة 300 مليون دولار أمريكي من أجل تغطية خدماتها المقدَّمة للَّاجئين في كل من سوريا ولبنان والأردن والضَّفة الغربية وقطاع غزة.

(2) أسباب وقف إدارة ترامب لتمويل "الأونروا" وخلفياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، وحدة الدراسات السياسية، سبتمبر 2018، ص2.

(3) خفضت إدارة ترامب مطلع 2018 الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للوكالة، من 365 مليون دولار، إلى 125 مليون دولار سنويًّا، لم تقدم منها لعام 2018 إلا 60 مليون دولار، وكان التمويل الأميركي للوكالة يمثّل سابقًا ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة 1.24 مليار دولار، وهو ما يؤثّر جذريًّا في حياة ملايين اللَّاجئين الفلسطينيّين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان، لمزيد من الاطلاع انظر: أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، وحدة الدراسات السياسية، سبتمبر 2018، ص2.

(4) افتتحت الأونروا العام 2018 بعجز مالي إجمالي بلغ 146 مليون دولار، جعلها تلجأ إلى إيجاد بدائل لسد العجز في الميزانية من خلال إيجاد داعمين جدد، وإنشاء حملة للتبرعات حملت اسم الكرامة لا تقدر بثمن، استطاعت من خلالها تقليص العجز من 64 مليون دولار بنهاية العام 2018.

(5) منصور أبو كريم، إبراهيم حمد، التداعيات السياسية والقانونية لاتفاق الإطار بين الأونروا وإدارة بايدن على مستقبل عمل الوكالة، بحث مقدم لدائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين والحملة الأكاديمية الدَّولية لمناهظة الاحتلال الإسرائيلي والأبرتهايد، جائزة النكبة تستمر جائزة العودة للأبحاث 2023، 2023، ص 3.

(6) أشار مدير الأونروا السابق ليكس تاكنبرج إلى أن توقيت ادعاءات إسرائيل كان "محاولة متعمدة لتقويض الحكم"، ومعاقبة الأونروا على دورها في إصدار البيانات والتقارير التي أكدت النتائج التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية.

(7) اتهمت إسرائيل 12 موظفًا من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيين الأونروا بالمشاركة في هجمات السابع من أكتوبر 2023 الذي قادته حركة حماس على البلدات الواقعة على حدود قطاع غزة.

الَّتي اتَّهمت فيها الوكالة بالضُّلوع في أحداث 7 أكتوبر[1] 2023، كما أنَّها أصدرَتْ قرارًا يقضِي بتعليق التَّمويل إلى مارس 2025[2]. وتماشيًا مع الموقف الأمريكي سارعت كلٌّ من كندا، وأستراليا، وإيطاليا، وبريطانيا، وألمانيا[3] وفنلندا، وهولندا، وسويسرا، وأستونيا، ورومانيا، والنمسا، واليابان إلى تعليق تمويل الأونروا الَّذي بلغت قيمته 440 مليون دولار.

الجدير بالذكر أن ألمانيا استأنفت تمويل الوكالة بعد[4] صدور تقرير[5] الوكالة وتحقيقاتها حول أحداث 7 أكتوبر... [6]، وهنا لا بد من العمل على حث الولايات المتحدة على مراجعة قرارها بوقف تمويل الأونروا - تماشيًا مع مصداقية تحقيقات الأونروا وقرارات الدُّول الأخرى-، وإلغاء القانون

---

(1) وفقًا لتحقيق القناة الرابعة البريطانية، فإن الملف المؤلف من ست صفحات الَّذي قدمته إسرائيل إلى الدول المانحة الرئيسة للأونروا بشأن هذه المزاعم لا يحتوي على أي دليل يدعمها، كما أكد المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني أن إسرائيل لم تقدم حتى الآن أدلة تدعم ادعاءاتها بأن مئات من موظفي الوكالة أعضاء في جماعات إرهابية، وهو ما قد يدفع دولًا مانحة إلى إعادة النظر في تجميد التمويل.. لمزيد من الاطلاع انظر: مراجعة: إسرائيل لم تقدم بعد أدلة على انتماء موظفين بأونروا لجماعات إرهابية، منشور بتاريخ 2024/4/23، على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.swissinfo.ch .

(2) الكونجرس الأمريكى يحظر التمويل لوكالة "الأونروا" حتى مارس 2025، منشور على موقع اليوم السابع، بتاريخ 2024/3/20، على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story .

(3) تعتبر ألمانيا ثاني أكبر مسهم في ميزانية الوكالة، ففي عام 2023 وحده دعمت ألمانيا الأونروا بمبلغ قدره 200 مليون يورو، حسب البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الألمانية، لذلك كان لقرارها بتعليق التمويل أثر كبير على قدرة الوكالة على القيام بمهامها، قبل أن تعيد استئناف التمويل تماشيًا مع تقرير الوكالة، انظر في ذلك: أحمد حامد ذياب، ألمانيا تستأنف تمويل «الأونروا» بعد فشل إسرائيل في إدانة موظفي الوكالة بغزة، مقال منشور على موقع الوطن الإلكتروني، بتاريخ 2024/4/24، https://www.elwatannews.com/news/details/7290037.

(4) بعد تقرير كولونا بشأن الحيادية في الأونروا.. برلين تعلن استئناف تمويل المنظمة الإغاثية، مقال منشور على موقع أورو نيوز، بتاريخ 4/04/2024، انظر الرابط التالي: **https://arabic.euronews.com.**

(5) خلصت المراجعة حول حياد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى أن إسرائيل لم تقدم حتى الآن أدلة تدعم ادعاءاتها بأن مئات من موظفي الوكالة أعضاء في جماعات إرهابية، وهو ما قد يدفع دولًا مانحة إلى إعادة النظر في تجميد التمويل. انظر في ذلك: تقرير المراجعة المستقلة للأونروا يخلص إلى أن الوكالة تتبع نهجًا حياديًّا قويًّا، ويقدم توصيات في 8 مجالات، أخبار الأمم المتحدة 2024/4/22، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130261.

(6) عينت الأمم المتحدة في فبراير 2024 وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا لقيادة تحقيق لمراجعة حياد الوكالة، والرد على مزاعم بحدوث انتهاكات بعدما زعمت إسرائيل أن 12 من موظفي أونروا شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر.

الَّذي يقضي بوقف التمويل، لِمَا يشكّله وقف التمويل من انتهاك لقرار محكمة العدل الدوليَّة[1] المتعلق باتخاذ تدابير فوريَّة وفعالة لتوفير الخدمات الأساسيَّة والضَّروريَّة للتصدِّي للظُّروف الصَّعبة الَّتي يعيشها سكان غزة[2] بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر منذ 7 أكتوبر، باعتبار أن الأونروا الجهة الأكثر إسهامًا في تقديم هذه الخدمات.

وهنا تبرز أهمية إيجاد آلية أو طرق جديدة لدعم الأونروا من خلال التَّوجُّه للدُّول العربية والإسلامية للتكفل بنفقات الأونروا لما لها من تأثير جوهري ومباشر في القضيَّة الفلسطينيَّة، وفي الوضعيَّة القانونيَّة والسِّياسيَّة والإنسانيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين في الدَّاخل والشتات، وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري عبر تقديم مساعدة استثنائية للوكالة بقيمة 15 مليون دولار[3]، وهو ما يشكِّل خطوة حقيقيَّة في سبيل دعم حقوق الشَّعب الفلسطيني.

ب) الأزمات الإقليميَّة:

مثل الحرب الأهليَّة السُّورية، والضُّغوط على الدُّول المجاورة تزيد من الأعباء التي تواجهها الأونروا[6]، فقد أثَّرَتْ الحرب الأهليَّة السورية بشكل كبير في قدرات الأونروا على الإيفاء بالتزاماتها بتوفير الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين[4]، إذ تعرَّضَت المخيَّمات الفلسطينيَّة في سوريا إلى تدمير ممنهج أثَّرَ بشكل كبير في الوضعيَّة الإنسانيَّة لهم، ممَّا دفع الأونروا إلَى تقليص الخدمَات المخصَّصة للفلسطينيِّين، وتسخير جزء كبير منها لفائدة المخيَّمات في سوريا في ظلِّ التَّحدِّيات الكبيرة التي تواجهُها الوكالة.

ت) الحملات الدُّبلوماسيَّة والإعلاميَّة:

تستخدم إسرائيل الحملات السِّياسيَّة والدُّبلوماسيَّة لإنهاء أنشطة الأونروا وإبعادها عن الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، لما لها من أهميَّة في ديمومة قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تسعى الحكومة

---

(1) بتاريخ يوم 26 يناير/كانون الثاني2023 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها المتعلق بدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل التي طالبت خلاله محكمة العدل الدولية بتطبيق مقتضيات اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المزعومة بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. والتي أقرت من خلاله بأن السلوك العسكري الإسرائيلي في غزة يُعد من قبيل أفعال الإبادة الجماعية.

(2) ياسر عبد الرحيم، قرار محكمة العدل الدولية.. بداية لها ما بعدها الكثير، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، بتاريخ 29/1/2024، https://www.ajnet.me/.

(3) الجزائر تقدم إسهامًا ماليًّا استثنائيًّا لوكالة "الأونروا" بقيمة 15 مليون دولار، مقال منشور بتاريخ 2024/4/17 على الموقع الإلكتروني RT، https://arabic.rt.com .

(4) تقدم الأونروا الخدمات لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والأردن، وسوريا، ولبنان.

الإسرائيليَّة إلى التخلُّص من الأونروا لتسهيل التخلُّص من قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تتهم دولة الاحتلال الوكالة بترويج الرِّواية الفلسطينيَّة، وإدامة أمد اللُّجوء الفلسطيني[1]. وهو ما عبر عنه صراحة ممثل إسرائيل في مجلس الأمن بقوله:"إنَّ الأونروا تُطيل أمد قضيَّة اللَّاجئين"[2]، كما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو محرضًا على أونروا فقال: "إنه يجب أن نستبدل بأونروا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات مساعدات أخرى إذا أردنا حل مشكلة غزة حسبما نخطط".

تموّل الحكومة الإسرائيليَّة حملة لتشويه صورة الأونروا أمام الرأي العام العالمي، وتشويه سمعتها من خلال التشكيك في نزاهتها واستقلاليَّتها، وهو ما ينتفي بالمطلق مع الواقع، فقد استند قرار محكمة العدل الدوليَّة – الذي صدر بموجب دعوة جنوب أفريقيا إليه- على تقارير المؤسَّسات الدوليَّة والأمميَّة، وكان من بينها وكالة الأونروا، ممَّا يدحض الرِّواية الإسرائيليَّة جملة وتفصيلًا، حيث حاولت إقحام الأونروا في أحداث 7 أكتوبر، واعتبارها أحد المشاركين في هذه الأحداث، وهو ما نفته نتائج لجنة التحقيق[3]، إذ تسعى إسرائيل من خلال هذه الحملة إلى التأثير في قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، وتعكس التحدِّيات السِّياسيَّة والماليَّة التي تواجه الوكالة.

ث) اتِّساع الأزمة الإنسانيَّة في غزَّة (أزمة النَّازحين في قطاع غزة بعد 7 أكتوبر):

تقوم الأونروا بتقديم مساعدات إنسانيَّة لملايين اللَّاجئين الفلسطينيِّين في مناطق عمليَّاتها المختلفة، سواء في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة أو في الشتات، وتشمل هذه المساعدات خدمات تعليميَّة وصحيَّة وغيرها، وفي قطاع غزَّة تخدم الأونروا حوالي 70٪ من السُّكان، وهم لاجئون فلسطينيُّون أُجبروا على ترك ديارهم في عام 1948[4].

منذ السَّابع من أكتوبر تفاقمَت الأزمة الإنسانيَّة في قطاع غزَّة بسبب الهجمات الإسرائيليَّة المتواصلة، فقد أصبحت الأونروا المزود الرئيسيَّ للخدمات الإغاثيَّة للقطاع بأكمله، حيث تحول أكثر من 90٪ من سكانه إلى نازحين بسبب هذه الهجمات، مما أثَّر سلبًا على قدرة الأونروا على توفير

(1) أمام مجلس الأمن مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، منشور بتاريخ، 2024/4/17، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130146.

(2) أمام مجلس الأمن، مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، منشور بتاريخ، 2024/4/17، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130146.

(3) الأمم المتحدة تغلق ملف الاتهامات الإسرائيلية لأونروا بسبب غياب الأدلة، منشور بتاريخ 26/4/2024 على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ajnet.me/news .

(4) يوسف سامي، أونروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، مقال منشور على موقع TRT عربي، بتاريخ 2024/2/15، ص 2، انظر الموقع التالي: **https://www.trtarabi.com**.

الخدمات الأساسيَّة الحيويَّة للسُّكان هناك، خاصةً مع توقُّف الدَّعم المالي[1]، ونتيجة لذلك ازدادت مسؤوليَّات الأونروا، سواء من حيث الكم أو النوع، حيث أدَّت أزمة النُّزوح داخل القطاع إلى زيادة العبء على الوكالة، وأصبحت الأونروا الآن تتحمَّل المسؤوليَّة الرئيسيَّة عن تقديم الدَّعم لحوالي 2.4 مليون فلسطيني يعانون من نقص في الإمدادات الضروريَّة للبقاء.

ج) التَّدمير الممنهج لمراكز الوكالة:

لم تشهد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأونروا) تحدِّيات بالغة الصعوبة كالَّتي تواجهُها اليوم منذ تأسيسها، حيث إنها - بدءًا من 7 أكتوبر/تشرين الأول- تعرضت لهجمات مستمرَّة طالت عمليَّاتها وطاقمها وبنيتها التحتيَّة في قطاع غزَّة، حيث تمَّ استهداف منشآت الأونروا - بما في ذلك المدارس ومراكز التدريب- بأكثر من 170 غارة جويَّة، ممَّا أجبر أكثر من 1.5 مليون فلسطيني إلى اللُّجوء إلى هذه المنشآت كملاجئ مؤقتة، وقد أدَّى ذلك إلى وفاة أكثر من 150 شخصًا، وتهجير أكثر من 70% من موظفي الوكالة البالغ عددهم 13000 موظف.

على الرَّغم من الحماية التي يكفلُها القانون الدولي الإنساني للأونروا؛ إلَّا أنَّ القوات المحتلَّة واصلت هجماتها، مستهدفةً الموظفين والمنشآت وقوافل المساعدات، وهذه الأحداث دفعت مجلس الأمن الدولي لعقد جلسات لمناقشة الصُّعوبات الَّتي تعترض الأونروا، والتي تشمل ضغوطًا سياسيَّة وماليَّة وحملات منظمة لوقف نشاطها، بالإضافة إلى الأوضاع الإنسانيَّة القاسيَّة في غزَّة[2]، وقد أكَّد المفوِّض العام للأونروا على الدَّور الأساسي الَّذي تقوم به الوكالة في توفير المساعدات الضروريَّة للحياة، ودعم التنميَّة البشريَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، وقد خلص مجلس الأمن إلى أنَّ دور الأونروا لا غنًى عنه في تقديم المساعدات الإنسانيَّة للفلسطينيِّين[3]، مشيرًا إلى كفاءتها وجاهزيتها للقيام بهذه المهمة، ممَّا يبرز الحاجة الماسَّة لدعم الوكالة لتتمكَّن من الاستمرار في أداء مهامها الحيويَّة.

(1) يوسف سامي، أونروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، م. س، ص 3.

(2) يوسف سامي، أنوروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، م. س، ص 3.

(3) لازاريني: المساعي لحل "الأونروا" لها دوافع سياسية، وهي تقوض قيام دولة فلسطين، مقال منشور بتاريخ 2024/4/9 على الموقع الإلكتروني التالي:https://arabic.rt.com .

ثانيًا: التَّداعيات القانونيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا:

إنَّ تعطيل عمل الأونروا يمكن أن يشكِّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدَّولي، باعتبارها أحد المنظمات الدوليَّة التي تتمتَّع بشرعيَّة القرار رقم 203 الصَّادر عن الأمم المتَّحدة لعام 1949، وبالتَّالي فإنَّ أيَّ مساس بوجود الأونروا كمنظمة دوليَّة تُعنَى باللَّاجئين الفلسطينيِّين يمكن أن يترك مجموعة من التداعيات على الصَّعيد القانوني من أهمها ما يلي:

أ) **مخالفة القانون الدولي:** تأسَّست الأونروا بموجب القرار رقم 302 الصَّادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة عام 1949، وبالتَّالي فقد كان إنشاؤها تعبيرًا عن رغبة المجتمع الدَّولي في توفير الخدمات الإنسانيَّة الضَّروريَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تستمدُّ مرجعيَّتها وشرعيَّتها من قرارات الجمعيَّة العامَّة[1]، والَّذي كفَلَ لهم قرار الجمعيَّة رقم 194 لعام 1998 الحقَّ في العودة، وعليه فأي تدخُّلٍ يقضي بتعطيل أو تغييب الأونروا - هدفه إنهاء قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، ومنع عودتهم- يُشكِّل مخالفةً صريحةً للقانون الدَّولي[2].

ب) **تعطيل عمل الأونروا عقاب جماعيٌّ للفلسطينيِّين:** أصدرت محكمة العدل الدوليَّة في 26 كانون الثاني/ يناير 2024 حكمًا مؤقتًا ملزمًا قانونًا يقضي بضرورة "اتخاذ تدابير فوريَّة وفعَّالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسيَّة والمساعدات الإنسانيَّة التي تمسُّ الحاجة إليها لمعالجة الظُّروف المعيشيَّة الوخيمة الَّتي يتعرَّض لها الفلسطينيُّون في قطاع غزة". [3]، وبناء على التدابير الَّتي اتخذتها المحكمة فإنَّ إسرائيل والدُّول الأخرى والأمم المتحدة ملزمون - بموجب القانون الدَّولي- بتوفير الخدمات الإنسانيَّة والأساسيَّة الَّتي يحتاجُها الفلسطينيُّون في غزَّة، وأنَّ تعطيل عمل الأونروا وتعليق تمويلها- حيث إنها أكبر وأكثر مؤسسة قدرة وكفاءة على تقديم مثل هذه الخدمات - سيؤدي بشكل واضح وصريح إلى تعطيل مضمون قرار المحكمة[4]، وسيؤدِّي بشكل أوضح إلى حرمان أكثر من 2.4 مليون فلسطيني في غزة من الخدمات الضَّروريَّة، والَّذي يشكِّل في حدِّ ذاته عقابًا جماعيًّا[5]،

---

(1) عدنان الصباح، تحليل قانوني: نشأة "الأونروا" وأهميتها في حفظ الحقوق الفلسطينية، وكالة الصحافة الوطنية، منشور بتاريخ 2024/5/1، ص 1. على الموقع الإلكتروني التالي: https://npa.ps/post .

(2) عدنان الصباح، تحليل قانوني: نشأة "الأونروا" وأهميتها في حفظ الحقوق الفلسطينية، **م،س، ص2.**

(3) تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها، 26 كانون الثاني / يناير 2024. الفقرة 80.

(4) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2024/4/22، على الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، منشور على الرابط التالي: HTTPS://WWW.UNRWA.ORG/AR.

(5) تعليق الدول الغربية تمويل الأونروا عقاب جماعي ضد اللاجئين الفلسطينيين، مركز العودة الفلسطيني، 2024/1/27، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://prc.org.uk/ar/post.

وهو محظور بموجب القانون الدَّولي[1]، حيث حظرت ذلك المادَّة 5 من لائحة لاهاي لعام 1907، والمادَّة 3/87 من اتفاقيَّة جنيف الثالثة لعام 1949، والفقرة الأولى من المادَّة 33 من اتفاقيَّة جنيف الرابعة لعام 1949 المطبَّقة على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة.

ت) **الحقُّ في العودة والتَّعويض:** أكَّد قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة لعام 1998 رقم 194 على إثبات حقِّ العودة والتعويض للَّاجئين الفلسطينيِّين، وعليه فتعطيل عمل الأونروا قد يُعتبر عائقًا أمام تحقيق هذا الحق.

ث) **حماية المنظمَّات الإنسانيَّة:** الأونروا كمنظمة دوليَّة تتمتَّع بالحماية القانونيَّة أثناء النِّزاعات المسلَّحة، وتعطيل عملها يُعتبر انتهاكًا لهذه الحماية ترتقي لتشكِّل جريمة حرب[2].

ج) **جريمة الإبادة الجماعيَّة:** تعطيل عمل الأونروا قد يُعتبر من أعمال الإبادة الجماعيَّة، خاصَّة إذا كان يهدف إلى تصفية وجود مجموعة معيَّنة[3]، ومسؤوليَّة الدُّول - بموجب اتِّفاقيَّة منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لعام 1954، وبموجب القانون الدَّولي - اتخاذ التَّدابير الَّتي من شأنها منع وقوع الإبادة الجماعيَّة[4].

---

(1) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، تقرير حقوقي شباط 2024، ص 7.

(2) المادة 8 الفقرة 2/ب/3 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(3) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، م.س، ص 7.

(4) كيف يمكن لتعطيل عمل الأونروا ووقف تمويلها أن يشكل إبادة جماعية؟

وفقًا للتعريف الوارد في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لعام 1948، فإن تعطيل عمل وكالة الأونروا يمكن أن يُعتبر جريمة إبادة جماعية في سياق معين، حيث عرفت الاتفاقية الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب بنيَّة تدمير - كليًّا أو جزئيًّا- مجموعة وطنية، عرقية، عنصرية أو دينية، ومن خلال إسقاط التعريف السابق على السِّياقات يمكِّن أن يشكل تعليق عمل الأونروا جريمة إبادة جماعية إذا اتسقت هذه الأعمال مع مجموعة من السياقات التي من شأنها أن تشكل إبادة جماعية، ومنها:

1- توفر القصد (النية للتدمير): إذا كان تعطيل عمل الأونروا يأتي ضمن سياسة أوسع تستهدف إزالة مجموعة معينة من الأفراد في منطقة معينة كاللاجئين الفلسطينيِّين في غزة.

2- الحرمان من الضروريَّات الأساسيَّة: إذا أدَّى التعطيل المتعمَّد لوصول الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي حرمانهم من الحاجات الأساسية مثل الغذاء والدواء والرعاية الصحية، بشكل يؤدي إلى تدهور شديد في ظروف الحياة.

3- التأثير في البقاء الجماعي: إذا كان تعطيل الخدمات يهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة أو يؤدي إلى زيادة معدل الوفيات، بمعنى أن تعطيل الخدمات الضرورية والأساسية اللازمة لتسهيل عملية الإنجاب بما يشكل سببًا في زيادة الوفيات بين المواليد حين يستهدف جماعة معينة في منطقة معينة كالفلسطينيين في قطاع غزة يعد شكلًا من أشكال الأفعال التي تدخل ضمن نطاق الإبادة الجماعية.

وعليه يعتبر قرار محكمة العدل الدوليَّة إعلانًا راسخًا لقوَّة القانون الدولي، وأنَّ أيَّ خرقٍ له يشكِّل تجاهلًا واضحًا للالتزامات الدَّوليَّة، التي على الدُّول أن تتحمل مسؤولياتها من ناحية اتخاذ التدابير اللَّازمة لمنع جريمة الإبادة الجماعيَّة والمعاقب عليها[1]، إذ يعتبر هذا الالتزام - بالإضافة إلى منع وقوع الإبادة الجماعيَّة- قاعدة أساسيَّة من قواعد القانون الدَّولي العرفي[2]، وعليه فإن ذلك يُعتبر ملزِمًا لكافَّة الدُّول بما فيها الدُّول غير الموقِّعة على الاتِّفاقيَّة، وأنَّ تخلِّي الدُّول عن هذه الالتزامات يشكِّلُ انتهاكًا للقانون الدَّولي.

كمَا أكَّدت المقرِّرة الخاصَّة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة منذ العام 1967 فرانشيسكا ألبانيز على أنّ تعليق عدَّة دول تمويلها لوكالة "الأونروا" في قطاع غزة يُعتبر انتهاكًا لالتزاماتها بموجب اتِّفاقيَّة منع الإبادة الجماعيَّة[3]. كما يشكِّل عقابًا لملايين الفلسطينيِّين في ظل الأزمة الإنسانيَّة المتفاقمة في قطاع غزة[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أهميَّة استمرار عمل الأونروا، وحاجتها إلى الدَّعم الدَّولي لضمان تقديم خدماتها للَّاجئين الفلسطينيِّين، خصوصًا في ظلِّ الموثوقيَّة الدَّوليَّة العالية الَّتي تحظى بها الوكالة، وهو ما أكَّده قرار المحكمة حيث استندت في قرارها بقبول دعوى جنوب أفريقيا- وإصدارها مجموعة من التَّدابير لمنع وقوع الإبادة الجماعيَّة في غزَّة- على تقارير المؤسَّسات الدَّوليَّة التي كان من أبرزها تقارير الأونروا.

تجدر الإشارة إلى أن تصنيف أي فعل - كجريمة إبادة جماعية- يتطلب تحقيقًا قانونيًّا دقيقًا، وإثبات النية لتدمير المجموعة المستهدفة، وهو ما تقوم به محكمة العدل الدولية، إذ إنها قبلت دعوى جنوب أفريقيا(4) التي اتهمت خلالها دولة الاحتلال بالسعي إلى إرتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، وتطلب من خلالها اتخاذ تدابير فورية مؤقتة لحماية المدنيين الفلسطينيين.

(1) بموجب هذا الالتزام الدولي أقامت دولة نيكارغوا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد ألمانيا بسبب تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها - بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها ضد الشعب الفلسطيني في غزة - حين قررت وقف تمويل الأونروا.

(2) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، م.س، ص 7.

(3) تعليق تمويل "الأونروا" عقاب جماعي لـ7 ملايين لاجئ، لجنة الدفاع عن حق العودة، مقال منشور بتاريخ 2024/2/2، على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.almayadeen.net/news.

ثالثًا: التَّداعيات السِّياسيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا.

تعطيل عمل الأونروا يمكن أن يكون له تأثيرات بالغة على القضيَّة الفلسطينيَّة، إذ تُمثل الأونروا رمزًا للشَّرعيَّة الدَّوليَّة، وتُذكّر المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه قضيَّة اللاجئين الفلسطينيّين، كما يمكن أن يشكِّل تعطيلُها نهاية لحقِّ العودة، كما يسهم في تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة من خلال توطين اللَّاجئين الفلسطينيّين في الدُّول المستضيفة، مما يؤثر بشكل رئيسي في القضاء على نضال الشَّعب الفلسطيني نحو الحريَّة والاستقلال، ويسهم في تقويض الحلِّ السِّياسي للقضيَّة الفلسطينيَّة.

- **تصاعد التوتُّرات في المنطقة، والحقّ في تقرير المصير:**

يمكن أن يؤثِّر تعطيل عمل الأونروا في الأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة في المنطقة العربيَّة، وبالتَّحديد في وضع اللَّاجئين الفلسطينيّين في كلٍّ منَ الأردن وسوريا ولبنان، على اعتبار أنَّ هذه الدُّول تستضيف الجزء الأكبر من اللَّاجئين الفلسطينيّين الَّذين يملكُون حقَّ العودة والتَّعويض بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة رقم 194 لعام 1948، فتعطيل عمل الأونروا الَّذي يستهدف خفض أو وقف التَّمويل أو مهاجمة الجسم المؤسساتي للوكالة يمكن أن يُؤثِّر بشكل كبيرٍ في الأوضاع الإنسانيَّة للَّاجئين الفلسطينيّين في هذه الأماكن، خصوصًا في ظلِّ الأوضاع الاقتصاديَّة الهشَّة الَّتي تعيشها الدُّول المستضيفة، وهو ما عبرت عنه صراحة الأزمة السُّوريَّة والمعاناة التي عاشها فلسطينيو مخيم اليرموك في سوريا.

كما أنَّ لهذا التعطيل دورًا أساسيًّا في التأثير في الوضعيَّة القانونيَّة والسِّياسيَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة بشكل عام، وقضية اللاجئين بشكل خاص، حيث كفَلَ لهم القانون الدَّولي الحقَّ في العودة والتَّعويض، كما يمكن أن يُؤثِّر - بشكل أساسي- في حقِّهم في تقرير المصير المكفول بموجب القانون الدولي، حيث يعتبر الحقُّ في العودة للفلسطينيّين ركنًا أساسيًّا في حقِّهم في تقرير مصيرهم، وأن تعطيل الأونروا يمكِّنُ أن يشلَّ قدرة هؤلاء على الحفاظ على هذا الحق.

- **تقويض حقِّ العودة للفلسطينيّين:**

تعتبر الأونروا تجسيدًا لالتزام المجتمع الدولي بحقِّ اللَّاجئين الفلسطينيّين في العودة[1]، المكفول بموجب القرار 194 الصَّادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة في عام 1948، وأنَّ أيَّ تدخُّل يؤثر في عمل الأونروا يعدُّ انتهاكًا لهذا الحق، لذا يُنظر إلى أنَّ أيَّ إضعاف للأونروا يعد تقويضًا لحقِّ

(1) المجتمع الدولي مسؤول سياسيًّا وأخلاقيًّا على استمراريَّة عمل الأونروا، ورقة حقائق لدائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.plo.ps/ar/article/49083.

العودة للفلسطينيّين[1]، وتهدفُ إسرائيل إلى إنهاء وجود الأونروا بهدف حرمان الفلسطينيّين من وضعهم كلاجئين، متهمةً إيَّاها بتمديد مدَّة لجوء الفلسطينيّين، وهو ما أكده ممثِّل إسرائيل في مجلس الأمن الدولي بقوله: "إنَّ الأونروا تطيل أمد قضيَّة اللاجئين"[2].

وفي هذا الصدد أشار فيليب لازاريني - المفوض العام للأونروا- في خلال رسالته[3] إلى دينيس فرانسيس - رئيس الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة[4] - إلى خطورة النوايا الإسرائيليَّة لإنهاء دور الأونروا في حمايَّة حقوق اللَّاجئين الفلسطينيّين، مؤكدًا أنَّ هذه الجهود تهدف إلى إلغاء الدَّور الذي تلعبُهُ الأونروا كشاهد على معاناة اللَّاجئين الفلسطينيّين المستمرَّة، وكضامن لحلٍّ سياسي، فقال **"إنَّهم يسعون إلى القضاء على دورالأونروا في حماية حقوق لاجئي فلسطين، والَّتي تمثل الشاهد على محنتهم المستمرَّة، وإنَّ ولاية الأونروا تجسِّدُ الوعد بحلٍّ سياسيّ"**، كما شدَّد على أنَّ دعمَ الجمعيَّة العامة للأونروا يخدم اللَّاجئين الفلسطينيّين، خاصَّة في ظلِّ النِّزاعات السِّياسيَّة الَّتي تعيق من قدرة الأونروا على أداء مهامها[5].

(1) زوالها يهدد حق العودة، مقال منشور على موقع عرب بوست، على الرابط التالي:
https://arabicpost.shorthandstories.com/.https://arabicpost.shorthandstories.com

(2) أمام مجلس الأمن، مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، أخبار الأمم المتحدة، م. س.

(3) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، 2024/2/22، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unrwa.org/ar/newsroom .

(4) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، م. س.

(5) "الأونروا شاهد على محنة لاجئي فلسطين"، المفوض العام للوكالة يحذر من دعوات تفكيكها.

خاتمة

تبرز أهميَّة الأونروا كمؤسَّسة دوليَّة أُنشئت بقرار من الجمعيَّة العامَّة كانعكاس لرغبة الدُّول في الحفاظ على حقوق الفلسطينيِّين في العودة، من خلال تأسيس هيئة مكلَّفة بتقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، مما يُمكِّنُهُم منَ الحفاظ على هُويَّتهم ووضعهم القانوني كلاجئين، ويعزِّز من قدرتهم على العودة إلى ديارهم التي أُجبروا علَى تركها.

وبشكل عام فإنَّ أيَّ تعطيل لعمل الأونروا يكون له تأثير مباشر في الحفاظ على الحقوق السِّياسيَّة للشَّعب الفلسطينيِّ وعلى الجهود الدولية المبذولة لحلِّ القضيَّة الفلسطينيَّة[1]، حيث يُعدُّ حقُّ العودة من الرَّكائز الأساسيَّة التي يتمسَّك بها الفلسطينيُّون في نضالهم من أجل الاستقلال والتحرُّر منَ الاحتلال.

وعليه فإنَّ تعطيل الأونروا يُمكن أن يُعتبرَ مؤشرًا على تحوُّل في السِّياسة الدَّوليَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، ويُمكن أن يُؤدِّي إلى تداعيات سياسيَّة واجتماعيَّة وإنسانيَّة كبيرة وخطيرة على استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينيَّة، وكامل منطقة الشَّرق الأوسط، كما يُمكِن أن يؤدِّي إلى موجات من الهجرة الجماعيَّة باتِّجاه أوروبا وأمريكا، نظرًا لحجم الفراغ الَّذي يمكنُ أن تتركَهُ المنظَّمة الدَّوليَّة في حالة عجزِها عن القيام بدورها، سواء نتيجة العجز المالي أو الإجراءات الإسرائيليَّة بحقها، والَّتي ارتفعَتْ وتيرتُها خلال الحرب على غزَّة.

فإنَّ الهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا ليست بسياسة جديدة؛ بل هي امتداد لسياساتٍ إسرائيليَّةٍ أمريكيَّة برزت خلال العقد الماضي سعت إلى تحجيم دورها وتصفيتها، بهدف القضاء على حقِّ العودة، وحقِّ تقرير المصير للشَّعب الفلسطينيِّ، فلم تكن سياسات حكومة نتنياهو الحاليَّة تجاه الأونروا إلَّا امتدادًا لسياسة إدارة ترامب التي حاولت القضاء على الوكالة الدوليَّة عبر وقف تمويلها، وتوزيع مهامها على الوكالات الدوليَّة الأخرى، انطلاقًا من فكرة رئيسيَّة ترى أن الأونروا تسهم في الحفاظ على حقِّ العودة للفلسطينيِّين.

(1) قال لازاريني في تصريح لوكالة "تاس" الروسية "أدعو أعضاء الأمم المتحدة للانتباه إلى أنه يجب التصدي لهذا الضغط، لأن الهدف الحقيقي من حل الوكالة له دوافع سياسية، ومن شأنه أن يقوض في المستقبل الجهود لحل القضية الفلسطينية - الإسرائيلية وقيام دولة فلسطين"، ولمزيد من الاطلاع انظر: لازاريني: المساعي لحل "الأونروا" لها دوافع سياسية، وهي تقوض قيام دولة فلسطين، https://arabic.rt.com/middle_east.

و اقع الأسرى الفلسطينيّين في السُّجون الإسر ائيليَّة بعد السَّابع من أكتوبر (الاعتداءات والاغتيالات)

د. إلهام جبر شمالي
باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة

انتهجت حكومة اليمين الإسرائيلي منذ بداية عام 2023م سياسة التَّشديد في احتجاز الأسرى، متخذة سلسلة من الإجراءات القانونيَّة الهادفة لقوننة عمليَّات الاعتقال، حيث قامت بإصدار جملة من التَّعديلات للأوامر العسكريَّة لتوسيع عمليَّات الاعتقال، وبادرت بإقرار مجموعة من الأوامر العسكريَّة، والتَّعديلات على القوانين السَّابقة الَّتي فاقمت واقع الأسرى يومًا بعد يوم، فما زال - حتى كتابة هذه الورقة- ما يقارب من عشرة آلاف أسير يقارعون مصلحة السُّجون وقوات الجيش الإسرائيلي بأجسادهم الهزيلة، وأمعائهم الخاوية؛ ولكن إرادتهم القويَّة كفيلة بوقف القمع اليومي الَّذي تمارسه وحدات السُّجون المتعددة، فما يقوم للأسرى داخل السُّجون هو صورة مصغرة من النِّضال والكرامة الفلسطينيَّة.

فقد اعتقلت دولة الاحتلال منذ احتلال الأراضي الفلسطينيَّة عام 1967م أكثر من مليون فلسطيني، بعضهم لأكثر من مرة، بالإضافة إلى آلاف الجنود والمواطنين العرب، والمتضامين من جنسيَّات أجنبيَّة، هذا وتعدُّ نسبة المعتقلين الفلسطينيّين إلى إجمالي عدد الفلسطينيّين هي الأكبر، إذ بلغت نسبتهم نحو 20% من الشعب الفلسطيني، ذاقوا ويلات السَّجَّان الإسرائيلي، وتزايدت بصورة كبيرة خلال عامي 2023-2024م، تزامنًا مع الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة، وارتفعت وتيرة الهجمة الإسرائيليَّة في كافَّة المدن الفلسطينيَّة.

حيث تناقش هذه الورقة أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال خلال حرب طوفان الأقصى منذ السَّابع من أكتوبر حتى أوائل أيار/ مايو من عام 2024م، من حيث تزايد حالة الاعتقالات، وأوضاع المعتقلين، مع تسليط الضَّوء على أوضاع أسرى قطاع غزة وتصنيفهم داخل السُّجون.

يمكن تصنيف الأسرى في السُّجون الإسرائيليَّة إلى ثلاث فئات:

1. أسرى فلسطينيون يتوزَّعون على السُّجون الإسرائيليَّة، وصُفِوا بالسُّجناء الأمنيّين" السِّياسيّين" بعد وقبل السَّابع من أكتوبر.
2. أهالي غزة الَّذين كانوا يتواجدون داخل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة 1967م؛ بموجب تصاريح عمل، أو الحاجة لعلاج طبي، تَمَّ تسليم معظمهم للجيش الإسرائيلي.
3. أسرى من غزَّة من حركة حماس وغيرها جرى اعتقالهم يوم السَّابع من أكتوبر، وتمَّ أسرُهُم بسبب دخولهم الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة يوم السَّابع من أكتوبر، وآخرون تمَّ أسرهم مع الاجتياح البري لقطاع غزة.

أولًا: حالة الاعتقالات:

تصاعدت وتيرة الاعتقالات الَّتي نفذها جيش الاحتلال حتى تاريخ 17 إبريل عام 2024م بشكل ملحوظ، إذ بلغ العدد الإجمالي للأسرى نحو 9.500 أسير؛ إلَّا أنَّ هذه الحصيلة لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر، فإنَّ منهم ما يقارب من600 أسير يقضون أحكامًا بالسِّجن المؤبد، أعلاهم حكمًا الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم عليه بالسِّجن 67 مؤبدًا[1]، ونحو 80 أسيرة، وما يقارب 200 طفل، وحوالي 3660 معتقلًا إداريًّا، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة[2]، وبالتالي فإنَّ هناك عددًا كبيرًا من الأسرى تمَّ تحويلُهُم للاعتقال الإداري دون توجيه أيِّ تهمةٍ لهم.

وبلغت حالات الاعتقال خلال عام 2023م نحو 11 ألف حالة اعتقال، أمَّا بعد السَّابع من أكتوبر فهناك أكثر من 5500 ألف معتقل، وأوضحت هذه الإحصائيَّة أيضًا أنَّ نسبة الاعتقال عام 2024م فاقت نصف حملات الاعتقال لعام 2023م، خلال الشُّهور الثَّلاثة الأخيرة فقط من عام 2024م.

وقد شَهِدَت مدينة القدس أعلى نسبة اعتقال عام 2023م بنحو 3261، بينهم نحو 696 طفلًا، واستمرَّت سلطات الاحتلال في سياسة الحبس المنزلي بحقِّ المقدسيِّين، فتحولَتْ بذلك البيوت إلى سجون قُيِّدت فيها الحريَّات، وأُجبِرَت العائلات على ممارسة دور السَّجان بحقِّ أبنائهم، وفق قرار المحكمة الإسرائيليَّة بمراقبة تحركات ونشاطات الموقوفين داخل بيوتهم، والمُجْحِفُ في الحبس المنزلي أنَّ تلك المُدَّة لا تُحسب من مُدَّة إيقافهم عند مثولهم للمحاكمة[3]، بما يؤكد إلى أيِّ مستوى وصلَتْ حالة الهمجيَّة الَّتي بدا عليها جيش الاحتلال بتكثيف حملات الاعتقالات.

أمَّا أعلى نسبة اعتقال فتمَّت في شهر أكتوبر في قطاع غزة بحوالي 2070 أسيرًا، كما ارتفعت نسبة اعتقال النِّساء والفتيات في شهر أكتوبر بنحو 66 أسيرة، أمَّا أعلى نسبة اعتقال للأطفال فكانت في شهر إبريل بنحو146 طفلًا[4].

شمِلَتْ عمليَّة الاعتقال كافَّة الشَّرائح المجتمعيَّة من نشطاء سياسيِّين، ومثقفين، وناشطي شبكات التَّواصُل الاجتماعي، والمعلِّمين، والحقوقيِّين والصحفيِّين الذين قدر عددهم بنحو56 صحفيًّا- أربعة منهم قيد الاخفاء القسري، منهم: نضال الوحيدي، وهيثم عبد الواحد، الَّذين اعتقلوا في بداية الحرب، أما محمود عليوة، ومحمد عرب فجرى اعتقالُهُم أثناء اقتحام مشفى الشِّفاء - حُوِّل

(1) مؤسسة الضمير، تقرير العام2023م، زيارة الموقع 2024/5/21م https://2u.pw/9Pfg1hOG.

(2) الأسرى بسجون إسرائيل، زيارة الموقع 2024/5/15م، https://2u.pw/bR67xhIK.

(3) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص50.

(4) نشرة خاصة صادرة عن مؤسسات الأسرى لشهر تشرين ثاني/ أكتوبر عام 2023م.
زيارة الموقع2024/5/18م https://2u.pw/QhxSXhEB.

منهم 20 للاعتقال الإداري، اتُّهِمُوا بالتَّحريض على مواقع التَّواصُل الاجتماعي بنشر أخبار وصور حيَّة من الميدان عبَّرَتْ عن مدَى توحُّش جيشِ الاحتلال في حربِ الإبادة الجماعيَّة[1].

وتفتقر الإحصاءات الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة إلى العدد الدقيق لأسرى قطاع غزة الَّذين قُدِّر عددُهُم بما بين849- 2000 – أسير، وُصِفُوا بالمقاتل غير الشَّرعي وفقًا لإدارة مصلحة السُّجون الإسرائيليَّة.

(1) ورقة حقائق صادرة عن مؤسسات الأسرى عشية يوم الأسير الفلسطيني السابع عشر نيسان/ أبريل 2024م زيارة الموقع 2024/5/15 https://hurryyat.net/archives/19781.

ثانيًا: تصاعد الهجمة الإسر ائيليَّة على الأسرى الفلسطينيّين:

لم تتوانَ يومًا أجهزة دولة الاحتلال - بما فيها الجهاز القضائي- عن مساندة الجيش وجهاز المخابرات، ومنحهما الغطاء الشَّرعي لكافَّة عمليَّات التَّعذيب والانتهاكات الجسيمة الَّتي ترتكب في حَقِّ الأسرى منذ اللَّحظة الأولى لعمليَّة الاعتقال والنَّقل إلى مراكز التَّحقيق والسُّجون، فأصبحت هناك علاقة متلازمة، فكُلَّما زادت الأوضاع الأمنيَّة سوءًا زادت حدَّة الهجمة على الحركة الأسيرة انتقامًا وإجرامًا.

وتُعدُّ السُّجون الإسرائيليَّة من أقسى السُّجون في العالم نظرًا لظروف الاعتقال بداخلها، فهي تُعدُّ من أسوأ عشرة سُجون على مستوى العالم جراء التعذيب والقتل المُنظَّم للأسرى والاستهتار الطبي،" إنَّ استخدام مصطلح الباستيلات الصُّهيونيَّة نسبة إلى سجن الباستيل، الَّذي أنشئ في فرنسا بين عامي 1370- 1383م كحصن للدِّفاع عن باريس، ثم استُخدم كسجن للمعارضين السِّياسيِّين، والمحرضين على الدَّولة، والجناة أخلاقيًّا، وتعدُّ الحياة فيه هيِّنة بالنِّسبة إلى قسوة الحياة في السُّجون الإسرائيليَّة"(1).

إنَّ الواقع الَّذي يعيشه الأسرى ما هو إلا فصل من فصول المُعاناة في حياة الأسرى الَّتي طالت حقوقهم الأساسيَّة؛ ولكن بعد السَّابع من أكتوبر ازدادت تلك الفصول قتامة وبؤسًا، فقد شهدت السُّجون حالةً استثنائيَّة بعد السَّابع من أكتوبر أظهرَتْ مدى ما تعرَّض له الأسرى من انتهاكات منذ بداية عام 2023م، لتبلغ ذروتها خلال الشهور الخمسة الأولى من عام2024م بتحولها إلى أداة للعقاب والانتقام. أصبحت مظاهر الحياة المحدودة داخل السجن شبه معدومة، جراء اقتحام القوات الإسرائيليَّة لأقسام السجون، وقطع الكهرباء عنها، وتحديدها بساعة واحدة في اليوم، ومصادرة الطعام، والمواد التموينيَّة الَّتي يشتريها الأسرى بدلًا من الطعام الرديء الَّذي يقدَّم لهم من مصلحة السجون، وحرمانهم من الخروج إلى الدورة لأكثر من شهر، كما حدث في سجن النَّقَب[2].

كما طال الحبس في الزَّنازين لساعات النهار جميع الأسرى والمساجين الجنائيِّين، ومُنعُوا من أيِّ نشاط خارج الزَّنازين من تعليم، وعمل، وإعادة تأهيل، وبعد أسبوعين من اندلاع الحرب عادت الحياة في السُّجون الجنائيَّة لطبيعتها إلَّا أنَّ السُّجون الأمنيَّة" السِّياسيَّة" لم ير فيها الأسرى النُّور لأكثر من شهرين من الحبس داخل الزنازين، ولم يُسمَحْ لهم بالاستحمام لمدة أسابيع متتالية[3].

(1) حمدونة، رأفت: الجوانب الإبداعية للأسرى في الفترة 1985-2015م، وزارة الإعلام الفلسطينية، الطبعة الأولى،2018م، ص47.

(2) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص28.

(3) أطباء لحقوق الإنسان: تقرير انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان، وضع الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 2023/10/7م، 2024م، ص12.

ثالثًا: أوضاع أسرى قطاع غزة داخل السُّجون الإسرائيليَّة:

تجنبَتْ دولة الاحتلال استخدام مصطلح أسرى الحرب بحقِّ أسرى قطاع غزة، لتنأى بنفسها عن تحمل مسؤوليَّة حماية حقوق المعتقلين من القطاع مدنيِّين أو مقاتلين، فأطلقت عليهم مسمى "مقاتلين غير شرعيين" بعد السَّابع من أكتوبر، بموجب قرار وزير الدِّفاع الإسرائيلي يؤاف غالانت لتجريدهم من حقوقهم الأساسيَّة، وأُخْضعُوا لمتابعة الجيش وليس لمصلحة السُّجون، وبالتَّالي مُنع التَّواصل معهم من اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر، أو محاميهم، أو ذويهم، ولم تكشف أسماء من تمَّ اعتقالهم وظروف احتجازهم، ليتمَّ مثُولهم أمام القاضي عبر الفيديو كونفرنس دون أيِّ محامٍ[1]، مما يعني أنَّهم تعرضُوا لعمليَّة إخفاء قسري، وهي جريمة حرب يُعاقِب عليها القانون الدَّولي، ولا تسقط بالتَّقادم.

إنَّ عدم وجود إحصائيَّة رسميَّة للعُمَّال الغزيِّين الَّذين عمِلُوا داخل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بتصاريح عمل زاد من ضبابيَّة أوضاع أسرى القطَاع، فمَن أُعلِن عن اعتقالهم يبلغ عددهم 4000 معتقل، اعتقلوا من بداية العدوان بعد إلغاء تصاريح عملهم، ومعهم المرضى الَّذين يتلقون العلاج ليتمَّ اخفاؤهم قسريًّا، فيقول غالانت:" إسرائيل لم تُفْصح عن أيِّ معلومات، أو بيانات لأي جهة دوليَّة حول عدد المعتقلين من قطاع غزة أو السُّجون التي تمَّ نقلُهُم إليها"، ووفق وزارة العمل الفلسطينيَّة بلغ عدد تصاريح العمل الممنوحة لعمال القطاع نحو 18.500 تصريح في السَّابع من أكتوبر؛ لكنها أطلقت سراح 3.200 ألف فلسطيني عبر معبر كرم أبو سالم، وأفاد بعضُهم بوجود عددٍ كبير من أسرى القطاع ما زالوا قيد الاحتجاز[2].

بحسب النيابة العسكريَّة الإسرائيليَّة لا تنطبق على المقاتلين الشرعيِّين أحكام اتفاقيَّات جنيف الرابعة لعام 1949م، والبروتكول الأول لاتفاقيَّات جنيف، ولا يتمُّ معاملتُهُم بمعاملة أسير الحرب بموجب الاتِّفاقية الثالثة، ولا يوجد مسار قانوني يمرُّون عليه خلال فترة اعتقالهم، أو حتى الإفراج عنهم حال تمَّ التَّوصُّل لوقف إطلاق النار، لذلك تمَّ احتجاز أكثر من 800 معتقل في منشآت عسكريَّة، لمدة 75 يومًا قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية[3].

(1) الأسير المحرر أيمن عبد الكريم عمارة، مقابلة بتاريخ 2024/5/23م

(2) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص6.

(3) المرصد الأورومتوسطي https://euromedmonitor.org/ar/article/6214.

رابعًا: الاعتقال الإداري للأسرى الفلسطينيّين:

زادت حدَّة الاعتقال الإداريِّ عام 2023م، وصنف بالأعلى منذُ الانتفاضة الأولى عام 1987م، واستمرَّ بشكل سافر عام2024م، فوصل عدد أوامر الاعتقال الإداري إلى نحو 5500 أمر جديد أو تجديد لأوامر سابقة دون تقديم أيِّ لوائح اتّهام ضد المعتقلين، لحرمانهم من حقوقهم الأساسيَّة والإنسانيَّة لضمان محاكمة عادلة، وتلجأ سلطات الاحتلال إلى الاعتقال الإداري كخيار أول وأخير لقمع الفلسطينيِّين وإحكام قبضتها عليهم، وتستخدمه كإجراء عقابي - وليس كتدبير احترازي- على الرَّغم من مخالفته للمادة(147) من اتِّفاقيَّة جنيف الرابعة، وما أكَّد عليه البروتوكول الإضافي الأوَّل المكمِّل لاتِّفاقيَّات جنيف بنص المادة 85 واعتبرها جرائم حرب[1].

لا يستند الاعتقال الإداري إلى أيِّ مُسوِّغ قانوني، ويتمُّ خارج القانون ودون أيِّ تهمة، ويبقى الأسير دون محاكمة، وكثيرًا ما تلجأ إليه دولة الاحتلال لتشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة الأسرى، وتمديد اعتقالهم عبر جهاز المخابرات الإسرائيليَّة، اعتمادًا على ملفات سريَّة لدى جهاز المخابرات لا يمكن للأسير أو محاميه الاطلاع عليها[2]، حيث بلغ عدد المعتقلين إداريًّا نحو 3660 أسيرًا، من بينهم 22 سيدة، وأكثر من 40 طفلًا، ويعتبر عددًا غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة، كما تمَّ إصدار أوامر بتوقيف أسرى قطاع غزة لمدة تزيد عن ثلاثة شهور قابلة للتمديد، بمصادقة من الكنيست الإسرائيلي، ومنع أهلهم من زيارتهم طيلة مدَّة الحرب.

(1) داود، محمد: انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات جنيف عام 1949م، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2017م، ص131.

(2) مؤسسة الضمير، 2020، ص60.

خامسًا: وضع الأسيرات الفلسطينيَّات داخل السُّجون الإسرائيليَّة:

استمرَّت دولة الاحتلال في التَّعدِّي على الأسيرات الفلسطينيَّات، وتعريضهنَّ للتَّعذيب والتَّنكيل، والإهانة اللفظيَّة، وانتهاك أبسط حقوقهنَّ، ووصل الأمر إلى التَّحرُّش الجنسي بهنَّ، وتهديدهنَّ بالاغتصاب [1]، وجرى تجريدهنَّ من ملابسهنَّ على يدِّ المجنَّدات الإسرائيليَّات، والجنود أيضًا، وإجبارهنَّ على خلع الحجاب، واحتجازهنَّ في ظروف قاسيَّة ومأساوية داخل أقفاص في البرد الشَّديد أثناء عمليَّة الاستجواب، ومطالبتهنَّ بتسجيل مقاطع مصورة لمهاجمة المقاومة الفلسطينيَّة، وسرقة ما يمتلكن من مصاغٍ ذهبيَّة وأموال نقديَّة[2].

زادتِ الإجراءات القمعيَّة ضد الأسيرات التي فرضتها مصلحة السُّجون منذ السَّابع من أكتوبر عبر حرمهن من الكانتين، أو الخروج إلى الدَّورة، بل مُنعت أسيرات القطاع من الخروج إلى دورة سجن الدَّامون، والاختلاط مع بقية الأسيرات نهائيًّا، وقطعت عنهنَّ المياه والكهرباء، ومنعْنَ من الالتقاء معَ عائلتهن أو مقابلة المحامين[3]، ووصل الأمر إلى اقتحام غرف وزنازين السِّجن، ورشّ الغَاز عليهنَّ، مع علم مصلحة السُّجون بوجود الأطفال، وكبار السن، والمرضى، وارتكاب تحرُّشات جنسيَّة، وتهديد بعضهنَّ بالقتل[4].

تشير (ب، ك)" أدخلتني المجنَّدة إلى غرفة، وقامت بتفتيشي تفتيشًا عاريًا، وأثناء التفتيش قامَتْ بضربي، صفعة على وجهي وعلى ظهري، وداسَتِ المجنَّدة على قدمي بحذائها، وشدَّت لي شعري"، تؤكد الأسيرة المحررة عطاف جرادات أن الأسيرات تعرضنَ بعد السَّابع من أكتوبر للضَّرب المبرح والإهانة، وتمَّ عزلهنَّ وحرمانهنَّ من الفراش والأغطية، ووُصفَت الأوضاع في السُّجون الإسرائيليَّة بأنَّها " سيِّئة للغاية، حيث تمَّ سحب كلِّ شيء من غرف الأسيرات"[5].

وقد حذَّر تقرير الأمم المتَّحدة الصَّادر في 19 شباط/ فبراير 2024م من الاعتقال التَّعسفي لمئات النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات، وكلِّ ما من شأنه أن يمسَّ بكرامة الأسيرات من معاملة غير إنسانيَّة، وحرمانهنَّ من احتياجاتهنَّ الأساسيَّة الخاصَّة كالغذاء والدَّواء، وعدم السماح لهنَّ بحيازة ملابس خاصَّة بهنَّ سوى غيارين، وهو ما أكَّد عليه تقرير الأمم المتَّحدة بقوله: " إنَّنا نشعرُ بالأسى

---

(1) Israel/oPt: UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls https://2u.pw/LnyG98ON.

(2) ملخص معطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر حتى تاريخ 2024/5/8م؛ تاريخ زيارة الموقع 2024/5/21م https://2u.pw/1IRCgYQs.

(3) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص48.

(4) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل زيارة الموقع بتاريخ 2024/ 5/18 https://www.acri.org.il/post/992.

(5) مقابلة أجرتها مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص45.

إزاء التَّقارير الَّتي تفيد بأنَّ النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات المحتجزات تعرضْنَ أيضًا لأشكال متعدِّدة من الاعتداء الجنسي، وتجريدهنَّ من ملابسهنَّ وتفتيشهنَّ...فما لا يقل عن معتقلتين فلسطينيَّتين تعرضتا للاغتِصاب، وأخريات تعرضْنَ للتَّهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي، وأنَّ الجيش التقط صورًا للمعتقلات في ظروفٍ مهينة، ونشرها على الإنترنت"[1].

المقلق أكثر أن هناك فتيات اختفين بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي، كما أكَّد التقرير بأن " هناك تقارير مثيرة للقلق عن رضيعة واحدة على الأقل نقلها الجيش قسرًا إلى إسرائيل، وعن فصل أطفال عن والديهم، وما يزال مكان وجودهم مجهولًا"[2].

واستخدِمَتِ الفلسطينيَّات كرهائن للضَّغط على أحد أفراد العائلة لتسليم نفسه، عدا عن الإساءة إليهنَّ لفظيًّا، وشتمهنَّ بألفاظ نابية وبذيئة، ووصل عدد الأسيرات بعد السَّابع من أكتوبر إلى نحو 184 أسيرة، بقي منهنَّ حتَّى السابع عشر من إبريل نحو 80 أسيرة، ثلاث منهن رهن الاعتقال الإداري قبل السَّابع من أكتوبر، دون احتساب مجمل أسيرات قطاع غزة اللَّواتي تعرضْنَ للاعتقال في معسكرات خاصَّة[3].

يُذْكَر أنَّ دولة الاحتلال لم تحترم بنود الصَّفقة الَّتي عقدت بتاريخ 2023/11/24م حيث أعادت اعتقال عدد من الأسيرات المفرج عنهنَّ في الصَّفقة، وقامت باستدعائهنَّ للمحكمة أو مراكز الشرطة، فالأسيرة نفوذ حماد تسلَّمت استدعاء من محكمة نتانيا بتاريخ 2024/1/31م بسبب شكوى مرفوعة ضدها من إحدى السَّجانات، وكذلك الأسيرة فدوى حمادة الَّتي اتهمت من المحكمة بارتكابها مخالفات خلال فترة سجنها علَى الرَّغم من عقد صفقات التَّبادل[4].

(1) Israel/oPt: https://2u.pw/LnyG98ON.

(2) الأورمتوسطي يشدد على أهمية بيان الأمم المتحدة، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/21م https://2u.pw/3p7G5afk.

(3) المرجع السابق.

(4) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص25.

سادسًا: أوضاع الأطفال الفلسطينيّين الأسرى داخل السُّجون الإسرائيليَّة:

كثَّفَتْ دولة الاحتلال من إجراءاتها القمعيَّة باستهداف الطُّفولة الفلسطينيَّة، باعتقال 1085 طفلًا عام2023، منهم نحو 355 طفلًا تمَّ اعتقالُهُم بعد السَّابع من أكتوبر، وهو استكمال للنَّهج الإسرائيلي الَّذي يتعمَّد استخدام الأطفال كرهائن، وإطلاق النار عليهم، واحتجازهم في أماكن مخالفة للقانون الدَّولي في ظروف قاسية ومأساوية ضمن إطار الإبادة الجماعيَّة الَّتي يتعرَّض لها أبناء الشَّعب الفلسطيني[1].

مازال هناك أكثر من 200 طفل ممن تقلُّ أعمارهم عن 18 عامًا، حُول منهم 40 طفلًا للاعتقال الإداري، ونحو 24 طفلًا من القطاع في سجن مجدو، بالإضافة إلى وجود أطفال في معسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي جرى إخفاؤهم بشكل قسري بموجب الأمر العسكري رقم(132)الخاصّ باعتقال الأطفال، وتمَّت مصادرة حريتهم والزَّج بهم في مراكز الاعتقال والتوقيف، وتتمُّ محاكمتُهُم أمام المحاكم العسكريَّة الإسرائيليَّة وليستِ المدنيَّة[2]، الأمر الذي يشكِّلُ مخالفة صريحة للاتِّفاقيَّة الدَّوليَّة لحقوق الطِّفل لعام 1989م، وخاصَّة المادَّة رقم 31 الَّتي نصَّت على **" حقِّ الطِّفل في الرَّاحة، ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب، وأنشطة الاستجمام المناسبة، والمشاركة بحريَّة في الحياة الثقافيَّة"**[3].

إنَّ أبشع جريمة ترتكبها دولة الاحتلال بحقِّ الأطفال استخدام أسلوب الحبس المنزلي للالتفاف على القوانين الإسرائيليَّة لاعتقال الأطفال تحت سن 14 سنة، الأمر الَّذي تمَّ تطبيقُهُ على أطفال القدس بشكلٍ خاص، وهو أسلوب قمعي وغير أخلاقي، ومخالف للمبادئ والقيم الإنسانيَّة، ممَّا يترك آثارًا نفسيَّة سيِّئة على حالة الطفل، ويبقيه في حالة توتر وقلق متواصل.

(1) وكالة وفا، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/21م، https://2u.pw/Lgqafubw.

(2) أمد في يوم الأسير، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/21م، https://www.amad.com.ps/ar/post/533605.

(3) نص الاتفاقية، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/21م، https://2u.pw/6DMCt.

سادسًا: مأسسة الانتهاكات الإسر ائيلية بحقِّ الأسرى:

بدأَتْ عمليَّة مأسسة التَّضييق على الأسرى مع شنِّ وسائل الإعلام الإسرائيليَّة حملة شرسة ضد الأسرى عن طريق إعطاء انطباع بأنهم يعيشون حياة تشبه "فندق خمس نجوم"، وأصبح ذلك خطابًا عامًّا لأعضاء حكومة اليمين، الَّتي عملت على سنِّ مجموعة من القوانين والتعليمات الَّتي من شأنها أن تزيد من معاناة الأسرى، وتهدف إلى نزع رغبة الفلسطينيّين في المقاومة والنِّضال.(1)

أعلنت مصلحة السُّجون حالة الطَّوارئ بتاريخ 2023/10/7م فخفضَتْ شروط الحياة إلى أدنى حدٍّ من الشُّروط المعيشيَّة للأسرى المُصنَّفين أمنيًّا، وعلَّقَت العمل باللَّوائح والأنظمة المتعلِّقة بشروط حياة الأسرى، وألغتْ كافّة الأنشطة حتَّى تاريخ 2023/10/29م، واعتبرت أنَّ ما كان ممنوحًا للأسرى سابقًا لن يكون بعد ذلك اليوم، فمنعَتْ الأسرى من الخروج من زنزاناتهم، وكَثَّفت عمليَّات التَّفتيش من قِبَل الوحدات الخاصَّة داخل الغرف، وأوقفت زيارات الصَّليب الأحمر وأهل الأسرى للأسرى، أو حتى استخدام الهاتف، والتَّحكُّم في نوعيَّة وكميَّة الطَّعام، ومن ثمَّ تمَّ تمديد الأمر وفق قانون حالة الطوارئ، وهو ما زال ساريًا حتَّى اليوم[2]، وبالتَّالي توقَّفَت الزِّيارات العائليَّة منذُ سبعة أشهر، ولم يعُدْ هناك أيّ تَواصل بينَ الأسرى وعائلَاتِهم، الأمر الَّذي زاد من ضبابيَّة الأوضاع داخل السُّجون الإسرائيليَّة.

كما ناقش الكنيست مشاريع قوانين متعددة قبل السَّابع من أكتوبر، خلقت جوًّا عامًّا وشرعيًّا لانتهاك حقوق الأسرى، حتَّى لو لم يتمَّ إقرار مثل تلك القوانين؛ إلَّا أنَّها تُناقِض التَّشريعات القائمة وحقوق الإنسان، كقانون الإعدام، حيث تمَّ اقتراح تطبيق هذه العقوبة على كلِّ من يقتل على أساس قومي، بشرط ألَّا يكون يهوديًّا، وجرَتْ محاولة لتسهيل قيام المحكمة بفرض عقوبة الإعدام عن طريق الاستعاضة عن شرط الموافقة بالإجماع، والاكتفاء بالموافقة من أغلبيَّة القضاة على الحكم على المتهم بالإعدام، بالإضافة إلى مسألة تمويل علاجات طبيَّة محسَّنة لجودة الحياة[3].

خرَق قانون السُّجون قرار المحكمة الإسرائيليَّة لعام2017م بتحديد حدٍّ أدنى للمساحة المعيشيَّة لكلِّ أسير بنحو 4.5 متر، إذ خوَّل القرار لإدارة السُّجون عدم الالتزام بمساحة العيش المقررة لكلِّ أسير أمني" سياسيٍّ"، ممَّا يعني حرمان الأسير من النوم على السَّرير[4]، الأمر الَّذي يعني حشد المَزيد من الأسرى، ونشوء حالة من الاكتظاظ الكبير في الزَّنازين، وعدم وجود ما يكفي من البطانيَّات والأغطية، إذ صادق الكنيست على قانون الاكتظاظ بتاريخ 2023/10/18م، الَّذي سمَح بتكديسٍ

(1) بدر، أشرف: مرجع سابق، ص6.

(2) تقرير العام 2023، زيارة الموقع 2024/5/15م https://2u.pw/9Pfg1hOG.

(3) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص4.

(4) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان: تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال لعام 2019م، رام الله، 2020م، ص30.

غير محدودٍ للأسرى والنَّوم على مراتب" فرش"[1]، فنُفِّذ القرار في سجن جلبوع وامتد إلى بقيَّة السُّجون، وتمَّ اعتماد احتجاز ما بين 12-14 أسيرًا بدلاً من4-5 أسرى في كلِّ غرفة، وإجبارهم على النَّوم على الأرض[2].

تلك القرارات غير الشرعية ضيَّقت الحال على الأسرى، فقُدِّمَتْ التماساتٍ عدَّة لدى المحكمة ضد هذا القانون؛ لكنها رفضت هذه الالتماسات بحجَّة أنَّ انتهاكات حقوق الإنسان في أوقات الحرب لا يمكن مقارنتها بالتقييم في الحالات السِّلميَّة.

وضَع اليمينيُّ إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي مخططًا لعام 2023-2024م للنَّيل مِن الأسرى داخل السُّجون عبر:" تحسين مستوى العقوبة، والسَّجن والتأهيل لمنع الحوادث"، والعمل على تعزيز سلطة الحكم في السُّجون إزاء السُّجناء الأمنيِّين عبر تقليل الامتيازات الممنوحة للأسرى؛ ولكن خشية من تصاعد ردَّة فعل الأسرى، وخشيَّة من خوض إضراب مفتوح عن الطعام أوقفت حكومة نتنياهو تنفيذ مطالب بن غفير دون إلغائها(3).

ولزيادة التَّضييق على الأسرى أصدر الحاكم العسكري أمرًا عسكريًّا مؤقتًا رقم(2148) تمَّ بموجبه تمديدُ أمر الاعتقال من 72 ساعة إلى 6 أيام، وتمديد مدَّة تأجيل إطلاق سراح الأسرى، والمراجعة القضائيَّة لأوامر الاعتقال الإداري من ثمانية أيام إلى اثني عشر يومًا، مما يعني احتجاز الأسرى لمدَّةٍ طويلة دون محاكمة أو تهمة، ممَّا يتيحُ للحاكم العسكري مدَّة أطول لإصدار أوامر الاعتقال، وزيادة التَّنكيل بالأسرى، وحرمانهم من أدنى حقوقهم.

- قانون المقاتل غير الشرعي:

أصدر الكنيست الإسرائيلي عام 2002م قانون المقاتل غير الشرعي(أمر مؤقت)، الَّذي سمح باحتجاز المعتقل دون أيِّ تهم لفترات زمنيَّة تجدَّد كل ستَّة أشهر، ويسمح القرار باحتجاز أيِّ شخص يعتقد رئيس هيئة الأركان الإسرائيليَّة أنَّ إخلاء سبيله يُخلُّ بالأمن القومي الإسرائيليِّ، وجرَى تعديل القانون بتاريخ 2023/10/8م، وتطويعه ليطبَّق على أسرى قطاع غزة، وتمَّ تعديل القانون الخاصِّ بأسرى القدس، والضَّفَّة الغربيَّة، والأراضي المحتلة عام 1948م، حيث أطلق عليهم القانون الأسرى الأمنيِّين" السِّياسيِّين"، وهذا القانون يشبه قانون الاعتقال الإداري المطبَّق في الضَّفَّة الغربيَّة؛ بل يزيد عليه بأنه لا توجد رقابة قضائيَّة على قرارات رئيس هيئة الأركان الإسرائيليَّة[4].

---

(1) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص13.

(2) مركز مدار، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/15م، https://2u.pw/CFTVWBod.

(3)بدر، أشرف: مرجع سابق، ص4.

(4) الاحتلال أعاد الوضع إلى ما قبل تاريخ زيارة الموقع https://2u.pw/HRu8pQ4b.

إنَّ تعريف المقاتل غير الشرعي يمثِّلُ إشكاليَّةً في حدِّ ذاته، ويكمن في أنَّه يمثِّل أساسًا لانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما رفضته منظمات حقوق الإنسان لأنه يخالف القانون الدَّولي.

ووفق بيانات مصلحة السُّجون فإنَّ هناك ما يقارب(661) معتقلًا على ذمَّة قانون المقاتل غير الشَّرعي[1]، والكثير منهم تمَّ اعتقالُهُم من داخل مستشفيات القطاع ومعهم عائلاتهم، وعدد منهم تابع للطَّواقم الطِّبيَّة، على الرغم من الحمَاية الممنوحة للطَّواقم الطبيَّة حتَّى في أوقات الحرب[2].

واستكمالًا لحالة المماطلة بحق أسرى قطاع غزة أدخل تعديل آخر بتاريخ 2023/12/5م أجاز احتجاز المعتقل لمدَّة 42 يومًا قبل إصدار أمر الاعتقال، على أن تكون المراجعة القضائيَّة بعد 45 يومًا من إقراره، ومنَع التَّعديل لقاء المحامي مدَّة 80 يومًا، أما التعديل بتاريخ 2023/12/18م فتمَّ من خلاله استبدال مدَّة أمر الاعتقال من 21 يومًا إلى 45 يومًا، ومدَّة المراجعة رفعت من 30 يومًا إلى 75 يومًا، ووصل منع لقاء المحامي دون أمر محكمة إلى نحو 75 يومًا، وعُدِّلَ قرار لقاء المحامي من قاضي المحكمة ووصل إلى نحو 180 يومًا.

مثلَتْ تلك التعديلات شكلًا من أشكال الإخفاء القسري الَّذي تمارسه دولة الاحتلال بحقِّ الأسرى، حيث تهدف إلى منع المحامين من رصد أو توثيق الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى الذين يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب في أماكن احتجازهم داخل السُّجون، وبذلك تنتهك حكومة الاحتلال ضمانات المحاكمة العادلة للأسرى عبر حرمانهم من حقوقهم في الحصول على الاستشارة القانونيَّة.

كما مارَسَ جيش الاحتلال بحقِّ مئات المدنيّين في القطاع عمليَّة إخفاء قسري ممنهج، إذ تمَّت عمليَّات الاعتقال بشكلٍ همجيٍّ وغير مسبوق، وفق ما نشره جيش الاحتلال من صور موثَّقة ومقاطع فيديو أوضحَتْ مدى المعاملة غير الإنسانيَّة الَّتي تعرَّض لها الأسرى، ويرفض الجيش أيَّ طلب للحصول على معلومات تخصُّ حال المعتقلين، ومضى أكثر من سبعة أشهر دون السَّماح لهم بمقابلة محام، وقوبلت جميع الالتماسات بالفشل لإخفاء الإجابة القانونيَّة حول وضعهم، الأمر الَّذي يعارض بنود اتِّفاقية روما الخاصَّة بالإخفاء القسري الَّتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002م؛ وهو يمثِّلُ جريمةً ضدِّ الإنسانيَّة، ولا يخضع لقانون التَّقادم.

ووفقًا لشهادات الأسرى المفرج عنهم يعاني أسرى القطاع ظروفًا صعبة وغاية في القسوة بعد تجريدهم من ملابسهم وتكبيل أيديهم، وأرجلهم بالأكبال والأصفاد البلاستيكيَّة والحديديَّة منذ اللَّحظات الأولى للاعتقال، وإبقائهم شبه عراة، فيقول(ر.ل) : " تمَّ محاصرُتنا داخل بيتنا، ونقلنا إلى مستوطنة زكيم، بعدها نقلنا إلى بركسات الاعتقال مقيدين لمدة خمسة أيام، وأجبرنا على لبس

(1) قراءة لأبرز المعطيات المرتبطة بحملات الاعتقال خلال عام 2023م، زيارة الموقع بتاريخ /2024/5م.
https://2u.pw/Z8cAZutE.

(2) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص9.

البامبرز بعد تعريتنا، وتصويرنا وإطلاق الكلاب علينا، وضربنا ضربًا مبرحًا داخل خيم، خُصِّصَت لأسرى قطاع غزَّة، الَّذين قدِّر عدُدُهم بنحو 600 أسير، بينهم كبار السِّنِّ، والأطفال)[1]، كما تم إجبارهم على ترديد الأغاني الإسرائيليَّة، والنُّباح، وشتم المقاومة الفلسطينيَّة مقابل حُصُولهم على الطَّعام، ففي سجن عوفر سُمِعت أصوات صراخ أسرى قطاع غزَّة المُحتجَزِين في قسم رقم 23 جراء التَّعذيب والتَّنكيل بهم، واستُشهِد منهم اثنان جراء التَّعذيب، منهم الشَّهيد الأسير أحمد زقول هو أحد عُمَّال القطاع[2].

وسادت لغة الانتقام على قوات جيش الاحتلال لحظة تنفيذ عملية الاعتقال، فيقول أيمن عبد الكريم عمارة الَّذي اعتقل لمدَّة (54 يومًا): " دخلوا عليَّ بيتي، وأخرجوني منه بعد سرقة أموالي الَّتي بلغت نحو 26 ألف دولار، من جندي عرَّف عن نفسه بأنه المنتقم(جاي أنتقم منكم)، بعد الضرب المبرح والتكبيل، وضِعْت وأسيران كانا برفقتي في الشارع، ونصبت حولنا أعلام دولة الاحتلال، وأطلقوا النار صوبنا من كلِّ اتجاه، مع تصويرنا والضحك بأصوات ساخرة، وأحرقوا البيوت المجاورة لنا بقنابل الدبابة، ليتمَّ نقلنا إلى فرقة ثانية في بيت لاهيا، ثم إلى مستوطنة زكيم، ثم إلى بركسات الاعتقال، ويحيط بنا أكثر من 50 جندي معهم الكلاب الشرسة، في سجن النقب تمنينا الموت من هول الضرب، وأصبحت أجسامنا زرقاء منه"[3].

- التَّنكيل بالأسرى:

عمِل حُرَّاس السُّجون وقوَّة متسادا على اختيار زنزانة واحدة أو اثنتين لتعذيب الأسرى والتَّنكيل بهم، يدخلها الحُرَّاس والقوَّة وهم مزوَّدون بالهراوات، ويضربون الأسرى داخل الزنزانة بالصَّفعات والرَّكلات، ويتحرَّشون بهم بشكلٍ مهينٍ، مع إجبارهم على تقبيلِ العلَمِ الإسرائيلي[4]، ففي سجن كتسيعوت لم يخرج الأسرى إلى الساحات لمدة 42 يومًا متواصلة، وقُطعَتْ عنهم المياه والكهرباء بشكلٍ كامل باستثناء ساعة يوميًّا، ومُنِعُوا من الاستحمام وتبديل ملابسهم مدَّة 30 يومًا، وأُغلقَ الكانتين والمغسلة منذ اليوم الأوَّل للحرب[5].

حيث عكست المعاملة الَّتي اتَّبَعَها جيش الاحتلال معَ أسرى القطاع العنصريَّة المقيتة لدولة الاحتلال من اعتقال مهين، ولا إنساني بتجريد الأسرى من ملابسهم بشكل كامل خلال عمليَّة

(1).مقابل مع الأسير (ر.ل) من قطاع غزة بتاريخ 2024/5/23م.

(2)استشهاد المعتقل ماجد زقول تاريخ الزيارة https://www.wafa.ps/Pages/Details/83793.

(3) مقابلة مع الأسير المحرر أيمن عبد الكريم عمارة، بتاريخ 2024/5/23م

(4) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص25.

(5) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص25.

الاعتقال، ونقلهم إلى جهة غير معلومة في شاحنات مكدَّسة[1]، وتحويلهم للحجز في معسكر سدي تيمان قرب مدينة بئر السَّبع، وسجن عناتوت قرب مدينة القدس المحتلَّة، واحتجاز آخرين في أقسام معزولة بسجن عوفر، ومراكز احتجاز أخرى، حيث وصفتها صحيفة هآرتس بأنها أقرب لسجن غوانتنامو، وسجن أبو غريب في العراق، حيث سمع الأسرى صوت صراخ أسرى القِطَاع جرَّاء التَّعذيب الَّذي يتعرضون له، بصورة انتقاميَّة همجيَّة وسلوك عدواني مقيت.

يعتبر معسكر سدي تيمان غير صالح للاحتجاز، حيث أخفيت فيه أسماء الطَّواقم الطبيَّة، لكي لا يتعرضوا لأيِّ مساءلة قانونيَّة، لكونهم يعالجون معتقَلِين في ظروف مأساوية، فلم تعرف أسماؤهم ولم يتمّ تسجيلهم في السِّجلَّات الرسميَّة لمصلحة السُّجون، وإنَّما تمَّ منحهم رقمًا عسكريًّا من خمسة أعداد للمعالجين، ويتم تعصيب أعين المعتقلين المرضى، وتقييد أيديهم وأرجلهم حتَّى أثناء تلقِّيهم العلاج، والتَّخدير العام أثناء العمليات لا يسمح به كاملًا[2]، أي أنَّهم أرادوا زيادة ألم الأسرى الجرحى والمرضى بمنع التَّخدير عنهم حتَّى أثناء العمليَّات الجراحيَّة الصعبة.

لم يقفِ الأمر عند ذلك الحدِّ، بل طالب بن غفير في تغريدة له بتاريخ 14 نوفمبر بتطبيق حكم الإعدام على الأسرى، بعد زيارته لأحد السجون قائلًا:" يتلقون أشدَّ الشروط صرامة، ثمانية مسلحين مكبلي الأيدي في زنزانة مظلمة، وأسرَّة حديديَّة، ومراحيض في حفرة بالأرض، ونشيد الأمل يعزف باستمرار" للتشويش على الأسرى، وحرمانهم من الراحة والنوم، مشيرًا إلى أنَّ أسرى قطاع غزة لا يستحقون أن يروا الشَّمس، وأمر بنقلهم إلى قسم الزَّنازين في ركيفت المقام تحت سجن نيتسان بالرَّملة، الَّذي صنف بأنه من أسوأ السجون وأقدمها[3].

حذر المرصد من وجود آلاف الأسرى الَّذين تمَّ إخفاؤُهم بشكل قسري من الأطفال والشَّباب وكبار السن، وما زالوا قيد الاعتقال داخل السُّجون تحت التَّعذيب الجسدي، والنَّفسي، والعنف الجنسيّ، لنزع الاعترافات منهم، بحرمانهم من أدنَى حقوقهم الآدميَّة، وتعرضهم للمساومة والابتزاز للتَّعاون مع الجيش والشَّاباك الإسرائيلي أثناء التحقيق، وهم مكبلون ومعصوبو الأعين، ويتِمُّ حرمانُهم من النَّوم لساعات طويلة، وينتهي الأمر بخروج الأسرى جثثًا هامدة، وحجزهم في مقابر الأرقام، فقد أعلن في شهر مارس عن استشهاد 27 معتقلًا من القطاع منذ السَّابع من أكتوبر خلال التَّحقيق معهم؛ إلا أنَّ التَّقديرات الفلسطينيَّة تفوقُ ذلك العدد، خاصَّة مع ارتفاع عدد المفقودين الفلسطينيّين بعد انسحاب الجيش من بعض مناطق قطاع غزَّة، إضافة إلى العمال الغزيّين الَّذين

(1) ورقة حقائق: مرجع سابق.

(2) جريدة هآرتس زيارة الموقع 2024/5/18 https://2u.pw/6s1pfjlg.

(3) موقع إكس: https://2u.pw/SB3H6yJz.

جرى اعتقالهم بداية الحرب[1].

يقول عمارة:" في سجن النقب كان معنا كبار السن ممن أعمارهم تزيد عن 75 عامًا، والأطباء، والجرحى الَّذين تعرضوا لكسور متعددة جرَّاء التَّنكيل والتَّعذيب، والمرضى، والأطفال، وأخذوا منا 30 أسيرًا بحجة أنهم يعملون في حكومة قطاع غزَّة(موظفي حماس)، على الرَّغم من أنهم موظفون مدنيون، فكل من كان يتقاضى راتبه من حركة حماس نقل إلى سجن آخر، وبعد التحقيق معهم عبر الفيديو كونفرنس، اعتبروهم مقاتلين غير شرعيِّين، بمجرد تسلُّم راتبهم من حكومة غزَّة"[2].

فمِنَ الشَّهادات الحيَّة الَّتي وردَتْ من المرصد الأورومتوسطي شهادة جهاد ياسين- وهو من العُمَّال الذين تم اعتقالهم – حيث ذكر أنَّه تعرَّض لظُروفِ اعتِقَالٍ وحشيَّة ومخيفة عبر التَّعذيب بالصَّعق الكهربائي، والضَّرب المبرّح وإبقائه مقيدًا، فضلًا عن رشِّ مواد غريبة على جسده، وأجساد معتقلين آخرين، ممَّا جعلهم عرضة للحشرات، وتركهم عراة في الطقس البارد".

أما العامل(ع. د) فيقول:" كنت أعمل في كفر قاسم، بعد أربعين يومًا من اندلاع الحرب، كان لدي قلق شديد على عائلتي، فتواصلت معهم عبر اتصال هاتفي، لأعلم باستشهاد أخي وأعمامي، وثاني يوم هجمت قوَّة من الجيش مع كلاب بوليسيَّة على مكان عملي، وتم اقتيادي تحت التعذيب البشع لمدَّة خمسين يومًا، خلعت فيها جميع أظافري، وسُرِقَ أجري الَّذي جمعته طيلة فترة عملي، ويبلغ 12 ألف دولار، ونقلت وعشر عمال آخرين إلى معسكر خيام، استشهد منهم اثنان، ولم نكن نقوى على الحركة من هول الضرب، ليتم حملنا وإدخالنا في الباصات، وتركنا عند معبر كرم أبو سالم"[3].

أما محمَّد مهنَّا - من حي الكرامة- الَّذي اعتقل خلال محاولته النُّزوح إلى وسط قطاع غزَّة لمدَّة 70 يومًا فقد ذكر شهادته فقال: " طلب الجنود مني التَّعرِّي بشكل كامل، مدة ثلاثة أيام كاملة، بصورة مهينة جدًّا، وقاموا بتفتيشي عبر الأجهزة الإلكترونيَّة، ومن ثمَّ اقتادُوني للتَّحقيق في رحلة عذاب، بعد سرقة حقيبتي، التي تضم صور فرحي، ومصاغًا ذهبيَّة لزوجتي، ومبلغًا ماليًّا، وخلالها تعرضتُ مع (70) آخرين للضَّرب بالعِصِي والهراوات، مكبلين الأيدي، وعلى رأسنا أكياس، وتم نقلنا 30 فردًا فوق بعض مكدَّسين في الجيب، وسط إطلاق نار كثيف، تمنَّيت شرب الماء، الَّذي وُزِّع علينا عبر أغطية الزُّجاجة، مع ثلاث حبات حمص لإبقاءنا على قيد الحياة "[4].

يضيف مهنا" حُوِّلنا إلى جهاز المخابرات ليتم شبحنا، وزيادة الضرب على الركب، حيث لم أعد أقوى على الحركة، ويدي مكسورة، وكتفي، ثم وُضِعْنا داخل ثلاجات لم نكن نعرف هل نحن في

(1) الأسير المحرر: مرجع سابق .

(2) الواقع المر: زيارة الموقع 2024/5/15م https://2u.pw/UbBFh9DJ .

(3) أسير محرر (ع. د) مقابلة بتاريخ 2024/5/23م.

(4) محمد مهنا أسير محرر، مقابلة بتاريخ 2024/5/24م.

وقت ليل أو نهار، ثم أدخلنا إلى الحموم (المكيّف السَّاخن)، بدرجة حرارة مرتفعة، لا يتم نفحه سوى لالتقاط أنفاسنا، وإدخال الأكسجين لنا، وتَمُّ كيُّنا بالسَّجائر الَّتي مازالت آثارها ماثلة حتَّى الآن، حتى مع دخولي المشفى بعد خروجي من السِّجن"[1].

- الإهمال الطبي:

تتجاهل مصلحة السُّجون في اعتقالاتها الوضع الصحيَّ للأسرى، وتتغاضَى عن التزاماتها بتقديم الرِّعاية الصحيَّة لهم، إذ يعاني عدد كبير من الأسرى من إهمال طبيّ تمَّ مأسستُهُ داخل السُّجون، بحرمانهم من الرِّعاية الصحيَّة المرضى منهم والجرحى ممَّن أصيبُوا بجراحٍ ورضوض وكسور نتيجة الضَّرب أثناء الاعتقال أو التَّحقيق، وتحاول مصلحة السُّجون دائمًا استغلال الحاجة الطبيَّة للأسرى كورقة ضغط عليهم، ووسيلة للابتزاز[2]، ويأتي الإهمال الطبي كسياسة عقابيَّة لردع الأسرى، وأقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه أقراص الأكامول.

كمَا لا يتمُّ عرض النساء على أطباء مختصين، وتفتقر عيادات السُّجون إلى الطَّواقم الطبيَّة المتخصِّصة، والأجهزة اللَّازمة لإجراء الفحوصات الطبيَّة، وبعضها يفتقر إلى المعنى الحقيقي لكلمة العيادة الطبيَّة كعيادة سجن الرملة، الأمر الَّذي يُشكِّل جرائم طبيَّة مركبة زادت حدَّتُها بعد السَّابع من أكتوبر، ووصلت إلى رفض نقل الأسرى المرضى الَّذين هم في حالة حرجة إلى المستشفيات التَّابعة للسجون، أو الَّذين هم بحاجة لعمليَّات جراحيَّة عاجلة كانت مقرَّرة قبل السَّابع من أكتوبر تحت حجَّة إعلان حالة الطَّوارئ[3].

وإمعانًا في تعذيب الأسرى الجرحى رفضَتْ إدارة مستشفى هداسا في مدينة القدس علاج أحد الأسرى الَّذين تمَّ اعتقالُهُم في الأسبوع الأوَّل للحرب، بحجَّة أنَّ علاجَهُ يسيء إلى المشاعر الوطنيَّة، وفي بيان صادرٍ عن المشفى أُعلِنَ عن عدم استقبال أيِّ مُقاومٍ شاركَ في السَّابع من أكتوبر، وفق قرار وزير الصِّحَّة الإسرائيلي موشيه أربيل، حيث منع المستشفيات العامَّة من استقبالهم، وعلاجهم فقط يكون في المرافق الصحيَّة التَّابعة للجيش، كمشفى سدي تيمان التَّابع لقوات الجيش ووزارة الصحة[4].

وأسفرَتْ تلكَ السِّياسة عن ارتفاع عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام 1967م إلى نحو 252 شهيدًا، فقد استُشهدَ منذ السَّابع من أكتوبر نحو18 أسيرًا معلنًا عنهم، آخرهم الأسير الطبيب عدنان البرش الَّذي استُشهِد بتاريخ 2024/4/18م، جراء عمليات التَّعذيب الممنهجة، والإهمال

(1) محمد مهنا أسير محرر، مقابلة بتاريخ 2024/5/24م.

(2) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص38.

(3) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص15.

(4) جريدة هآرتس: زيارة الصفحة 2024/5/14 https://2u.pw/pw2GuvCQ.

الطبّي، وسياسة التَّجويع، بالإضافة إلى إخفاء هُويَّة شهداء أسرى قطاع غزَّة[1]، أي أنَّهم يتعرَّضون لعمليَّات إعدام وقتل عمد وممنهج أثناء التحقيق معهم.

وتشير ياسمين حمادة - زوجة الأسير الشَّهيد عدنان البرش- إلى أنَّه تمَّ اعتقال زوجها بتاريخ 2023/12/17م من مشفى العودة أثناء تأديته لعمله مع أطباء آخرين - منهم مدير مشفى العودة الطبيب أحمد مهنا-، ومنذ لحظة اعتقاله حتَّى تمَّ إبلاغها باستشهاده - بتاريخ 2024/4/18م في نادي الأسير الفلسطيني، وليس في الصَّليب الأحمر- لم تستطع الحصول على معلومة واحدة حول مكانه وظروف احتجازه، ونفت أن يكون الشهيد يعاني من أيِّ أمراض مزمنة، ولكنَّه أصيب ببعض الرُّضوض الطَّفيفة جراء إصابته قبل الأسر بشهر[2].

ولقد ارتكبَتْ قوَّات الجيش سلسلة من الإعدامات الميدانيَّة بحقِّ المعتقلين خلال عمليَّة الاجتياح البرِّي لقطاع غزَّة، وهي استكمال لسلسلة الإعدامات الَّتي نُفِّذت في الضَّفَّة الغربيَّة على الحواجز الإسرائيليَّة خلال عمليَّات الاعتقال، ومع غياب عمل المؤسَّسات الحقوقيَّة هناك خشية باتت واضحة حول مصير معتقلي قطاع غزَّة الَّذين تعرَّضوا للإخفاء القسري من أن يكون مصيرهم الإعدام، فكلُّ ما أعلن عنه الاحتلال هو استشهاد نحو 27 معتقلًا من قطاع غزة أثناء الاستجواب داخل معسكرات الإخفاء القسري التَّابعة للجيش، دون الكشف عن هُويَّاتهم أو حتَّى ظروف استشهادهم.

- الحرمان من الأكل:

حَرَمَتْ مصلحة السُّجون الأسرى من وجبات الطعام المناسبة، فكُلُّ ما قُدِّمَ للأسرى هو الطعام الرديء بكميَّات قليلة، ويخلو من اللُّحوم، وبعضها منتهي الصَّلاحية، أو غير مطهو جيدًا، ومنعت عنهم مصلحة السُّجون أيضًا المشروبات الساخنة، ويشير (ر.ل): " حرمنا الأكل، فكل ما قدم لنا نصف رغيف لكل يوم، وأكل فاسد لا طعم له، وغير مطبوخ جيدًا"[3].

وفي سابقة خطيرة أغلق بن غفير مخبزي سجن نفحة والنقب لإجبار الأسرى على شراء الخبز من مخابز خارج السجن، وقال:" لقد أصابني الجنون عندما علمت بوجود المخابز داخل السِّجن، لا يمكن للأسرى أن يحصلوا على مثل هذا الامتياز، كيف يمكن لهؤلاء الحصول على خبز طازج كل يوم؟"[4]

كما قُلِّصَتْ ساعات استخدام المياه في الحمامات إلى ساعة واحدة، أي بما لا يتجاوز خمس دقائق لكلِّ أسير، دون مياه ساخنة في فصل الشتاء، بالإضافة إلى عدم تزويدهم بأيِّ أدوات للتنظيف، مما

---

(1)(1) انظر جدول يوضح أسماء الأسرى الشهداء.

(2) مقابلة مع أ. ياسمين حمادة بتاريخ 2024/5/18م.

(3) مقابل مع الأسير المفرج عنه (ر. ل).

(4) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص5.

يعني المسَّ بنظافتهم الشَّخصية، وجعلهم عرضة للأمراض وانتشار الطُّفيليَّات والبكتيريا، وتمَّت أيضًا مصادرة الكتب، والصُّحف، وأدوات الكتابة، وجميع الأجهزة الكهربائيَّة الَّتي كانَتْ في زنازين بعد السَّابع من أكتوبر"[1].

كل ذلك بلا شك يؤثر في صحَّة الأسرى الجسديَّة والنفسيَّة، ويجعل بعضهم في حالة قلق، واكتئاب، وضغط نفسي شديد، على الرَّغم من إدراكهم أنَّ ما تمارسه مصلحة السجون ليس سوى عمل انتقامي مخالف لمبادئ حقوق الإنسان، وتحديدًا للمادة (22) من قواعد نيلسون مانديلا، وهي " توفر إدارة السُّجون لكلِّ سجين في السَّاعات المعتادة وجبة طعام ذات قيمة غذائيَّة كافية للحفاظ على صحَّته وقواه، وجيدة النَّوعية وحسنة الإعداد والتقديم"[2].

- المكانة القانونيَّة للأسرى:

طالت عمليَّة الاعتقال جميع فئات الشعب الفلسطينيّ؛ إلا أنَّ دولة الاحتلال لم تقم بواجبها تجاه الأسرى، فلم تقم بمعاملتهم معاملة قانونيَّة على أنهم أسرى حرب مدعيَّة عدم وجود دولة ذات طرف في الصراع يتبع لها الأسرى، فاتِّفاقيَّة جنيف الثَّالثة المتعلقة بوضع الأسرى في الحرب تضمُّ الدُّول فقط، وفلسطين لم تصنَّف دولة إلا بعد انضمامها لاتفاقية عام 2014م[3]، أي أنَّه لم يعد هناك ما يجعل دولة الاحتلال لا تتعامل معهم كأسرى حرب، ولا قيمة قانونيَّة للحجَّة الإسرائيلية بموجب الاتفاقيَّة، الَّتي تنطبق موادها على الفلسطينيِّين الَّذين وقعُوا في الأسر بفعل مقاومتهم للاحتلال.

وما زالت مصلحة السُّجون تتعامل مع الأسرى كمقاتلين غير شرعيِّين، أو أنَّهم مجرَّد سجناء أمنيِّين" سياسيِّين" - وهو ما يخالف قواعد القانون الدَّولي الإنساني، وما تضمَّنته اتِّفاقيَّة جنيف من المناداة بحماية الأسرى - فترفض مصلحة السُّجون تطبيق صفة أسرى الحرب على المقاتلين الفلسطينيِّين، وأفراد حركات المقاومة الفلسطينية [4]، وسواء كانوا أسرى حرب تنطبق عليه اتِّفاقيَّات جنيف الثالثة 1949م، أو أنَّهم معتقلون تنطبق عليهم بنود اتِّفاقيَّة جنيف الرَّابعة بشأن حماية المدنيِّين؛ لكن لكونهم أفراد مقاومة ليسوا تابعين لدولة تتمتع بالأركان الثلاثة التي يتطلبها القانون الدولي العام، من الإقليم والشَّعب والسِّيادة، فأفراد المقاومة لا يتمتعون بصفة المقاتل التَّابع لجيش نظامي"[5].

ونصَّتِ المادة الثالثة عشرة من اتِّفاقيَّة جنيف الثالثة على"معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانيَّة في

(1) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص14.

(2) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص9.

(3) داود، محمد: مرجع سابق، ص105.

(4) داود، محمد: مرجع سابق، ص124.

(5) اتفاقية جنيف الثالثة https://2u.pw/98lUcl.

جميع الأوقات، ويحظر أن تقترف الدَّولة الحاجزة أيَّ فعل أو إهمال غير مشروع يُسبِّبُ موت أسير في عهدتها، ولا يجوز تعريض أيِّ أسير حربٍ للتَّشويه البدني، ويجبُ حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، على الأخص ضد أعمال العنف والتهديد، ويحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب"[1].

يعارض احتجاز المقاتلين الأسس الَّتي تقومُ عليها المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، وفق ما جاء في اتفاقيَّة جنيف الثَّالثة، فمن اختصاص تلك المحكمة تعقُّب مجرمي الحرب بالسَّجن، الأمر الَّذي لا يمكن للمحكمة تجاهله، خاصَّة مع ما ترتكبه دولة الاحتلال من تعذيب وتنكيل للأسرى منذ اللَّحظات الأولى لاعتقالهم، فالمادة السَّابعة من اتِّفاقية روما لعام 1998م الخاصَّة بتشكيل المحكمة الجنائيَّة الدولية، تعتبر الإخفاء القسريَّ يُشكِّلُ جريمة ضدَّ الإنسانية[2].

كما تنتهك إسرائيل الاتِّفاقيَّة الدَّوليَّة الَّتي تدعو إلى حماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري لعام 2010م، وفق المادة الأولى من الاتِّفاقيَّة، وهي " لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرُّع بأيِّ ظرف استثنائي كان، سواء تعلَّق بحالة حرب، أو التَّهديد باندلاع حرب، أو انعدام الاستقرار السِّياسي، أو بأيِّ حالة استثنائيَّة أخرى لتبرير الاختفاء القسري"[3]، وتخالف أيضًا المادة رقم(117) من مبادئ الصَّليب الأحمر الدولي:" يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محليَّة لنقل الجرحى، والمرضى، والعجزة، والمسنِّين، والأطفال، والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوَّقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبيَّة والمهمات الطبيَّة"[4].

إنَّ عدم متابعة المنظمات الدَّولية والحقوقيَّة لأوضاع الأسرى والمعتقلين من قطاع غزة تفاقم من سوء أحوالهم، ثُمَّ إنَّ عدم تحمُّل اللَّجنة الدَّولية للصليب الأحمر لمسؤوليَّتها بحماية الأسرى زاد من أوضاعهم سوءًا لعدم اتِّخاذهم أيَّ مواقف علنيَّة منددِّة بالانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأسرى، على الرَّغم من علم تلك المنظَّمات الدَّوليَّة والأمميَّة بحالات التَّعذيب وسوء المعاملة الَّتي يتعرَّض لها الأسرى بشكل مضاعفٍ منذ السَّابع من أكتوبر، حتَّى مع عرض قوات الجيش الإسرائيلي لصور الأسرى عراة، مكبَّلين ومقيَّدين على الإعلام والمحطَّات الفضائيَّة ومواقع التَّواصُل الاجتماعي، بصورة تحطُّ من كرامتهم الإنسانيَّة، وتخالفُ القانونَ الدَّولي الإنساني لأسير الحرب.

(1) اتفاقية جنيف الثالثة https://2u.pw/98lUcl.

(2) علتم، شريف: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، ص74.

(3) اتفاقية الإخفاء القسري https://2u.pw/L2yg2GK.

(4) عتلم، شريف: مرجع سابق، ص85.

خاتمة

إنَّ ما يتعرَّض له الأسرى يعكسُ خطورة الأوضاع الَّتي يواجهها الأسرى وعائلاتهم، حيث تمَّ حرمانُهُم من حقوقهم الأساسيَّة، ومن حقِّ الزِّيارة والرِّعاية الصِّحيَّة بالحصول على العلاج والمتابعة، أو الاتِّصال بالعالم الخارجي، وإجراء محاكمة عادلة لهم، وطي ملف الاعتقال الإداري والإخفاء القسري.

وجاء تصاعُدُ حملات الاعتقال الممنهجة كمحاولة مستمرَّة من دولة الاحتلال لتقويض الحالة النضاليَّة الفلسطينية، والقضاء على الغليان الشعبي من الممارسات الإسرائيليَّة الَّتي ترتكبها حكومة الاحتلال، وقطعان المستوطنين في المدن والقرى الفلسطينيَّة لتشكل الهجمة الإسرائيليَّة امتدادًا لمنظومة الفصل العنصريِّ الإسرائيليِّ والإبادة الجماعيَّة.

وعليه فتوصي الورقة بالآتي:

- ضرورة التَّأكُّد من أنَّ ظروف الاحتجاز تتوافق بشكل دقيق مع الأعراف والمعايير الدَّوليَّة، وضرورة وقف كافة الممارسات التي ترقي إلى مستوى التعذيب أو غيره من أشكال الإساءة بحق المعتقلين الفلسطينيّين.

- ضرورة سعي دولة فلسطين من خلال لجانها الحقوقيَّة والقانونيَّة إلى توثيق الجرائم الدَّوليَّة التي يرتكبها الاحتلال، والعمل على تحريكها أمام المحافل الدَّوليَّة، وخصوصًا لدى المحكمة الجنائية الدَّوليَّة، والمحاكم الوطنيَّة الَّتي تسمح قوانينها بذلك.

- ضرورة قيام المنظمات الدَّوليَّة بدورها إزاء الأسرى الفلسطينيّين، وفي مقدمتها اللجنة الدَّوليَّة للصليب الأحمر، والحرص على متابعة أوضاع الأسرى، والوقوف عن كثب على مسؤوليَّتها في زيارتهم وتوفير المحامين لهم، وحثّ إسرائيل على فتح سجونها للجنة الصَّليب الأحمر الدَّولي.

- وجوب التَّدخُّل العاجل من المؤسَّسات الدَّوليَّة والحقوقيَّة لإنهاء جريمة الإخفاء القسري لأسرى قطاع غزة، وما يتعرضون له من التَّنكيل والتَّعذيب والحرمان من زيارة محاميهم.

- تبنِّي إستراتيجيَّة فلسطينيَّة محليَّة من جميع التَّنظيمات الفلسطينيَّة للتنسيق مع الجهات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة من مؤسَّسات المجتمع المدني، وتشكيل حاضنة شعبيَّة، ومؤسَّساتية لرعاية الأسرى، وعائلاتهم تقديرًا لهم على ما قدَّموه وبذلوه في سبيل القضيَّة الفلسطينيَّة.

- مطالبة الجهات الأمميَّة بإجراء تحقيق دولي شامل حول الاعتداءات الَّتي يتعرَّض لها الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

- اللُّجوء لمحكمة الجنايات الدوليَّة، إذ إنَّ ما تمارسه دولة الاحتلال بحقِّ الأسرى يُعدُّ جريمةً يعاقِبُ عليها القانون الدولي كونها تُمثِّلُ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانيَّة، وتخالفُ اتِّفاقيَّات جنيف الأربع عام 1949م.

- مطالبة مجلس حقوق الإنسان التَّابع للأمم المتحدة بعقد جلسة خاصَّة لمناقشة ما يجري في سجون دولة الاحتلال، وحثها على اتِّخاذ التَّدابير والإجراءات المناسبة لوقف الانتهاكات الإسرائيليَّة.

- البعد عن الموسميَّة في التَّعامل مع قضيَّة الأسرى كونها قضيَّة حيَّة، ولها أولويَّة خاصَّة بمنح الحريَّة لجميع الأسرى والأسيرات.

و اقع المرأة الفلسطينيَّة بعد أحداث السابع من أكتوبر
وفي ظل الحرب 2023-2024
(التَّحدِّيات الأمنيَّة والحياتيَّة والمعاناة المعيشيَّة)

د. منصور أحمد أبو كريم
باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

مقدمة

تؤثر الحرب في النساء والرِّجال بشكل مختلف؛ ولكن النساء والأطفال يعانون بشكل غير متناسب أثناء الحرب وبعدها، فغالبًا ما يكون النساء والأطفال أكثر الفئات ضعفًا وأكثر عرضة للإصابة، حيث تضطرُّ النساء اللاتي نجون من هذه الفظائع إلى العيش مع الصُّور الحيَّة والمرعبة للحرب والموت طوال حياتهن، كما يواجهن مهمة شاقة تتمثَّل في الحفاظ على تماسك العائلات بعد النُّزوح، وتوفير الطَّعام والملبس والمأوى لأطفالهنَّ وعائلاتهنَّ في ظلِّ وجود البنية التحتيَّة المدمَّرة، وهو ما يحدث بشكل كامل داخل فلسطين، حيث عانت المرأة الفلسطينيَّة من ويلات الحرب ابتداءً من النَّكبة عام 1948 إلى الآن، سواء كانت معاناة مباشرة تجاه المرأة أو غير مباشرة من خلال الآثار السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي خلّفها الاحتلال، وأدَّت إلى تدهور الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والأمني داخل الأراضي الفلسطينيَّة، ممَّا أسهم بشكل كبير في سوء أوضاع النِّساء الفلسطينيَّات من حيث السَّلامة والأمن، والحصول على أبسط حقوقهن من الخدمات الأساسيَّة كالتعليم والصحة، إلى جانب الأعباء المضافة التي تتحملها النساء عند استشهاد أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، وتتحول في معظم الحالات إلى المعيلة الوحيدة للأسرة.

تعاني المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة وضعًا مأساويًّا في ظلِّ استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزَّة، فمنذ اندلاع الحرب والعدوان على قطاع غزة عقب قيام حركة حماس بعمليَّة طوفان الأقصى في السَّابع من أكتوبر 2023 بدأت معاناة المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة تزداد سوءًا، حيث وضعت الحرب المجتمع الفلسطيني بكامله، والمرأة الفلسطينية تحديدًا أمام تحديات كبيرة وصعوبات جمّة، على المستوى الأمني والاقتصادي والصحي والاجتماعي والنفسي، كما أدَّت الحرب إلى مقتل أكثر من 10 آلاف امراة فلسطينيَّة، وجرح أعداد أخرى حتى إعداد هذا التقرير.

على الدوام شكَّلَتْ الأوضاع الأمنيَّة وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي تحديات كبيرة وجمّة أمام المرأة الفلسطينية، خاصَّة أنها مازالت تُقدِّم المزيد من التضحيات، سواء على مستوى النِّضال السِّياسي والوطني، أو على مستوى النِّضال المجتمعي، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيَّة.

وفي هذه الورقة سوف نسلط الضَّوء على واقع المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ الحرب الإسرائيليَّة في كامل الأراضي الفلسطينيَّة عامة، وفي قطاع غزة تحديدًا، حيث ألقت الحرب على غزَّة والاقتحامات المستمرَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بتداعيات خطيرة على واقع المرأة الفلسطينيَّة، على المستويات الأمنيَّة والاقتصاديَّة، والصِّحيَّة، والمعيشيَّة، والنَّفسيَّة.

أولًا: الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب.

وضعت الحرب المجتمع الفلسطيني بكامله - وخاصَّة المرأة الفلسطينيَّة - أمام تحدِّيات وصعوبات جمَّة، فقد أدَّى العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة الجماعيَّة الَّتي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزَّة إلى مقتل أكثر من 10 آلاف سيِّدة فلسطينيَّة-حتَّى الآن-، نتيجة الاستهدافات المباشرة للمباني والمنازل والمنشآت الحيويَّة الفلسطينيَّة.

لم يكن وضع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة قبل الحرب أفضل حالًا؛ لكن جاءت الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر لكي يضعا المرأة الفلسطينيَّة أمام تحدِّيات كثيرة تتعلَّق بخطورة الوضع الأمني والسِّياسي في القطاع، في ظلِّ استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة.

واقع المرأة الفلسطينيَّة قبل الحرب لم يكن أفضل حالًا، في ظلِّ الوضع السِّياسي السَّيِّئ بسبب الحصار والانقسام، وتردِّي الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، رغم ذلك نجحت المؤسَّسات النسويَّة في تَغيير بعضِ المفاهيم وبعض القوانين؛ لكن الحرب غيرت كل المفاهيم، فلم يعد للمرأة منظومة الحقوق التي اكتُسِبَت خلال السَّنوات الماضية، فالحرب وضعت النساء أمام واقع أليم على المستوى الأمني والسياسي، نتيجة استمرار الحرب والعدوان[1]، فأوضاع المرأة في ظلِّ الحرب غاية في الصُّعوبة والتَّعقِيد بسبب فقدان البيت الآمن، نتيجة كثرة التنقل والنزوح، فمعظم النساء تعيش الآن في مراكز إيواء، وهي تفتقد لأدنى مقومات الحياة وغير مؤهلة، كما تقوم بأعمال شاقَّة في تحضير الطَّعام ونقل المياه وغسيل الملابس على الأيادي، مما يؤدي لمضاعفات كثيرة لدى النِّساء[2]، وتتجرَّع النِّساء الفلسطينيَّات في غزَّة مرارة الحرب بقسوة، ويخاطرن بحياتهن في سبيل إطعام أطفالهنَّ، بينما فقدت أخريات الحياة من ألم الولادة في غياب أدنى شروطها الطبيَّة، وبلغة الأرقام - خلال هذه الحرب على غزة- تُستشهد 63 امرأة بينهن 37 من الأمَّهَات يوميًّا، كما تستشهد 2 من الأمهات كل ساعة وفق أرقام أمميَّة، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي نزح 1.9 مليون نسمة بينهن نحو مليون امرأة وفتاة، وهناك ما لا يقل عن 3 آلاف امرأة أصبَحْنَ أرامل ويحاولن إعالة أسرهنَّ، في ظلِّ عدم توفر أماكن آمنة للناجِيات بالقدر الكافي، وتتفاقم صعوبات النِّساء في ظلِّ النَّقص في الغذاء وفقدان نساء أزواجهنَّ ومعيلي أسرهن، ورغم ذلك يواصلن رحلة البحث عن الطعام وإعالة الأسر وحماية الأبناء[3]، ولا شكَّ أن واقع المرأة الفلسطينيَّة قد ازداد سوءًا خلال الحرب، نتيجة الصُّعوبات الأمنيَّة والحياتيَّة الَّتي تمخَّضَت عنِ العدوان الإسرائيلي المستمرِّ على

(1) مقابلة: مها، المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، دير البلح فلسطين 1- مايو-2024.

(2) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- مايو 2024.

(3) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024، متاح https://m-r.pw/LXEG.

قطاع غزَّة، حيث ألقت الحرب بتداعيات كبيرة على عاتق المرأة التي تحملت العبء الأكبر على المستوى الحياتي والمعيشي خلال الشُّهور الماضية، التي مرت ثقيلة على كاهل النِّساء[1].

هيئة الأمم المتحدة للمرأة قالت: إنَّ أكثر من عشرة آلاف امرأة قُتلنَ في غزَّة، وأنَّ النَّاجيات من القصف والعمليَّات البريَّة الإسرائيليَّة قد تشردْنَ وأصبحْنَ أرامل ويُواجِهْنَ المجاعة، مما يجعل الحرب على غزَّة أيضًا حربًا على النِّساء، وفي أحدث منشور لها - في سلسلة إنذارات حول قضايا النوع الاجتماعي في غزة- قدَرَتِ الوكالة التَّابعة للأمم المتحدة أنَّ من بين النساء اللاتي قُتلن في غزة ستة آلاف أم، بسبب قتلهن يُتِّمَ 19 ألف طفل، بالإضافة إلى ذلك لا تستطيع أكثر من مليون امرأة وفتاة فلسطينيَّة في غزَّة الحصول على الغذاء أو المياه الصالحة للشرب بعد ستة أشهر من الحرب، مع تزايد الأمراض وسط ظروف معيشيَّة غير إنسانية، وقالت المديرة الإقليميَّة للوكالة في الدُّول العربيَّة (سوزان ميخائيل) - خلال مؤتمر صحفي بجنيف- : " إنَّ الحرب في غزة هي بلا شكَّ حرب على النِّساء اللَّواتي يدفعْنَ ثمنًا باهظًا لحربٍ ليسَتْ من صُنعهنّ"، وقالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة: إنَّ السَّلام وحده هو الَّذي يمكن أن ينهي المعاناة[2].

عشية يوم المرأة العالمي في 8 من آذار 2024: أكدت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن 9 آلاف أنثى قُتلن بأيدي الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء العدوان على قطاع غزة، في 7 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، ويوضح تقرير تفصيلي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أوضاع المرأة الفلسطينيَّة في اليوم العالمي للمرأة: أن عدد الشهيدات منذ بداية العدوان على قطاع غزة بلغ ما يزيد عن 9 آلاف شهيدة من إجمالي عدد الشهداء البالغ 30,717 شهيدًا، كما أن 75% من إجمالي عدد الجرحى والبالغ 72,156 جريحًا هم من الإناث، فيما تشكِّل النساء والأطفال ما نسبته 70% من المفقودين في قطاع غزة- نتيجة العدوان الإسرائيلي-، والبالغ عددهم 7000 شخص[3].

كما أشار التقرير ذاته إلى أنَّ الإناث يشكِّلْنَ نصف النَّازحين من أماكن سكنهم في قطاع غزَّة بسبب ظروف الحرب، حيث بلغ العدد الإجمالي للنازحين حوالي 2 مليون شخص، وحول أوضاع النِّساء خلال التَّصعيد في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس أوضح التقرير أنه استشهد 423 شهيدًا تزامنًا مع العدوان على قطاع غزة، منهم 4 شهيدات، كما تناول التقرير تبعات التهجير القسري من المساكن في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس على النساء، "حيث تم تهجير 592 فلسطينيًّا من المناطق المصنفة (ج)

(1) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة مجتمعية وسياسية، دير البلح 5-5، 2024.

(2) هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء، موقع الأمم المتحدة بالعربي، 16 أبريل 2024، متاح https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130081.

(3) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4707.

والقدس الشرقية في أعقاب هدم منازلهم بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى تهجير 830 فلسطينيًّا بعد تدمير 131 منزلًا خلال العمليَّات التي نفذتها القوات الإسرائيليَّة في شتَّى أرجاء الضَّفَّة الغربيَّة، حيث شهدت مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم للَّاجئين نحو 95% من حالات التهجير"[1].

أخطر أشكال الانتهاكات الأخيرة بحق النساء في قطاع غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة هي الاعتقالات المتصاعدة التي تنفذها سلطات الاحتلال ضد النساء، خاصة في ظلِّ خطورة وضع المعتقلات في المناطق التي دخلتها قوات الاحتلال في غزة، إذ لا يوجد معلومات دقيقة عن أعداد المعتقلات وأماكن احتجازهن، كما أنَّ المعتقلات المتواجدات داخل السُّجون حاليًا يتعرضْنَ لأشكال خطيرة وغير مسبوقة من الانتهاكات والتعذيب والترهيب.

في تفاصيل أوضاع المعتقلات الفلسطينيَّات أصدرَتْ مؤسَّسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) تقريرًا أكدت فيه أنَّ "عمليَّات اعتقال النِّساء - ومنهن القاصرات- من أبرز السِّياسات الَّتي انتهجها الاحتلال وبشكل غير مسبوق بعد السَّابع من أكتوبر، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف النساء بعد السَّابع من أكتوبر نحو 240، ويتضمَّن هذا المعطى النساء اللواتي تعرَّضْنَ للاعتقال في الضَّفَّة بما فيها القدس، وكذلك النِّساء من الأراضي المحتلة عام 1948، فيما لا يوجد تقدير واضح لأعداد النِّساء اللواتي اعتقلْنَ من غزَّة، حيث أفرج عن عدد منهن لاحقًا، إلَّا أنَّه من المؤكد أن هناك نساءً ما زلْنَ معتقلات في معسكرات الاحتلال، وهُنَّ رهن الإخفاء القسري"[2].

وبيّنت هذه المؤسَّسات في تقريرها: "أنه - وحتى إصدار هذا التقرير- بَلَغَ عدد الأسيرات القابعات في سجون الاحتلال - وغالبيتهن محتجزات في سجن (الدامون) -: 60 أسيرة، بينهن أسيرتان من غزَّة يقبعن في سجن (الدامون)، فيما نؤكد مجددًا أنه لا معلومات حول أعداد أسيرات غزة في معسكرات الاحتلال الإسرائيلي"، كما "أكَّدت مؤسَّسات الأسرى أنَّ إحدى أبرز الجرائم الَّتي نفَّذتْهَا قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء الفلسطينيَّات - ومنهن الأسيرات - الاعتداءات الجنسيَّة، والتي تضمَّنَتْ التَّحرُّش والتّفتيش العاري، إضافة إلى التهديد بالاغتصاب، هذا بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة في بيان رسمي لها عن وجود تقارير موثوقة بتعرُّض معتقلات من غزَّة للاغتصاب". [3]
كما أفادَتْ شهادات لنساء فلسطينيَّات - تعرضْنَ للاعتقال لدَى الجيش الإسرائيلي- أنهنَّ تعرضْنَ

(1) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4707.

(2) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.

(3) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.

للمضايقات خلال فترة احتجازهنَّ من قبل الجيش الإسرائيلي، حيث عانت النِّساء الفلسطينيَّات في ظلِّ هذه الحرب من الاعتقال التعسُّفي والإيقاف في طريق النزوح، حيث تم توثيق اعتقال أكثر من خمسين امرأة من قطاع غزة من ضمنهم مُسنَّات ورضيعات، وحسب ما وصل من شهادات فإنهنَّ يتعرضْنَ إلى التَّنكيل وسوء المعاملة في ظلِّ تعتيم كامل عن مصيرهنَّ من قِبَل الاحتلال[1].

كما قالت مديرة أكاديميَّة المسيري للبحوث والدراسات في قطاع غزة الباحثة إسلام شحدة العالول: " إنَّ أفظَعَ ما تتعرَّض له المرأة الفلسطينيَّة بشكل خاص هو التحقيق والتفتيش العاري والاعتقال وإهانة إنسانيتها"[2].

رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(علا عوض) ذكرت أنه خلال عام 2023 اعتُقلت 300 امرأة من الضَّفَّة الغربيَّة، 200 منهنَّ منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزَّة، وفي محافظة القدس اعتقل الاحتلال 165 امرأة منهن 84 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعلى مستوى قطاع غزة لا تتوفر معطيات دقيقة في ضوء جريمة الإخفاء القسري التي يُواصِل الاحتلال تنفيذها بحقِّ معتقلات غزة، كما تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى إلى أنَّ الاحتلال الإسرائيلي ما زال يعتقل 56 معتقلة في سجونه بواقع 44 معتقلة من الضَّفَّة الغربيَّة، و3 معتقلات من قطاع غزة، و9 معتقلات من داخل أراضي 48، منهن 5 معتقلات صدرَتْ بحقِّهنَّ أحكام، و40 معتقلة موقوفة، و11 معتقلة قيد الاعتقال الإداري، وبين المعتقلات القابعات في سجون الاحتلال قاصرتان.[3]

على المستوى السياسي أعادَتْ الحرب المرأة ونضال المرأة السِّياسي والاجتماعي لنقطة الصفر، فبعد الإنجازات والنَّجاحات الَّتِي حقَّقتْها المرأة في سبيل تعزيز وجودها السياسي والمجتمعي جاءت الحرب لكي تضع كل هذه الإنجازات في مهب الريح، وأصبح الهم الأكبر للمرأة والمؤسسات النَّسوية هو توفير الحماية والحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وفق هرم مثلو[4]، وأسهمت الحرب في تراجع منظومة الحقوق والمكتسبات التي حقَّقَتْها المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة خلال السَّنوات الماضية، فتراجع التركيز على قضايا حقوق المرأة لصالح قضايا الإغاثة والتركيز على جهود الطوارئ في العمل المؤسساتي، مما أدَّى إلى زيادة حِدَّة العنف المبني على النَّوع الاجتماعي، والطلاق،

(1) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح https://m-r.pw/vsVr.

(2) الباحثة إسلام العالول: المرأة الفلسطينية أكثر من يعاني في الحرب على غزة، الجزيرة نت، 11 أبريل 2024، متاح https://2u.pw/Ety9ny4U.

(3) معاناة مضاعَفة للمرأة الفلسطينية خلال حرب غزة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 7 مارس 2024، متاح https://2u.pw/AVluGvb8.1

(4) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، دير البلح فلسطين 1-5-2024.

واختطاف الأبناء من أمهاتهم، في ظلِّ غياب الجهاز الشرطي القادر على توفير الحماية للنِّساء ووقف الاعتداءات بحقهن[1].

على المستوى الأمني عانت المرأة الفلسطينيَّة كثيرًا نتيجة تداعيات حرب الإبادة الجماعيَّة الَّتي تشنُّها إسرائيل، ليس فقط تجاه قطاع غزة؛ بل تجاه كامل الأراضي الفلسطينيَّة، حيث وضعت الحرب والعدوان الإسرائيلي المرأة أمام واقع مأساوي من ناحية توفير الأمن الشَّخصي والأمن الغذائي للأسرة.

(1) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- مايو 2024.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصاديَّة والصحيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب.

أفضَت الحرب والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى أوضاع كارثيَّة على المستوى الاقتصادي والصحي للمرأة الفلسطينية، حيث باتَتْ تعاني بشدة من نقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، وعدم توفُّر الخدمات الصحيَّة الطبيعيَّة، خاصَّة للنِّساء الحوامل والمرضي من الأطفال وكبار السن، حيث أدَّى استمرار المعارك العسكريَّة لأكثر من 8 أشهر إلى وضع إنساني كارثي، في ظلِّ استمرار المعاناة نتيجة نزوح أكثر من مليون ونصف من المواطنين من شمال قطاع غزة، حيث يعاني النازحون من أوضاع إنسانيَّة كارثيَّة، نتيجة نقص الغذاء والدَّواء، وبقائهم في خيام بدون أدنى مقوَّمات الحياة لفترة طويلة.

وتعاني المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ استمرار الحرب أوضاعًا اقتصاديَّة وصحيَّة غاية في الصعوبة والتعقيد، في ظلِّ الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائيَّة، فقد اضطرَّتِ المرأة الفلسطينيَّة - في كثير من الحالات- إلى النَّوم بدون عشاء، أو اقتصار طعام الأسرة على وجبة واحدة أو وجبتين على أكثر تقدير، كما أدَّى النقص الحاد في المياه ومواد التنظيف إلى اعتماد النِّساء والأمهات على مواد تنظيف بدائيَّة، ممَّا سبَّب لهنَّ الكثير من المشاكل، وأدَّى إلَى حدوث تشقُّقٍ في اليدين[1]، ولا شكَّ أن هناك العديد من التحدِّيات التي تعاني منها المرأة خلال الحرب، "فأنَا كفتاة عانَيتُ من صعوبة التَّأقلم مِن الحياة الجديدة التي فُرِضَت عليَّ في ظلِّ غياب الخصوصيَّة، فهي حياة لا تشبهني ولا تشبه طريقة حياتي، فكرة النُّزوح والعيش في خيمة، واستخدام حمام جماعيّ يفتقرُ إلى أدنى المقوَّمات جعل كل امرأة وفتاة تعيش أوضاعًا مأساوية"[2].

وتتفاقم صعوبة النساء في ظلِّ النقص في الغذاء، وفقدان نساء لأزواجهن ومعيلي أسرهِنَّ، ورغم ذلك يواصِلْنَ رحلة البَحث عن الطَّعام وإعالة الأسر وحماية الأبناء، ولا تتوقَّفُ معاناة النِّساء في غزة عند هذا الحد فحسب؛ بل تتعرض الحوامل والمرضعات إلى مخاطر صحيَّة وسوء تغذية، بينما لا تستطيع النِّساء الأكبر سنًّا أن تصِلَ إلى أماكن توزيع الغذاء بسبب وضعهِنَّ.

وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسُّكان فمن المتوقَّع أن تلِدَ أكثر من 5500 امرأة هذا الشهر، بينهنَّ 840 امرأة من المحتمل أن يتعرضْنَ لمضاعفاتٍ صحيَّة، في ظلِّ تعطُّلِ الخدمات في المستشفيات ونفاد الوقود وانقطاع الكهرباء[3]، وتظهر المعطيات الصحيَّة في قطاع غزَّة وجود تحدِّيات جمَّة تُواجِه النِّساء الحوامل، فمِنَ المرجَّح أن تُعانِي النِّساء من مضاعفاتٍ في الحمل والولادة يصعُبُ علاجُهَا بسبَبِ نقص الرِّعاية الطبيَّة، هذا يعنِي أنَّ هناك احتمالًا كبيرًا لزيادة الولادات ضمن ظروف صحيَّةٍ

(1) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة مجتمعية وسياسية، دير البلح 5-مايو، 2024.

(2) مقابلة: سحر، ماضي، ناشطة مجتمعية ونسائية، رفح 10- مايو 2024.

(3) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024.

غير آمنة، ممَّا يُشكِّلُ انتهاكًا خطيرًا لحقوق النِّساء، ويعرض حياتهنّ وحياة مواليدهنّ للخطر.

وتواجِهُ النِّساء في قطاع غزَّة أوضاعًا مأساوية خلال فترة الحمل والولادة، حيث يعانِين مِن صعوبة الوصولِ إلى المرافق الصحيَّة ومتابعة الحمل بسبب نقص الخدمات الطبيَّة والأدوية الضروريَّة، إذ يتم استخدام سيارات الإسعاف بصعوبة، وتعاني المستشفيات من نقص الإمدادات والوقود، بالإضافة إلى توقف 85 مستشفى ومركز صحي عن تقديم الخدمات الصحية. إنَّ جميع هذه الظروف تزيد من حالات الإجهاض والوفاة خلال الولادة، وقد ذكرت منظمة كير (Care) أنَّ عدد الولادات المبكرة لدى النساء قد ارتفع بنسبة الثلث تقريبًا بسبب عوامل التَّوتر والصَّدمات، ومنهنَّ من أجهِضْنَ نتيجة الخوف، ممَّا أدى إلى ازدياد حالات الإجهاض بنسبة 300%.[1]

بسببِ الحرب والعدوان الإسرائيلي خرجت كثير من العيادات والمستشفيات التي كانت تقدم الخدمات الصحيَّة للنساء عن الخدمة، ممَّا أدى إلَى تعرُّضِ كثير من النِّساء الحوامل للإجهاض، كما عانت النساء من نقص الخدمات الصحيَّة، خاصة النِّساء الحوامل اللواتي بالكاد أصبحْنَ يحصلن على أقلِّ رعاية صحيَّة خلال فترة الحمل، كما تعاني كثير من النِّساء من أعراض ما بعد الصَّدمة والاكتئاب، نتيجة مشاهد الدمار، والقتل، مما أثَّر في حالتِهنَّ النفسية[2].

وتشير بيانات وإحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية إلى خطورة وضع النساء في ظلِّ الحرب - وخاصة الحوامل على وجه التحديد- حيث يوجد حوالي 60 ألف امرأة حامل في قطاع غزة يعانين ظروفًا صحيَّة في غاية الصعوبة بسبب عدم تلقي الرعاية، وكذلك بسبب توقف عدد كبير من المستشفيات عن العمل، وهذا يعني عدم وجود المكان المناسب والآمن للولادة، وهو ما قد يؤدي إلى ازدياد أعداد الوفيات من النساء بسبب ذلك.

لقد أشارت وزارة الصحَّة في تقاريرها إلى "أنَّ المخاوف المتعلقة بالصحَّة العامة تتزايد بشكل كبير ممَّا يؤثر على النساء، ويرجع ذلك إلى استمرار القصف، ونقص الإمدادات الغذائيَّة والمياه، وانهيار النظام الصحي، ومحدودية وصول المحتاجين إلى المساعدات العاجلة". كما أوضحت التقارير ذاتها أنَّ هناك 183 ولادة يوميًّا، وفي أعقاب الهجمات الإسرائيليَّة على المرافق الصحيَّة والعاملين فيها انخفضَتْ الموارد المتاحة لرعاية النساء الحوامل ومواليدهن، ممَّا اضطر بعضهن للولادة في خيام ومواقع غير صحيَّة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع الولادات المبكرة، وحالات الإجهاض، وعدد الوفيات في الأطفال حديثي الولادة[3].

---

(1) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4707.

(2) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- مايو 2024.

(3) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.

كما تعاني النساء الحوامل من سوء التغذية والجفاف حيث يواجهن فقرًا غذائيًّا حادًّا، حيث إن العديد من أطفالهنّ تتم ولادتهم ناقصي الوزن، ويعانون من مشاكل صحيَّة، كما تعاني الأمهات اللَّواتي يُرضِعْنَ أطفالهنّ من نقص إنتاج الحليب نتيجة لسوء التغذية، ومنَ الصَّعب توفير الحليب الصِّناعي لأطفالهنّ بسبب ندرته أو ارتفاع سعره إلى حد لا يمكن شراؤه، ممَّا يدفع الأمهات إلى اللُّجوء إلى بدائل غير كافية أو حتى غير آمنة لإرضاع أطفالهنّ.

كان للعدوان الإسرائيلي أثر كبير في الوضع الصحِّي للنِّساء في قطاع غزة بسبب نقص مستلزمات النَّظافة الصحيَّة، ممَّا يضطرهنَّ إلَى اللُّجوء إلى خيارات بدائية، إضافة إلى أن العديد من النساء تناولْنَ أدوية حبوب منع الحمل للحفاظ على الصِّحَّة الجنسيَّة والإنجابيَّة، كما تعرضت الكثيرُ منهنَّ إلَى الالتهابات النِّسائيَّة بسبب نقص الأدوية، وغياب العديد من منتجات النَّظافة النِّسائيَّة، وهذا أدَّى إلى تأثيره السَّلبي في صحتهنَّ النَّفسيَّة والجسديَّة، وبالتالي يعوق هذا الوضع الصحي المتراكم قدرتهنّ على العيش بكرامة ورفاهية، ويضعهنّ تحت ضغط نفسي وجسدي يؤثر في جودة حياتهنَّ بشكل عام[1]. وخلال الحرب أصبحت النساء تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على الحاجات الأساسيَّة، ومن انعدام الخصوصيَّة في مراكز الإيواء، في ظلِّ نقص الغذاء والماء[2].

نشرت مؤسسة "أكشن إيد فلسطين" تقريرًا صادمًا تحدَّث عن معاناة عشرات الآلاف من النساء الحوامل من الجوع الشديد وسوء التغذية، مما يحُدُّ من قدرتهنَّ على إرضاع أطفالهنَّ حديثي الولادة من خلال الرِّضاعة الطبيعيَّة. وأضافَتْ "أكشن إيد" أن 50000 امرأة حامل، و68000 مرضع في غزة- طبقًا لبيانات الأمم المتحدة- بحاجة إلى تدخُّلات وقائيَّة وعلاجيَّة وغذائيَّة فوريَّة لإنقاذ حياتهنَّ، إضافة إلى إصابة أكثر من 8000 طفل دون سن الخامسة بالهُزَال، ويهددهم تأخر النمو والمرض والوفاة. هذا علاوة عن معاناة أكثر من 4000 طفل من حالات الهُزَال الشديد[3].

كما أظهر تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي خلال الشهور الأولى من الحرب ارتفاع خطر المجاعة في قطاع غزة، حيث أشار إلى أنَّ جميع السكان في قطاع غزة (نحو 2.2 مليون نسمة) يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتتحمَّلُ المرأة مسؤولية مضاعفة في هذه الحالات، فالمعطيات الصحيَّة في قطاع غزة أظهرَتْ وجود تحدِّيات جمَّة تواجه النساء

(1) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4707.

(2) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة مجتمعية وسياسية، دير البلح 5-5، 2024.

(3) كيف تبدو أوضاع سيدات غزة في اليوم العالمي للمرأة؟، موقع BBC بالعربي، 7 مارس 2024، متاح https://2u.pw/jxp31LSw.

الحوامل، إذ تشير إلى وجود نحو 60 ألف امرأة حامل في القطاع، بمعدل 180 حالة ولادة يوميًّا[1] ومن المرجَّح أن تعاني نحو 15 في المائة من هؤلاء النساء مضاعفات الحمل والولادة التي يصعب علاجُهَا بسببِ نقص الرِّعايَةِ الطبيَّة، كما أن عدد الولادات المبكرة لدى النساء قد ارتفع بنسبة الثلث تقريبًا بسبب عوامل مثل التَّوتُّر والصَّدَمات، ومنهنَّ من أجهِضْنَ نتيجةَ الخوف، ممَّا أدَّى إلى ازدياد حالات الإجهاض بنسبة 300 في المائة.

وطبقًا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسُّكان- وهو وكالة دوليَّة تعمل على تعزيز حقوق النِّساء فيما يتعلق بالصحَّة الإنجابيَّة- وضعَتْ 5500 فلسطينيَّة حملهنَّ في غزَّة خلال الشَّهر الأوَّل من الصِّرَاع في ظلِّ نقصٍ رهيبٍ للإمدادات الطبيَّة، وقال الصُّندوق: إنَّ فلسطينيَّاتِ غزَّة يعشْنَ ظُروفًا لَا تُطاق فِي مراكز الإيواء، ولا يستطعْنَ استخدامَ دوراتِ الميَاه إلَّا بعد الوقوف في طوابير لفترات طويلة، ولا يجدْنَ المياه اللازمة للنظافة والاستحمام، ممَّا يؤدِّي إلى أزمة نظافة، وإصابة العديد منهن بأمراض نسائية، وأخرى معدية، ومع استمرار الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر توقَّف إمداد فلسطينيَّات غزَّة بالمستلزمات الصحيَّة النسويَّة، وتفيد تقديرات الصندوق بأن حوالي 700 ألف امرأة وفتاة فلسطينية لا يحصلْنَ خلال فترة الحيض "إلَّا على شكل محدود من منتجات النَّظافة الخاصَّة بالدَّورة الشهرية"؛ بل إنَّ بعضهُنَّ اضطررْنَ إلى تناوُلِ حبَّاتِ منع الحمل بهدف تعليق الدورة. [2] حيثُ تتعرَّضُ النِّساء في ظلِّ الحرب إلى أبشع أنواع العنف الصحِّي نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات، ممَّا أدَّى إلى انقطاع مستلزمات أساسيَّة للمرأة منها "الفوط الصحيَّة النِّسائيَّة"، وهي احتياج أساسيٌّ من احتياجات المرأة لا غنى غنها، حيثُ اضطرَّت بعض النِّساء إلى تناول حبوب منع الحمل من أجل إيقاف الدَّورة الشَّهرية أو تأجيلها في ظلِّ عدم الاستقرار والنُّزوح المتكرر، الأمر الَّذي يعتبر كارثة على صحتهِنَّ الجسديَّة والنفسيَّة. [3] أمَّا النساء الحوامل منهنَّ فيقاسين ظروفًا تهدِّد حياتهنَّ، حيثُ إنهنَّ يواجهْنَ احتمال الولادة بعمليات قيصريَّة دون مسكنات أو تخدير أو تدخل جراحي أو حتَّى احتياطات صحيَّة.

(1) معاناة مضاعَفة للمرأة الفلسطينية خلال حرب غزة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 7 مارس 2024، متاح https://2u.pw/AVluGvb8.

(2) كيف تبدو أوضاع سيدات غزة في اليوم العالمي للمرأة؟، موقع BBC بالعربي، 7 مارس 2024، متاح https://2u.pw/jxp31LSw.

(3) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح https://m-r.pw/vsVr.

ثالثًا: الأوضاع الاجتماعيَّة والنفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب.

وضعت الحرب المستمرة والمتصاعدة على قطاع غزة المرأة الفلسطينيَّة أمام تحدِّيات إضافيَّة، ففي ظلِّ نقص المواد الغذائيَّة وشح المياه، واضطرار الأسر الفلسطينيَّة للنزوح لأكثر من مرَّة تحت ضربات الاحتلال وممارساته العدوانية عانت المرأة من أوضاع نفسيَّة ومعيشيَّة غاية في الصُّعوبة والتَّعقيد، فقد تمَّ تسجيل الكثير من حالات العنف الأسرى نتيجة ضغوطات الوضع الأمني والاقتصادي والمعيشي، في ظلِّ استمرار الحرب والعدوان.

ففي غزَّة تعاني 1.10 مليون من الإناث، واللَّاتي تشكلْنَ ما نسبته 49.3% من سكان قطاع غزَّة، منهن حوالي 546 ألف أنثى في سن الإنجاب (15- 49) سنة، حيث أصبحت أكثر من 90% منهنَّ مهجَّرات من منازلهنَّ ومناطق سكناهنَّ قسرًا وسط ظروف غير إنسانيَّة، وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء بشكل مكثَّف من تداعيات الهجوم الإسرائيلي، خاصَّة التَّهجير القسري.[1]، فالمرأة - كغيرها من فئات المجتمع- تتعرَّض لاستهداف خطير ومتصاعد؛ لكن واقع المرأة يعتبر الأصعب والأخطر لأسباب عديدة، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر النساء - وخاصَّة الحوامل واللَّواتي أنجبن حديثًا- من أكثر فئات المجتمع هشاشة من النَّاحية الصحيَّة والجسديَّة، وعدم تلقيهنَّ الرعاية الملائمة يقود إلى تبعات تصل إلى حدِّ الإصابة بالأمراض الخطيرة والوفاة، حيث إنَّ استهداف النِّساء بشكل كبير وملحوظ يأتي في سياق استهداف نسيج المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والصِّراع الدِّيمغرافي مع الاحتلال.[2]

تُعانِي المرأة في ظلِّ الحرب منَ انعدام الأمن الغذائي، وزيادة حالات الفقر والبطالة في صفوف النِّساء نتيجة التَّداعيات السَّلبيَّة لاستمرار الحربِ والعدوان، خاصَّة في ظلِّ زيادة معدلات الأسر الَّتي تعيلها النساء نتيجة استشهاد الأزواج أو الأبناء أو أسرهم، فالمرأة الفلسطينيَّة وجدَتْ نفسها مضطرَّة لتحمُّل عبء أسر بكاملها، وتلبية احتياجاتها من مأكل ومشرب وملبس[3]. لقَد شكَّل غياب غاز الطهي، واستخدام الحطب في إعداد الطعام، والحصول على المياه النظيفة تحدِّيات جمّة بالنسبة للنِّساء، ناهيك عن صعوبة التأقلم مع طبيعة العيش في خيام، الَّتِي لا تقي من برد الشِّتاء ولا حرِّ الصَّيف، كمَا أنَّ المرأة أصبحت تعاني من زيادة معدلات الشعور بالخوف والقلق على مستقبل الأسرة والأولاد من القصف الإسرائيلي، مما سبب العديد من الاضطرابات النفسيَّة نتيجة زيادة معدلات العنف الأسرى والمجتمعي، الناتج عن الفقر والبطالة، وقلة الموارد[4].

---

(1) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح https://m-r.pw/vsVr.

(2) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.

(3) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- مايو 2024.

(4) مقابلة: سحر، ماضي، ناشطة مجتمعية ونسائية، رفح 10- مايو 2024.

في ظلِّ هذه الحرب أخذتِ المرأة الفلسطينيَّة في القطاع على عاتقها مهماتٍ كثيرةٍ، معظمها أعمال شاقَّة لا تتناسب مع طبيعتها الجسديَّة، مِن بينها اقتناء وقطع الحطب والأخشاب لطهي رغيف خبز، والجلوس أمام فرن من الطين ينبعث منه دخان احتراق الخشب والأوراق حيث يسبب أمراضًا في الجهاز التنفسي.[1]

قالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة: إنَّ الحصول على المياه النَّظيفة أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للأمهات المرضعات والحوامل، اللواتي لديهن احتياجات مائيَّة يوميَّة أكبر، كما أنَّ الماء ضروري لتمكين النِّساء والفتيات من التعامل مع نظافة الدَّورة الشَّهريَّة بكرامة وأمان، ونقلت الوكالة عن امرأة من غزَّة - لم تذكر اسمها- قولها: "في غزَّة، لا نستطيع تلبية أبسط، أبسط احتياجاتنا: تناول الطعام بشكل جيد، وشرب المياه الصالحة، والوصول إلى المرحاض، والفوط الصحية، والاستحمام، وتغيير ملابسنا"[2].

كما نشر أحد مواطني شمال قطاع غزة على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) منشورًا أشار فيه إلى أنه تمكن من الحصول أخيرًا على كميَّة ضئيلة جدًّا من الطَّعام - مقدارها غرامات قليلة من اللَّحم وحوالي كوب من الأرز- لزوجته التي أنجبت حديثًا، وذلك بعد بحث استمر خمسة أيام متواصلة، هذه الحالة تلخِّص جزءًا من ظروف معيشيَّة وصحيَّة كارثيَّة وغير مسبوقة وصلت إليها النساء في قطاع غزة، في ظلِّ استمرار العدوان وحرب الإبادة منذ خمسة أشهر[3].

كمَا يُؤدِّي ارتفاع الأسعار، ونقص المواد، وغياب الخصوصيَّة الأسريَّة، وزيادة حالات التحرُّش الجنسي في مراكز الإيواء، نتيجة التقارب الشديد بين خيام النَّازحين، والاعتماد على الحمامات الجماعيَّة، ممَّا يؤدي إلى زيادة الضُّغوطات النفسيَّة والاجتماعيَّة، حيث يتعرَّض الكثير من الفتيات والنساء لمظاهر التحرُّش الجنسي واللَّفظي، والاعتداء على خصوصيتهنَّ، بالإضافة إلى مشاعر الصَّدمة نتيجة فقدان الزَّوج أو الابن أو الأخ نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي، كما أسهم ذلك الأمر في تولِّي كثير من النِّساء مسؤولية توفير احتياجات الأسرة من مأكل ومشرب وملبس في ظلِّ التحدِّيات الكبيرة، والصُّعوبات الجمَّة، بسبب نقص المواد وارتفاع الأسعار.

---

(1) كيف تبدو أوضاع سيدات غزة في اليوم العالمي للمرأة؟، موقع BBCبالعربي، 7 مارس 2024، متاح https://2u.pw/jxp31LSw.

(2) هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء، موقع الأمم المتحدة بالعربي، 16 أبريل 2024، متاح https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130081.

(3) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.

لقد أفادَتْ شهادات حيَّة من قِبَل بعض النساء النَّازحات في خيام غرب مدينة رفح تعرضهنَّ للكثير من المضايقات نتيجة التقارب الشَّديد بين خيام النَّازحين، وغياب الخصوصيَّة، والاعتماد على المراحيض الجماعيَّة، والوقف في طوابير المساعدات، والانتظار في طوابير الخبز والمياه. حيث أفادَتْ إحدَى النَّازحات أنَّها تعرَّضَتْ هي وبنتها لتحرُّش دائم لفظي وسلوكي من قِبَل بعض الشَّباب والرِّجال في نفس المخيم الجماعي، كما أفادت إحدَى النِّساء أنها تتحمل عبءَ مرافقة كلِّ بنت من بناتها عند الذَّهاب إِلَى الحمَّام الجماعي[1].

وتُواجِه النِّساء في غزّة من دون كللٍ أو مللٍ تحدِّيات الحصار القاسي، ويسعينَ بكُلِّ جهدٍ لتوفير الطَّعام والمأوى لأطفالهنّ، بينما تُدمّر الغارات الجويَّة المناطق المُحيطة بهنّ، وقد كشَفَ تقريرٌ لمجموعة خبراء بالأمم المتحدة أنّ نساء وفتيات فلسطينيَّات تعرضْنَ للإعدام تعسفيًّا[2]، ونستنتج مما سبق أنَّ المرأة قد أخذت دورًا أكبر من قدرتها خلال الحرب، فالحرب فرضت حربًا اجتماعيَّة واقتصاديَّة على المرأة في ظلِّ ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة، كما أنَّ الحربَ قد فَرَضَتْ أجندة جديدة على المرأة والمؤسسات النَّسوية لا تتعلَّق بتطوير واقع المرأة علَى المستويين السِّياسي والاجتماعي، وبات الحديث عن ضرورة تقديم خدمات الإغاثة وتقديم الدَّعم النفسيِّ والاجتماعيِّ من الآن كأولوية فرضَتْها الحرب على المرأة[3].

ظهرَتْ دراسة أعدَّها البنكُ الدَّولي بالتَّعاون معَ الجهاز المركزيِّ للإحصاء الفلسطينيِّ حول الصِّحَّة النفسيَّة وحول أثر الحرب الَّتِي شنَّها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع في العام 2021، وتم جمع بياناتها في الربع الأول من العام 2022، وتمخَّضَتْ عن أنَّ 71% من سكان قطاع غزة (18 سنة فأكثر) مصابون بالاكتئاب بسبب العدوان على القطاع، في حين أنَّ مستويات الاكتئاب كانت متشابهة بين النِّساء والرجال، وأنَّ توتُّر الصحة النفسيَّة أصبح أكثر سوءًا في قطاع غزَّة خلال العدوان، حيث إنَّه لا مكان آمن بالنسبة لسكان القطاع، وكذلك اضطرابات الصِّحَّة النفسيَّة الشائعة حيث إنَّ العلاقة طرديَّة بين الفقر المدقع واضطرابات الصحَّة النفسيَّة، وعليه فإنَّ جميع الأطفال والنِّساء في قطاع غزة تعرضوا إلى جميع أنواع الاضطرابات النفسيَّة بسبب العدوان الإسرائيلي، وهؤلاء الأشخاص يعانون من آثار سلبيَّة على صحتهم النفسيَّة والاجتماعيَّة نتيجة للظُّروف الصَّعبة التي يعيشونها، وتتضمَّن هذه الآثار تدهور الصحَّة النفسيَّة، وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الاجتماعيَّة، وصعوبة التكيُّف مع الوضع الجديد[4].

---

(1) مقابلة: مع أحد النازحات، فضلت عدم ذكر اسمها، رفح فلسطين، 8-4-2024.

(2) غوري، النكت، كل التضامن مع المرأة الفلسطينية في اليوم العالمي للمرأة، غرينتش الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 8 مارس 2024، متاح https://m-r.pw/mHlU.

(3) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، دير البلح فلسطين 1-5-2024.

(4) "أطفال ونساء قطاع غزة يواجهون كارثة إنسانية غير مسبوقة" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 24 أكتوبر 2023، متاح https://2u.pw/hh83upA6.

خلال الحرب يتزايد الشعور لدَى النساء الفلسطينيَّات بانعدام الأمن والأمان في ظلِّ العدوان وما نجم عنه من قصف، وقتل، وتهجير قسري، وتدمير، ومحاصرة، وحرمان من الحصول على أبسط مقومات الحياة الأساسيَّة والبقاء، وفقدان البيت الَّذي يشكِّلُ مفهوم الأمان الأسري والعائلي بالنسبة إليهنَّ، ووضعهنَّ في دائرة التأهُّب الدائم لحماية أسرهنَّ من هذه الممارسات، وازدياد الضُّغوط النفسيَّة لدى النِّساء كالشُّعور بالتوتر والقلق والانفعال وتوقع الموت الوشيك في كلِّ وأية لحظة، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تطالهنَّ نتيجة هذا العدوان، ولا تقتصر معاناة النساء الفلسطينيَّات على ما يعايشنَه ويشهدْنَه في هذا العدوان، وإنَّما أيضًا تمتد إلى ما بعده، خاصَّة وأنَّ النساء الفلسطينيَّات تضطر إلى الكفاح بشكل مضاعف وفق ما تفرضه الظروف الناجمة عن العدوان الإسرائيلي من أجل تأمين حياة آمنة لأسرهنَّ، وتوفير الحماية للأطفال، وتقديم كافَّة أشكال الدَّعم النَّفسي والمعنوي والمادي لأسرهنَّ، والتَّعاطي مع كلِّ ما يتعلق بالاضطرابات والمخاوف التي تنتاب الأسرة خلال العدوان وما بعده، رغم حاجتهنَّ هنَّ أيضًا لمثل هذا الدعم وأكثر، وتبدل الأدوار وتقسيمها وفق الواقع الحالي المعاش، حيث إنَّ نتائج هذا العدوان تعود على النساء الفلسطينيَّات بشكل أكثر حدة، لأنَّه يصبح على عاتقهنَّ الاستمرار في أدوارهنَّ، وتقديم أدوار إضافيَّة متوقعة منهنَّ، رغم ما وقع عليهنَّ من ظلم وانتهاكات بحقهنَّ نتيجة هذا العدوان[1].

كما تعانِي الآلاف من النِّساء من الأجواء الباردة، مع عدم توفُّر أغطية وفرش ملائمة، فضلًا عن الافتقار للملابس الشتويَّة، حيث اضطرَّت غالبيتهنَّ للنزوح المتكرر، وفي كلِّ مرَّة كنَّ يفقدْنَ أمتعتهنَّ ومستلزماتهنَّ الأساسيَّة، وتُعاني غالبيَّة النساء - كما هو الحال بالنسبة لجميع النَّازحين- من جوع حقيقيٍّ وافتقارٍ كبير للمواد الغذائيَّة، وتزداد معاناة النِّساء الحوامل والمرضعات، في وقت يعتمد أغلب السُّكان على وجبة واحدةٍ محدودة في اليوم إن توفَّرت، كما تعاني النساء المسنَّات من صعوبة توفير أدوية الأمراض المزمنة، وأوضاع صعبة في البرد الشديد في الخيام وأماكن النزوح، وعدم القدرة على قضاء حاجتهنَّ معَ النقص الكبير في الحمامات، ونقص المياه أيضًا[2].

وعلى المستوى الاجتماعي باتت تتحمَّل المرأةُ العبْءَ الأكبر في تلبية احتياجات الأسرة، حيث تعاني النساء من صعوبة تحضير الطَّعام، وتنظيف الخيام، كمَا أصبحَتْ تعاني من فقدان الخصوصيَّة، نتيجة عدم توفر حمام خاصٍّ بالأسرة، لذلك تضطرُّ النِّساءُ لاستخدامِ مراحيض جماعيَّة، ممَّا

(1) البرغوثي، رزان، أثر العدوان الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، رام الله فلسطين، 22 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/zZnfSrcK.

(2) الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة يضاعف معاناة النساء، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة فلسطين 23 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/E0E6UuYf.

يسبِّب كثيرًا من المشاكل، والتَّحرُّش الجنسي واللفظي[1]، ورغم ذلك تتَّصف المرأة الفلسطينيَّة بالشَّجاعة، والقوّة، والمحبَّة، والذَّكاء والقدرة على الصُّمود والتحمّل، إنّها تستحقُّ العيشَ بسلام وعدلٍ وكرامة لكي تزدهر. لذلك فإنَّ التَّضامنَ مع النِّساء الفلسطينيَّات اللَّواتي يناضلنَ من أجل السَّلام والحريَّة والعدالة هو تضامن مع نساء العالم، وهي دعوة لنا جميعًا لاستعادة الإنسانيَّة، فيجب علينا أن نتحد تضامنًا مع جميع النِّساء والفتيات اللَّواتي يعانين من الآثار القاسية للصِّراعات الوحشيَّة في جميع أنحاء العالم، إنّ العدالة الحقيقيَّة تتطلَّبُ الاعترافَ بمعاناتهنَّ وتحدياتهنَّ المُتعدِّدة والمُعقّدة[2]، وبشكل عام تعاني المرأة الفلسطينيَّة أوضاعًا غاية في الصُّعوبة والتَّعقيد، ويمكن إيجاز هذه التَّحدِّيات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة في النقاط التَّالية[3]:

- المرأة الفلسطينية هي أكثر من يعاني في هذه الحرب، لأنَّها تتحمَّل تبعات كلِّ الإجرام الصُّهيوني الممنهج ضد شعبنا، فهي تخاف على أبنائها منَ العدوان، وتحتضنهم لتخفِّف من خوفهم.

- تبعات الحرب غيّرت واقع الحياة لدى المرأة، فمثلًا تحوَّلت مهمة الطهي على الغاز إلى طهي على الحطب، في ظلِّ عدم توفُّر المواد الغذائيَّة، ومكوِّنات ومقوِّمات الطَّبخات المعتادة، ممَّا يضطرُّها إلَى اختراع أكلات غير مألوفة، كما أنَّ "الجَلْيَ" والتنظيف يحتاجان إلى نقل كميَّاتٍ كبيرة من المياه يوميًّا باستخدام "غالونات" يتم حملها بشكل يدوي، والغسيل قد تحوَّل من غسَّالة أوتوماتيكيَّة إلى غسيل يدويٍّ.

- في ظلِّ الحصار الخانق المفروض على قطاع غزَّة، ونفاد الكثير من أساسيَّات الحياة الموجودة في القطاع تعاني المرأة أيضًا من مشاكل في تدبير أمور الحياة لعدم توفُّر أدوات المطبخ مثلًا الَّتي تفقدها مع كل ترحال من مكان لآخر.

- في ظلِّ عدم توفُّر الفواكه والخضار والحلويات واللُّحوم والبيض والطحين تقفُ المرأةُ عاجزةً أمامَ سدِّ جوع أطفالها.

- الازدحام الشَّديد، والحياة في الخيم، وقلة الخدمات الصحيَّة، وعدم توفر الأدوية، وتلوث المياه، وسوء التغذية، كلها أمور أسهمت في انتشار الأوبئة والأمراض الموسميَّة والجلديَّة والمناعيَّة وحشرات الرأس لدَى الأطفال، مما شكّل ضغطًا كبيرًا على المرأة لملازمة أطفالها ومتابعة علاجهم.

---

(1) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، دير البلح فلسطين 1-5-2024.

(2) غوري، النكت، كل التضامن مع المرأة الفلسطينية في اليوم العالمي للمرأة، غرينتش الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 8 مارس 2024، متاح https://m-r.pw/mHlU.

(3) المرأة الفلسطينية أكثر من يعاني في الحرب على غزة، الجزيرة نت، مرجع سابق.

- عدم الاستقرار وحياة التنقُّل التي يفرِضُها الاحتلال، بطلبه من سكان قطاع غزة إخلاء منطقة ما والانتقال إلى منطقة أخرى، ومن ثمَّ يطلب إخلاء المنطقة التالية وهكذا، هذا الواقع الجديد فرض على المرأة ضرورة التَّأقلم السَّريع مع كلِّ منطقة ترحل إليها، ممَّا سبَّب لدى النِّساء مشاعر الفوضى، وعدم الاستقرار، والخوف، وعدم الأمان.

خاتمة

تعرَّضَت المرأة الفلسطينيَّة - وعلى مدى عقود- لهجوم متعدِّد الطبقات من التمييز والعنف الفظيع الممنهج بسبب الاحتلال الاسرائيلي، والحرمان من حقِّ تقرير المصير، إنَّ الاعتداء على كرامة النِّساء الفلسطينيَّات وحقوقهنَّ اتخذ أبعادًا جديدة ومرعبة منذ 7 أكتوبر، حيث أصبحت الآلاف منهنَّ ضحايا لجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعيَّة، فالنِّساء في هذا الصِّراع ينتمين إلى جميع مناحي الحياة، ومن بينهنَّ صحفيَّات، وعاملات في الطَّواقم الطبيَّة، وموظَّفات في الأمم المتَّحدة، وعضوات في منظمات المجتمع المدني، إنَّ الوضع الَّذي تُواجهُه النِّساء والفتيات العالقات في الصِّراع يتجاوزُ الكارثةَ، وأيضًا نقص الغذاء والماء ومستلزمات النظافة في جميع أنحاء غزَّة - وخصوصًا في أماكن النزوح - يخلق عوامل خطر للنِّساء والفتيات، فيما تُعرِّضُ الضربات والعمليات العسكرية حياتهن للخطر.

لقد غيرت الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة أجندة المرأة الفلسطينيَّة ومؤسَّساتها العاملة، فبعد الإنجازات التي تحققت خلال السَّنوات الماضية في قضايا المشاركة السِّياسيَّة والمجتمعيَّة للمرأة بات التركيز ينصبُّ الآن ومستقبلًا على الجهد الإغاثي، وخدمات الدَّعم النَّفسي والاجتماعي في ظلِّ استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة التي ليس هناك منظور قريب لنهايتها.